سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الأول

١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف اطفيش

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــــــديم

حمـداً لمن صرف قلوب أوليائه الى ما يعنيهم ، وجردّها عن زوائد ، وقرنها بأصـــول تغنيهم •

وصـــلاة وسلاماً على من ضمّ شمله ، وفتح عقله ، وجبر كسره ، ويسّر عسره ، وآله وصـــحبه ، الذين انفعلت لهم الخيرات ، وشدّوا بالكسر على المتعدّى الى الشراة ، وجميع من آمن به أكمل إيمان فى أىّ زمـــان وأىّ مكـــان •

وبعـــد :

فيقول : محمد بن الحاج يوسف الطالب من الله زيادة الخمول ، وأن لا يؤلف :

إنى لمـــا رأيت علم التصريف فرضـــاً من فروض الكفاية ، وكنزاً يجب القصـــد اليه بأكمل العناية ، ورأيت أهل هـــذه البلاد وما والاها ، جاهلين له كل جهـــل ، وغامضـــا عنهـــم كل بحث من مباحثه صعب أو ســـهل ، لجهلهم فوائد العلم صـــغاراً ، واستنكافهم عن تعلمه كباراً ، تعيّن على أن أقوم بفرضـــه ، ليسقط الكفر عنى وعنهم ، طالبـــا من الله الثواب ، معرضـــاً عن الجفاء الصادر منهم •

فعلّمت لبعض من كان منهم حاذقاً بعض فوائده ، وحليته ، بمـــا احلولى من عوائده ، ولكنه ضـــعف عن ارتقاء تلك المدارج ، وعن الصعود الى ما وراءها من المعارج ، ولم يشـــف ذلك منى الغليل ، لأنه مقتصر على تفهّم القليل •

وأما الكثير فكأنه فى فهمه عليل ، فرأيت أن أؤلف فيه كتاباً جليلا ،

يحيط بما كان قليلا أو جزيلا ، واخترت أن يكون بسيطا خالياً عما يعدّ تفريطاً ، ثم توقفت ، هل أجعله شرحاً للامية ابن مالك المنتفع بعلمه الأحرار والمالك (١) ؟ أو أجعله حاشية على شرح يبين منه المسالك ، ويزيد عليه ما لم يظفر به علماء الفنّ ذلك .

فاستخرت الله أن أجعله شرحاً لها ، فخار لى ، ولا رياء فيه ولا فخار لى ، وجاء بحمد الله شرحا تقر به عين الودود ، ويفرح به قلب الحسود ، معتمداً فيها على ما حفظت من شيخى ، وعلى ما استخرجته وحققته من كتب الفنّ ، لا مقلداً فيه ألفاظ شرح من شروحها ، لئلا أكون كالمستعير من الفنّ ، وكل ما كان فيه من مباحث أو مناقشة فى تصريف أو وزن أو عروض ، فإنما هو من بنات أفكارى ، ومن المقصورات فى الخيام من حسان أبكارى ، إلا ما فيه من حكاية لغات أو خلاف ، أو موافقة وائتلاف ، فإنما هو من تقلبى فى هذا الفنّ حولا بعد حول ، وتتبعى لكلام علمائه قولا بعد قول .

وذلك أن شيخى ذكره الله بالصالحات ، وذكر من ناوأه بالصالحات ، كان يرغبنى فى النحو والصّرف أشد ترغيب ، ويرهبنى عن جهلهما أشد ترهيب ، ثم تتبع لى العلوم فناً فناً ، وقرب الىّ ثمار ريحانها غصناً غصناً فنلتها كما يريد ، بفضل من يبدىء ويعيد ، فجازاه الله عنى خيراً ، وجازى من عاداه ضيراً .

بادر بمن شرف الزمان بذكره وتعطرت أنفاسنا من عطره (٢)

قال ابن مالك : الذى ذكرت فى تعريفه ما يزيد على ورقة ضخمة فى بعض كتبى النحوية .

---

(١) تحذف الياء على قول الكوفيين ، وابن مالك فى التسهيل .

(٢) بيت من الكامل .

بســـم الله الرحمن الرحيم

الكــلام فى البســملة

الكلام على اعراب البسملة وأوجهها محله كتب النحو ، وقد جمعته فى بعض الحواشى النحوية ، لأنه ينبغى لكل متكلم فى فن ، شارحاً أو محشـــياً أن يتبرك بذكر طرف مما يتعلق بالبسملة من جهة ذلك الفن ، وكذا الحمدلة ، فالمتكلم فى النحو يتعرض لإعراب البسملة ، والمتكلم فى الصرف يتعرض لتصريف كلماته ، والمتكلم فى الفقه يتعرض لمعانيها وفضائلها ، والمتكلم فى المنطق يتعرض لكون الجملة فيها قضـية كليـة أو جزئية أو مشخصة مهملة ، أو مسورة .وهـكذا على ما يليق بكل فن ، فحق على أن أتعرض للصرف فى الاسم .

والرحمن الرحيم : أقـول لفظ اسم مشتق عنـد البصريين من السمو ، بضم السين والميم وهـو العلو لأن ما صـدق لفظ الاسم ومداوله ، مثل لفظ زيد يدل على مسماه ، ويظهره ، وأصله سمو بكسر السين وسكون الميم ، وبضـم السين وسكون الميم ، حـذف آخـره وهو الواو ، لثقل تعاقب الحركات الإعرابية عليها ، وذلك تخفيف لكثرة الاستعمال .

وإلا فحرف العلة بعد الساكن قوى لا تثقل عليه الحـركة كدلو ، وحذفت ضمة السين أو كسرتها ، لينقل إلى السين سكون الميم ، فتعاقب حركة الإعراب على الميم ، كما أعربت كلمة يد على عينها ، فوقـع أول الكلمة ساكناً والابتداء بالساكن الصحيح لا يمكن على الفصيح .

ولئن قال بعض : بإمكانه لكنه يشيع فأوتى بهمزة الوصـل ساكنة ، ثم حركت بالكسرة ليتوصـل إلى بالساكن الابتداء ، أو زيدت الهمـزة متحركة بالكسر ، لأن الكسرة هى الأصل فى تحريك الساكن ، أو لأنهـا

أعدل الحركات خفة ، لأنهـا ليست بثقيلة كالضمة ، ولا بخفيفة كالفتحة ، وإنما سكنت السين ، فأوتى بهمزة الوصــل ، ولم يبقوها متحــركة حتى لا يحتاج إلى زيادة الهمزة لتحمل الخفة فى أثنــاء التركيب بحذف تلك الهمزة وسكون السين ، مع سهولة حذفهــا .

ولذاك خصــت بالزيادة ونعجبر بفوتها وكونهــا أقصى المخــارج ضعف الكلمة بسكون أولها ، وهو السين ، فوزن اسم إفع بكسر الهمزة وسكون الفاء ، وحــذف اللام ، فلفظ اسم حــذف عجزه أى آخــره المسمى لام الكلمة ، وهو الواو اعتباطاً أى لغــير علة تصريفية ، بــل للتخفيف من ثقل حركات الإعراب على ذلك الآخر الذى هو الواو ، مع أن الآخــر هو محل التغيير .

ولذلك صار ما قبل ذلك المحــذوف محلا للإعــراب ، وعوض عن ذلك المحذوف همزة الوصل ، على معنى أنــه سكنت الســين ، ليتأتى التعويض عن المحذوف بهمزة الوصل ، فلا ينــافى أن الهمزة زيــدت ليتوصل بها الى الابتداء بالساكن ، وإنما عوض الهمزة فى أوله ، لأن المحــذوف لغير علة تصريفية .

وأما ما حــذف لعــلة تصريفية فكالثابت لا يجــرى الإعراب على ما قبله ، ولا يعوض عنه غالبا ، وبعض العرب يكتفى بتحــريك الســاكن الذى هو السين بالكسر ، أو بالضم عن الهمزة ، فيقول سِم أو سُم بكسر السين وضمها ، وما مر من أن وزن اسم إفع بكسر الهمزة وسكون الفاء ، فإنما هو بعد حــذف لام الكلمة ، وهى الــواو ، وعلى لغــة الكسر ، وأما قبل حذفها فوزنه فعل بضم الفاء ، وسكون العين تقــول : سمو بضم السين وسكون الميم ، أو فعل بكسر الفاء وسكون العين ، تقول : سمو بكسر السين وسكون الميم .

وأما على لغة الضم أعنى ضم الهمزة ، فوزنه بعد الحذف افع بضم الهمزة وسكون الفاء ، وعلى لغة فتحها وزنه افع بفتح الهمزة وسكون الفاء ، وعند الكوفيين مشتق من وسم يسم ، كوعد يعد ، والوسم العلامة ، والاسم كزيد علامة على مسماه ، فأصله وسم تفتح الواو وسكون السين بوزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين ، حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل ليتوصل بها الى الابتداء بالساكن ، وهو السين فصار اسماً فوزنه اعل بسكون العين وحذف الفاء ، وتحريك الهمزة بكسر أو ضم أو فتح على اللغات فيهما ، فاسم عندهم كلمة حذف أولها ، وعوض عنه مثل عدة بكسر العين وفتح الدال •

لكن التعويض هنا وقع أولا وفى عدة أخر لأن تاءه عوض عن فائه المحذوفة ، أعنى عن الحرف الأصلى الأول ، وهو الواو أصله الوعد ، حذفت الواو وعرض عنها التاء ، وكسرت العين كما فى محاله ، وقيل : لا حذف ولا تعويض ، ولكن أبدلت الواو همزة قطع ، كما أن همزة أعاء وهمزة أشاح الأولين همزتا قطع مبدلتان عن واو ، ولكن لما كثر استعمال لفظ اسم ، عوملت همزته معاملة همزة الوصل من الحذف فى الدرج ، ويقوى ذهب الكوفيين قلة الاعلال بالنسبة الي مذهب البصريين ، لأن البصريين سكنوا السين بعد تحركها عندهم ، وزادوا همزة الوصل توصل للى الابتداء بالساكن ، وتعويضا عما ادعوا حذفه وهو لام الكلمة ، وهو الواو بعد الميم •

والكوفيون السين عندهم ساكنة من أول الأمر ، وردت تقوية مذهب الكوفيين ، بأن كثرة الإعلال اللازمة على مذهب البصريين ، أولى من المصير الى عدم النظير اللازم على مذهب الكوفيين ، لأنهم ادعوا حذف صدره وهو الواو ، ودخول همزة الوصل على ما حذف صدره غير معهود فى كلامهم •

وأما أعاء وأشاح فهمزتهما للقطع بدل من الواو ، قاله الشنوانى .

قلنا : هذا الرد يتم على الكوفيين القائلين : ان همزة اسم همـزة وصل لا على من قال منهم همزة قطع ، وصلت تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وقوى مذهب البصريين الذى هو أن المحذوف لامه ، وأن أصـــله سمو بجمعه على أسماء ، الهمزة الأولى هى همزة أفعــال ، لا همزة اسم . لأنها حذفت لوجود اللام المعوضة عنـــه ، وهو الهمزة الأخـــيرة المنقلبة عن واو سمو ، ولوجود همزة أفعال يبتدأ بها أصـــله اســـما ، وبواو بعد ألف ، قلبت الواو ألفا لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة وهى الألف التى بعد الميم ، وهى ألف أفعال ، ثم قلبت تلك الألف المنقلبة عن الواو همزة ، أو قلبت الواو همزة ابتداء ، وهو مذهب ابن مالك .

قال فى خلاصته : فأبدل الهمزة من واو وياء آخر إثر ألف زيد .

أى اذا وقعت الواو أو الياء طرفا بعد ألف زائدة فأبدلها همـزة كسماء أصله سماوٌ بالواو ، قلبت همزة ، وكدعاء أصله دعاو بالواو ، قلبت همزة ، وكثناء أصله ثناى بالياء قلبت همزة .

ويقوى أيضـــا مذهب البصريين جمع أسماء على الأسامى باليـــاء بعد الميم ، منقلبة عن واو أصله اسامو بكسر الميم بعدها واو ، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة .

قلنا : قال ابن مالك : بواو ذا افعلا فى آخر .

أى اقلب الواو ياء اذا تطرفت بعد كسرة ، ويقوى مذهب البصريين أيضا تصغير اسم على سمى بضم السين ، وفتح الميم وتشـــديد الياء ،

أصله سميوا بضم السين وفتح الميم وسكون الياء ، وتحريك الواو بحركة الإعراب ، اجتمعت الواو والياء ، واتصلتا فى كلمة واحدة ، وسبقت إحداهما وهى هنا الواو بالسكون الأصلى ، وهو سكون الياء ، فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت فى هذه الياء المبدلة عن واو ياء التصغير •

قال فى الخلاصة :

أن يسكن السابق من واو ويا
واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما •

ويقوى أيضا مذهب البصريين مجىء الفعل على سميت أصله سموت بتشديد الميم فيهما ، ومجىء الفعل على سموت كدعوت بعدم تشديد الميم ، ولو كان أصل اسم وسما كما يقول الكوفيون ، لكان جمعه أو ساما قاله الحلبى •

قلت : القياس على مذهبهم جمعه على أوسم بفتح الهمزة وسكون الواو وضم السين ، لأنه اسم صحيح العين وهى السين على وزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين لا صفة ولا معتل لعين ، ولا زائد على أربعة

قال فى الخلاصة : لفعل اسما صح عيناً افعل •

أو جمعه على وسام بكسر الواو ومد السين بألف ، لأنه اسم على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين •

قال فى الخلاصة : فعل وفعلة فعال لهما • ككعب وكعاب وثوب

وثياب ، أو جمعه على فعلان بضم الفاء ، وسكون العين ، فيقال وسمان بضم الواو وسكون السين لأنه اسم صحيح العين على وزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين كظهر وظهران ، وجمع أوسام أواسيم كقنديل وقناديل ، ولو كان أصل اسم وسما كما قال الكوفيون لصغر على وسيم ، ولجاء الفعل على وسمت كوعدت ولم يجيء ذلك عن العرب .

وأجاب الكوفيون بأن العرب تصرفت فيه بالقلب المكانى ، أى قلبوا واوه من موضعه قبل السين الى ما بعد الميم فى أسماء ، والأسامى وسمى بالتصغير ، وسميت وسوت .

قلت : يرده أن القلب المكانى خلاف الأصل بعيد غير مطرد فى أنواع تصاريف الكلم ، بل لا توجد كلمة خولف الأصل فيها وفى جميع تصاريفها ، وأن شأن الجمع والتصغير رد الشيء الى أصله ، فكيف ينزعانه هنا عن أصله ، وألزم الامام الأندلسى القرطبى على مذهب الكوفيين أنه كان الله فى الأزل السابق بلا اسم ولا صفة ، ولما خلق الخلق جعلوا أسماء وصفات ، وإذا أفناهم فى الأزل الآتى بقى بلا اسم ولا صفة ، وذلك قول المعتزلة وهو خطأ شديد .

قال السمين معرب القرآن : وهو أشد خطأ من قولهم بخلق القرآن ، قلنا : لا خطأ فى قولهم بخلق القرآن لمن كان يفهم وينصف ، والحق أن أسماء الله وصفاته قديمات لا تأثير لخلقه فيهن ، وهو مذهبنا معشر الأباضية ، كما أوضح فى محله ، أعنى معانى صفات الذات .

وأما معانى صفات الفعل فحادثة ، وكذا الألفاظ حادثة مخلوقة ، فالخلق والرزق ، والإحياء والإفناء صفات فعل حادثة والخالق

والرازق ، والمحيى والمغنى قديم ، والألفاظ فى ذلك كله مخلوقة حادثة ، وقيل على مذهب البصريين : ان أصله سمو كما مر ، لكن خفف بحـذف عجزه وتسكين أولـه ، وأوتى بهمزة الوصـل ، ويعلم مما مرّ أن فى الاسم على مذهبهم من اشتقاقه من السمو ، وهو العلوّ مناسبة لفظية ظاهرة ، ومناسبة معنوية ، لأن علو الاسم علو المسمى ، وأن مذهبهم هو القياس حيث حذفت اللام ، وعوض عنها الهمزة أولا ، كما فى ابن ونظائره .

وأن مذهب الكوفيين ليس بقياس ، لأن الفاء لا يعوض عنهـا فى أول الكلمة ، بل فى آخـرها مثلا : كعـدة وثبـة ، وغـيرهما من باب سـنة .

قلت : قد يقال ان العوض لا يختص بموضع المعوّض عنـه ، بل القلب والإبدال هما اللذان يختصان بموضع المقلوب والمبدل منه ، قيل ويدل للبصريين أن من لغاته سمي بفتح الميم وسكونها مثلث السين ، وللكوفيين أن من لغـاته سمة كعـدة ، قيل : ويـدل البصريين : أن الحذف من الأواخـر أولى ، وقيل مشتق من السيما ، فيكون محـذوف العين ، ولعله قول للكوفيين ، ولغـاته اسم وسُم وسِم وسُمى وسُماء وسُمة وسِماة بتثليث أوائلها ، وسمى بسكون الميم وبفتحها مع تثليث السين ، وسيماء بالمـد ، وسيما بالقصر ، فذلك ست وعشرون لغة .

وأما الرحمن الرحيم فالكلام فى المبالغة فيهما ، وأيهما أعم ، وكون الرحمن صفة أو غـيرها ونحـو ذلك قد بسـطته فى بعض الحواشى النحوية ، وبقى أن أتكلم على اشتقاقهما فأقول : .

الرحمن فعلان كغضبان ، من مصدر رحم كغضب فهو غضبان .

والرحيم فعيل من مصدر رحم كمرض ، فهو مريض ، وهما صفتان مشتبهان بحسب الوضع ، بنيتا للمبالغة ، أى لإفادة المبالغة ، أى للتكثير فى معناهما كماً وكيفاً ، كما هو المعروف فى صيغ المبالغة عند أهل العربية ، وبتفسير المبالغة بالتكثير يندفع ما اعترض به بعض ، من أن المبالغة أن تنسب للشىء أكثر مما له ، وصفات الله منزهة عن ذلك .

قال الحلبى : جعلها بمعنى التكثير ، قد يتوقف فيه لقول بعضهم : صفات الله التى جاءت على صيغة المبالغة كلها مجاز ، لأنه لا مبالغة فى صفات الله لتهناهيها فى الكمال والمبالغة ، انما تكون فى صفة تقبل الزيادة والنقص ، وصفات الله منزهة عن ذلك ا . هـ .

قلت : كلام هذا البعض لا يقتضى التوقف فيما ذكر ، بل ما ذكرناه جواب يرده .

قال الحلبى : وعدم قبول صفات الله للزيادة والنقص واضح فى صفات الذات ، دون صفات الأفعال ا . هـ .

أقول صفات الأفعال تقبل الزيادة والنقص ، على ما يظهر للخلق من أفعال الله ، مثل أن يرزق الله لزيد جملا ، ويزيد له ناقة ، أو يزيل عنه الجمل ، وأما بحسب ما فى علم الله الأزلى فلا تقبل ذلك ، لأن علمه لا يتحول ، ومعنى كونها للمبالغة أنها تفيد التكثير بحسب المادة والاستعمال ، والمادة هى ذات الحروف لا بحسب الوضع والصيغة ، أى الهيئة فبذلك يبطل ما اعترض به بعض من أن فى جعل الرحمن والرحيم صيغتين من صيغ المبالغة ، مع كونها صفتين مشبهتين نظرا ، وهن أن صيغ المبالغة منحصرة فى فعّال ومِفعال وفعول بكثرة ، وفعل بكسر العين وفعيل بقلة ، على ما فى محله من الخلاف فى الكثرة والقلة فى بعضها .

ورحمان ورحيم ليسا من ذلك ، لأن الرحيم ولو كان بوزن الفعيل ، لكن فعيل لا يكون من أمثلة المبالغة ، إلا إن كان عاملا للنصب ، ورحيم لا يعلمه ولا يصلح لعمله إذ فعله لازم كما يأتى إن شاء الله .

وفعيل لا يكون من صيغ المبالغة إلا إن كان محوّلا عن فاعل ، من ورحيم لم يحول عنه ، ولذلك قالوا : ان نحو كريم ليس للمبالغة ، لأنه لم يحول عن فاعل ، ولا يقال : رحيم محوّل عن راحم ، لأن راحماً من رحم الباقى على تعديته ، ورحيم من رحم المنقول إلى اللزوم ، فرحيم ورحمان صفتان مشبهتان .

وان قيل : الصفة المشتبهة لا تشتق إلا من اللازم ، كيف تشتق من مصدر رحم ، وهو متعد ؟

قلت : مشتق من رحم المكسور الحاء ، المذكور لكن بعد نقل رحم بالكسر الى رحم بالضم إدخالا له فى باب الغرائز لإفادة المدح ، وذلك مطرد فى باب المدح والذم ، فى فعل المكسور والمفتوح ، تقول : ضرب الرجل بضم الراء مدحاً له كأنه قيل هو حسن جيد الضرب ، فيصير لازماً بعد أن كان متعدياً .

قال فى الخلاصة : واجعل فعلا من ذى ثلاثة كنعم مسجلا أو مشتق من رحم باقيا على كسره ، لكن بعد تنزيله منزلة اللازم بأن قصد اثبات معناه لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، أى قصد اثبات الرحمة لفاعلها بدون تعلق غرض بمن وقعت عليه الرحمة ، كما تقول لمن أنكر اعطاء زيد : زيد يعطى ، وهذا التنزيل غير مطرد فى كل فعل متعد على ما صرح به بعض ، وأقره الحلبى .

قال شيخ الاسلام : والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من

رحم أى لا فعلان ولا عرفان ، فلا ينافى أنهما وصفان قال بتنزيله . أى رحم منزلة اللازم أو بجعله لازما ، ونقل الى فعل بالضم .

قال الشنوانى : فان قلت : اذا جعل المتعدى لازماً ، فما الحاجه الى نقله الى فعل بالضم ؟

قلت : لإفادة المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغريزة . أو ما فى حكمها ، والغرائز الأمور الطبعية اللازمة ، كالحسن والقبح وما فى حكمهما ، مما صار ملكة ، وهما مبنيان من فعل بالضم .

قال أهل الصرف : ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة ، مما جبل الانسان عليه أو صار ملكة له بالتكرار ا ه .

قلت : قد يستعمل فعل بالكسر فى الصفات اللازمة للنفس ، وأصله بحسب الوضع للمنفكة ، وقد يستعمل فعل بالضم فى المنفكة ، وأصله فى اللازمة بحسب الوضع ، مثال فعل المكسور اللازم للنفس : نهم ، ومثال فعل المضموم المنفك عنها : نظف .

ونقول : لا حاجة الى استشكال الشنوانى قول شيخ الاسلام ، ونقله الى فعل ، ولا الى جوابه بأن فائدة النقل أن يكون من الغرائز ، لأنا نقول : الواو لا ترتب .

قال الملوى : الواو للتفسير ، أو للتقسيم أى بعد تنزيله منزلة اللازم من غير نقل أو بعد نقله الى فعل ؛ وأيضا قد علمت أن فعل لا يكون للغرائز دائما بدليل نظف .

وقال البلقينى : لا متعدى جاء منه فعيل وفعلان إلا رحم ، وهذا دليل على عظم هذه الصفة ، أى الرحمة ، ولا يقال : كيف قلتم

بالاشتقاق وهو يقتضى الحدوث ، لأنا نقول : المشتق هو لفظا رحمن ورحيم ، لا الذات الرحمن الرحيم جلّ وعلا ، وكل لفظ حادث ، وقد صرح البخارى باشتقاقهما قال بعض شراحه : الدليل على اشتقاقه ما صححه الترمذى من حديث عبد البرين عوف ، أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله أنا الله الرحمن فلقت الرحمة وشققت لها اسما من اسمى » •

قال القرطبى : هذا نص فى الاشتقاق ، فلا معنى للمخالفة والشقاق •

قال الشنوانى : وبالتصريح بهذا الاشتقاق لم يبق وجه للخلاف والشقاق ، بأن الرحمن عبرانى معرب ، كما ذهب اليه بعضهم استدلالا بأنه لو كان مشتقا لما أنكره العرب ، وقد قالوا : وما الرحمن ، حين قالوا لهم : اسجدوا للرحمن ، وبما روى أن عليا لما كتب فى صلح الحديبية بأمر النبى صلى الله عليه وسلم : بسم الله الرحمن الرحيم قال سهيل بن عمرو : وأما بسم الله الرحمن الرحيم فلا ندرى ما هو ؛ ولكن اكتب ما نعرف باسمك اللهم ، فان ذلك من فرط عنادهم وتعنتهم فى كفرهم ، كما أن تسمية مسيلمة الكذاب لذلك •

وقد حكى البيضاوى فى شرح الأسماء الحسنى عن ثعلب : أن الرحمن عبرى عرب ، وأن أصله رخمانا بالخاء المنقوطة ، فحذفت الألف وأبدل بالخاء حاء • انتهى •

الحمـــد لـــه لا أبغي بـــه بـــدلا
حمـــدا يبـلغ من رضـــوانه الأملا

أل فى الحمد عنـد الزمخشرى لتعـريف الحقيقة لا للاستغراق ، وتسمى لام الجنس ، ولام الماهية ، قيل : سبب قواه بذلك البنـاء على قاعدة خلق الأعمال على طريق المعتزلة ، من أن أفعـال العبـاد مخلوقة لهم ، فكانت المحامد عليها راجعـة اليهم فلا يصح جعل المحامد كلهـا مختصة به تعالى كما هو قضية الاستغراق ، وفساده ظاهر (هـل من خالق غير الله) وهل اختصـاص الجنس به تعالى كما هـو قضية لام الجـر فى لله الا مستلزم اختصـاص إفراده به ، ولو وجـد فـرد لغـيره لثبت الجنس له فى ضمنه .

ورد التفتازانى كون ذلك سببا ، لقول الزمخشرى المذكور ، بأنه ليس مبينـا على مذهبه فى خلق الأفعال ، بل ان الحمـد من المصـادر السـادة مسد الأفعـال ، وأصـله النصب والعدول الى الرفـع لدلالة على الـدوام والثبـات ، والفعـل إنمـا يـدل على الحقيقـة دون الاستغراق .

قال : وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصـدر المنكر ، مثل : سـلام عليكم ، فلا مانع من دخـول أل فيه .

قال الزمخشرى فى بعض كتبه : اللام لا تفيد سـوى التعريف ، والاسم لا يدل على غير مسماه ، فإذن لا يكون ثم استغراق ، ورد بأن ذلك لا ينافى قصد الاستغراق بمعـونة المقـام ، واقتضاء الحـال ، فان أراد أنـه لا يـكون ثم استغراق هـو مدلول اللام ، أو مدلول الاسم فى نفسه ، فمسلم لكنه لا يتجـه به وحـده اختيـار جعـل الحمـد فى هذا المقام للجنس دون الاستغراق ، وان أريد أنه لا استغراق

أصلا ولو بمعونة المقام ، فغير لازم ، كيف ولو صح لزومه لم يتصور استغراق مع المفرد المحلى بأل الجنسية ، وفساده أظهر من أن يخفى .

وقيل : انما اختار الزمخشرى ذلك بناء على أن الجنس هو المتبادر الشائع ، ولا سيما فى المصادر ، وعند قراء من خفاء الاستغراق ، ورد أيضا بأن المحلى بأل الجنسية فى المقامات الخطابية يتبادر منه الاستغراق ، وهو الشائع فى الاستعمال هناك مصدرا كان أو غيره ، وأى مقام أولى بملاحظة الشمول والإحاطة من مقام تخصيص الحمد بالله سبحانه تعظيما ، وتمجيداً ، فهو مقام أدل دليل ، وأعدل شاهد على الاستغراق .

وقرينة الاستغراق فيه كنار على علم ، فالحق كما قال السيد : ان السبب فى اختيار الزمخشرى ما ذكر هو أن اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام ، ون أمر خارج ومستلزم لاختصاص الأفراد فلا حاجة فى تأدية المقصود الذى هو ثبوت الحمد لله تعالى ، وانتفاءه عن غيره الى أن يلاحظ الشمول الذى هو معنى زائد على الجنس ، ويستعان على ذلك بالقرائن والأحوال الخارجة عن اللفظ .

فان قيل : اذا استعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرحا به ، واذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوما ضمنا ؟

قلت : أجيب بأن الاختصاصين متلازمان ، فان كان المقصود اختصاص الجنس فالأمر ظاهر ، وان كان اختصاص الإفراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلا عليه ، وسلوك طريقة البرهان ، فرض البلاغة ، وبعبارة أخرى قصر جميع الأفراد على تقدير الجنس ثابت بعينه ، بخلافه على تقدير الاستدراق لأن بعض المحامد مضت ، وبعض يأتى .

فان قلت : كيف يصح على مذهب الزمخشرى تخصيص جنس الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الأفراد كما ذكرت ؟

قلت : أجيب بأن ذاك يصح بناء على أن أفعال العباد الحسنة ، التى يستحقون بها الحمد عنده ، انما هى بتمكين الله ، واقداره عليها إياهم أن يخلقوها ، تعالى الله أن يكون سواه فمن هذا الوجه ، كان حمدهم على هذه الأفعال راجعا اليه تعالى ، وقد أشار الى ذلك الزمخشرى فى سورة التغابن ، حيث قال فى تفسير قوله تعالى : (له الملك وله الحمد) قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ، ثم قال : وأما حمد غيره فاعتداد بأن نعمة الله جرت على يده ا • هـ •

ولا يقال يرد على ذلك أن أفعالهم القبيحة التى يستحقون بها المذمة إنما هى بإقدار الله وتمكينه أيضا ، فتكون المذمة عليها راجعة اليه تعالى ، لأنا نقول : اقدار المختار على الأفعال الحسنة حسن ، وعلى القبيحة ليس بقبيح ، فان أفعاله كلها عدل •

قال الشنوانى : وقد يجاب عن أصل الإشكال بأنه جعل الجنس فى المقام الخطابى منصرفا الى الكامل من أفراده ، فكان الكامل من أفراده تلك الحقيقة ، واختصاص الجنس على هذا الوجه لاستلزم اختصاص جميع الأفراد •

قيل : ومن هذا الجواب الثانى يظهر أن الحمل على الجنس دون الاستغراق محافظة على مذهبه ، ومنع هذا الظهور بإمكان اختيار الاستغراق أيضا ، بناء على تنزيل ماعدا محامده تعالى منزلة العدم ، إذا لا يقبل المحامد غيره تعالى بالقياس الى محامده ، فلا فرق إذن بين اختصاص الجنس والاستغراق فى أنهما ينافيان ظاهرا طريقة الاعتزال فى قاعدة خلق الأعمال ، وأن منافاتهما تندفع بأحد الجوابين

المذكـــورين ، فلا ترجيح لاختيار أحدهما على الآخـــر من هذا الوجه ، وكما يقال لأل الجنسية : انهـــا للجنس ، يقال : إنهـــا للحقيقة وللطبيعة وللماهية المطلقة .

وقال الجمهور : إن أل فى الحمد للاستغراق ، أى لتعريف الجنس إذا أريد به استغراق أفـــراده أفراده ، فتـــدل الصيغة بالمطـــابقة على استغراق أفـــراد الجنس ، قيـــل بقرينة المقـــام ، لا لأن الاستغراق بمعنى أن كل فرد ثابت يدل على ثبوت الجميع من حيث هو مجمـــوع بدلالة المطابقة ، وعلى البعض بالتضمن ، كما زعم بعض فإنه غلط نشأ من عـــدم الفرق بين الكل والكلية ، وتصـــوير أل الاستغراقية لأفـــراد الجنس المعرفة له هى ، هو أن يراد جميع ما هو فى ضمن حقيقة نحو : (وخلق الإنســـان ضعيفاً) أو عرفاً نحو : جمع الأمير الصاغة أى صاغة بلده أو مملكته .

والمـــراد بالأفراد المستغرقة فيهـــا إذا كان مصحوبها جمعاً هـــو الآحـــاد لا الجمـــوع على ما نقـــل المـــولى التفتازانى عن أكثر أئمـــة الأصول ، والنحو ، وعن تصريح أئمة التفسير ، وعن دلالة الاستقراء قال : ولهذا صح بلا خلاف نحو : جاءنى القـــوم أو العلماء إلا زيـــداً أو إلا الزيدين ، مع امتنـــاع قولك : جاءنى كل جمـــاعة من العلمـــاء إلا زيداً على سبيل الاستثناء المتصل .

وقال عز الدين بن عبد السلام : أل فى الحمـــد للعهـــد العلمى ، أى لتعريف الشىء المعهود ، وتسمّى لام العهد وتوجيه كلامه أن يجعل على حذف المضافين ، أى لتعريف ذى العهد ، أى ولام لله للاختصاص ، كأل التى للعهد فى قوله تعالى : (إذ هما فى الغار) .

وحكم الواحدى بجـــواز ذلك على معنى أن الحمد الذى حمد الله به نفســـه أى ذاته ، وحمده به أنبيـــاؤه وأولياؤه مختص به .

قال الشنواني : فإن قلت الحمد الذي حمد به الله نفسه ، وحمده به من ذكر من لازمه أنه مختص به ، فلا حاجة إلى دلالة الجملة عليه ، ولا فائدة فيه ، إذ لا يتصور إضافته لغيره ؟

قلت : قال شيخنا يعني عيسى الصفوي : الذي هو من لازمه الاختصاص الوقوعي ، والمقصود الدلالة على الاختصاص الاستحقاقي . فليتأمل والعبرة بحمد الله فلا فرد منه ، أي من الحمد لغيره تعالى وأولى الأقوال الثلاثة الجنس ، لأن فيه سلوك طريقة البرهان ؛ فإن قولك مثلا : ما تحقق أنه حمد ، فالله أولى به كقولك العالم حادث ، وكل حادث محتاج ، كما قرر السيد في توجيه ترجيح صاحب الكشاف الحمل على الجنس ، ويزيد بالنسبة للثالث أن العهد لا يفيد اختصاص الحمد مطلقا ويقدر مضافان في قولهم أل للعهد ، أي لتعريف ذي العهد .

قال الرضي : لام العهد هي التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره ، أي أدركه ، يقال : عهدت فلاناً أي أدركة ، والحمد فيما قال أبو عبد الله بن العباس في تحقيق المقال وتسهيل المنال ، في شرح لامية الأفعال الثناء على المحمود ، وفيما قال أبو يحيى في شرح اللامية : الثناء باللسان على الجميل من الفضائل ، كالعلم والشجاعة وغيرهما من الصفات المحمودة ، ومن الفواضل كهبات المال وغيره من الأفعال المجيدة ، وفيما قال صاحب فتح الأقفال في كبيره على اللامية : الثناء باللسان على المحمود بصفاته الجميلة في مقام التعظيم . وفي صغيره عليها الثناء باللسان على المحمود ، بما فيه من الصفات المحمودة .

قلت : هذه الحدود كلها يلزمها الدور لذكر المحمود والمحمودة في الحد ، مع أن معرفة ذلك تتوقف على معرفة الحمد المحمود ، وتوقف معرفة الحمد على ذلك ؟

قال الأخضرى : ولا بما يدرى بمحــدود إلا أن أجيب بأن تلك الحدود موجهة الى من عــرف نفس المحمود والمحمودة دون الحمد ، وأما قولهم الممنــوع الدّور السبقى لا المعى ، الــذى منــه الدّور الاشتقاقى ، الذى منــه ما هنا فإنما يفيد فى دفع الاستحالة ، ولا يفيد فى التعريف إذ لا يخفى أنه من جهل شيئا لا يعرفه بذكر ما جهل .

قال الشيخ سعيد قدورة من علماء الجزائر : قوله : ولا بما يدرى بمحدود ، مثاله : تعريف الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف على طلوع الشمس فوق الأفق ، فقد توقف كل منهما على الآخــر .

قال ابن هارون : وأشار القرافى إلى أن المنع من هــذا ليس على سبيل اللزوم ، بل يختلف بحســب المخاطب ، فإذا كان المخاطب يعلم النهــار ، ويجهــل الشمس صــح أن يقــال لــه : هى الكوكب المضىء نهاراً ، ولو كان يعلم الشمس ويجهل النهار ، صح أن يقــال له : هو الذى تطلع فيه الشمس من أفق المشرق .

قال : والأصــل فى هــذا البــاب أن يعــرف للسامع ما يجهله بمــا يعلمه ا . هـ .

وتلك الحدود كلها دالة على أن موردا لحمد اللســان ، أى موضــع وروده أى آلته التى يصــدر عنها ، ومتعلقه وصف مجيد ، وفعل حميد ، أى وموضع تعلقه أى وسببه ، والحمد الذى ذكره أبو يحيى هو أحسن ما حــدّ به الحمد فيما قال ، وفى معناه قول أبى عميرة لهم فى تعريف الحمد لغة ، عبارات أجمعها أنه الثناء باللسان على الجميل الاختيارى ، على جهة التبجيل ، سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل .

قلت : فاذا عرفت أن الحمد هو الثنــاء المذكــور فى التعــاريف

المذكورة ، علمت أن من قال الله غفور ، أو الله رحيم ، أو الملك لله ، أو غير ذلك فقد حمد الله حمداً لغوياً ، لأنه ذكر الله بخير ، وأراد تعظيمه ، وذكره بذلك لأجل فعله الحسن وهو الرحمة أو الغفران ، أو كونه مالكاً المستلزم للجود ، وليس الحمد مختصا بقول القائل : الحمد لله ، أو أحمده أو غير ذلك من مواد الحمد ، كما يتوهم ؟

بل قول القائل ذلك إنما هو إخبار بالحمد لا حمداً لا أن قال ذلك قاصداً لإنشاء الحمد ، كما يقول مريد عقد البيع : بعت ، أو روعى أن إثباته الحمد لله ثناء ، فيكون حمداً ؟

وقال شيخ الإسلام : الحمد اللفظى لغة الثناء باللسان على الجميل الاختيارى ، على جهة التعظيم ، سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا ؟

قلت : أخرج باللفظى حمد الله ، وحمد ما لا لسان له ، فهو تعريف للحمد اللفظى لا لمطلق الحمد ، وإلا كان غير جامع لعدم تناوله حمد الله نفسه ، الشاهد بثبوته الحديث الآتى ، وعدم تناوله حمد الدّواب والجماد ، الثابت بقوله تعالى : (وإن من شىء إلا يسبح بحمده) ، وقد يقال : لا يجب كون حمد الله غير لفظى ، بل يجوز أيضا كونه لفظياً كأن يخلق اللفظ فى الهواء فيسمع ، أو فى جبل أو شجر ، أو حيث شاء ، أو فى لسان جبريل من غير قصد منه عليه السلام إليه أو الى تأليفه المخصوص .

وأما حمد جبريل فالقصد ، قد يقال : المقصود تعريف حمد العباد ، وقد يجاب أيضا بأن المرا باللسان القول ، لأنها آلته غالباً ، ويبحث فيه بأن قول الله أكثر ، وليست آلته لساناً ما نفدت كلمات الله ، إلا أن يدعى ذلك فى القول الحمدى ، ولكن الملاقة محل تأمل .

والجواب فى الموضعين أنه يكفى كـون اللســان فى الجملة آلة ، ولو كان لا يوصف الله جـل وعـز به ، أو عبر باللســان جـريا على الغالب ، أو إرادة لـما سوى الجنان والأركان ، وعبر به لأنه الغالب ، فحاصل التعريف أنه ثناء يكون باللسان غالبا ، والمراد أن الحمـد هو الثنـاء على وجه يكون غالبا باللسان ، فلا يلزم دخـول حمد الجنان والأركان ، أو الحاصل أنه ثناء بغير الجنان والأركان .

فالمراد باللسان نفيهما سواء أكان اللسان أم لا ، والمراد بالثنـاء ما يدل على الجميل ، وأن بغير اللســان محمـدة تعـالى قوله الدّال على الاتصـاف .

قلت : يلزم على قول قومنا بثبوت القـول النفسى قائمـا بذاته تعالى أن يكون الحمد جنانيا ، وقد اتفقوا على خلاف ذلك ، ويجـاب على زعمهـم فى تأويل كلام الأشـعرى ، والسلف ، بأن للـه قـولا أى لفظـا قائما بالـذات ، منزها عن الترتيب والحـدوث والزوال ، فحمده قوله اللفظى القائم بذاته ، والمشهور أن القـائم بـه النفسى أى المعنى لا اللفظ ، فما هو العلم ليس بحمد ، وما هو الكلام حمد .

وقد يقال : المراد صدور منه ، قام القـول به أم بغـيره ، فاذا أوجد الله لفظـا فى محل قول صدر القول ، وما يدل على الاتصـاف من غير الجنـان والأركان ، فهو حامد ، ولـكن يلزم أن يكون الحمـد الصادر عن زيد حمدا من الله ، لأنه الموجـد عندنا معشر الأباضية ، والقوم وهو فاسـد ، ويجاب بأنه يكون وصفا له ، ومنسـوبا إليـه إذا أوجـده فى غير المختـار على المعتاد المنسوب الى ذلك المختـار ، وإن أوجـده على غير المعتـاد نسـب إلى الموجـد ، كمـا إذا خلق فى هـواء .

والحاصل على مذهبنا ومذهب المعتزلة أن ما فرق به بين القول اللفظي الحادث المنسوب اليه تعالى ، وبين القول المنسوب لغيره مع أن الموجد لهما الله ، يفرق به بين حمد والحمد المنسوب إلى غيره ، وإن كان بإيجاده ، فالذي يقال : إنه كلام غيره هو حمد غيره .

ويمكن تصحيح ذلك على مذهب الأشعرية الملقبين أهل السنة ، بالفرق بين الحامد والمتكلم على ما مرّ ، وليس من شرط إطلاق كل مشتق حقيقة أن يقوم المبدأ بمن أطلق عليه حقيقة ، كالحداد والصباغ واللابن والتامر ، فإن فاعل الحديد والصبغة واللبن والتمر ، وموجدها ليس هو الإنسان مثلا ، فجائز أن يكون الحامد كذلك ، فحمد الله هو على الحقيقة ، وهو حق الحمد ، لوجوب إثبات كل كمال له تعالى على الوجه الأعلى والأكمل .

ومن الكمالات حمده على الوجه الأكمل ، وغيره لا يقدر على هذا الوجه ، لأنه فرع كمال المعرفة ، وقد ورد : سبحانك ما عرفناك حق معرفتك ، فالأكمل حمده لنفسه كمال الحمد ، والأثم يثبت له الكمال فيه ، وقد صح حديث : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ولا تنقض ذلك المعبودية على الكمال ، لأن عبادة الشيء نفسه غير معقولة ، بخلاف الحامدية ، وما ذكر مناسبة والمناسبة والمثال لا يضرهما الاحتمال ، وإنما يضر الاستدلال .

وأما : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) فمجاز على ذلك التقرير ، إلا أن قيل لكل شيء قول يليق به أي ما هو من جنس اللفظ الدال على اتصافه تعالى بالكمال ، ولذا سمع الصحابة تسبيح الحصى ، وعلم سليمان عليه السلام منطق الطير ، وقال تعالى : (يا جبال أوّبي معه والطير) وسلم الحجر على سيدنا محمد صلى الله

عليه وسلم ، وستحدث الأرض أخبارها ، وتخبر هي والأحجار بمن اختفى خلفها من اليهود خوفا من القتل زمان عيسى صلى الله عليه وسلم ، وتكلم الحيوان والجماد ، شهدت به الأحاديث وكلام الأولياء •

هذا ما ذهب اليه محققو متأخري قومنا ، بناء على أن التخصيص بالآلة ليس مما نص عليه أهل اللغة ، بل مستنبط من الموارد ، ولم يتعلق به غرض معتد به ، ترجح ذلك في نظرهم على القول بالوضع المجدد . مع احتمال غيره ، وعلى الحكم بأن كلامه تعالى مجاز لغوي ، مع جواز الحقيقة ، وبأن ما لا يحصى من الأوصاف ليس بحمد من غير داع ، فاختاروا أن يكون في التقييد بالآلة ، وهي اللسان ، مساهلة بالتخريج على الغالب ، أو بإرادة ما سوى الجنان والأركان ، والتعبير بالآلة لأنها الغالب •

وذهب الأكثر الى أنه لما ثبت التخصيص من الثقات ، على اعتبار الآلة ولا مشاحة في الوضع ، علم أن ما في الكتاب والسنة مؤول عن الظاهر ، فقول الله : (الحمد لله) إخبار باستحقاق الحمد ، أو رجوع المحامد ، أو ثبوت كماله ، أو اختصاص الحمد ، أو أمر بالحمد ، أو بالأخبار ، أو مجاز عن إظهار صفة الكمال ، يظهرها لمكلف وهو بالفعل أقوى •

قال عيسى الصفوى : يحتمل أن يكون ذلك حمداً شرعياً ، وهو أعم من اللغوى ، فلا يلزم ما في المجاز المحض من البعد ، والمنقول الشرعي أكثر من أن يحصر ، ويقويه في الجملة ما ذكر بعض : أن مثل الحمد لله حمد شرعي ، لا يقال النقل والاصطلاح لا يثبتان بالاحتمال . لأنا نقول الدليل الظني عليه أنه ثبت عن الثقات ، أن الحمد اللغوى

إنما يكون بالآلة ، وقد ثبت فى الشرع الحمد ممن تنزه عن الآلة ، وكلام الشرع محمول على الحقيقة ، حسب الإمكان .

فالظاهر أن يكون له فيه اصطلاح ، والحمد حينئذ حقيقة عرفية . وهذا القدر وما دونه يكفى فى الظنيات ، ألا ترى أن الوضع الشرعى غالبا لم يثبت إلا بالأمارات ، واحتمال شهرة المجاز موجود فى الكل أو الجل .

ورجح بعض محشى المطول أن الحمد ممن ليس له لسان مجاز ، وذكر أنه دقق النظر ، وحقق المقام ، قال : لما ثبت النقل الصريح بأن الحمد فى اللغة لا يكون إلا باللسان ، تعين أن يكون الحمد إذا أطلق على ما لا يكون باللسان مجازا .

قال الصفوى : يلزم عليه أن النقل إنما يوجب الجزم واليقين . لو لم يكن قابلا للتأويل ، ولما جاز فيه التأويل أن المذكور إن لم يتعين المجاز أصلا ، وإن أراد بالتعيين كمال الترجيح والأولوية مبالغة . لأن المسامحة فى التعريف بعيدة جدا ، ففيه أن حمل نص الكتاب والسنة على المجاز فى مواضع عديدة أبعد ، كيف وقد تقرر أن الحمل على المجاز لا يجوز إلا عند المانع من الحقيقة ، والمسامحة فى التعريف شائعة ، ولا سيما فى العلوم النقلية ، والمعانى اللغوية ، عند قيام القرينة ، وإطلاق الحمد والثناء فى كلام الله تعالى ورسوله ، والبلغاء والعرب العرباء ، على ما ليس باللسان قرينة تامة ، والأرجح حمل التعريف على المسامحة بأحد الوجهين الظاهرين ، لأن الأمر دائر بين المسامحة فى تعريف بعض العلماء ، فى قيد استنبطه من كلام اللغويين ، وبين التأويل فى كلام الله ورسوله والبلغاء ، فهو الأرجح بالاعتبار ، وهذا نعتقده ذخرا لدار القرار .

وأما ما أبدعنا أن يكون منقولا شرعياً ، فلا يدفع البعد بالكلية والمسامحة فى التعريف أولى وأقرب من ترك الظاهر ، والحقيقة اللغوية من غير داع ، إذ قلما يوجد تعريف تام خال عن المسامحة ، والتكلف بالكلية على أنه إذا دار الأمر بين الوضع الجديد والمسامحة فى التعريف ، فلعل الثانى أولى لما اشتهر من أن المجاز خير من الاشتراك ، وما نحن فيه يشبه ذلك ، فتأمله .

ثم إن ذلك الاحتمال لم يقل به القوم ، فتمّ ما مرّ على طريقة القوم أو الإلزام بلا شبهة ، وهاهنا مرتبة أخرى أبدعها النحرير الدّوانى ، وهى أن اللّفظ قد يوضع فى أصل اللغة لعام يشتهر فى بعض أفراده ، لخصوصيته بحيث يصير حقيقة عرفية فى ذلك الفرد كالميزان فإنه فى الأصل لما يوزن به من أى نوع كان ، كميزان والدارع ، ثم تداول فى الأسواق الميزان المعروف ، لم يفهم عرفا إلا ذلك ، فربما يفهم عرفاً اذا أطلق أنه الميزان الموضوع له لفظاً لميزان فيقال : ميزان المياه ونحوه مجاز ، وكذا الحال فى كثير من الألفاظ الدائرة فى الكتاب والسنة ، واشتبه على الناظرين ، فغابت عنهم الحقائق .

وعلى هذا قس الحمد ، فإن الحقيقة اللغوية إظهار صفة الكمال ، ولما كان الإظهار القوى أظهر أفراده ، شاع فيه كأنه حقيقة عرفية ، مع أنه أعمّ وضعاً ، فالتعريف للمعنى العرفىّ ، وأصل الوضع أعمّ أو هو قيد غالبى فاشتبه ، والحمد إظهار صفة الكمال ، وهذا تدقيق حسن ، إلا أنه احتمال فى مسألة نفيسة ، ولا يحصل الوثوق به إلا اذا تأيد بنقل موثوق به ، ويمكن تأييده بأن المعرفين استنبطوا بعض القيود من كلام اللغويين ، والاستنباط من كلام الله تعالى مع رسوله أولى بالاعتبار .

وفيه أن كلام الله عز وجل يحتمل وجهاً آخر ، أو وجوها من الوضع للقول أو المجاز ، كما فصلنا ، فلا يؤيد الوضع للإظهار مطلقاً إلا اذا ترجح ذلك الاحتمال ، ويمكن الترجيح بتدقيق النظر ، بأن الإظهار الفعلى أتمّ وأكمل ، فالأليق أن لا يخرج من الحمد ، ولا يختص بالناقص ، وأهل اللغة كانوا دقيقى الأنظار ، مراعين للمناسبة ، فالظن أنهم لم يتركوا تلك المناسبة ، فتأمل وما مهّده كثير المناسبة ، مع ما مرّ من أن المراد هو القول مطلقا ، وهو أقرب الى كلام القوم ، والنفس إليه أميل ، وعلى ما قرره من أنه الأظهر أنه لا يعم الاعتقاد وإن صدق عليه ، أنهّ ينبىء عن التعظيم اه كلام الصكلوى ببعض تصرف •

والثناء بالمدّ مع تقديم المثلثة على النون اسم مصدر نائب عن الإثناء ، أى أثنى بالجميل مطلقا فى اعتقاد الحامد أو المحمود أو غيرهما ، فى احتمال بعيد اختياراً أى صادراً عن المحمود باختياره ، أو غير اختيار ، فلو وصف بكمال الحسن أو الذات ، كان حمداً بلا تكلف ، هذا هو المشهور بين المتأخرين •

وقيل : يجب أن يكون المحمود به اختياراً ، واختاره الدّوانى فى حاشية التهذيب ، وقولهم : باللسان ، بعد قولهم : الثناء مستدرك ، لأن الثناء لا يكون إلا باللسان •

وأمّا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » فالثناء الثانى فيه محمول على المجاز ، وقصد المشاكلة للثناء الأول ، لأنه صادر من النبىّ صلى الله عليه وسلم ، وله لسان ، والثانى من الله ، ولا يوصف باللسان ، لأنه جارحة ، ولا بعدمه لأنه يوهم ثبوت غيره من الجوارح •

وإن قلت : لا يوصف بلسان ولا بغيره من الجوارح ، جاز وهو الحق ؟

والجواب : أنه قولهم باللسان بيان للواقع لا قيد ، وأنه توطئة للفرق بين الحمد والشكر ، فى مقابلة قولهم فى الشكر ، سواء كان باللسان إلخ ، وأنه دفع لاحتمال التجوّز فى الثناء لجواز استعمال الثناء فى غير اللسان مجازاً ، فأتى باللسان لدفع ذلك ، ويسميه الأصوليون بيان التقرير ، فلا يرد أنه معلوم أنّ الثناء لا باللسان ، وأنه حقيقة فلا يحتاج الى قرينة الدّفع •

ويجاب أيضا بجواز كون باللسان قيد أنباء ، على أن الثناء كما يكون اللسان يكون بغيره ، فاحترز عن الثانى باللسان ، وذلك أنه مفهوم من الصحاح والكشاف فى : (واذكروا ما فيه) وغيرهما أن الثناء الإتيان بما يشعر بالتعظيم ، نعم ذكر فى المجمل أن الثناء الكلام الجميل ، فهو خاص بالجميل ، وهو الأشهر مجازاً فى الشر ، وذلك مذهب عزّ الدين بن عبد السلام •

وقال الجمهور : حقيقة فى الخير والشر ، ولا دليل لهم فى حديث : « مرّ بجنازة فأثنى عليها خيراً ومرّ بأخرى فأثنى عليها شراً » لأنه محمول على المجاز ، وقصد المشاكلة ، ثم إن التقييد باللسان نظر الى الغالب ، فلو أوجد الله التكلم بغير اللسان مثل مجرّد الحلق والشفة ، ومثل اليد وغيره من الجوارح ، لكان الثناء به حمداً ، وقد أنطق الله الأعضاء يوم القيامة ، وأنطق الجماد للأنبياء والأولياء هذا هو الحق •

والمشهور بين الجمهور : أنه لا بدّ أن يكون بجارحة اللسان ، ولا يشكل على قيد اللسان (وإن من شىء إلا يسبح بحمده) إلخ

لأن المراد : وإن من شيء إلا ينزهه عما لا يليق به ، وخرج باللسان الثناء بغيره ، كالحمد النفسى أى اعتقاد أن المحمود متصف بصفات الكمال ، وخرج بالجميل الثناء باللسان على غير الجميل أن قيل : إن الثناء حقيقة فى الخير ، فجاز فى الشر ، وإن قيل حقيقة فيهما ، فذكر الجميل تحقيق للماهية أى بيان الأجزاء الحقيقية ، وما يعتبر فيها والماهية ما بسببه كون الشيء هو نفسه كالحياة والنطق فانه بهما صار الذات المسماة بإنسان إنسان ، أو فائدة ذكر الجميل ، مع أن الثناء مفيد له عند الجمهور دفع توهم الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يجوزه ، لأنه لولا ذكر الجميل لصح ان يتوهم أن المراد بلفظ الثناء حقيقة وهى الخير ومجازه وهو الشر عند عز الدين •

وقد يقال : إن الجميل فى ذلك وقع محموداً عليه ، أى لأجله والثناء المذكور هو المحمود به ، لابد من كونه جميلا ، وإن لم يكن اختيارياً ، وأن الثناء المذكور لا يغنى عن ذكر الجميل ، سواء كان حقيقة فى الخير والشر ، أو فى الخير لأنه لابد فى الحمد من محمود به ومحمود عليه ، فالجميل مخرج للثناء على غير الجميل مطلقاً غير مستغن عنه حتى يقال : إنه لتحقيق الماهية ، أو لدفع التوهم المذكور ، وإنما يصح ذلك لو كان الجميل صفة الثناء ، مع أنه ليس كذلك ، ومع أن الجميل فى التعريف مثنى عليه أى لأجله ، والخلاف بين العز والجمهور فى الثناء وهو فى التعريف مثنى به •

وقد يقال أيضا : لا يتوهم الجمع بين الحقيقة والمجاز حتى يدفع ، لأن إرادته لابد له من قرينة على عدم إرادة الحقيقة وحدها ، فإن كانت والأم يتوهم ذلك ، ويجاب بأن القرينة قد تكون حالية يعلمها المخاطب وحده ، وقد تكون خفية عن غير المتكلم مطلقاً ، فساغ التوهم ، لأن المتوهم يجوز أن تكون هناك قرينة حالية أو خفية ، وأيضا عدم القرينة يوجب عدم الإرادة لا عدم احتمال الإرادة ، ومعنى قولهم على الجميل

لأجل الجميل مطلقاً أو لأجل انفعل الجميل ، على ما يأتى ، وذلك بأن يكون الثناء بالجميل بإزاء الجميل ، بمعنى أن المحمود لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله ، وأظهر كماله ، فهو لأجل حصوله له ولولاه لم يوصف فهو علة باعثة كما فى حمد الخلق ، أو كالدلة كما فى حمد الله .

وانما وجب فى المحمود عليه أن يكون جميلا لأن غير الكمال لا يكون سببا لإظهار الكمال والتعظيم .

قال الصفوى : سواء كان كمالا فى ذاته أو فى مدعى الحامد أو المحمود ، أو فى الكل كما فى المحمود به ، وقد يفرق بأن الباعث على التعظيم لابد أن يكون أمرا عظيما عند المعظم ، وكون الشيء عظيما عند غيره مع نقصه عنده لا يصير سببا فى التعظيم ، بخلاف المحمود به فانه فى الحقيقة ما يظهر بإجرائه على الموصوف ، أن الواصف يعظمه ، ولا يبعد أن يظهر ذلك بما هو عظيم عند من يظهر له ، أى المحمود فإنه يفهم منه فى الجملة الكمال وقصد التعظيم ، ومن هنا تحقق وجوب كون المحمود عليه جميلا فى اعتقاد الحامد .

وظاهر الأكثرين جواز كون المحمود عليه فعل المحمود ، أو كيفية قائمة به ، واوجب السعد فى حاشية الكشاف ، والدوانى فى حاشية الأصول ، والإمام الرازى كونه فعلا صادرا عن المحمود .

قال الإمام : لا يحمد إلا الفاعل المختار على ما صدر عنه بالاختيار . فلا يكفى أن يكون للمحمود دخل فى صدوره عن الغير ، لا على وجه انفاعلية ، لأن التعظيم يكون من جهة تعلق الفعل به ، لا من جهة كونه فعلا ، لأنه يضيع اشتراط كونه فعلا ، فظهر أن مراد السيد الشريف بقوله : فيخص الحمد بالفاعل المختار أنه فاعل المحمود عليه . وما قيل انه غير لازم ، وانما اللازم أن يكون متصفا به ، فغير متجه ، وما ذكر

فى بيانه من أنه يجـوز أن يكون لذات اختيار فى حصول صفة ، ولا يكون فاعلا لها ، فلا يلزم من التقييد بالاختيـار أن يـكون المحمود فاعـلا ليس بشىء ، لأنه وان جـاز عقلا خالفه النقل •

وأما الجواب بأنه أريد يلزم أن يكون له فعـل ، وان لم يـكن ذلك محمودا عليه وهو الرضا لافعل به والإذعان ، وذلك لازم من التقييد ، فهو بمعزل عن التحقيق ، لأن المحمود عليه يجب كونه فعلا للمحمـود ، لا يقال كثيراً ما يحمد على العلم والكرم والأخلاق العلية النفسانية ، لأن ذلك مـدح وهـو جـائز على صفات الـذات كالعـلم والحمـد لا يجوز إلا على صفة الفعل كالخلق والرزق بفتح الراء ، بل انه يظهـر من تحقيق المتأخرين أن المراد الفعـل العرفى اللغوى ، والعرف يعـد ذلك كله أفعـالا لا يقـال : علمت وحلمت ، كمـا يقـال : أكرمـت وأعطيت •

وقد صرح السيد الشريف وغيره بكون الكيفيات النفسانية تعـد أفعالا وعلى ما قررنا يكون الحمد حقيقة على الإنعام ، لا النعمة ، ولـذا قال السعد : النعمة بمعنى الإنعام ، لكن قوله فى المطـول : الحمد على الإنعام أمكن منه على النعمة ، يدل على جواز الحمد على النعمة ، وهى غير فعل ، ويجاب بأن الحمد عليها لابد فيه من ملاحظة تعلقها بالمحمـود بالصدور ، فيرجع الى الإنعام ، لأن الأجنبى عن شخص لا يثنى به عنـه إلا بتسببه فى الأجنبى ، فالحمـد على النعمة الأجنبية عن المحمود ، لأجل إنعام المحمود بها ، والحمد على الإنعام لذاته ، فالحمد عليه لـكونه بلا واسـطة أمكن ، وهذا ما تقول الثقـات فى منع الحمد على الأجنبى المحض من المحمود ، وأثبتوه بنقل ودليل تام فيما نحسن الظـن بهم ، فلا يراعى تجويز العقل تعظيم أحد وثناءه لمـا تعلق به من أجنبى لا على جهة الصـدر وحقيقة أو عـرفا ، هـذا ما حفظت وفهمت ، والله أعلم بما هنالك •

وقولهم : الاختيارى معناه الحاصل من المحمود باختياره وإرادته ، فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفاتها حمدا ، وخرج بالاختيارى المدح ، فإنه لا يشترط فى الممدوح لأجله كونه مفعولا للممدوح باختياره ، واشترط بعض له ذلك ، فهو عنده مرادف للحمد ، ومعنى قولهم على جهة التعظيم كون ذلك الثناء على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا يخرج به ما كان على جهة الاستهزاء والسخرية نحو : (ذق إنك أنت العزيز الكريم) ويتناول الظاهر الذى هو الجوارح ، وهو أن لا يكون فى أقواله وجوارحه ما يدل على التحقير والهزء ، ويتناول الباطن فيجب أن يكون الحامد معظما بثنائه باطنا أيضا .

وإنما اشترط ذلك لأنه ربما يقصد بالوصف بالجميل الهزؤ ، وقد يقصد به التقريع ، فأخرج القسمان بقيد التعظيم ، لا يقال المستهزىء لم يرد الوصف بالجميل ، بل بنقيضه لأنا نقول : ان أراد أن الجميل حينئذ مستعمل فى غير ما وضع له تجوزاً فهو ممنوع فإن الإنسان القائل بمنزلة من يعلم كذب كلامه ، وإلاّ فقد وجب قيد آخر على أنه لا يجزى فى التقريع والإيضاح مقصود فى التعريف ، ثم إن التعظيم الباطنى ، وإن أخرج ما مرّ لكنه يخرج الخالى عن التعظيم والمقصد السواء معاً .

قال الشنوانى : وتمكن المناقشة فى خروجه إذ لا بعد فى أن تكون الدلالة على التعظيم كافية ، فإن الوصف الحسن إذا لم يقرن بالمخالف يعدّ حسناً عرفاً ، ولا يعد الواصف مستهزئا ، ويحتمل أن يكون المراد بالتعظيم الباطنى عدم مخالفة الباطن لما فى الظاهر ، فيخرج القسمان لا الثالث ، ولا يلزم مخالفة الثقات أيضاً فى اعتبار التعظيم .

فإن قلت : اشتراط كون المحمود عليه جميلا دال على اشتراط قصد التعظيم إذ الجميل لا يكون سبباً لغيره ؟

قلت : ممنوع ، وإنما الظاهر أنه لا يكون سببا للاستهزاء والتحقير . وإن نوقش فيه أيضاً كما في إعطاء شيء حقير ، وأما أن يستلزم قصد التعظيم ، فلا لجواز قصد الأخبار أو التخييل أو التصوير و الحكاية ، أو رعاية خاطر الموصوف أو غيره من المقاصد الحسنة سوى التعظيم ، ومن هنا ظهر إنما ذكره كثيرون من أن تقييد المحمود عليه بالجميل ، يغني عن ذكر التعظيم فلذا حذفه بعض لا يغني إلا أن يريد أنه يشعر به إشعاراً لا يكتفى به في التعريف ، وكأنهم ظنوا أن ذكر التعظيم لمجرّد الاحتراز عن الهزؤ ، وهو حاصل مما ذكروه ، وستعرف فساده مفصلا ، والأوجه أن الحذف الاعتماد على الشهرة مع ذلك الإشعار هذا ، ولكن نقل الثقات اشتراط التعظيم الباطني ، وعدم صرفه عن الظاهر والتعبير عنه بالمطابقة وعن الظاهري بعدم المخالفة . يضعف ذلك الاحتمال العقلي ، ويرجح أن الخالي عن القصدين ليس بحمد أيضاً ، فكأنه مع ندرته لما شابه الهزؤ في الخلوّ عن التعظيم الباطني .

وكان مدار استحسان الوصف على التعظيم ودلالته عليه ، لم يجعلوا مجرّد الدلالة في حيز الاعتبار ، ولم يعتبروا إلا ما يتحقق معه معه المدلول أي التعظيم القلبي ، ألحقوا ما سواه بالهزؤ في عدم الاعتداد والعد من الحمد ، وإن لم يكن من الاستهزاء حقيقة ولا عرفا . فتبين أن الاستدلال على التعظيم الباطني ، بأن الخالي عنه استهزاء غير تام ، والمراد من التعظيم الباطني أن يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به ، كما اقتضاه كلام السيد وغيره ، وإن يقصد التعظيم .

وإن لم يعتقد ما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المحمود المعلوم الانتفاء ، إذا قارنه التعظيم كالقصائد المشتملة على قصد الممدوح بما يعلم انتفاءه . فإن الجمهور يعدونه حمداً ومدحاً لا استهزاء وسخرية ، لمقارنة التعظيم ، واعترض على التعريف بأنه يلزم على تقييده

بالاختيارى أن لا يكون وصف الله عز وجل على صفاته القائمة بذاتــه المتحققة بغير اختيار ، كالعلم والقدرة والحياة والإرادة حمداً له تعالى ، لأنها ليست اختيارية إماما لا يتوقف على الإرادة كالقــدم والوجــود والحياة فظاهر ، وأما ما يتوقف على الإرادة كالعلم ، فلأن المســبوق بالإرادة حادث ، والحادث لا يقوم بذاتــه ، والصفات السلبية يمتنع أن تكون خاصة بالإرادة والاختيار عند أهــل السنة ، وليس كذلك بــل حمد ، وكذا عندنا معشر الأباضية ، إلا أن صفات الذات كلها عندنا سواء نقول : إنها بالله ، ولا نقول : إنهــا غيره ، فهو عالم بالذات ، ولا نقول عالم بعلم كما يقول هؤلاء ، وكل صفات الذات لا نقول فيها بالإرادة لاستلزام الحــدوث ، ولا بغير الإرادة لاستلزام القهر .

وأجيب : بأنا لا نسلم ثبوت الحمد عليها ، كما فى اللباب ، والثابت الحمد بها ، ورد بان الشلبى وغيره صرحوا بثبوت الحمد عليها .

قال الصفوى : إن كان الغرض نقض التعريف وإبطاله ، اتجــه الجواب والرد ، ولكن الأظهر أن المراد أنه يجــوز أن يعظم الله ، ويثنى عليه ثنــاء على الذاتيات ، ولا جهة لإخراجه من الحمد بحسب العقل . ولا نص بحسب النقل ، فهل التحقيق أنه ليس بحمــد عند اللغويين ، وحمد الله منحصر فيما كان على الأفعال الاختيارية ، ومن زعم أنه موجبه فى أفعاله أيضــا يلزمه أنه لا يمكن حمد الله لغة . وليس كذلك ، ويصح حمده تعالى بصفاته ، وعليها فلا يصح تقييد المحمود عليــه بالاختيارى ، يؤيد ذلك أن هذا القيد مأخــوذ من عدم حمــد اللؤلؤة ونحــوها ، لأنه منصوص عليه فيناسب أن يقال : يلزم منــه عدم إمكان الحمــد على الذاتيات ، فهل الأمر كذلك كما هو مقتضى القيد ، مع أنه ليس على نص صريح ، ولا عقل صحيح أو لا ؟ وهو الظــاهر للفرق الظاهر بين اللؤلؤة وذات الله تعالى فى الصفات .

ففى تحقيق المسألة صعوبة وإشكال ، وعلى هذا لا يكفى فى المقام المنع والاحتمال ، بل يحتاج إلى تدقيق النظر ، وتحقيق المقام ، وعلى ما قررنا يتجه الإشكال بالمعنى الآخر بأنه يستلزم أن لا يكون ثناء الله بإزاء الذات الكامل ، مع قطع النظر عن الصفات حمداً ، وكما يجوز أن يعبد الله لذاته لا لجهة ، فليجز أن يثنى عليه ، ويحمد لذاته يدل عليه ما ذكره العلامة فى المطول ، من أن المصنف حيث قال : الحمد لله على ما أنعم ، تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين ، وما قيل من أنه لا معنى لكمال الذات ، إلا أن له صفات كاملة ، فهو فى حيز المنع ، إذ لا شك أن صفة الكمال كالعلم فى حد ذاتها شريفة كاملة ، بخلاف صفات النقص كالجهل ، لا لصفة لها ، ولا لنقل الكلام إليها ويتسلسل ، فليجوز ذلك فى الذات .

أما ترى ما ذكره الإمام الرازى فى تفسيره : من أن ذاته تعالى لم تحتج لشىء من صفاته الذاتية الموجودة ، وإنما اقتضاها كمال الذات ، وهذا مما صرح به المحققون ، إلا أنه يحتاج إلى لطافة طبع ودقة فهم ، وتحقيقه أنه لولا أن للذات كمالا فى ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص ، لاتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الأخرى وإذا كانت الصفات مقتضى الذات ، فالأمر أجلى ، فلولا أن ذاته من حيث هى الحمل من غيرها ، لما اقتضت تلك الصفات واقتضتها الذوات الناقصة ، وليس اقتضاء الكمال عين كمال الذات ، وإن كان ذلك من كمالها فهو دليل على كمالها ، فما ذكره بعض فضلاء الروم أى الترك فى حواشى التفسير ، من أنه إذا اعتبر فى مفهوم الحمد ، مقابلة الجميل ، لم يستقم ما اشتهر من أنه تعالى يستحق الحمد لذاته ، وما أجاب من أن معنى استحقاقه لذاته استحقاقه لصفاته الذاتية ، فإنها غير الذات ضعيف . والمذهب أنها ليست شيئاً غير الذات ، وقرر الضعف .

أما أولا : فلأن الجميل ان ترك على الظاهر شمل الذات ، لأنها من حيث هى فى غاية الكمال ، ولنص اللغويين على إطلاقه على الذوات ، وإن أريد به الفعل الجميل ، أو قيد بالاختيارى ، فكما يخرج منه الذات يخرج الصفات الذاتية ، وإذا عمم الجميل بالحقيقة والحكم ، أى جميل تحقيقاً كالصفات ، أو حكماً كالذات فكما تدخل فيه الصفات يدخل فيه الذات ، وإن أراد بالحكم معنى لا يشمل إلا الصفات ، فهو حكم لا سند له ، وكلام غير مقبول ولا منقول •

وأما ثانيا : فلأن معنى الاستحقاق بالذات ، ليس ما ذكره عند المحققين ، ولا عند العقل السليم ، على أنه تأويل بعيد لا يقتضيه عقل ولا نقل ، وهو إنما يناسب لو لم يكن للكمال الذاتى معنى صحيح غير كمال الصفات ، وأمَّا إذا ثبت له معنى صحيح فلا جهة لما ذكره ، إذ هو كما يستحق الحمد لكمال الصفات ، يستحق لكمال الذات ، فإرجاع الثانى إلى الأول قصور ، وتحكم غير مقبول ، هذا واختار بعض أن الثناء على الذات والذاتيات ، ليس بحمد والحق أنه مما لا سند له فضلا عن الدليل إلا القياس على اللؤلؤة ، ورشاقة القدّ ، وصباحة الخد ، والفرق واضح ، لأن الله جل وعلا الفاعل المختار ، القاهر لما سواه ، وما مرّ عن الثعلبى يرده عليه إلا أن يؤول •

وأجيب أيضاً عن الاعتراض السابق المورد على التعريف ، بأن الاختيارى يتناول الصفات الذاتية تبعا ، وذلك أن تقول الذاتيات ، إذا وقع الوصف عليها تبعا ، فإن قيل : الوصف عليها من الأفراد حقيقة ، ولا يشملها لفظ الاختيارى ، فالحمد عليها وارد على التعريف قطعاً ، لأن فيه قيد الاختيار ولا اختيار فيها ، كما أن لا ضرورة وإن قيل يشملها فممنوع قطعاً ، لأنه يستلزم أن تكون اختيارية •

وإن قيل : ليس الوصف عليها من أفراد الحمد ، فلا ورود قطعاً ،

وقضية هذا الجواب امتناع الحمد عليها استقلالا ، بـل تبعاً مثل أن نحمده على علمه ، لقصـــد ما يترتب على علمه ، من إنعـام وغـيره ؟

وأجيب بأن الذاتيات مختارة له تعالى حكمـا ، لا بمعنى إيجـاده لها ، لأن المراد بالاختيارى ما يكون حاصـلا بالاختيار حقيقة ، أو يكون فى حكمه ، وصفات الذات فى حكمه من حيث إنها ينفى عنها الاضطرار ، ولو نفى عنها الإيجـاد أيضاً ، وعلى هـذا فكل منهما حمد حقيقة ، لأن مفهومه الحقيقى يشملها لا أن الثنـاء على الاختيارى حكماً حمـد حكماً كما توهمه بعض وهى مختـارة له على معنى أن ذاته اقتضت وجودها على ما هى عليه ، فهى مستقلة فى تحققها كما أنها تستقل فيما بالاختيار . بمعنى أنــه إن أراد فعل ، وإن أراد ترك ، فنزلـت منزلـة الأفعـال الاختيارية ، يستقل بها فاعلهـا ، فأطلق الاختيارى على ما يعمها تغليباً . أو على معنى أنها مبدأ الأفعـال اختيارية ، وهو أحسن أى يترتب عليها أمور اختيارية ، لأن الشىء إذا حصل منه آثار اختيارية ، جعل فى حـكم الاختيارى وهو فى غاية القرب .

ويشمل الذات الكاملة لاستقلالها فى الأفعـال الاختيـارية ، وفى وجودها الذاتى ، بل الاستقلال فى الوجـود أوضح ، كما يشمل الصفات الذاتية ، من حيث إن كل صفة يترتب عليها أفعال وآثار اختيارية ، بمعنى أن لها دخـلا ما ، سـواء كان دخل توقف كما اشتهر ، أم لا كمـا صرح له الرازى .

ونقل غيره إجماع أهل المكاشفة عليه ، من عـدم احتياج الذات إلى الصفات الموجودة ، ولاستقلال الذات فى الصفات لذلك ، فظهر أن المراد ما كان اختيارياً نفسه أو أثره ، فبطـل قول بعض إنه لا يظهـر للاختيار (حـ) معنى منضبط .

قال الصفوى : الثنـاء على الذات ، بل الصفات ، كما يخـرج بظاهر قيد الاختيار ، يخرج الفعل الجميل ، فالمراد أيضـاً بالفعل ما هو فعل أو فى حكم الفعل ، بأن يكون منشـأ لأفعال جميلة ، فلا يحتـاج إلى جعـل الفعل عرفيـا ، ويزول الإشـكال ، ويعتبر القيد وهـو الاختيـار .

وقد يقال : المراد بالاختيار فى تعريف الحمد ما ليس اضطراريا . ولو كان لا يوصف بالاختيار الذى هو ترجيح أحـد الجائزات ، واختار بعض المتأخرين أن المراد بالاختيارى أن ينسب إلى ما هو مختار فى فعله فى الجملة . وإن لم يكن المحمود عليه حاصـلا بالاختيار ، وليس بشىء لأن الأمر الاختيارى بهذا المعنى غير مستعمل ، ومع كـونه فى كمال البعد عن الفهم لم تقم عليه قرينة ، فلا يستعمل فى التعريف ، وقد علم أن المراد الفعل ، ولو جعل الاختيارى أعم من الحكمى ، وأراد بالحكم ما كان الموصوف مختـاراً فى الجمـلة ، لكان له وجـه قرب ، وإن كان أيضـاً بعيـداً .

ولأنهم اختلفوا : هل يجب كون المحمود به اختيارياً أو لا ؟ ولو أريد بالاختيـارى ما ذكره لم يبق للخـلاف معنى أو فائدة معتد بهـا ، فإن المحمود عليه إذا كان صفة لمن له اختيـار ، فالمحمود به كـذلك ضرورة تعلقهما بشىء واحـد ، فمع اختيارية المحمود عليه لا يمكن أن يـكون المحمود به غير اختيارى بالمعنى المذكـور ، ولأنه إن أراد بحمل القـوم الذين قيدوا الجميل بالاختيارى ، فقد صرح الرازى والسيد بخـلافه ، وإن أراد حمل كلام اللغويين وتخطئة من خالفه فلا يخفى أن العدول فى النقليات كما ذكره الثقات المحققون ، بمجرد احتمال عقلى لا يعبأ بـه ولا ينبغى أن يجعل فى حيز الاعتبار ، فضلا عن الحكم والإفادة .

ولتصريح السعد فى حاشية الكشاف بأن منهم من قيـد المحمـود

عليه بالاختيارى ، لأنه يقال : مدحته على صباحة خدّه ، ولا يقال : حمدته ، وفى تفسير القاضى تقول : حمدت زيداً على كرمه ، ولا تقول : حمدته على حسنه ، ولو كفى ما ذكره لصحّ المثالان ، وهذا نص فى المقصود ، وكأنه توهم أن قيد الاختيارى لمجرد عمد حمد اللؤلؤ على صفاته ، فاختار ما مرّ ، وغفل عن أنه لعدم حمد زيد على الحسن .

والحمد العرفى قول أو فعل أو اعتقاد ، يقصد لتعظيم المنعم لأجل أنه منعم على الحامد أو غيره ، والمراد بالأنباء الدّلالة بمعنى كون المنبىء ، بحيث لو علم عرف المنبىء عنه ، فيجوز أن يكون الحمد الجنانىّ أى اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال ، وأنه معطى النعمة منبئا عن التعظيم .

وأما الاطلاع على الاعتقاد ، فيجوز أن يكون من غير الحامد ، وأن يقع بفعل أو قول منه ، فعلى الأول حمد واحد ، وعلى الثانى حمدان : أحدهما ينبىء عن الآخر ، وكلاهما ينبئان عن التعظيم ، ولا يشترط فى الحمد دلالة ذلك الفعل على أن الإنباء عن التعظيم بسبب الإنعام ، أو على أن التعظيم بسبب الإنعام .

وتعليق من حيث فى قولهم : فعل ينبىء عن تعظيم المنعم ، من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ينبىء ، أو بتعظيم يستلزم اشتراط ذلك ، واشتراطه يحتاج إلى نقل عن الأئمة ، فليعلق بفعل .

واعترض الحد بأن الإنباء عن الشىء لا يستلزم تحققه ، فضلا عن قصده ، ولا شك أن قصد التعظيم معتبر فى الحمد ، فالأحسن أن يبدل قولهم ينبىء بيقصد ، ومعنى الحمد باللسان الثناء به ، ومعنى الحمد بالأركان أى بالجوارح أن يذيب النفس فى الطاعة والانقياد .

هذا ومقصودهم بالفواضل فى تعريف الحمد جمع الفاضلة ، وهى المزيه المتعديه إلى الغير ، كالعطاء والإنعام ، وبالفضائل جمع الفضيله ، وهى المزيه الذاتيه ، كالعلم والحلم ، لا يقال : لا تعلق بهـا الحمد ، لانها غير اختياريه ، لانا قدمنا التاويل والجـواب فى ذلك ، ولنكف القلم عن الإطالة فى الحمد من تلك الجهـه ، إذ لو أرخينا له العنـان ، لاتى على جميع الكتاب •

نعم بقى أن نقول : اختار الحمد لله ، على حمدت الله وأحمـد الله ، وحمدا لله ، موافقة للكتاب ، ولحديث : « كل أمر ذى بال لا يبتدأ فيـه بالحمـد لله » • الخ برفع الحمد ، وللدلالة على الدّوام على ما أطلت فيه فى غير هذا الشرح ، وإلا فالحمد يجزى ببعض ما ذكر ، وبكل لفظ دل على الثناء المذكور ، ولو أوتى بلفظ البسملة لكفى حمداً ، كمـا يدل عليه رواية : « لا يبدأ فيه بحمد الله » ورواية : « بذكر الله » وروايه : « بالحمد » ورواية « بالحمد لله » بجر الحمد وتعلق لله به •

وقد قال فى الخلاصـة : أحمد ربى الله ، وفى التسهيل حامداً لله ، واختـار بعض أن المراد بذلك كله الحمد لله ، بدليـل رواية بالحمد لله بالرفع ، حكاية للجملة ، وأتى بلفظ الجـلالة الجامعة لمعـانى الـذات والصفات ، تنبيهـا على استحقاقه لجميع المحامد ، وعلى استحقاقه الحمد للذات ، كاستحقاقه للصفة ، ولو أتى بغيرها لتوهم أن الحمد كان لأجل تلك الصفة ، كالخالق والرازق لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعليته •

وقد يقال : الأولى الحمد على نعمة ، وإنمـا يفيده تعليق الحمـد بالمشتق ، كأن يقول : الحمد للخالق ، أو بذكر النعمـة ، كأن يقـول : الحمد لله على ما أنعم به علينا ، أو على ما علمنا ، لأن الحمـد فى مقابلة النعمة واجب ، والحمد لا فى مقابلتها مندوب •

ويجاب بأنه قد حمد على نعمة أو إنعــام ، ومعلوم أنه لا يجب ذكر المحمــود لأجله وبأن الجــلالة جامعة لمعانى الذات والصفات .

ومعنى وجوب الحمــد فى مقابلة نعمة ، أنه يقــع واجباً فى الجملة ، لا أنــه إذا أنعم على عبد وجب عليــه الحمد اللفظى أو المعنــوى ؛ قاله شيخ الإســلام فى حاشــية شرح : « جمع الجوامع » .

وقال ابن حجر فى شرح « الشمائل » : ليس المراد أن من تركــه لفظــاً يأثم ، بل إن من آتى به فى مقابلتها أثيب عليه ثــواب الواجب ، ومن أتى به لا فى مقــابلة شىء أثيب ثواب المندوب ، وأما شكر المنعم بمعنى امتثال أوامره ، واجتناب نواهيه . فواجب شرعاً على كل مكلف ، ويأثم بتركــه إجماعا ، وهنا مباحث ذكرتها فى غير هذا الشرح .

ولام الجــر فى لله لام اختصاص ، بمعنى أنه لا محمود إلا هو ، إمّا مبالغة وهو قول أكثر المتأخرين ، وصرح بــه فى حاشــية الكشاف ويمكن أن يريد أنه لا أحــق من الله فى الحمــد ، فالمــراد حصر أحقية الحمــد ، والحــق أن العبد لا يستحق الثواب بطاعتــه ؛ ومراد مثبت الاستحقاق أنه لو حمد لم يكن ظلماً ووضعا للشىء فى غــير موضعه ، فالمعنى قابلية الحمــد ، والأهلية له ، كما أن الله تعالى إن أثاب العبــد فقد أعطى من هو أهل للإعطاء .

وبحث فى ذلك بأن حمــد العبد ليس بواجب الأداء شرعاً أو عقلا ، ولو كان فاعلا ممتازاً ، بل الغاية أن المناسبة والاستحسان ، وحيث رجع إليه فقد وجــدت المناسبة والاستحسان ، بخلاف الثواب فإنه لازم عنــد المعتزلة ، وعن بعض أن للعبد استحقاق الحمــد فى الجملة ، لأن النعم الدنيوية قد تكون بواسطة من يستحق الحمد لأجلها ، لكن الله هو الكامل

فى المحمودية ، وكل حمـد لغيره فله الجهة العليـا منـه ، لأن أفعـال العبد ولو رجعت إليه تعالى خلقاً وإقداراً وتوقيعاً ، وتحصيل أسـباب لكن ترجـع للعبد مباشرة بعد إرادة •

وهذه الجهة وإن رجعت إلى الله لأنه خلق الإرادة ، وكانت غـير مؤثرة عندنا معشر الأباضية ، وعند الأشعرى وأهل السنة ، لكنها ترجـع للعبد لأنه شخص خلق فيه الجميل ، ومكن من المباشرة بعد خلق الإرادة ، وهذا معنى نحو المصلى والمركبى ، وذلك صفات للعبد بها يمدح ويثاب ، ويذم ويعاقب ، فباعتبار هذه الجهة يحمد •

لا يقال : لو رجع الحمد لله بالاعتبار المذكور لرجع إليه الذم ، لأن خلق الذم والإقدار عليه ونحوهما ، ليست مذمومة لتضمنها مصالح ومنافع، وهى وإن تضمنت شراً بالنسبة للشخص ، فجهات خيريته أتم وأكثر فهو خير ، والشر هو مباشرته والعزم قيـل : فإذا رجع العبـد بوجه فقـد استحقه ، واستعمال فى الجملة ، وقال الدوانى لا محمود إلا الله حقيقة ، لأن الحمد مختص بالفعل الاختيارى ، ولا اختيـار لغير الله تعـالى ، والعبد مضطر فى صـورة مختار ؟

قلت : هذا مذهب بعض علمائنا ، وبه صرح السعد ، ونسبة الأفعال إلى العبد وإن كانت على الحقيقة عندنا وعند بعض كالأشعرى ، لـكن يعتبر فى تلك الأفعـال الكسـب ، وأما ما يعتبر فى مفهـومه الاختيـار أو التأثير ، فلا ينسب إليه حقيقة ، ألا ترى أنه لا ينسب إليه أنه مؤثر ، فالمعتبر فى مفهوم الحمد الاختيـار لا الاكتساب ، وأيضـا الجميل فى قولهم : على الجميل صفة الفعل ، كيف والمحمود عليه يجب أن يكون وصفاً للمحمود ، والقائم بالعبد كالصلاة ليس نفس الفعل الاختيـارى للعبد ولا لله ، بل متعلق فعل الله الذى هو الإيجاد •

قلت : الحق أن العبد مختـــار وهو مذهبنا جمهور معشر الأباضيه وأن الاختيار إما معنى حقيقى أصلى وهو المختص بالله ، وإما معنى عرفى ظاهرى وهو صدور الشيء بالإرادة ، وهذا للعبد وهــو المتبادر عنــد الإطلاق . وهو المأخوذ فى تعريف الحمد فيما يظهر ، وهو حقيقة عرفية أو لغــوية .

فلا يقال : لا يعدل فى التعريف عن الحقيقة ، ولو سلمت مجازيته لكن لا بعد فى التعريف بالمجـــاز المشهور الشائع غاية ، وهو قد شـــاع ذلك فى التعــاريف ، واعلم أن الشـــائع فى الفعـــل هـــو ما لا يقتضى إلا المباشرة ؛ وهو فعل اللغويين وغيرهم ، وهو المراد بالفعل الجميل ، لا الفعل الذى هو ما لا ينافى الكسب حتى يرد ما مرّ غـــير أن الجميل صفة الفعل الخ ، ولاسيما إن أريـــد الفعل عرفا ، وقـــد يرجح المعنى الحقيقى بله الملك واه الحمـــد بالحصر ، ولو لم يكن الاختيـــار بالمعنى الحقيقى ، لم يصح الحصر .

وبعد تسليم أنه لا شيء هنا حقيقة ســـوى ذلك يتمّ أن قيل أل فى الحمـــد للجنس أو للاستغراق ، والحمد التقديم للحصر ، وذلك ممنوع عند النزاع ، وكون ذلك هو الأظهر حتى لا يعـــدل عنه يحتـــاج لدليـــل ، وقد اشتهر أن الشيء عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الكامل ، والتقديم كثيراً ما يكون لتقوية الحكم ، والإنصاف المتبادر من السيـــوق الحصر ، وحيث لا عهد ظاهر ، فالمتبادر الجنس أو الاستغراق ، والحق أن لا جزم بأحـــد الوجهين ، ولا الترجيح التام .

أما الحمل على المعنى الحقيقى الأصلى فلأنه المتبادر عند الإطلاق ، أى إذا لم يطلق على المتعلق بالعبد ، بل من حيث هـــو ، ويؤيـــده أن قيود التعريف محمولة على الظاهر ، ولا يعـــدل على الظـــاهر المتبـــادر إلا لمانع فظهر الاختصاص والاختيارى ، فسر بأن يكون منشـــأ للفعل

الاختيارى ، فلزم ثبـوت الاختيار ، وإن كان أعم من الحكمى فلا يصح ممّن لا اختيار له ، وهو العبـد •

ويؤيد تبادر الحصر من السوق ، ويؤيـد الحمـل على المعنى العرفى الذائع بين اللغويين ، أن التعريف اللغوى يكتفى فى قيـوده بالشائع ، ولا ينظر إلى التدقيق الحكمى ، وشاع عند الجمهور حمد غيره تعالى ، والمتبادر الحقيقة فلا يتم الاختصاص بمعنى الحصر الحقيقى ، وباطل قول بعض إن الحمـل على الثانى خطأ •

قال شيخ الإسلام : جمـلة الحمد تفيد الاختصاص ، لأن لام لله للاختصاص ، فلا فرد من الحمد لغير الله ، ولام الجنس أو الاستغراق فى الحمـد تفيده بمعونة لام الاختصاص ، فإن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص الإفراد أى جنس الحمـد هو الثابت لله ، ولا يخفى بعـده عن الفهم •

قال الدوانى : اللام للاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا الحصر ، ويدل على ذلك أنهم يعدوه من طرق الحصر ، وأن قولك : المـال لزيـد لو دل على قصر المـال لكان قولك : لزيـد المال ، وما المـال إلا لزيـد مفيداً لحصر المـال على الاختصاص بزيد ، لا لحصره على زيد ، ولكان قولك لله الحمد مفيداً لقصر الحمد على الاختصاص بالله ، لا لقصره على الله ، هذا خلف ، وقد صرح الزمخشرى بأن تقـديم الظرف فى له الحمـد ليـدل على اختصاص الحمد بالله ، وهو صريح فى أن الحصر لم يـكن بدون التقديم ، وإلا لم يكن للتقديم مفيداً له أ • هـ •

قال الصفوى : يمكن أن يكون مراده منعا فى صورة الدعوى مبالغة ، فإنه طريقة معروفة بين المحققين ، وما ذكـره فى صـورة الدليل فهـو سـند المنع ، فلا يفيد المنع ولا الإيـراد على السـند ، فإن إبطـال السـند الغير المساوى لا يفيد دفـع المنع على ما حقق فى محـله ،

وأورد عليه بعض العلماء أن قولنا : ما المال إلا لزيد لحصر المال في زيد أيضا ، لأن حصر الشيء في الشيء يقتضي ثبوته له ، ولو وجد المال لغير زيد لم يكن للمال صفة الاختصاص ، فلا يصح قوله لا لحصر المال في زيد .

وأجيب : بأن المراد أنه لو كان معناه الاختصاص الحصري ، لكان معناه المطابقي ، ومفهومه الصريح المتبادر منه ذلك الذي ذكره لا الآخر ، وهو فاسد قطعا ، وذلك في غاية الصحة والظهور ، وإنكاره مكابرة ، ولم يرد أنه لا يفيد ذلك ولو التزاما ، ليرد عليه ما أورده مع أنه كلام على السند ، وإذا عرفت ذلك فإنما يتجه هذا البحث منعا كان أو دعوى ، لو كان مرادهم أن اللام إنما تدل بالوضع على الاختصاص الحصري ، وهو غير متعين ولا ظاهر ، بل يجوز أن يكون مرادهم أن اللام ، ولو وضعت للتعلق الخاص كما ذكره ، لكن الاختصاص والتعلق الذي على وجه الحصر هو الكامل ، فحمل عليه اللام في مقام الثناء والمبالغة ، كحمل الباء على الملابسة على وجه التبرك لمناسبة التبرك للمقام ، وكم من نظائره .

فيدل على الانحصار بمعونة المقام ، لا لمجرد الوضع ، فلا يتوجه البحث المذكور ، وصحة هذا الاستعمال مما لا ينكر ، ولا يمنع ، وما ذكره لا يصح سندا لذلك ، ويدل على ذلك ما في حاشية المحقق السيد على الكشاف ، دل بلامي الجنس والملكية على الاختصاص ، فإنه أخذ الاختصاص من اللام الموضوعة للملكية ، لا أنه جعل اللام موضوعة له .

وأما ما ذكر من المثالين فاللام فيه محمولة على مجرد معناها الوضعي ، غاية الأمر أن يجوز حملها على ما ذكر أيضا عند مساعدة المقام ولا محذور ، ولما كان التقديم أظهر إفادة للحصر إذ لم يحتج

إلى تكلف حمل الزمخشرى اللام على الأصل ، وجعل التقديم للحصر . فكلامه بعد التنزل صريح فى أنه حمل على معنى لا يفيد الحصر بدون التقديم ، ولا يدل على عدم جواز حمله على معنى يحصل الحصر بدون التقديم .

فإن قلت : لو كان المعنى حصر المحامد ، فلا معنى لقولهم : على ما أنعم أو على التصنيف ونحوه ، إذ ليست جميع الأفراد أو الجنس المختص بناء على ما ذكر ؟

قلت : هو متعلق بالحمد المفهوم الحاصل من الحصر ، كأنه قال : حمدى هذا على ذلك ، وقيل لام الجر فى لله للاستحقاق ، وقيل : للملك ، هذا واسم الله هو أكبر الأسامى وأجمعها للمعانى ، ومن مدلولاته أنه القديم التام القدرة ، ولم يسم به أحد وهو خاص به تعالى لفظاً حيث لا يطلق لفظه إلا عليه ، ومعنى حيث قدر على الخلق ، وليس فى الوجود إلا ما خلق ، ولا يكون إلا ما يريد ، وهو قاهر لا يقهر ، وغالب لا يغلب ، ولا يصح التكليف الا منه ، ولا تجوز العبادة إلا له ، ولا يرغب إلا إليه ، ولا يرهب إلا منه ، وإليه المبدأ أو المنتهى ، ولا نفع ولا ضر إلا منه ، وهو الاسم الأعظم لمجىء الأسماء الحسنى تابعة له ، صفات له ، ومعرفة له .

وأما قوله تعالى : (العزيز الحميد . الله) ففى تقدير الله العزيز الحميد آخر المنعوت ، وجعل بدلا ، ولا يدخل فى الإسلام والصلاة إلا به على الصحيح ، وتقطع الحقوق بالحلف به على ما فى كتب الفقه ، وللاعتناء به حتى تكرر فى القرآن ألفى مرة ، وخمسمائة وستين مرة ، وقيل : ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، وربما يقع التفاوت بحساب البسملة ، أوائل السور وعدمه ، ولمجىء الأسماء الحسنى منسوبة إليه

دون العكس (ولله الأسماء الحسنى) ، وللزوم أل له عوضا من الهمـزة . ولم يفعل ذلك بالغير ، واختص التاء غالبا فى القسم به ، واختص بـه جمع يا الندائية ، وأل ، ولم يجىء فى غيره إلا ضرورة أو حكاية على ما فى محله من كتب النحو ، وحذفت منه الألف تنزيهاً له أن يتشبه خطاً باللات ، وقفاً بالهـاء ، وقيل حذفت لكثرة الاستعمال وهو المشهور .

وإن قلت : لو كان اسم الله الأعظم لأجيب كل داع به ؟

قلت : منع الإجابة عدم شروطها التى منها أكل الحـلال ، وهـو أكثر الأسماء استعمالا ، ولذا لم يثن ولم يجمع ، وهو أعرف المعـارف ، كما لسيبويه ، وحكاه ابن القطان عن أبى القاسم الزجاجى ، والمبرد ، وعلله بأنه لم يشـارك فيه ، ولم تمكن المشـاركة .

قال الأئمة : قبض الله القلوب أن يسمى بهذا الاسم ، وحكى قومنا أن سيبويه رأى فى المنـام فقيل له : ما فعـل الله بك ؟ فقال له : خيراً كثيراً لجعلى اسمه أعرف المعارف .

وحكى ابن القطـان الرؤيا عن الزجاجى أو المبرد ، ولعـل الرؤيا تعددت .

قال السعد : تحيرت الأوهام فى لفظ الله اسم أو صفة ، مشتق عربى أو معرب ، كما تحيرت فى الذات والصفات أ . هـ .

قال الشافعى والحنفى ، والقفال والشاسى ، والغـزالى والخطابى والبلخى ، وأكثر الفقهاء والأصوليين : إنه غير مشتق ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، ومختارنا ومختار الفخر الرازى وابن العربى تلميذ الغزالى ، وقال أكثر الأدباء وجل المعتزلة : انه مشـتق وهو قول للخليل ، وجمـع بعضهم بأنه كان مشتقا ثم صار علما ، ولأفضلية قطعت همزته فى النداء

اختياراً مع أنهـا للوصل ، وفخمت لامه بعمـل فتحة أو ضمة ، وقيل أيمن الله بلغاته دون أيمن الرب وغيره ، وعوضوا ميما مشددة فى آخره من حرف النداء ، وعوضوا همزة الاستفهام معه من حـرف القسم قالوا : آلله بالجـر ، أو آلله بالمـد والجـر ، وخفض مع حذف ذلك الحرف . ولكن قد عوض عن الحرف ، ومن العرب من ينصبه على الأصـل فى نزع الجـار ، وتدخل عليه اللام القسمية فى التعجيب .

وعن أبى القاسم القشيرى ، عن الخليل بن أحمـد : أنه اسم خاص به ، كما تكون لغيره أعلام وألقاب ، إلا إنه لم يطلق عليه اسم العـلم واسم اللقب ، لعدم التوقيف أ . هـ .

وكثير من العلماء يطلق عليه اسم العلم ، ومنهم شيخ الإسـلام قال : والله علم على الـذات الواجـب الوجـود ، المستحق لجميع المحـامد أ . هـ .

قلنا : قد يقال : وضع العلم له تعالى فرع إدراك حقيقة ، لأن وضع العلم بإزاء الذات فرع تعلقها ؟

ويجاب بأنه يكفى فى ذلك تعلقه بصفاته الحقيقية والإضـافية ، والسلبية والفعلية ، ولا نزاع فى ذلك ، والممنوع هـو إدراك حقيقته ، وهو غير لازم فى وضع العلم كما فى الوضـع العـام للمعنى الخاص ، فيكفى تعلقه بوجه عام منحصر فى الواقع فى الشخص ، فإنه تعالى يدرك بوجـه عام ينحصر فى الواقع فيـه تعالى بل لا يشترط أيضـا التعقل بالصفات المذكـورة ، ولا ما ذكر إذا كان واضع العلم هو المسمى ، ولكن قدم أسماءه تعالى تمنع الوضـع ، تأمل كذا قيل .

ونقول : الأسماء هنا ألفاظ وحروف ، وهى حادثة قطعاً ، ولا يقال : الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحـامد مفهوم ، لا يمنع نفس

تصــوره من وقوع الشركة فيه ، انحصر فى الواقع فى فــرد ، فلا يكون لفظ الله علما ، لأن مفهومه كلى ، ومفهــوم العلم جــزئى ، لأنا نقــول : ليس ما ذكر هــو الموضــوع له ، بل بيــان وتعيين للموضــوع له ، فالمعنى أنه علم على ما انحصر فيــه هذا المفهــوم الكلى فى الواقــع ، لا على هذا المفهوم .

وأما الواجب والمستحق فلم يذكرا باعتبار أنها داخلان فى الموضوع له ، وإلا كان المســمى مجمــوع الــذات والوجــوب والاستحقاق ، بل للاشــارة إلى صفات لبيان الذات المسمى وتعيينه ، إلى استجماع الذات لجميع صفات الكمال ، أما الإشارة فى الواجب الوجود ، فلأن كل كمــال يتفرع على وجوب الوجــود بالذات ، الذى ينصرف إليه مطلق الوجوب ، وأما فى المستحق لجميع المحــامد فظاهرة ، وأولى من ذلك أن يقــال : تخصيص الواجب الوجــود لكونه أكمــل الصفات وأشهرها اختصاصا بجنــابه تعالى ، وتخصيص المستحق لجميع المحامد ، لبيــان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد لله .

قال لشيخ الإســلام : وأصله الإلاه ، حذفت همــزته وعوض عنها حرف التعريف ، ثم جعل علما ، وعلة الحــذف التخفيف لكثرة دوره فى الكلام ، والتنبيه على تخفيف الله عن العباد حذفاً غير قياسى ، بدليــل وجــوب الإدغام والحذف والتعويض ، فإن المحــذوف قياسا فى حــكم الثابت وهو مانع مما ذكره .

واختــار أبو البقــاء أنــه على قياس التخفيف ، فلزوم الحــذف والتعويض ، مع وجود الإدغام من خواص هذا الاسم الذى يمتــاز عن نظــائره امتياز مســماه ، عن ســائر الموجــودات ، بما لا يوجــد إلا فيه .

وإن قلت : كيف عوضت أل عن الهمزة ، مع أن أل موجـودة فى الكلمة من أول الأمر ؟

قلت : نعم ، وجدت من أول لكن غير عوض ، ثم ألزمـت عوضـاً ، فالمراد اعتبارها عوضا لا إيرادها عوضا ، حتى تعتبر فيـه سابقة العدم ، ولا يقال : لو كانت عوضا لمـا اجتمعت مع الهمزة فى الإلاه ، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، لأنا نقـول : لم يقـع التعويض فى الإلاه ، بل فى لاه بحـذف الهمزة ، أصله إلاه ، فالإلاه هو اللفظ قبـل الحذف والتعويض ، ولاه هو اللفظ بعد الحذف وقبل التعويض ، والله هو اللفظ بعد الحذف والتعويض ، وإن أريد أن الإلاه هو الذى وقع فيـه التعويض ، أو أريد أنه غيره ، لـكن إذا وقـع التعويض فى لفظ امتنع الجمـع بين العوض والمعوض ، ولو بالنظر لحالته قبـل التعويض ، فهـو ممنوع .

وتحصل أن أل قبل الحذف للتعريف ، وبعده للتعويض ، فلا تعويض قبل الحـذف ، ولا جمع بعده .

قال الصفوى : على أنه لا نسلم منع الجمع فى مجـرد الأصـل ، والتقدير والممنوع استعماله فى سعة الكلام وكثرته ، بل ظاهر قـول الرضى أنها كالعوض المحض ، أنها ليست عوضا بل تشبهه ، فلم تتمحض للتعويض ، بل أفادت التعريف أيضا .

وأجيب أيضاً : بأن الأصل إلاه ، والحذف على غير القياس ، لتوقف نقل الحـركة على وجود اللام الموقوف على الحـذف يقال : يا الله بقطع الهمزة ، لأنهـا جزء العوض من الحرف الأصلى ، وذلك على مذهب الخليل من أن المعرف أل ظاهر ، وعلى مذهب سيبويه من أنه اللام فقط خفى ، فيقال : لمـا اجتلبت الهمزة للنطق باللام ، جرت منها مجـرى الحركة ،

فلما عوض اللام من حرف متحرك ، كان للهمزة مدخل فى التعويض ، فجاز قطعها ، وإنما اختص القطع بالنداء ، لأن الحرف فيه يتمحض للتعويض ، ولا يلاحظ به تعريف ، لئلا يجمع بين أداتى التعريف على ما فى محله من كتب النحو ، وما ذكر من أن أصله الإلاه هو المشهور بين الجمهور ، وعليه الكشاف ، ويدل له فيما زعم الشنوانى العلامة جداً قول الشاعر :

معاذ الإلاه أن تكون كظبية

ولا دمية ولا عقيلة ربرب

أى معاذ الله ، والضرورة ترد الشىء إلى أصله ، إنه إنما صار علماً بعد حذف الهمزة ، وأما قبله فقيل لإلاه معرفاً بأل من الأسماء الغالبة غير العلمية ، وقيل : هو أيضا علم بالغلبة ، لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير ، فحذفت الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالله ، فالإلاه قبل حذف الهمزة يستعمل فى غيره كما يستعمل النجم ، فى غير الثريا ، ثم غلب على الله ، فالغلبة تحقيقية •

وأما بعد حذف الهمزة فمقتضى القياس أن يستعمل فى المعبود بالحق وفى غيره ، لكن غلب على المعبود بالحق ، ولم يستعمل إلا فيه ، فالغلبة تقديرية ، وذلك مذهب الاكثرين •

وقال ابن مالك فى آخر المعرف بالأداة من شرح الكافية ، وفى العلم من شرح التسهيل : إن أل فى الله لازمة لا تفارقه ، لأنها بمنزلة سائر حروفه وأنه سمى به ، وفيه أل فهو علم ، قال : إن وضعه أل دال على الإلاه الحق دلالة جامعة لمعانى الأسماء الحسنى ما علم وما لم يعلم ، ولذلك يقال فى كل اسم من أسمائه : إنه من أسماء الله ، ولا يعكس ، ويرد على الأكثرين أنه لا دليل على أن أصل الله الإلاه ،

لاختلافهما لفظا ، لأن لفظ الله معتل العين وهى الألف المحذوفة بعد اللام خطا ، وقبل الهاء وفاؤه لام ، والإلاه فاؤه همزة ، وعينه صحيحة ، وهى اللام الثانية ، والألف بعدها زائدة ، فهما مادتان مختلفتان ، وردهما لأصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف ومعنى ، لأن الله خاص بربنا فى الإسلام والجاهلية ، والإلاه ليس كذلك ، ولذا يستحضر بالله مدلولات جميع الأسماء ، ولا يستحضر بالإلاه إلا ما يستحضر بقولك المعبود .

ويرد عليهم أيضا أن همزة الإلاه إما حذفت ابتداء على غير قياس لتحركها ، ثم أدغمت اللام فى اللام إدغاما قياسيا لاجتماع مثلين : أولهما ساكن وهو باطل لحذف فاء الكلمة بلا سبب ، ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ ، وحذف الفاء أبعد من حذف اللام اللام والعين ، لأن الآخر وما اتصل به أحق بالتغيير من الأول .

وأما فاء وعد فحذفت فى يعد لوقوعها ، وهى واو ، بين ياء وكسرة ، وفى عد وتعد وأعد ونعد وعدة لمشاكلته .

وأما فاء نحو : رقة بمعنى ورق فحذفت لمشابهة ذى سبب للإلحاق بالثنائى المحذوف اللام : كشفة ، ولا يقال قد حذفت فاء الناس بلا سبب أصله أناس فليحكم بذلك فى اسم الله ، لأنا نقول إن الصحيح إن ناسا وإناسا مادتان مختلفتان : إحداهما : إنس من معنى الاستئناس ، والأخرى نوس من معنى التحرك ، ولما سلمنا أن أصلهما واحد ، ولم يجز حمل غيره عليه لشذوذه ، والحمل عليه زيادة فى الشاذ ، وفى مخالفة الأصل بلا سبب ملجىء وإما حذفت بعد نقل حركتها الى اللام على مقتضى القياس ، وإنما كان قياسا لسكون الهمزة وهو أحق بالبطلان لاستلزم مخالفة الأصل من حيث نقل حركة الى مثل ما بعدها ، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وهو أثقل

من تحقيق الهمـزة بعد ساكن ومن حيث تسكين المنقول إليه الحـركة تسكيناً ثانياً ، وذلك يوجب كون النقل عملا كلا عمـل ، لأن المنقـول اليه كان ساكناً ثم حرك بحـركة الهمزة إبقـاء لها ، وصـوناً لها من تمحض الحـذف بابقاء حركتها ، واذا سكن فات ذلك الإبقاء والصـون ، وعاد الحـرف الى ما كان عليه قبل النقـل من السكون ، ومن حيث إدغـام المنقول اليه فيما بعـد الهمزة وذلك بمعـزل عن القياس ، لأن الهمزة المنقولة الحركة فى تقدير الثبوت ، فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغـام أحـد المنفصلين فى الآخـر .

وقد منع أبو عمرو بن العلاء إدغام يبتغه فى غين غير فى : (ومن يبتغ غير) إدغـاماً كبيرا لوجـود الفصـل لمحذوف وجوباً ، وهو ياء يبتغى فليمنع فيما نحن فيه بالأولى لجـواز الحذف ، ويرد عليهم أيضـا أنه لو عوضت أل عن الهمزة لمـا حذفا معـاً فى قولهم لاه أبوك ، أى لله أبوك ، لأنه لا يحذف العوض والمعوض عنـه فى حال واحـدة ، وقالوا أيضـا : لَهىَ أبوك يريدون لله أبوك فحذفوا لام الجـر وأل ، وقدموا الهاء وسكنوها ، فصارت الألف ياء ، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنهـا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما وليت سـاكنا عادت الى أصلهـا وفتحها بناء ، لتضمن معنى حرف التعريف ، هذا قول أبى على ، ويضعفه أن أل فى الله زائدة مع التسـمية ، مستغنى عن معناها بالعلمية ، فاذا حذفت لم يبـق لها معنى متضمن ، والحق بناء لتضمنه حرف التعجب ، ولو لم يوضـع للتعجب حرف لكن معناه أصله أن يودى بالحرف ، فإذا ودى بالاسم بنى الاسم ، وذلك أن لهى لا يقع بدون تعجب وهو فى محل جـر بلام الجر المحذوفة ، والجـار والمجرور ظرف استقرار خبرى ، وأبوك مبتـدأ .

هـذا كلام ابن مالك ، مع زيادات منى ، بل قد وضعوا للتعجب لام الجـر نحو : لله ، يبقى على الأيام ذو حيـل ، وقد يقال باتفـاق الله

والإلاه فى همز فاء ، وصحة عين ، وعــدل عن الظاهر لكثرة دوران إله فى الكلام ، واستعمال إله فى المعبود ، وإطلاقه عليه تعالى وذلك مرجح للحكم بأن أصــله إلاه على ما جوزه سيبويه من أن أصــله لاه تستر واحتجب ، واختلافهما عموما وخصــوصا لا يمنع اشتقاق أحــدهما من الآخــر ، لأن ذلك مناســبة فى المعنى ، وليست شرطا فى الاشــتقاق ، ولا نسلم أن كلمة إلاه ثلاثية اللفظ ، بل رباعيته ، ثلاثية الأصــول ، ولام التعريف تنزل منه منزلة الجزء ، فلم يكن نقل الحركة فى كلمتين .

ومن الغريب ما قيل : إن الله ضمير زيد لام الجــر فصــار لــه أى الكل له ، فأدخل عليــه أل وأدغمت اللام فى اللام وفخم وأشــبع ، وجعل اسما يعرب آخــره ، ولا نعرف ضميراً دخل عليه أل مع ما فى ذلك أيضــا من التكلف غير دخول أل .

ومن الغريب قول بعض : إن الله صفة لا اســم ، لأن الاســم يعرف المسمى ، والله لا يدرك حساً ولا بديهة ، فإنمــا تعــرفه صفاته لا اسمه ، ولأن العلمية قائمة مقام الاشــارة الممتنعة عليه ، ولأن الأعلام وضعت للفصل بينى ما يشتبه ، ولــذلك قال سيبويه : إن العلم كأنــه مجموع صفات ، أى وضع لترك الإطالة بذكــر الصفات ، كما اختصر رجال : رجلا ورجلا ورجلا ، فامتنع العلم لله لاستحالة التشبيه .

قال ابن السيد : لا يرد ذلك فى الصفات ، ولو استحال الشــبه ، لأن صفاته ليست للتعريف ، بل للمدح ، فلذلك تتبع وتقطــع ، ولو كانت للتعريف لوجب اتباعها ، والرد الصحيح أن لا نسلم أن العلم كالاشارة الممتنعة عليه تعالى ، بل العلم يعين ولا يتضمن اشــارة حسية .

ورده الزمخشرى أيضا : بأنه لو كان صفة لوصف به بأن يقــال الشىء الله ، وهو يوصف نحو الله العظيم ، واختــار البيضاوى كــونه

صفة صارت علما غلبة ، بل كالعلم فى اجــراء الوصف عليه ، وعــدم الوصف به ، وعــدم احتمال تطرق الشركة إليه ، هذا ولا مانع من كتابة إلاه بألف بين اللام والهاء ، ولو نص بعض على حذفهــا خطأ •

هذا وتحصــل فى أل من الله أنها زائــدة لازمة ، وهو قول إنهــا للتعريف والتعويض وهو قول ، وإنها للتعريف وهو قول ، وإنها للتعويض وهو قول ، وفى همزة إله أنهــا حذفت تخفيفا ، وأنهــا حــذفت ليقــع الاختصاص بالله قولان ، ولمــا كثر دوره على الألســنة ، ولم يــكن لأحــد عنــه غنى فى حالة من الحــالات ، ولا طرفة عــين فى زمن من الأزمنة ، جاء فيه ما لم يكن فى غيره فقالوا فيــه : لاه أبــوك ، ولاه ابن عمــك ، أى لله ، فحذفت لام الجــر ولام التعريف ، وهو قــول للخليل ، والباقية الأصــلية وهى عين الكلمة ، فوزنه عال ، فاللام الباقية عين ، والألف بعدها زائدة ، والهــاء لام والهمزة المحــذوفة فاء ، لأن الأصل إلاه ، ولو جعلنا الباقية هى لام أل ، والمحــذوفة عــين الكلمة ، لأدى الى الإجحاف ، إذ تبقى الكلمة على حــرف واحــد ، وهو الهــاء المذكــورة ، وهذا النوع قليــل •

ومنه : أيش لك أصله أى شىء لك ، ولــو كانت المحــذوفة هى العين لوجب حــذف حركتها معهــا ، فلا تحرك بهــا لام أل الباقية ، وحذفها موجب لزوال الألف ، لأن الألف لمــد الحــركة ، فلما لم تحذف الألف علم أن اللام الباقية عين الكلمة لام إلاه ، وقيــل المحــذوفة عين الكلمة ، والباقية لام أل ، وروى عن المبرد : ولم يبق من أصــول الكلمة إلا الهــاء وهو لام الكلمــة ، فوزنه لال ، فاللام الأولى لأل والألف بعدها زائدة ، والهاء لام الكلمة نظــير اللام الثانية فى لال ، ووجهــه أن حرف التعريف جاء لمعنى ، وحذفه مناف له ، ولمــا حذفت العــين جعلت حركتها على حرف التعريف ، كما يفعلون بنقل حركة الهمزة للام أل نحو : الإكرام بكسر اللام أصله الإكرام بسكونها وكسر الهمزة بعدها ،

نقلت الكسرة إليها ، وحذفت الهمزة لبقائها ساكنة ، وكتبت فى الخط صورة ألف دلالة عليها ، ولذلك بقيت الألف .

وما تقدم كله جار على أن الأصل إلاه ، دخلت فى آلة التعريف وأسقطت الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها ، فعرض بذلك التقاء اللامين ، فأجرى العارض مجرى اللازم ، فأدغم اللام فى اللام ، ويبحث فيه بأن المحذوف لعلة كالثابت ، فكأن الهمزة فاصلة بين اللامين ، والفصل يمنع الإدغام ، أو على أن أصله إلاه ، حذفت الهمزة وعوضت حرف التعريف على غير وجه التخفيف ، وهو عند سيبويه نظير أناس ، فانك تحذف الهمزة وتقول : الناس بتعويض أل ، ورده المازنى بقوله : إن المنايا يطلعن على الأناس الآمينينا ، بالجمع بين أل والهمزة ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض .

ويجاب بجوازه للشاعر للضرورة ، أو بأن أل غير عوض ، وقد مر أيضا ما فى ذلك ، وأما اذا قيل أصل لفظ الله لاه ، وهو قول من قولى الخليل ، وهو لا يقول بالاشتقاق ، وله قول آخر به ، ثم أدخلت أل ، فاللام الثانية المدغمة فيها لام ، هى فاء الكلمة ، والألف بعدها عينها ، والهاء لامها ، وليس كأيش ، ولا وزنه عال" ولا لال" بل فعل .

قال سيبويه : قال بعضهم : لهى أبوك ، فقلب العين وجعلت اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا فى آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أين مفتوحا ، قال : وانما فعلوا ذلك به حين غيروه لكثرته فى كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه ، يعنى غيروه الى البناء على الفتح لخفته ، ولصيرورته فى اللفظ كأين ، فبنى كبناء أين ، وعلة بنائه فيما قال أبو عبد الله بن العباس : عدم التصرف فى الكلمة ، والاقتصار بها على معنى مخصوص ، زعم أن ذلك من دواعى البناء وهو صحيح ، لكن لا نسلم هنا عدم التصرف ، وهو أولى

من قول ابن مالك : إن علته تضمن التعجب ، لأنه لو صح لبنى لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، وتالله لتضمن ذلك معنى التعجب .

ومن العرب من يقول : لهو أبوك ، وأصل لهى لوه ، قلبت الواو ياء للكسرة قبلها ، ثم سكنت ، فوزنه فعل كما يخفف علم بفتح العين وكسر اللام الى علم بفتحها ، وسكون اللام ، ولم ترجع الواو بعد القلب المكانى لعروض السكون ، والعارض لا يعتد به ، فكأن الكسرة قبلها باقية ، كما قالوا فى رضوا بفتح الراء وضم الضاد أو فتحها فى لغة قلب الياء ألفا فى مثل : رضى وبقى رضيوا بفتح الراء وسكون الضاد وضم الياء ، وأصل هذه الياء الواو ، ولم يرد الواو ، بل جعلوا الياء بدلها مع زوال كسر ما قبلها الموجب لقلبها ياء ، لعروض السكون على الضاد ، فكأنه مكسور .

وزعم بعض : أن الله مشتق من الوله ، وهو أشد ما يكون من الشوق والحزن ، لأن قلوب العارفين تشتاق الى معرفته (والذين آمنوا أشد حبا لله) وأصله ولاه بكسر الواو كوشاح ، ورده الفارسى بأنه لو صح لقيل : توله لاتأله وأولهة لا آلهة كما قال : توشح وأوشحة ، لا يقال قد ورد : لاهَ زيد كقال زيد ، فما المانع أن يقال قلب من وله ثم أعل بالقلب لانفتاح ما قبل حرف العلة ، ويكون تأله وآلهة مما جرى على اطراد الاعلال بعد ذهاب الموجب ، كأعياد وأرياح ، فإن أصل يائهما واو فى عيد وريح بكسر أولهما ، قلبت ياء لسكونها بعد كسرة ، وبقيت ياء فى الجمع ، مع عدم سكونها بعد كسرة ، لأنا نقول : لهى أبوك دليل أنها لم تقلب من أوله ، ولو كان ذلك لقيل : لهو أبوك ولأنه لو قلب ام يقلب ثانية الى ثالثة قاله أبو على .

ويبحث فيه بأنه قد قيل : لهو أبوك ، وبأنه قيل : لهى بالياء مقلوبة عن واو ، وأخرت من أول لآخر كما فى الحادى ، فإن ياءه

واو قولك واحد أخرت من الأول إلى الآخر ، وقلبت ياء وأن أصل آلهة أولهة ، ولكنه جاء على لغة قلب حرف العلة الساكن المفتوح ما قبله ألفاً هذا ولا نسلم من حيث الشرع جواز نحو لاه أبوك ، ولهى أبوك ، ولهو أبوك لعدم التوقيف على الجواز ، ولا سيما أن لهى شبيه بضمير المؤنث الساكن هاؤه بعد اللام ، وكم للعرب من اطلاق منع من حيث الشرع .

وحكى ابن السيد وغيره عن المبرد : أن المحذوف اللام الأصلية ، ولام التعريف والباقية لام الجر وفتحت للالف بعدها لتبقى الألف ، لأن لام الجر دخلت لمعنى فلا تحذف ، وبحرف الجر لا يحذف ، وعليه فلا اختصاص لله بحذف الجار ، وإبقاء الجر سعة ، ويرد عليه حال الرفع والنصب .

وقال بعضهم : الله مشتق من لاه ، أى علا ، ولاهت الشمس ارتفعت : وقيل من الوله أى التحير ، ووله بفتح اللام تحير ، لأن القلوب تتاله إليه فى طلب الحوائج ، أو لأنها تتحير فى معرفة ذاته ، وما يجوز عليه من أفعاله وصفاته وقيل : من وله بمعنى اشتاق ، فإلاه بمعنى متحير فيه أو مشتاق إليه ، وقيل : من أله زيد إلاهة وألوهة وألوهية ، أى عبد عبادة ، فإلاه بمعنى مألوه ، أى معبود : وقيل : مقلوب من أهل ، فهو مأخوذ من استأهل ، أى صار أهلا لكذا ، فالله أهل للعبادة ، مستحق لها ، وقد منع جماعة دخول الاشتقاق فى أسمائه تعالى .

أما نفاة الصفات فمضطرون الى ذلك ، وأما غيرهم فقالوا : إنه تحكم ، ولأن الأسماء الحسنى قديمة ، ويرده الحديث القدسى : « أنا الرحمن وهى الرحم اشتققت لها اسماً من اسمى » على اختلاف

الروايات . وأن كونها قديمة لا يمنع الاشتقاق ، لأنه فى الألفاظ المركبة الحادثة ، لا فى الكلام القديم عند مثبتيه ، وهم مثبتو لكلام النفس . واللغة قاطعة ، فإن من فعل الكتابة يقال له : كاتب ، ومن فعل القعود يقال له : قاعد ، ومن اتصف بشىء أتى له باسم الفاعل منه ، وربما منع مانع شرعى من ذلك مثل أن الله بنى السماء : (والسماء بنيناها) ولا يقال الله بان ، بناء على أن الصفات توقيفية ، وأنكر الفلاسفة وضع الاسم لأن ذاته غير معلومة ، والوضع لما لا يعلم ولا يتصور لا يصح ويرد ذلك أن كثيرا من الحقائق غير معلوم ، وقد وضع له كالملك والروح فى قول صحيح ، ومحل بسط الرد عليهم علم الكلام .

واسم الله عربى عند الأكثر ، ووروده فى غير العربية من توافق اللغات أو من التكلم بالعربية ، وزعم البلخى أنه معرب بضم ففتح فتشديد مع الفتح ، ويجوز ضم فسكون ففتح . أى وضع فى غير لغة العرب ، ثم استعمله العرب ويرده أن المعرب لا يكون علما .

ويجاب بأن الصحيح أنه يكونه ويرده أيضا أن المعرب لا يكون فى القرآن لقوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآنا عربيا) وأجيب بوقوعه فيه كالقسطاس للميزان فى اللغة الرومية ، ورد بأنه ونحوه مما اتفق لغة ، لغة العرب وغيرهم . واتفقوا على وقوع العلم الأعجمى فيه كإبراهيم ، وتجوز تسميته معربا ، ولا ينافى ذلك كون القرآن كله عربيا لما مرّ ، ولأن الأعلام كما قال السعد بحسب وضعها العامى ، ليست مما ينسب إلى لغة دون أخرى ، ولا يرد ذلك منع الصرف نظراً للعجمة ، لأنها وإن كانت لا تنسب الى لغة دون أخرى ، لكن لها مزية بغير العربية ، لأن الواضع غير عربى أو على طريق غير العربى فى الوضع ، فلأصالة وضعها منعت الصرف كما لشيخ الإسلام ، وبذلك يجاب عن قول العضد وابن الحاجب أن إجماع أهل العربية على أن منع

صرف نحـــو إبراهيم لنعجمـة والطمية ، يوضح وقوع المعـرب فى انقـــرآن .

قال ابن قاسم : ظاهر كلام السعد يصحح نسبة إلى العربية ليصح الحكم بكون القرآن عربيا على الحقيقة ، بأن يـكون بجميع أجـزائه عربيا ، لأنه اذا لم ينسب للغة دون أخـرى فهـو ينسب إلى الكل . وانما ينافى نسبته الى العربية اختصاص نسبته بغيرها ، ولعـل المراد بأصالة وضعها مع فرض اتفاق اللغتين ســبق العجمية فى ذلك ، أو أن وضعها أشبه بطريقة وضـع العجمية ، ويرد على جعل العلم من المعـرب أن العلم ليس من وضـع الأعاجم فقط ، إذ لا اختصاص لـه بلغـة ، وشرط المعرب كونه من وضعهم ولئن سلمت عجمية العلم ، لكن النزاع فى معرب يكون اسم جنس ، وعلى القول بأن الله معرب فقيل : انه عبرى ، وقيل : سريانى ، وأصله لاها بالسريانة ، وقيـل : بالعربية فعرب بحذف الألف الآخـرة ، وإدخـال أل عليه هذا ، ولا يخفى أن قصـد ابن مالك بقوله : الحمد لله إيجـاد الحمد وإنشاءه ، فالجملة إنشـائية قصداً ، خبرية لفظاً ، لأن الإنشـاء ما قارن لفظـه معناه ، أو تعقب الحـرف الآخـر منه قولان .

ولا شـك أن المـراد من الإتيـان بالجمـلة غـير موجـود قبل وجـودها من الحامد ، حتى تـكون للإخبار لفظـا ومعنى ، ولذا اشتق له اسم الحامد فيقال : إنه حامد ، ولو كانت لمجـرد الإخبـار لم يشتق له من متعلق اخباره اسم ، إذ لا يقال لمن أخبر إن لزيد قياما : انـه قائم . وقد تقدم أنه يجـوز أن تكون الإخبـار عن الحمد بأنه مملوك أو مستحق لله ، والإخبار بذلك يستلزم نسبة مالكية الحمد ، أو استحقاقه إليه ، وذلك جميل قطعاً ، فالوصف به حمد ، ثم رأيت ذلك للشنوانى : فالحمد لله على موافقة الملامة .

قال شيخ الإسلام : وإن جملة الحمد خبرية لفظاً إنشـائية معنى لحصول الحمد بالتكلم بها مع الإذعـان لمدلولها ، واستشكل الشنوانى قوله الحصـول إلخ ، لأنه لا ينتج الإنشـائية لحصوله مع الخبرية ، إلا أن يراد لحصـول الحمد بها بنفسها ، قال : وأما ما قيـل من أنـه لابد فى تحقيق الحمد من الإذعان لمدلول الجملة ، والإخبار لا يستلزمه ، فلا يتحقق حمد على تقديره ، فهو فى غاية السقوط •

اما أولا : فلانـه إنمـا يأتى على أن المـراد بالتعظيم الباطنى الاعتقـاد •

وأما ثانيا : فلانه لا وجه للفرق فى عدم الاستلزام المذكـور بين الإنشـاء والإخبار ، وقد علم من كلام المحققين تحقق الإنشـاء مع عدم الاذعان ، بل مع الاذعان للعدم •

وأما ثالثا : فلأن اعتبار الاذعان وعدم لزومه للاخبار ، لا يسـوغ إطلاق منع الاخبار وعدم حصـول الحمد على تقديره ، بل وزانه وزان سائر المعتبرات فى الحمد ، كالتعظيم ظاهراً ، فغاية الأمـر توقف تحقق الحمـد على تحقيقه •

وقال الكمال بن الهمام : بالغ بعض فى إنـكار كون الحمـد لله إنشاء ، لمـا يلزم عليـه عن انتفـاء الاتصاف بالجميل قبل حمد الحامد ضرورة ، إن الإنشـاء يقارن لفظه معنـاه فى الوجـود ، ويبطله أن الحمد ثابت قطعا ، بل الحامدون ، أنه لا يصـاغ لغة للمخبر عن غيره من متعلق أخباره اسم قطعا ، فلا يقال لقائل زيد لـه القيـام : قائم . فلو كان الحمد لله إخباراً محضاً لم يقل لقائله من حيث انه قائل حامد : واللازم من مقارنة لفظ الإنشـاء للمعنى انتفـاء وصف الوصف المعين لا الاتصـاف ، لأن الحمد اظهار الصفات لا ثبوتها ، ولا تتوهم أنـه يلزم كون كل مخبر منشـأ ، حيث كان واصفا للواقع ومظهراً له لأن

الحمد مأخوذ فيه مع ذكر الواقع ، كونه على وجه ابتداء التعظيم ، وهذا ليس جزء ماهية الخبر .

قال شيخ الاسلام : ويجوز أن تكون الجملة موضوعه شرعا للانشاء ، كما وضع بعت واشتريت ، لانشاء البيع والشراء ، فتترتب عليه فوائد الحمد اللغوى ، وان لم يصدق التعريف عليه ، وهذا على وجه الاحتمال غير بعيد ، وأما الاعتماد والظن فلا يكونان إلا عن دليل ، والذى يعلم من الشراع أنه اكتفى بها فى مقام الحمد ، وقدم الحمد على لفظ الجلالة ، وان كان تقديم لفظ الجلالة أهم فى نفسه ، لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به ، وللدلالة على اختصاص الحمد بالله ، وأنه حقيق به ، صرح به الكشاف فى شرح الفاتحة ، وبه يفسد ما قيل على قوله : إن أل فى الحمد للحقيقة ، من أنه بناء على مذهبه فى خلق الأفعال ، وذلك أن المقام مقام حمد ، وذلك المقام كما يقتضى الاهتمام بجزئياته كذلك يوجب من بين اللفظين الاهتمام بلفظ الحمد الدال على مفهوم الحمد ، الحاصل فى ضمن تلك الجزئيات .

ش :

ومعنى لا أبغى لا أطلب ، وبغيت الخير طلبته ، ومعانى البغى كثيرة ، ومرجعها الى تجاوز حد الشىء ؛ فمعنى لا أبغى به بدلا فى الحقيقة ، لا أتجاوزه الى بدله ، ويتعدى الى واحد والى اثنين نحو : (يبغونكم الفتنة) أى يطلبون لكم الفتنة ، ولا يحتمله البيت بجعل باء به زائدة لفساد المعنى ، والزيادة خلاف الأصل ، وقد يقال : الآية من باب حذف الجار وهو اللام ، وإيصال معموله بالفعل على أنه مفعول به غير محض ، بل بنية الجار بناء على جواز الحذف والإيصال قياسا ، وبدل الشىء عوضه بفتح الباء والدال ، وهو الأشهر الأفصح ، ويجوز كسرها وهو اسم بمعنى الشىء المعوض عن غيره : لا مصدر ولا اسمه ، ويجوز أن يكون اسما للمصدر الذى هو ابدال ، فهو بمعنى ابدال ، وابدال بمعنى مبدل ، أو اسما للمصدر

الذى هو التبديل ، فمعناه التبديل ، والتبديل بمعنى المبدل بالتشديد . واسما للمصدر الذى هو الاستبدال بمعنى المستبدل .

ويبلغ بتشديد اللام للتعدية للمفعول به ، بمعنى يوصل ، والرضوان بكسر الراء فى الأفصح ، وضمها فى الفصيح ، لغتان مشهورتان بمعنى القبول ، وقرأ بهما فى القرآن ، والرضى بالقصر مصدر بمعنى القبول ، وبالمد اسم معناه نفس الشىء المقبول ، أو مصدر أيضا بمعنى اسم مفعول ، ويثنى المقصور على : رضوان ورضيان ، والواو أكثر ، والياء أقيس عند الكوفيين ، والواو أقيس ، والياء شذوذ عند غيرهم ، والممدود على رضوان ، ويجوز رضاءان ، لأن همزته بدل من أصل ، والأمل بفتح الهمزة والميم بمعنى الرجاء مصدر أمل كأكل بمعنى اسم مفعول أى المأمول ، أو اسم للشىء المأمول أى المرجو ، ويقال أيضا الأمل بفتح الهمزة وسكون الميم وبكسرها وسكون الميم ، ولا يصحان فى البيت لاختلال الوزن ، والمضارع آمل وتأمل بالمد وضم الميم ، ويقال : أمل بفتح الهمزة وتشديد الميم وهو أكثر استعمالا من أمل كأكل .

الإعراب : الحمد مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، ولله جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا إن قدر كونا عاما ككائن التام ومشتق وحاصل وجوازا إن قدر خاصا كواجب ومفروض ، والخبر هو ذلك المحذوف على الصحيح ، وإطلاق أصحاب هذا القول الخبر على الجار والمجرور مجاز لنيابتهما عنه ، وإفادتهما مفاده وزيادة ، وقيل : الخبر الجار والمجرور ، وقيل : هما والمحذوف ، والكلام على ذلك أطلته فى الحواشى النحوية ، والأصل الحمد لله بنصب الحمد على المصدرية بأحمد ، أو نحمد محذوفا وجوبا لسده مسد كقولك عجبا ، وسبحان الله ، وعدل الى الرفع لتكون الجملة اسمية ، فتدل على الثبوت والاستمرار ، وتزيل الدلالة على الاستمرار والتجدد .

وقيل : إنمـا ذاك فى المصـدر المنكر ، ثم يرفع وتدخل أل عليه ، ويجوز نصب الحمـد فى البيت على ذلك كما قرأ به فى الفاتحة ، وعليه : فلله متعلق بالحمـد أو لا تعلق ، لأنها لام التقوية ، أو هى أعنى اللام زائدة ، واسم الله مفعول للحمد أو لا حمد أو نحمد المقـدر على خلاف أطلته فى ذلك كله فى محله ، والنصب لبنى تميم ، وكثير من العرب ، ومعنى قول سيبويه منصـوب" بأل أنه منصـوب حال كونه مع أل .

قال : واستحبوا الرّفع لأنه أى لفظ الحمد معرفة ، وهو أى لفظ الحمـد مع ما بعـده أو الكلام خبر ، أى إخبار لفظاً ومعنى ، أو لفظا فتقوى فى الابتداء ؟ . هـ .

والأولى أن مرجع الرفع الدلالة على الثبات والاستقرار كما مرّ ، وهو المشهور ، وهو مناف لقول سيبويه : اعـلم أن الحمـد لله ، وأن ابتداءته فإن فيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمد الله ، ويجوز كسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، أى توفيقاً لهـا ، فعلامة الرفع أو النصب ضـمة أو فتحة مقدّرة على الدال ، منع من ظهورها حركة الإتباع ، أى حركة الموافقـة .

والحاصـل أن الدال كسرت لتوافق لام الجرّ بعدها ، فلا يقال : كيف يتبع الأول الآخر ، وإنمـا التابع يكون تاليـاً لا متلواً ؛ والكسر قراءة الحسن البصرى فى الفاتحة ، وقيل : لغـة تميم وبعض غطفان ، والإتباع باب واسع جـداً عند العرب ، ويجوز ضم لام الجـرّ إتباعاً لضـمة الدال ، فهى مبنية على كسرة مقـدرة منع من ظهـورها حركة الإتباع ، وبضمها قرأ إبراهيم بن أبى عبلة بالبـاء الموحدة فى الفاتحة ، وقيل : هى لغـة بعض قيس .

والذى أساغ إتباع اللام للدال ، والدال للام ، مع أنهما فى كلمتين ، تنزيل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين ، وبهـذا التنزيل

يدفع ما قيل : إن لام الجرّ من كلمة أخرى متصلة بكلمة بعدها ، كيف تتبع الدال قبلها ، ولا نظير لها فى حرف الجر الموضوع على حرف .
ووجه ضمها كراهة الخروج من ضمّ الى كسر ، واتباع اللام للدال أولى ، لأن الأصل تغيير الثانى الى الأول ، لا العكس ، ولأن فيه جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التى هى أقوى لا العكس ، الذى هو إبطال ضمة الإعراب ، وإتباع الإعراب للبناء ، ولا حرف نفى مبنىّ على سكون الألف .

وأبغى مضارع وفاعله مستتر وجوباً ، وجملة الفعل والفاعل وحرف النفى لا محل لها ، لأنها مستأنفة فقط ، أو مستأنفة معترضة إن جعل حمداً معمولا للحمد ، كما أن جملة الحمد لله من المبتدأ أو الخبر ، أو الفعل والفاعل ، إن نصب الحمد لا محل لها ، لأنها مستأنفة أو جملة لا أبغى حال من الله لازمة ، والرابط هاء به لعودها لله أو من الفاعل المنوى فى الحمد ، لأن الحمد مصدر يعمل كفعله أو المستتر فيه ، لأن الكوفيين يقولون باستتار الضمير فى المصدر كالفعل والوصف ، أو من ضمير أحمد إن نصب الحمد ، والرابط الضمير المستتر فى أبغى ، وعلى كل محال لا تربط هذه الجملة الحالية بالواو بالضمير ، لأن فيها النفى بلا ، وبدأت بمضارع ، والمضارع المنفى بلا كالوصف المضاف اليه غير ، والوصف المضاف اليه غير اذا وقع حالا لا يقرن بالواو قاله الناظم ، والكلام على ذلك أطلته فى النحو .

ويجوز جعل جملة لا أبغى حالا من الحمد ، سواء جعل مبتدأ بناء على جواز الحالية من المبتدأ ، أو مفعولا لأحمد محذوفاً ، أو من ضمير الاستقرار ، والرّابط هاء به ، بناء على أنها عائدة للحمد ، وأجاز البرماوى فى فتح الأقفال جعل جملة لا أبغى نعتاً لمصدر محذوف ، أى الحمد لله حمداً لا أبغى به بدلا ، فالرابط هاء به نعيدها لحمد ، أو يلزمه .

وإما الفصل بين المصدر الذى هو الحمد ، ومعموله بالظرف الخبرى إن قدر كما مرّ ، وإما الفصل بين النعت والمنعوت بذلك الظرف إن قدر حمداً لله لا أبغى به ، ولكن ذلك جائز على قلة وارد ، ولا سيما الفاصل جار ومجرور فى نظم ، وهو أيضا مبنىّ على جواز إعمال المصدر المقرون بأل ، ويلزمه أيضا أنه حذف المنعوت بجملة مع أنه ليس مرفوعاً ، وليس بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو فى ، وذلك مختص بالضرورة ، ولا حاجة لنا فى تخريج البيت على وجه ضرورى ، مع أن لنا سواه ، وعليه فحمداً المذكور بعد يكون بدلا من الحمد المحذوف ، بدل الشيء من الشيء .

وباء به للعوض متعلقة بمحذوف حال من بدلا ، وإن كان بدلا نكرة لتقدم الجار والمجرور عليه على ما بسط فى محله ، وأصله أنه نعت ، لما تقدم جعل المحذوف حالا ، سواء قدّر بعد النكرة أو قبلها ، لأنا لو جعلناه نعتاً وقدرناه بعدها ، لزم تقديم معمول النعت على المنعوت أو قبلها ، لزم تقديم النعت على المنعوت ويجوز تعليقه ببدلا سواء جعل اسماً لأن فيه معنى الحدث ، أو جعل اسم مصدر لأنه لا ينحل الى أن والفعل ، فلا يضرّ التقديم عليه ، ولا سيما أن المعمول جار ومجرور فى نظم ، ولأنه مؤول باسم مفعول أى مبدلا أو مستبدلا ، وعمل اسم المصدر ، ولو سلمنا أنه لا يعمل لكن لا نسلم أنه لا يعمل فى الظروف ، ويجوز تعليقه بيبغى وهو أولى وأظهر على حد : (لا نشترى به ثمناً) وبدلا مفعول به لأبغى ، يجوز أن يقدر مضاف قبله ، أى ذا بدل فلا يؤول بدل باسم مفعول ، واختلفوا فى معمول الفعل ونحوه ، اذا كان فضلة :

فقيل : من الجملة ، وقيل : لا ، وعلى الأول صاحب فتح الأقفال حيث قال : وجملة لا أبغى به بدلا فى موضع النصب ، ويجوز فى البيت جعل الحمد مبتدأ ، ولله متعلقاً به ، وجملة لا أبغى به بدلا خبره ، والرابط هاء به تعيد للحمد ، وفى ذلك تعظيم الحمد لله ، وثناء له ،

فلا يفوت الحمد . وحمداً مصدر لمحذوف أى أحمده حمداً ، والجملة معترضة بين المعطوف عليه ، وهو الحمد لله مثلا ، والمعطوف وهو الصلاة على خير الورى لتأكيد الاعتناء بالحمد ، أو بالمحمود كما تقول فى جملة لا أبغى ، واذا جعلت معترضة على ما مرّ ، ويصح أيضا جعل لا أبغى معترضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، وجعل صاحب فتح الأقفال حمداً المذكور معمولا لأحمد •

قلت : يلزم عليه الإخبار عن المصدر ، والذى هو الحمد قبل تمام معموله ، وهو حمداً ، وذلك ممنوع كما لا يخبر عن الموصول قبل تمام صلته ، إلا إن لم يجعل الحمد مبتدأ ، بل نصبه ويبلغ مضارع فاعله مستتر ، والجملة نعت لحمداً ، فحمداً مصدر نوعى ، والرابط الضمير المستتر ، ومن رضوان متعلق بمحذوف حال من الأمل ، أو بالأمل على ما مرّ فى تعليق به ببدلا ، ولكن اذا علّق به وجعل بمعنى المأمول لزم تقديم معمول صلة أل على أل •

ويجاب بأنه لم يلفظ بالمأمول حتى يلزم ذلك ، بل بالأمل مؤولا به ، والهاء مضاف اليه ، ومن للابتداء أو لبيان الجنس ، ويجوز تعليق من رضوان ببيلغ ، فمن للابتداء أى يبلغ من الرضوان المأمول منه ، أو مأمولى أو مأمولنا على جعل أل عوضاً من الضمير ، والأمل مفعول به لبيلغ ، وهو إما بسكون اللام الأولى وفتح الهمزة بعدها وهو الأصل ، وإما بفتحها نقلا لفتحة الهمزة اليها فتحذف الهمزة . ولا تقلب ألفاً لأنه يلزم على القلب عدم خبن فاعلن الواقع جزءاً آخراً فى البيت فى البسيط ، وهو ممنوع كمنع ذلك فى جزء أخير فى النصف الأول من البسيط ، وقد ورد قليلا •

وهـذا البيت مقفى مصرع أى مجعول له قافية فى آخر الشطر الأول ، إذ ختم باللام والألف كالثانى ، ومسوى بين عروقه وضربه فى الإعـلال ، وقـد بسـطت ذلك فى كتب العروض ، وبـدلا بـدل من التنوين للوقف ، أو لإجراء مجرى الوصل ، وألف الإملاء للإطـلاق والإشباع ، وهابه ورضـوانه بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع على حرف واحـد ، أو لشبهها بالحرف فى المعنى لمعنى هاء إياه بناء على حرفيتها . فإنهما جميعا دالتان على الغيبة والإفراد .

ثم الصـــلاة على خـير الورى وعلى
ســاداتنا آلــه وصـــحبه الفضــلا

أى وصــل بعد ذلك يا الله على سيدنا محمد الذى هو أفضل من كل من أخرجت من العــدم الى الوجود ، وعلى الكاملين المحتاج اليهم باطلاق ، وهم قرابته من بنى هاشم أو المطلب ، أو كل مؤمن ، وعلى كل من صحب سيدنا محمداً وآمن به ، ومــات مؤمناً ، ولهم مزية وفضـــل على غيرهم ، بمــا خصهم الله به من رؤيته ، صــلى الله عليه وسلم ، والانتصــاب اليه ، وأخــذ العلم من فيه ، شفعه الله فينــا .

ثنى الناظم بالصـــلاة على النبى صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ، لمــا فى ذلك من الفضــل والثواب والأجر ، ولأنه قرن ذكره بذكره فى القرآن وغيره كثيراً ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من صــلى علىَّ مرة صلى الله عليه عشراً ومن صلى علىَّ عشراً صلى الله عليه مائة ومن صــلى علىَّ مائة صــلى الله عليه ألفــا » الحــديث ذكره أبو موسى الجــزولى فى دلائل الخـيرات ، وذكر فى كتب الحـديث وغـيره وفى الصحيحين : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً وصــلوا علىَّ فإن صــلاتكم تبلغنى حيث كنتم » وورد : « من صــلى علىَّ فى كتاب لم تزل الملائكة تصــلى عليه مادام اسمى فى ذلك الكتاب » وغير ذلك مما الاطالة به لا محل لهــا هنا ، ولقوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبىّ يا أيهــا الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) فأمر بالصلاة والسلام عليــه وقال : إنه تعالى : (يصــلى عليه وملائكته) .

وقــد أثنى على (الذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنــا اغفر لنا ولإخواننا الذى سبقونا بالإيمــان) فإن طلب الغفران دعاء بالخــير ، والدعاء بالخير صــلاة ، فقد صــلوا على أنفسهم وإخوانهم ، وتحريم

الصـلاة أو كراهتها على غير الأنبياء بدون تبع للصـلاة عليهم ، إنما هو اذا كانت بمـادة الصـلاة مثل أن يقال : صلى الله على زيد ، أو عنينـا أو على إخواننا ، ومداحهم الله على ذلك •

قال صاحب « تحقيق المقال وتسهيل المنال فى شرح لامية الأفعال » : فات الناظم أن يشفع الصـلاة بالسـلام ، فإن ذلك مما يتأكد وقـد أرشد الله الى ذلك أمراً وتعليماً قال : (إن الله وملائكته يصـلون على النبى يا أيها الذين آمنوا صـلوا عليه وسلموا تسليماً) ، ولما سـئل النبى صلى الله عليه وسلم : أمرنا الله أن نصـلى عليك ، فكيف نصـلى عليـك ؟

قال : « قولوا اللهم صلى على محمـد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم » ثم قال : « والسـلام كما علمتم » وكان ذلك إشارة منه صلى الله عليه وسـلم الى الاهتداء بهدى القرآن ، وإحراز الفضـيلتين العظيمتين اللتين هما من الله عز وجل بمكان ا • هـ •

قلت : يجاب للناظم بأنه سلم لفظـاً وصلى لفظاً وخطـاً ، وذلك أو عكسه كاف مخرج عن كراهة الإفراد ، ولا دليل فى الآية على وجوب ذكرهما معـاً فى حال واحـد ، لأن الواو لا ترتب ، فيكفيه فى امتثال الآية الصـلاة فى وقت ، والسـلام فى آخر ، والصـلاة فى كتـاب ، والسلام فى آخر •

وحاصـل الكلام على هـذا المقام رداً وجواباً أن النووى نقـل عن العلماء كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، أى لفظـاً لا خطـاً بأن يأتى بحدهما لفظاً ولا يأتى بالآخر لفظاً ولا خطـاً ، أو يأتى بهذا الآخر خطاً لا لفظاً ، فليحمل كلام الناظم على أنه أتى بالصـلاة لفظاً وزاد أن كتبها وأتى بالسـلام لفظاً ولم يكتبه ، وعلى هـذا القول بنى فلم يفته السلام ، لا على قول من قال بكراهة إفراد أحدهما عن الآخر ولو

خطـاً ، واختار ابن حجر ، ثم الصبان وغيرهما عـدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر . بل اذا صلى فى مجلس ، وسلم فى مجلس ، ولو بعد مدة طويلة كان آتيـاً بالمطلوب .

والآية لا تدل على قرنهمـا طلب ، لأن الواو لا تقتضى ذلك بل حـديث : « من صلى علىّ فى كتاب » إلخ يتبادر منه الاكتفاء بمجرد الكتابة . فيكفى الناظم وغيره أن يكتب الصـلاة بدون تلفظ . ويتلفظ بالسلام أو يكتبه فى كتاب آخر بدون تلفظ ، بل من عادة الكتاب مؤلفين كانوا أو غيرهم أنهم يكتبون أولا بعـد البسملة الصـلاة والسلام .

والناظم قـد فعل ذلك فى نسخة اللامية التى بيده فيكفيه ، ولو لم يلفظ بهما فلم يفته التسليم ، وكونه غير كاتب بل آمر بكتابتها خـلاف الأولى الظاهر .

وقـد يقال : لا دليل فى الحـديث ، لأن المراد أن من كتب شيئا فقـد تلفظا به ، والجـواب أنه جرت العادة قديماً وحديثاً أنه يقال : قال فلان كـذا ، وهو لم يتلفظ به ، بل كتبه فقط ، ويقال لم يقل كـذا فى كتابه ومعناه لم يكتبه ، فلا يقـال المراد من أتى بالصـلاة عنى فى كتاب لفظـاً وخطـاً ، ولو ورد كل خطبة لا يصـلى على فيها شوهاء ، أى قبيحة ، ولو فسره بعض بأن المراد من لا يأتى بالصلاة فيهـا لفظاً إن أريد خطبة غير الكتاب ، ولفظاً وخطاً إن أريد خطبته ، وما ذكر من الكراهة إنما هى فى حقنا وفى العرف .

قال بعضهم : والإفراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب ، أى أما لو أتى بأحـدهما ، ثم بعـد ذلك بمـدة أتى فى مجلسـه ذلك بالآخر ، أو أتى به فى موضع من الكتاب ، ثم بالآخر فى موضع منـه ، فلا كراهة ، فالناظم لم يفته التسليم ، لأنه واو أفرد الصـلاة فى أول

نطقه لكنه ، قد أتى بالسلام فى آخره ، ويكفيه ولو لم يقرنه آخر بالصلاة ، لكنه قرنه بها أيضاً .

قال الشنوانى فى شرح شيخ الاسلام : بقى ما لو أتى بأحدهما لفظاً وبالآخر خطاً ، أو بهما معاً خطاً ، هل تبقى الكراهة ؟

قلت : فيه خلاف كما يدل عليه ما مرّ ، وما يأتى .

قال : وهذا الإفراد مكروه فى بقية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؟

قلت : لا . وممن قال بعدم كراهة الإفراد فى حق نبينا خطاً عرفاً شيخ الإسلام فى شرح البهجة كذا قيل ، وفيه نظر .

قال الحلبى : لأن كلامه فى الكتاب المذكور لا يفيد ذلك ، لأن غاية ما حاوله فيه أن صاحب البهجة لم يفرد فى اللفظ كما أفرد فى الخط ، لأنه قال : وأفضل الصلاة للإيجاب ، فاقتصر على الصلاة خطاً ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه ، وبما لم يكتبه ، فلا إفراد فى اللفظ ، وإن وجد فى الخط فليس مفرداً لفظاً وخطاً ، كمن أتى بأحدهما لفظاً وبالآخر خطاً ، من غير أن يتلفظ بما كتبه ، فإنه مفرد لفظاً وخطاً ، لا يقال : محاولة الجواب عن الإفراد لفظاً دون الخط ترشد بذلك ، أى بعدم كراهة الإفراد فى الخط ، لأنا نقول : محاولة الجواب على الإفراد فى اللفظ ممكنة دونها فى الخط ، لا يقال : جعل من أتى بأحدهما لفظاً وبالآخر خطاً ، ولم يتلفظ بما كتبه مفرداً ، يخالفه ما نقل عن والد شيخنا الشهاب الرملى إن من أتى بأحدهما لفظاً وبالآخر خطاً لا يكون مفرداً ، لأنا نقول ذاك مفروض فيمن لم يعلم حاله أى كصاحب البهجة ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه كما تلفظ بما لم يكتبه ، فلا يكون

مفرداً لفظـاً وإن كان مفرداً خطـاً وهو ما حاوله المصنف فى الجواب عن صـاحب البهجة كما علمت .

وأما من علم حاله وأنه لم يتلفظ بمـا كتبه ، ولم يكتب ما تلفظ به فهو مفرد لفظاً وخطاً ، فليتأمل .

وحينئـذ فقول الغزالى والعـراقى : بكراهـة الإفراد خطـاً فى محـله ، وهو الموافق لإطـلاق النووى كراهة الإفراد ، وليس محمولا على خـلاف الأولى ، إذ لا يحمل على ذلك إلا أن ثبت نقل صريح بأن الإفراد فى الخط غير مكروه .

قلت : ثبت النقـل .

قال الحلبى : ويؤيد عـدم الكراهة فى الخط إفراد إمامنـا فى الأم وغيره من كتبه ، وكثير من المصـنفين كخطبة مسـلم وخطبة التنبيه ، ولينظر ما الدليل على كراهة الإفراد لا يقال دليله : (يا أيهـا الذين آمنوا صـلوا عليه وسلموا تسليما) لأنا نقول : لا دلالة فيهـا على أن يجمع بينهما عرفاً ، وإنما لم يؤكد الصـلاة فى الآية ، كمـا أكـد السلام فيهـا ، لأنها أضـيفت الى الله والملائكة ، فهى مؤكدة معنى فلم تحتج للتأكيد لفظـاً ، أو يقال : لمـا وقع تقـديم الصلاة على السلام فى اللفظ ، جبُر السلام بالتأكيد ، ولم يجمع بين تلك الصلاة والسلام ، كأن يقال : إن الله وملائكته يصـاون على النبى ويسلمون ، لأن كراهة الإفراد مخصوصة بنـا .

قال الحلبى : وهل كراهة الإفراد خاصـة بنبينـا صلى الله عليه وسـلم ؟

تردد فيه شارح المختصر ، وعبارته فى الشرح ، وانظر هل ذلك

أى ما ذكر من كراهة الإفراد خاص بنبينا أو عـام فيه ، وفى سـائر الأنبياء ، وقـد يقال : الخصوصـية التى تتوقف على الدليـل ، هى خصوصية عن أمتـه لا عن الأنبياء قبله ، ومن احالة الإفراد على العرف يعـلم أنه لا إفراد فى صـلاة التشهد فى الصـلاة ، لسبقها بالسلام ، ويعـلم أيضـاً التوقف فى إطلاق تقييد بعض أهل اليمن كراهة الإفراد بمـا اذا لم يجمعهما مجلس أو كتاب •

قال : وإلا فلا إفراد إلا أن يقال ما ذكره هـذا البعض بيـان للعرف ومع ذلك فى إطلاق المجلس والكتاب ، نظر وباختصاص كراهـة الإفراد بنـا يعـام سقوط الاعتراض عن قولهم لو حلف ليصلينّ على رسول الله صـلى الله عليه وسلم أفضـل الصلاة ، كان طريق بره أن يصـلى صلاة التشهد ، بأن صـلاة التشـهد فيها إفراد الصـلاة عن السلام ، وهو مكروه فكيف يكون أفضـل مع ارتكاب المكروه فيه ا • هـ •

أى لأنه يلزم الاتيان بالسلام ، لأن الصـلاة لا يلزمها السلام ، وفى حمل الصـلاة فى عبارة الحالف على ما يشمل السلام غاية البعد ، والصلاة فرض كلهـا ذكر صلى الله عليه وسلم ، بدليل أن جبريل قال فى السماء : من ذكرت عنده يا محمد ولم يصـل عليك أبعده الله ، وقالت الملائكة والنبى صلى الله عليه وسلم : آمين ، وحـديث : « من ذكرت عنده ولم يصـل علىّ أبعده الله » وحـديث : « إن أبخل الناس من ذكرت عنده ولم يصـل علىّ » وغير ذلك مما لا محل لاستيعابه فى كتاب موضـوع للصرف •

وقيل : يجب فى كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره ، وشرط لصـحة الدعـاء فى أوّله ووسـطه وآخره ، وقيل : مرة فى العمـر كما وجب النّطق بالشـهادة مرّة فى العمر •

قال الزمخشرى : والذى يقتضيه الاحتياط الصلاة عند كل ذكر ، لما ورد من الأخبار ، وقيل : فى كل صلاة ، وقيل : دبر كل صلاة .

وصلاة الله على عبده نبينا أو غير نبىّ الرحمة ، أى الإنعام . فمعنى قولنا ، معشر الخلائق الملائكة والثقلين وغيرهم : اللهم صل على سيدنا محمد ، اللهم ارحمه ، أى أنعم عليه ، ونعمه تعالى لا تتناهى .

وصلاة الملائكة الاستغفار ، أى طلب غفران الصغائر للأنبياء إن قلنا : يفعلونها ولا يصرون ، وطلب غفران ما فعلوه ، مما الأولى فى حقهم أن لا يفعلوه ، وليس بصغيرة ، وطلب غفران كبائر وصغائر غير الأنبياء .

ومذهبنا أنهم لا يفعلون الصغائر ، فإذا قال ملك : اللهم اغفر لفلان ، أو لا تؤاخذه ، أو اعف عنه أو نحو ذلك فقد صلى عليه ، وصلاة بنى آدم والجن .

قلت : وباقى الحيوانات والجمادات الدعاء بخير ، فاذا قالوا : اللهم آت محمداً الوسيلة أو ائته الفضيلة ، أو آته الدرجة الرفيعة ، أو قال : ابعثه المقام المحمود فقد صلّوا عليه صلى الله عليه وسلم ، فبذلك تعلم بطلان ما يتوهم أن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم لا تتحقق إلا بمثل قولنا : اللهم صلى عايه ، أو صلى الله عليه ، أو الصلاة عليه ، مما فيه مادة الصلاة ، وأن ذلك هى الصلاة من بنى آدم والجنّ ؛ بل قولنا : ذلك طلب صلاة إلاهية ، أى ارحمه يا الله ، لا صلاة آدمية صادرة منا إلا باعتبار أن المقصود به إنشاء صلاتنا ، لأن طلبنا الرحمة من الله دعاء بالخير ، ولذا قال لسائليه : كيف نصلى ؟ قال : قولوا اللهم صل إلخ .

وتفسير الصلوات المذكورات بما ذكر هو المشهور ، ويوافقه قول أهل اللغة : الجوهرى وغيره ، واللفظ له : الصلاة الدعاء ، والصلاة من الله الرحمة ، لأن الدعاء يشمل الدعاء بالغفران ، وهو صلاة الملائكة ، والدعاء بالرحمة ، وهو صلاة الثقلين وغيرهما ، فصح أن يقال : الصلاة من الملك والآدمى والجنى الدعاء •

وقيل : الصلاة من الملائكة الدعاء بالغفران والرحمة ، ومن الادميين والجن أى وغيرهم من الخلق الدعاء بالرحمة والتعظيم •

ويدل على أن صلاة الملائكة هى ما ذكر فى هذا القول حديث : « اذا جلس الرجل ينتظر الصلاة لم تزل الملائكة تصلى عليه تقول : اللهم اغفر له اللهم ارحمه » وقيل صلاة الله رحمة مقرونة بتعظيم ، ومن الملائكة استغفار ، ومن غيرهما تضرع •

وفى فتح الآلة فى المشكاة : أن الصلاة من الآدميين التضرع والدعاء ، وكذا بقية الحيوانات ، وفى فتاوى السيوطى ما نصه : إن الاحجار سلمت على النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد أنها تصلى عليه •

قلت : ورد وأرجع بعضهم استغفار الملائكة ودعاء غيرهم الى طلب الرحمة ، ورد بأنه تصرف عقلى لا يعتبر فى المنقول إلا بنقل •

ومنه : ظهر أن ما قيل من أن التحقيق أن الصلاة بمعنى الإمداد ، وهو من الله بالرحمة ، ومن غيره بالطلب أولى بالرد ما لم يثبت بالنقل ، لكن نقل بعض المحققين عن أبى العالية وابن عباس أنها من الله ثناء ، وإظهار شرف ، ومن غيره طلبه ، قال : وهذا الطلب عين الثناء والتعظيم ، فيكون مشتركا معنوياً •

قال الصفوى : وقد يزيف تفسير صلاة الله بالرحمة بإنكار ، نحو : اللهم ارحم محمداً ، وبعدم قيامه مقام الصلاة ، وبالخلاف فى اطلاق الصلاة على غير النبى ، والوفاق فى الترحم على غيره .

قلت : لا نسلم منع اللهم ارحمه ، إذا أريد به اللهم أنعم عليه ، أى زد له نعماً ، لأن نعمه تعالى لا تتناهى ، فالمطلوب أمر زائد على ما حصل له فى وقت ، ففى الكلام حذف أو استعمال العام فى الخاص بقرينة إن طلب الحاصل غير معقول ، وقد يقال : تعبدنا بذلك تعبداً لمجرد الثواب ، تأمل ولا شك أنه صلاة لكن لابد أيضاً أن يصلى بمادة الصلاة ، لقوله فى تفسير : صلوا عليه ، قولوا اللهم صل إلخ بعض ذلك أشار الصفوى مجيبا بقوله : أقول الأول للشهرة والشيوع ، فيما ليس فيه كمال التعظيم ، والآخران للتخصيص اللفظى شرعا لا المعنوى .

وقيل : إن الصلاة لغة الدعاء مطلقاً ، وهو ظاهر صاحب فتح الأقفال فى صغيره على اللامية .

قال الشنوانى ، والحلبى : وهو فى حقه تعالى بمعنى أنه يدعو ذاته بإيصال الخير الى النبى صلى الله عليه وسلم وغيره ؟

قلت : هو باطل إلا ان أرادا أنه يريد إيصال الخير الى من ذكر .

وقال ابن العباس عبد الله فى تحقيق المقال : صلاة الله رحمة ، وصلاة الملائكة رقة ، واستدعاء للرحمة ، قال وقيل : صلاة الله على غيره صلى الله عليه وسلم ، ممن دونه رحمة ، وعليه صلى الله عليه وسلم تشريف وزيادة تكريم .

وقال أبو العالية : صلاة الله على نبيه ثنـــاءه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة عليهم الصلاة والسلام دعاء ، وكذا سائر العبـــاد صلاتهم دعاء ، كما ذكر أبو العالية من صـــلاة الملائكة ا ه •

وصلى الناظم على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى آله كمـــا ورد فى حديث التعليم الذى هو : قولوا اللهم صل إلخ ، وزاد الصـــلاة على الصحب ، وهو دليـــل على أن الأول يعم أقاربه ، ولا إشـــكال فى جواز الصـــلاة على غـــير النبى من الآل والأزواج ، أى والصحب إذا كانـــوا بحـــكم التبع للنبى صلى الله عليـــه وسلم ، والإضافة إليـــه لا على التخصيص •

قلت : وكذا سائر المؤمنين على التبع فقط ، أو مع الإضافة المعنوية ؛ لأن المؤمنين مؤمنون به ، وهم أولياءه ، واختلف فى الصـــلاة على من ليس بالنبى على التخصيص ، مثل أن يقـــال : اللهم صـــل على زيـــد أو على أبى أى ارحمـــه ، فقيل : لا يصلى إلا على النبى ، فلا يصلى على التخصيص ، ولـــو على من هو من أهـــل البيت أو من الأنبيـــا •

ونقل عن مالك ووجهه : أن ذلك صـــار شعارا لذكر رســـول الله صلى الله عليه وسلم ، بل ربما يتوهم منـــه أن المصلى عليـــه نبى ؛ قال صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخـــر فلا يقفن مواقف التهم » وعن الزمخشرى أن ذلك مكروه وقيـــل : لا يصلى إلا على النبيين وهو المشـــهور عن مالك ، ووجهه ما ذكـــر ، وقيـــل : يصلى عليهم وعلى غيرهم •

قلت : ويدل لـــه قوله تعـــالى : (هـــو الذى يصلى عليكم) إلخ (وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) وقوله صلى الله عليـــه وسلم : « اللهم صل على آل أبى أو فى » ؟

قال الزمخشرى القياس جواز الصلاة على كل مؤمن ، أى الانفراد والتبع ، وقد يقال : لا دليل فى الآيتين ، لأن المعنى هو الذى يرحمكم ، وتستغفر مثلا لكم ملائكته ، وادع لهم بالخير إن دعاءك سكن لهم ، والخلاف انما هو فى الصلاة بلفظ الصلاة مثل : اللهم صل على زيد وعمرو ، والدليل على الجواز الحديث فقط : « اللهم صل على أبى أوفى » دون الآيتين .

والحق عندى أن جملة الصلاة خبرية لفظاً ، إنشائية معنى ، قصد بها تحصيل الصلاة المأمور بها ، أو خبرية لفظاً ، طلبية معنى ، أى اللهم صل عليه وعليه . فككت البيت ، ولكن مجيء الاسمية للطلب قايل بالنسبة الى الفعلية .

ونظير الوجه الأول فى الأفعال قولك : بعت قاصداً لإنشاء البيع ، ونظير الثانى : رحم الله فلانا ، أى ارحمه يا ألله ، كذا ظهر وليست بخبرية لفظا ومعنى ، لأنها لا تحصل الصلاة .

وزعم الطبلاوى والصبان أنه تجوز خبريتها بناء على أنها تفيد التعظيم ، وفيه نظر لأن التعظيم لا دعاء بالخير فيه ، فلا تحصل الصلاة تأمل ، وذلك أن الإخبار على التعظيم أو غيره بثبوت الصلاة أى الرحمة ، لا يتضمن سؤال الرحمة ، واختار الجملة الاسمية فى الصلاة ، والحمد على رفعهما عن الفعلية لدلالتها على الدوام ، سواء قدر المتعلق الاستقرارى اسما أو فعلا ماضياً أو مضارعا .

وقيل : إن الجملة الاسمية لا تدل عليه إذا كان الخبر فيها فعلا قيل أو اسما مثله ، وإذا قدر مضارعاً استمرارياً فهو الدال على ذلك .
وذلك مبسوط فى غير هذا ، والصلاة اسم مصدر ، وذاك المصدر هو التصلية بتخفيف الياء مفتوحة ، لأن قياس مصدر صلى التصلية مثل

زكى تركية بدون التشـديد ، لأن قياس مصدر فعل بتشديد العين تفعلة بدون ياء بين العين واللام ، وقل مجيئه على تفعيل بالياء مثل : نزى زيد دلوه تنزيا بتشـديد الياء ، ولم يرد واحد منهمـا فى صلى ، بل ورد صـلاة قال فى تحقيق المقـال : ولعله فرار من صليت الشىء فى النار تصلية .

قلت : ويجـوز أن يقال تصلية بفتح اليـاء بدون تشـديد على القياس بناء على جواز استعمال القياس فى المصادر ، ولو ورد خلافه فقط وهو ضعيف مردود ، وعلى فى الموضعين للاستعلاء المجازى ، ولا حاجة الى جعلها بمعنى اللام الاستحقاقية ، لأن الرحمة تغشى صاحبها الواقعة عليـه ، وكأنهـا شىء علاه ، وكذا الدعـاء بها ، وخـير اسم تفضيل منصرف ، سواء أضيف كما فى البيت ، أو قرن بأل أم لا ، لأنه ولو كانه فيه الوصفية ، لكن زالت منه موازنة الفعـل بحذف همزته ، لأن أصله أخير فخفف لكثرة وروده بحذف الهمزة ، فنقلت فتحة اليـاء الى الخاء لأنه لا يبتدأ بساكن ، وقد تثبت همزته .

قال الناظم فى الكافية :

وغالبـا أغناهـم خـير وشـر
عن قولهـم أخـير منـه وأشر

وهو مشتق من الخير بفتح الخاء وسـكون الياء الذى هو مصدر خار يخير ، أى تلبس بالخـير وهو مقابل الشر ، أو من الخـير بكسر الخـاء ، وهو الكرم والشرف .

فالمعنى على الأول : ثم الصـلاة على من هو أكثر خـيراً من غيره من الـورى .

وعلى الثانى : ثم الصلاة على من هو أكرم وأشرف من غيره ، ويستعمل خير اسما ليس بوصف كخار يخير خيراً ، ولا يوصف كالذى هو اسم تفضيل نحو : (إن ترك خيراً) أى مالا ، ويستعمل وصفاً ليس باسم تفضيل مخففاً من خير بفتح الخاء وكسر الياء مشددة ، كما يقال فى ميت وهين بتشديد الياء ميت وهين بسكونها نحو : (خيرات حسان) فى تأويل بعيد والقريب أنه اسم تفضيل طابق لعدم وزن الفعل .

ويجوز تجريج الذى فى البيت على هذا الآخر ، ولكن الأول أولى ، فبطل ادعاء أبى يحيى أنه ليس المراد فى البيت إلا ذلك الأول ، ولا شك أنه صلى الله عليه وسلم خير من غيره من الورى وخيرهم .

فمبلغ العلم فيه أنه بشر
وانه خير خلق الله كلهم

كما قال البوصرى ، والورى الخلق مأخوذ من ورى الزند يرى أى أخرج ناره ، والخلق مخرجون من العدم الى الوجود ، وألفه منقلب عن ياء ، فهو يكتب كصورة ياء ، وتقول المغاربة : لها الإمالة لا عن واو ، لأنه ليس فى العربية كلمة فاؤها ولامها واو إلا الواو ، والمراد بالورى هنا من ليس بخسيس من الخلق كالجبابرة وأصحاب الكبائر والصغائر ، الذين لم يتوبوا ، والكلاب والخنازير والحمير ، ومن ليس لا فضل له كالحجر والشجر والحمل ، لأن تفضيله على هؤلاء ، وكل من هو ناقص تنقيص ، لأن تفضيل الكامل على الناقص تنقيص ، تقول فى ذم الفرس : هو خير من الحمار ، وفى ذم السيف هو خير من العصا ، فإذا ثبت أنه خير من الورى الحسن ، ذوى المزية فقد ثبتت له المزية على غيرهم بالأولى .

ويظهر لى أيضـــاً أنه يجوز أن يراد الخلق مطلقاً ، على أن المراد مجمـــوعهم لا جميعهم ، فلا يـــرد أنـــه تفضيل للكامـــل على النـــاقص تأمـــل •

وأما حديث : « كفضلى على أدناكم رجلا » فإن للرجـــل الأدنى فيه مزية وفضـــلا ، لكنـــه مفضـــول أو أفضـــل منـــه فى الحـــديث النبىّ وغـــيره ، فلا يرد على قاعـــدة أن تفضيل الكامل على الناقص تنقيص ، لأن المراد النقصـــان المفرط المذموم ، والسادات بألف وتاء جمع سادة ، والسادة جمع سيد على غـــير قياس ، وأما جمع الســـادة على سادات فمقيس لتأنيثه بالتـــاء كطلحة وطلحات ، ولو كان المذكـــر غير مقيس ، لأن جمع الجمع سماعى •

ومعنى ذلك أن كونه لمذكـــر لا يمنع جمعه بألف وتاء لختمه بالتاء ، وكونه جع جمع جاء على غير قياس ، لأن جمع الجمع سماعى فلا تناقض ، وقيل : بقياس جمع الجمع ، ويجـــوز أن يكون فى النظم سادتنا بدون ألف بعد الدال ، فيكون جمع سيد ، فيكون الجـــزء مطوياً أى محذوفا منه الحرف الرابع الساكن كفـــاء مستفعلن ، فإن حذفهـــا طىء لأنهـــا رابعـــة ساكنة والسين والألف بعدها سبب خفيف نظير الميم والســـين من مستفعلن ، والدال أول السبب الخفيف الآخـــر لم يؤت له بحـــرف ثان ساكن ، وهو نظير تاء مستفعلن ، وأصـــل : ســـادة ســـودة بفتح السين والواو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت الفاء بعـــد حذف حركتها ، وأصـــل : سيد سيود بفتح السين وسكون الياء وكسر الواو فوزنه فيعل بفاء مفتوحة فياء ساكنة ، فعين مكسورة قلبت الواو ياء ، وأدغم فيها الياء لاجتماع ياء وواو مسبوقة إحداهما بالسكون ، وهـــذا مذهب البصريين •

وقيل : أصله سيود بفتح السين والواو وسكون الياء بينهما ، فوزنه فيعل بفتح الفاء والعين وسكون الياء بينهما ، وهذا مذهب أهل بغداد ، ووجهه أنه اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم كسرت الياء المنقلبة عن الواو نقلا لفيعل بفتح العين كضيغم وصيرف الى فيعل بكسرها ، أو يقال : كسرت واوه بعد ما فتحت فقلبت ياء ، وأدغم فيها ياء ، وإنما لم يقولوا بكسر الواو ابتداء ، لأنهم لم يروا في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر حتى يحمل عليه المعتل ، ويرده أن المعتل قد يأتى فيه ما لا يأتى في الصحيح ، فإنه نوع على إفراده ، فيجوز أن يكون مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع فاعل من المعتل على فعلة وبضم الفاء وفتح العين واللام ، كقضاة جمع قاض أصله قضية بضم القاف وفتح الضاد والياء ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولو كان سيد فيعلا بفتح العين لقيل سيد بفتحها ، وإنما قلبت الواو ياء دون العكس ، لأنها أثقل من الياء تحصيلا للتحقيق ما أمكن ، ولمناسبة الكسر .

وقيل : أصله سويد بفتح السين وكسر الواو وسكون الياء ، ووزنه فعيل بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء ، وهو مذهب الفراء ، ويرجحه الجمع على معائل بالهمزة قالوا : سيائد بالهمزة بين الألف والدال ، ولو كانت العين مؤخرة وهى الواو لما همزوه أى لما قلبوها همزة ، لأنها أصل ، فلما جيء بالهمزة بعد الألف علم أنها منقلبة عن ياء سويد وواؤه هى الياء قبل الألف ، ولو كان أصله سيود بفتح الواو أو كسرها لما قلبت الواو همزة ، لأنها أصل ، ويرد على ذلك أول وأوائل .

قال فى التوضيح : الرابعة أن تقع إحداهما ثانى حرفين لينين بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان يائين كنيائف جمع نيف ، أو واوين كأوائل جمع أول ، أو مختلفين كسيائد جمع سيد أصله سيود .

قال خالد : هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما ، وذهب الأخفش الى أن الهمزة فى الواوين فقط ، ولا همز فى اليائين ، ولا فى الواو مع الياء فيقال : سيايد وسياود ونيائف بدون همز على الأصل ، وشبهته أن الإبدال فى الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول الكلمة ، وأما اذا اجتمعت الياءان أو الواو والياء ، فلا إبدال لأنه اذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو : يين أسم موضع ، ونحو : يوم ، والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الإبدال مطلقاً للقياس والسماع .

أما القياس : فلأن الإبدال فى أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه بهما من جهة قربه من الطرف ، وفى كساء ورداء لا فرق بين الواو والياء ، فكذا هنا .

وأما السماع : فهو حكاية أبى زيد فى سيقة سيائق بالهمز ، وهو فيعلة من ساق يسوق ، وحكى الجوهرى فى تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز ، وإنما أطلق الناظم السيد على غير الله ، لأن الصحيح جوازه ، قال صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » وقال : « أنا سيد الناس يوم القيامة » وقال الله عز وجل ، فى يحيى عليه الصلاة والسلام : (وسيداً وحصوراً) وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى الحسن : « هذا سيد » وقال مثله على ، وقال الله تعالى : (وألفيا سيدها لدى الباب) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « قوموا الى سيدكم » وقيل : لا يطلق

إلا على الله ، ويرده ذلك ، وعن النووى فى الأذكار عن النحاس جواز إطلاقه على غيره ، إلا أن قرن بأل واستظهر النووى الجواز مطلقاً ، وعلة المانع مطلقاً أنه قيل له صلى الله عليه وسلم : يا سيدنا فقال : « السيد هو الله » وعليه مالك •

والجواب : أن المعنى أن السيد تحقيقاً هو الله ، وأن إطلاق السيد على غيره عارية ، وإطلاق نسبى ، والله السيد لكل شىء سواه ، والسيادة ارتفاع القدر والشأن ، وأصل السيد المتولى للسواد ، أى الجماعة الكثيرة ، ولما كان من شرط المتولى للجماعة الكثيرة أن يكون مهذب النفس ، قيل لكل من كان فاضلا فى نفسه : سيد ، ولا يقال : سيد الثوب أو الفرس من غير العقلاء ويطلق على الحليم الذى لا يستفزه الغضب والكريم والمالك •

قال الحلبى : والسيد لغة من فاق غيره كرماً وحلماً •

قال صاحب تحقيق المقال : ومعنى السيد الكامل المحتاج اليه بإطلاق ، وفلان سيد قومه يرجعون اليه ، وجريهم على مقتضى أمره ومعولهم عليه عن رأيه يصدرون ، ومن قوله يستمدون ، وللناس فيه عبارات لا تخرج عما أصلناه ، وآل الرّجلُ عشرته المنسوبون اليه ، وهم أولاده وأولاد أولاده ما تناسلوا ، أى الذكور لا أولاد بناته ، كما احترز عنهم بقولنا المنسوبون اليه ، فلا يقال لأولاد البنات ، ولا للإخوة والأخوات والزوجات ، إلا أن يراد النسبة اللغوية فيشمل من ذكر ، فيساوى عبارات الصحاح آل الرجل أهله وعياله ، وأيضاً أتباعه •

وعبارة بعضهم آل الرّجل لغة عشيرته وأهله ، والمراد بآل النبىّ هنا فى مقام الدعاء أقاربه فيما قيل ، فعطف الأصحاب عليه للمغايرة .

بل عطف عام على خاص ، لأن الأصحاب تعمّ آله وغيرهم ، وآله الذين فى زمانه الذين آمنوا به كلهم أصحاب بل بينهما عموم وخصوص من وجه ، فمن الصحابة من ليس من أقاربه صلى الله عليه وسلم ، ومن أقاربه من ليس صحابيا ، وهو من جاء بعدك ، ومن المسلمين من هو صحابى وآل كالعباس وحمزة وفاطمة رضى الله عنهم .

وقيل : المراد أتباعه فى العمل الصالح ، فيشمل الأصحاب ، فعطفهم عليه عطف خاص على عام لمزية ذلك الخاص على من عمل صالحا ، ولم يكن قريباً له صلى الله عليه وسلم فى النسب ، وهو اللائق بمذهبنا ، لأن تخصيصه بالآل الذين رضى الله عنهم ، الذين أقارب له ، فيه عدم التعميم فى الدعاء ، وتفسيره بكل من آمن به ، ولو لم يعمل العمل الصالح فيه دعاء بخير الآخرة لغير المتولىّ وهو كفر .

وكذا القصد به الى كل أقاربه ولو غير مؤمنين ، أو غير موفين كفراً ما قصد نحو : أبى لهب ، فمن نص على شرّه فلقصده بالولاية شرك ، وقصد من لم ينص عليه كفره نفاق .

وقال الأزهرى : المراد بالآل فى مقام الدعاء المطلوب فيه التعميم أمة الإجابة ، أى من اتبعه ولو فى أصل الإيمان ، يعنى أجاب الى التوحيد ، قال : هو الأقرب للصواب ، واختاره النووى ، وقيده القاضى حسين بالأتقياء منهم ، فيوافق ما مرّ لنا ، ونؤيده : (إن أولياءه إلاّ المتقون) بل قال بعضهم : يحمل من أطلق عليه .

وقيل : يبقى على إطلاقه بأن يراد بالصلاة الرحمة المطلقة ، أى الشاملة لرحمة الدنيا المطلوبة لغير المتولى وله ، ورحمة الآخرة المطلوبة له ، وهذا منهم احتياط ، وبعض تنفيه لأن مذهبهم الرجاء لكل من اتبع فى أصل الإيمان ، ولو مات مصرًّا على كبائر النفاق .

قال الشنوانى : وجمع بعضهم بأن له استعمالين خاصاً ، وهو الأول وهو من جهة النسب ، وعاماً وهو الثانى وهو من جهة الدين ، وهو المراد فى مثل هذا المقام ، وأراد بالأول عدم الإبقاء على الإطلاق ، وبالثانى الإبقاء عليه .

واختار الصبان أنه إن كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسيره بأهل البيت ، حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرّجس ، وطهرتهم تطهيراً ، وإن كان ما يستدعى تفسيره بالأتقياء حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، الذين ملأت قلوبهم بأنوارك ، وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن لم يكن ما ذكر حمل على الأتباع ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، سكان جنتك ، وأهل دار كرامتك .

وقال الشافعى : آله أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب .

قال الشيخ عميرة : أراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنات ، ففيه تغليب وبنى ما يشمل البنات ، ففيه تغليب أيضا وهو صريح فى شمول الآل للإناث .

قال ابن قاسم فى حاشية جمع الجوامع : اعلم أن استدلال الشارح بهذه الأحاديث يقتضى أن أولاد بنات هاشم لا يدخلون فى الآل ، لأنه لاحق لهم فى الخمس ، وقضية الأحاديث أيضا جواز الصدقة عليهم ، وبتفسير الشافعى قال الجمهور ، ولكن التحقيق أن هذا التفسير بيان لمن يحرم عليهم أخذ الزكاة ، لما لهم فى خمسه الخمس ، فأولاد بنات من ذكر ليسوا من الآل بهذا المعنى ، لأنه لا يحرم أخذها ، لأنه لا شىء لهم فى خمس الخمس كالزبير وعثمان .

قيل : تخصيص آل ببنى هاشم والمطلب دون غيرهم ، والعشيرة شرعى لا لغوى ، والتحقيق القصد بالآل فى مقام الدّعاء عند عدم قرينة كل من آمن به ، وعمل صالحاً الى يوم الدين (إن أولياؤه إلا المتقون) وإضافة آل الى الضمير جائزة كما فعل المص وفيه إشارة الى الرّد على الكسائى والنحاس والزبيدى المانعين لإضافته للضمير ، القائلين : إنها من لحن العامة .

ويرد عليهم قوله : وانصر على آل الصليب اليوم آلك بإضافته للكاف ، ثم إنه إن كانت شبهتهم أن الآل إنما يضاف الى الأشراف والمعظم عنهم الظاهر لا الضمير ، بطلت أيضا لأن الضمير كمرجعه فى الدّلالة ، ويرد عليهم أيضا فى منعهم إضافته للضمير حديث : « اللهم صل على محمد وآله » .

قال الشيخ أبو زكريا : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : من آلك يا رسول الله ؟ قال : « الى كل بار تقى » فأضيف للضمير فى كلام السائل وهو عربى ، وفى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أفصح الناس .

نعم قيل : الأولى إضافته للظاهر ولا يضاف إلا للعقلاء ، بل إلا لذوى العلم ، فلا يضاف الى زمان أو مكان ، وكل من لا يوصف بالعلم ، فلا يقال : آل مصر ولا آل موضع كذا ، ولا آل زمان كذا . ويرد ذلك قوله : من الجزء من آل الوجيه ، وقوله : وانصر على آل الصّليب اليوم آلك ، فاضيف للوجيه وهو فرس ، وللصليب وهما ليسا عالمين ، لكن هذا قليل لعله غير مقيس ، ولا يضاف إلا لمن له شرف ، ولا يرد عليه البيتان ولا قولهم : آل فرعون ، لأنهم مقصورون بصور الأشراف ، ولأن لفرعون والفرس والصليب شرفاً باعتبار الدنيا عند أهلهم ، فلا يقال : آل الإسكاف .

وعن الأخفش أنهم قالوا : آل المدينة ، وآل البصرة ، وفيه دليل على جواز إضافته لغير العالم ، إلا إن قيل : إنه قليل أو نادر لا يقاس ، وكذا سمع آل البيت ، والبيت غير عاقل ، وفى إضافته للمدينة والبصرة دليل على جواز إضافته لمؤنث ، سمع آل فاطمة وآل فلانة ، قال الشاعرة :

* عفا عن آل فاطمة الجوى *

فبطل ادّعاء أنه لا يضاف لمؤنث ، إلا أن قيل بقلة ذلك ، والغالب إضافته الى علم من يعلم ممن له خطر وشرف فى الدين أو الدنيا ، أو فيهما ، وندر غير مضاف نحو : هؤلاء آل أو هؤلاء آل لهؤلاء ، وندر مضافاً الى علم من لا يعلم كإضافته للوجيه علم فرس ، وقل مضافا الى ضمير فيما قيل ، والى اسم جنس كإضافته للصليب ، ولا يقال : اختصاص الآل بأولى الشرف يمنع تصغيره ، لأن المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه دون ذوات من أطلق عليه آل ، ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف ، لكن التحقير باعتبار لا ينافى الشرف باعتبار آخر ، مع أن الشرف تتفاوت مراتبه بحسب الإضافات .

قال الشنوانى : وأيضا فالتصغير يكون للتعظيم .

قال الطبلاوى : نوقش فى هذا بأن التصغير التعظيم فرع تصغير التحقير ، ويجوز إضافة أهل الى ما ذكر كله ، واختصاص آل بأولى الشرف ، وما ذكر إنما هو بعد القلب الآتى ، وقيل : مطلقا ، وقد يجمع بالواو والياء مع النون ، نحو : هؤلاء أو لو زيد ، وجاء أولون بالإضافة وعدمها على ما مرّ ، والمشهور أن أصله أهل ، قلبت الهاء ألفا ، ويبحث فيه بأن قلب الهاء ألفاً لم يجىء فى موضع آخر حتى يقاس عليه .

وقال سيبويه : أصل آل أهل ، أبدلت الهاء همزة لقرب المخرج كما فعلوا فى ماء أصله ماه ، فوقعت همزة ساكنة بعد أخرى مفتوحة ، فقلبت ألفا ، وإنما لم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر لما مر من أنه لم يجىء فى موضع قلب الهاء ألفا ، حتى يقاس عليه •

وأمَّا قلب الهاء همزة فشائع ، فقلبت الهاء همزة ليتوصل الى قلبها ألفا ، والألف أخفّ فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء ، فكيف تقلب الهاء همزة ، لأنه مؤد الى القلب ألفا وهو خفيف •

وأما قلب الهاء همزة فى نحو : ماء مع إبقائها همزة دون قلب الفاء فوجهه جبر ضعفه الحاصل بقلب عينه ألفا ، وأصلها الواو ، لأن الهمزة أقوى من الهاء ، وأنه لو قلبت الهمزة ألفا لجاء ألفان وإبقاؤهما محال ، وقلب الثانى همزة رجوع للهمزة المقلوب عنها ، لا يقال : هلا أبقيت عينه واواً ليصح ذلك ، لأنها تحركت بعد فتحة ، فقلبت ألفاً ، ولا بد منه ، وذلك مذهب سيبويه ، وصاحب القاموس ، واستدل له بتصغيره على أهيل ، وهو يرد الشىء لأصله ، ولم يصغر على غيره ، فدل على أنه فرع أهل ، إذ لو تفرع عن أصل غير ذلك لسمع له مصغَّر يرده الى ذلك الأصل ، وردّ بأنه سمع له مصغر وهو أويل كما فى القاموس ، فأصله أول بفتح الواو على ما يأتى إن شاء الله •

بل قد يبحث بأنه حيث سمع أهيل وأويل ، فلا دلالة فى التصغير على تغير أحدهما ، ويبحث فى ذلك بأنا لا نسلم أن أهيلا تصغير آل ، بل تصغير أهل ، وأما أويل فتصغير آل كما للكسائى القائل : سمعت أعرابيا فصيحا يقول : أهل وأهيل ، وآل وأويل ، وكما

للدماميني القائل : إن آلا ليس كلمة متفرعة عن غيرها ، بل هي مـادة ، وأهل مادة أخرى مختلفتان ، وقد يقال : إن ائمة اللغة نقلوا أن آلا صغر على أهيل ، وأنهم ما قالوا ذلك إلا وقـد فهموه من كلام العرب بقرائن وهم ثقـات الى النقل جـداً ، وطلب تصحيح النقل من هؤلاء الفحـول ليس له وجـه مقبول عند أرباب النقول وأصحاب العقول .

أما ترى أن الفقهاء أو المحدثين و غيرهم اذا نقل جلهم أو جليلهم عن إمام فلا اعتبار عندهم لمنع صـحة النقل ، وطلب التصحيح ، ولو فتح ذلك الباب لم يبق اعتماد على ما فى الكتب ، ولا يصـح التعويل عليهم ، ولا ينبغى التعرض لذلك إلا لموجب يعارض ، وإلا فلا يفيـد فائدة كمـا للشـنوانى .

وإن قلت : أنتم معشر الأباضـية لا يجوز عندكم حسن الظن فى مخالفيكم ، ولا فى صـاحب الكبيرة مطلقاً ، فكيف تجعل المخالف ثقة ؟

قلت : هم ثقات فى عـلم اللغـة والنحو وغيرهما ، من دون أصول الشريعة ، فقـد رأيتهم أعنى معشر الأباضـية قلدوهم فى اللغة والنحو وغيرهما ، وفى تفسير الآى ، وفى فروع الفقه حيث يخطوا من فعل بقول من أقوالهم فى الفروع ، وما ذلك إلا لحسن الظن فيهم فى ذلك ، ولا يضرّ حسن الظنّ هـذا لأنه ليس على وجـه يوجب الولاية ، بل على وجه أن الأصـل عـدم الكذب ، وأنهم لا يجيزون الكذب ، كما لا نجيزه ، وأنهم مجتهـدون فى العـلم جـداً ، وأنهم لم يدعهم الى ذلك اعتقاد مذهب فاسد ، فلذا لم يجعلوهم ثقـات حيث دعاهم الى ذلك الاعتقاد فى مسـألة ، وذكر المتبرأ منه بمـا فيه من الحسن ، لا على وجه المدح ، بل قال بعضـنا : أو على المدح جائز إذ هو على أمر صحيح بلا قصـد ولايـة .

هـذا ما ظهر لى ، وإلا فكم رأيت فى أهل مذهبنا من كتب تصريف او لغـه او منطق ، فبالله من مذهب ما اقومـه ، وبالله نقـله علمائه ، ويظهر لى انه حيث نصوا على ورود تصـغير ال على أهيل وأويل له اصـلان : أحدهما : أهل فباعتباره صـغر على أهيل ، والاخر : اول فباعتبره صـغر على أويل ، فصـح الاستدلال على ان اصـل ال اهل باهيل . ولكن لا ينافى ان له أصـلا آخر باعتباره صـغر على أويل . لا يقال اهيل تصـغير اهـل لا آل ، لأن الأئمـة نقلوا عن العرب انه تصـغير ال ، وما قالوا ذلك إلا لفهمهم من العرب أنه تصـغير ال دمر ، فاهيل يكون تصـغير آل ، ويكون تصـغير اهل .

ثم رأيت ابن قاسم صـاحب الآيات البينـات نص على ذلك ، فاحمد لله على موافقتى لعلامة محقق .

وقال الكسائى : كما مر أصـل آل أول بفتح الهمزة والواو بدون تشديد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت الفا ، وحـكى هو وغيره تصـغيره على أويل فهو دليله ، وعليـه الجوهرى حيث ذكره فى عين الواو لا فى عين الهـاء ، وهو مأخوذ من آل يؤول الى كـذا اذا رجـع اليـه بقرابة أو نحوها ، ولا يقال : لو كان أول أصـل آل لنطقت به العرب ، لمـا علمت أنه تحركت الواو بعد فتح ، فقلبت ألفا فهو أصـل مرفوض ، لأنهم لا ينطقون بواو متحركة بعـد فتحة بل يقلبونها .

ويبحث فى مذهب سيبويه بأنه لو كان أصـله أهلا لمـا فرقوا فى الإضـافة بين آل وأهل ؟

ويجاب : بأنه لا يلزم من كون الشىء أصـلا لشىء أن يسـتعمل استعماله ، وكم للأصـول من مزايا على الفروع ، وكم من تصرف فى الفروع ليس فى الأصـول .

ويبحث على مذهبى سيبويه والكسائى ، من حيث الاستدلال بالتصغير ، بأن المصغّر فرع المكبر ، وقد توقف العلم بأصالة ذلك الحرف فى المكبر على أصالته فى المصغر ، فجاء الدّور ؟

وأجاب الشنوانى : بأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف وجود ، فلم تتحد جهة التوقف ، فلا دور .

هذا وقد صرّح بعض المحققين بشذوذ نحو : ماء مما همزته عن هاء ، وعليه فيلزم على مذهب سيبويه شذوذ إلا إن قيل : جعلوا نحو ما شاذاً لأن همزته لم تقلب ألفا بعد قلبها عن هاء ، وهو بعيد ، والصَّحب بفتح الصّاد وسكون الحاء وبكسر الصاد جمع صاحب كراكب وركب ، وسافر وسَفر ، وتاجر وتجر ، وهو غير مقيس والقياس صحب بضمّ الصاد وفتح الحاء مشددة ، كراكع وركع وصحاب بضمّ الصاد وفتح الحاء مشدّدة بعدها ألف كراكع وركاع ، وصحبة بفتح الصاد والحاء بدون تشديد ودون ألف ككامل وكملة ، وطالب وطلبة .

وهذا كله إن قلنا : صاحب وصف أو لوحظت وصفيته المنسوخة ، وأما إن قلنا : غير وصف وغير ملحوظة هى ، فقياس جمعه صواحب ككاهل وكواهل ، كذا ظهر لى ، وقيل فى نحو : الصَّحب والرَّكب والسفر والتَّجر بفتح الأوائل ، وسكون الثوانى إنه اسم جنس لا جمع ، وقيل : اسم جمع وهو المختار عندهم ، وبه قال سيبويه ، يقول : فاعل لا يجمع على فعل .

وأمّا أصحاب فقال الدوانى : هو جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء الذى هو جمع صاحب أو أصحاب جمع صحب بفتح

وسكون ، الذى هو مخفف من صحب بفتح فكسر الذى هو مخفف صاحب بالألف .

وقال السعد فى المطول تبعا للزمخشرى : إن جمع صاحب ورد بأن الجوهرى منع جمع فاعل على أفعال ، وأجيب بأن استعمال الزمخشرى بمنزلة الرواية ، لكن قد وافق السعد فى حاشية الكشاف الجوهرى حيث قال : الحق عدم ثبوت أفعال جمع فاعل ، حتى قيل إن أصحابا جمع صحب بالسكون الذى هو اسم جمع أو جمع صحب بالكسر مخفف صاحب ، ولقائل أن يقول : إن أفعالا كما لا يكون جمعاً لفاعل ، كذلك لا يكون جمعاً لفعل بسكون العين صحيحاً إلا شذوذاً فيهما ، ولو اعتلت العين فى فعل بالسكون لجمع على أفعال ، كثوب وأثواب ، وبيت وأبيات .

قال فى التوضيح : كما شذ أى أفعال فى فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها .

قال الشنوانى : لا يقال لعل المراد أنه لا يكون جمعاً لفاعل مطلقاً لا قياسا ولا شذوذاً ، لأنهم صرحوا بأن أفعالا مما حفظ فى فاعل ، نحو : جاهل وأجهال ، فإن ثبت دليل على أنه جمع صحب شذوذاً فذاك ، وإلا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً ، فتخصيص الأول تحكم ا . هـ .

وأصله لابن القاسم صاحب الآيات البينات قلت : صرح فى القاموس بأن أطهارا جمع طاهر ، وصرح فى الفائق بأن أمجاداً جمع ماجد ، كشاهد وأشهاد ، وربما دل على قياس جمع فاعل على أفعال

قول الميدانى : إن فاعلا يجمع على أفعال نحو : ناصر وأنصــار ، وصاحب وأصــحاب ، ولعله أراد أنه يرد جمعــه على أفعــال ســماعاً ، لا أنه مقيس .

قال صاحب مجمع الأمثال : إن هــذا الجمــع عزيز فى كلامهم ، ومعلوم ظاهر أن القلة لا تنافى الصــحة ، ولا الفصــاحة ، وإنما المنافى لهما الشــذوذ ، وفيه أن الشذوذ لا ينافى الصــحة ، ولا ينافى الفصاحة مطلقاً ، بل يقال : شــاذ قياساً فصــيح استعمالا ، وحمل ما ذكر على أن المراد بالجمع فيه الجملة والجماعة ، لا الجمع النحوى خلاف الظاهر المتبادر ، والصاحب هنا الصحابى ، والصحابى نسب الى الصــحابة ، والصحابة فى الأصل مصــدر أطلق على أصحابه صلى الله عليه وسلم ، والصحابة لغلبة استعمالها فيهم أخصّ من الأصحاب ، فالصحابة أصحابه صلى الله عليه وسلم فقط ، وأمّا الأصحاب فيطلق على أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وعلى الأصحاب مطلقاً ، والصحابى والأصحاب والصحابة فى مقام الدّعاء ، بل النسبة الى النبى صلى الله عليه وســلم من رأى النبىّ صلى الله عليه وسلم وآمن به ، وإن لم يرو عنــه ، وإن تطــل صحبته ، هــذا مختار أبى يحيى وغيره .

وحــده الشنوانى عن بعض العلماء بأنه من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يره لظلمة ليــل مثــلا ، أو عــدم بصر ، ولم يطــل اجتماعه بالمصطفى صلى الله عليه وســلم قال : هــذا هو الصحيح من الخلاف ، بخــلاف التابعى وهو صــاحب الصحابىّ فإنه يشترط فيه الإطــالة على قول نظــراً للعرف ، والفرق أن الاجتمــاع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبى أضــعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصــحابى وغــيره من الأخيار ، فالاعرابى الجلف

بمجرد ما يجتمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤمناً ينطق بالحكمة ببركة طلعته صلى الله عليه وسلم .

قال : واعترض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتداً كعبد الله بن حنظل بخلاف من مات بعد ردته مسلماً كعبد الله بن أبى سرح ،، وكذا يعترض على تعريف أبى يحيى .

وأجاب المحلى بأنه كان يسمى قبل الردة صحابيا ، بل يسمى باعتبار ما قبل الردة مسلماً ويكفى ذلك فى صحة التعريف ، إذ لا يشترط فى التعريف الاحتراز عن المنافى العارض لبعض أفراده .

قال المحلى : ومن زاد من متأخرى المحدثين كالعراقى فى التعريف ، ومات مؤمناً للاحتراز عمن ذكر ، أراد تعريف من يسمى صحابيا بعد انقراض الصحابة والإلزام أن لا يسمى الشخص صحابيا حال حياته ، ولا يقول بذلك أحد ، وإن كان ما أراده ليس من شأن التعريف ا . هـ .

قلت : ومثل عبد الله بن أبى سرح ، الأشعث بن قيس ، لا لطف الله به ، وذلك لأن الردة تبطل وصف الصحبة ، وبالإسلام يعود .

قلت : واشتراط بعض المحدثين التمييز ، إنما هو فى الصحابى الذى تجوز روايته ، والرواية عنه ، والكلام هنا فى أعم من ذلك ، وقد شمل التعريفان غير المميز ، وشملا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم ، ولم يعلم أنه هو صلى الله عليه وسلم ، وقد آمن به ومن اجتمع به ، ولم يشعر واحد منهما بالآخر أنه هو ، وشملا من اجتمع به وراء ستر رقيق لا يحجبه ، ومن لقيه ماراً ولو الى غير جهته من غير مكث عند الوصول اليه ، وشملا من رآه من كوة فى جدار بينهما وخاطبه مع الرؤية منها ، فإنه اجتماع أو فى حكمة ورؤية قطعاً .

وأخرج الحد الأول من اجتمع به ولم يره ، وأدخله الثانى ، وأدخل الأول من رآه من الكوة ولم يخاطبه ، وانظر : هل يدخله الثانى ؟ توقف فيه ابن قاسم ، وأدخل الثانى من اجتمع به ، ولم يشعر واحد منهما بالاجتماع ، أو لم يشعرا معاً ، وأخرجه الأول ، وأخرج الثانى من رآه من بعد وكلامهم صريح فى أنه صحابى كما فى الحد الأول فإنه مدخل له ، وتردّد فيه ابن السبكى فى منع الموانع ، وذكر أنه إن لم يثبت أنه صحابى فلا إشكال ، وإن ثبت التزام صدق الاجتماع مع الرؤية من بعد ، وشملا من رآه واجتمع به فى ظلمة ، ولا يشمل الأول من اجتمع به ولم يره لظلمة أو عمى ، وشمله الثانى ، وشمل الأول من رآه قبل النبوة وآمن به بعدها ، وشمل الثانى من اجتمع به قبلها إن علق قوله بمحمد باجتمع فقط ، لا بمؤمنا ، وشمل هذا الثانى على هذا التعليق من اجتمع به ثم آمن به بعد ، وكذا شمل الأول من رآه وآمن به بعد .

وقيل : هذان غير صحابيين ، وشملا من رآه أو اجتمع به يهودياً أو نصرانياً قبل النبوة ، وقد تمسك بتوراته أو إنجيله جميعا ، لأن فيهما أنه نبى آخر الزمان ، وقيل : غير صحابى وذلك كبحيرى الراهب ، وعمرو بن نفيل ، وورقة بن نفيل ، لأنهم لم يدركوا الدعوة .

وقال شيخ الإسلام ، تبعا لجماعة : إن ورقة صحابى ، وقيل إن من اجتمع به غير مؤمن بعد الدعوة ، ثم آمن ولم يجتمع بعد غير صحابى كرسول قيصر لتأخر إسلامه عن اجتماعه به صلى الله عليه وسلم ، ولم يجتمع به بعد ، ويعترض على التعريفين بشمولهما من اجتمع به مناماً أو بعد موته وقبل دفنه ، أو رآه كذلك مع أنه غير صحابى ؟

الجـواب : أنه لا يتبادر منهما دخولهم بل خروجهم ، وشملا من حنكه أو حمله من الأطفال ، أو رآه أو اجتمع به بدون حمل وحنـك ، لأن كل مولود ولد على الإسلام والتوحيد وشملا من رآه أو اجتمع به فى الأرض أو فى السـماء أو فى الهواء من الملائكة والأنبياء ، كالخضر فإنه اجتمـع به فى الأرض ، وكـذا عيسى فى بيت المقدس ، واشترط بعض أن يكون الاجتماع عادياً أى متعارفاً ، فتدخل الملائكة المجتمعة به فى بيت المقدس ليلة الإسراء ، أو فى غيره فى غير ليـلة الإسراء ، أو فى الهواء بين هـذه الأرض وهـذه السـماء بناء على أن الاجتماع بهم متعـارف ، وتخرج الملائكة والأنبياء الذين رأوه فى السـموات ، فإن الاجتماع بهم غير متعارف ، والفضـل بالقصر لضرورة الوزن والقافية ، جمع فاضـل على القياس لأنه ، مما ضاهى نحو : كريم وبخيـل ، فى كونه كالعزيزة .

ولكريم وبخيل فعلا كـذا لمـا ضاهاهما ، قـد جملا نحو : عاقل وعقلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء ، وفعلاء مقيس فى ذلك كله وعقلا ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء ، وفعـلاء مقيس فى ذلك كله وصاحب الخلاصـة ، فليحمل فضـلاء على القياس لقـوله بالقياس ، فبطل الدعاء صـاحب فتح الأقفال ، أن فضـلاء على غـير قياس ، ولو كان ظاهر التوضـيح عدم القياس ، حيث عبر فى فعيل وفعـلاء بالاطراد ، وفى فاعل المضـاهية بالكثرة ، ولو سلم فى الجملة كان قياسه فُضَّـلاً بفاء مضمومة ، وصـاد مشددة مفتوحة ، وفضـالا كذلك ، وبألف بعـد الضـاد ولا شىء بعـد اللام فيهمـا معتبراً وفضـلة كطلبـة .

والفضـل الزيادة ، ومن زاد على أحـد بشىء فقد فضـله به ، ولا شـك فى فضـل الآل والصحب لحوزهم شرف الدنيـا لصـحبتهم

النبيّ ، ورؤيتهم أو رؤية الصحب ، أو بعضهم له شرف الآخرة لعلوّ درجتهم (لا يستوى منكم من أنفق) الآية .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحداً منكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصفه » كذا فى الصحيحين .

* تمعنان :

الأولى : أن الناظم فضل نبينا صلى الله عليه وسلم على الورى مطلقاً ، فيشمل الملائكة والأنبياء مطلقاً ، وهو صحيح ، ولو قال بعضهم جبريل أفضل منه وهو مردود ، وذلك مبسوط فى كتب الفقه ، وفى تفضيله على الأنبياء ، منافاة لقوله : « لا تفضلوا بين الأنبياء » وقوله : « لا تفضلونى على يونس » ونحوهما ؟

الجواب : أنه إنما نهى عن تفضيل يؤدى الى تنقيص المفضول ، لأن تنقيص نبى من الأنبياء شرك ، والناظم لا يفعل ذلك ، وأنه نهى عن تفضيل فى نفس النبوة التى لا تتفاوت فى ذوات الأنبياء المتفاوتين بالخصائص ، والناظم لا يفعل ذلك ، والقرآن صرح بتفضيل البعض على البعض فقال : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات) أو المقصود فى الحديث الأول : لا تفضلوا بين الأنبياء غيرى ، وبأنه نهى قبل علمه أنه أفضل الخلق ، ولذا لما علم قال : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » وقال : « أنا سيد الناس يوم القيامة » وخص يوم القيامة لظهور ذلك فيه بلا منازعة . وقال : « آدم ومن دونه تحت لوائى » وقال : « أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر » .

الثانيــة : ذكر بعضهم أنه لا يؤتى بلفظ الرحمة فى حقه صلى الله عليه وسلم منا استقلالا ، فلا يجوز لأحــد أى يكره له اذا ذكر النبىّ صلى الله عليه وسلم أن يقول رحمه الله ، لأن فى ذلك إساءة أدب ، لأن لفظ الرحمــة صــار شعاراً لغير الأنبياء والملائكة ، فمن شأنه أن يرتكب الذّنــوب .

وصرح بقوله : منا ما جــاء فى بعض الروايات : اللهم صــل على محمد وارحم محمداً ، وخرج بقــوله : اســتقلالا ما كان تبعــاً كقول الأعرابى : اللهم ارحمنى وارحم محمداً ، ومن ثم لم ينكر عليه إلا قوله : ولا ترحم معنا أحداً بقوله : حجرت واســعاً يا أخــا العرب ، وكم من شىء يجوز تبعاً ، ولا يجوز استقلالا ، وبكلام الأعرابى أجــاز بعض إطلاق الرحمة عليه صلى الله عليه وسام ، والمراد زيادة النعم والدرجات ، وإنمــا يكون ســوء الأدب فى قول القائل : اللهم اغفر له والســلام ، مثل الصــلاة فلا نســلم على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعا لهم .

ويجوز بالخطاب استقلالا ، ولو على غائب بالمكاتبة أو بالوصــية باللســان نحو : السلام عليك ، ومنعه الجوينى اســتقلالا على الغائب المخاطب وأجاز خطاب الحاضر به ، فلا يقال : قال عمر صلى الله عليــه وسلم أو عليه السلام ، بل رضى الله عنــه ، وأجازت الشيعة : قال على صلى الله عليه وسلم ، وكره ذلك لأنه شعار الأنبياء والملائكة كما صــار عز وجل ونحــوه شعاراً له تعالى فلا يقال : قال محمد عز وجل ، ولو كان جليلا عزيزاً ، ويستثنى من قيل بنبوته ، وتنوزع فيها كمريم ولقمان ، فإنه يجوز لنا التسليم عليه دون الصــلاة استقلالا .

والحق أنه إن بنينــا على أن ذلك المتنازع فيه نبى جازت صلاتنا وسلامنا عليه استقلالا والله أعــلم .

الاعراب: ثم حرف عطف ، وترتيب ومهــلة مبنيّة على الحركة ، لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت فتحة للتخفيف لثقلها بالتضــعيف ، وعطف بثم لأن بين حمد الله والصــلاة على رســوله وآله وصــحبه مســافة لا تحصى ، لأن حمــد الله أحق بالتقــديم ، وأهم ولأن حمد الله مقدم على كل أمر ذى بال ، فعطف بهــا ليفيد الترتيب صريحاً ، أو هى لمجرد الترتيب بلا مهلة ، لأن الصــلاة عليهم قرينة من الحمــد إن لم يتكلف لكونهــا حمــداً ، أو هى لمجرد الترتيب الذكرى ، ومحل الإطالة فى ذلك عــلم النحــو •

والصــلاة مبتدأ وآل للعهــد الذهبى ، أى الصــلاة المعهــودة فى التراجيم ، وفى مقامات الدعاء ، وعلى خــير متعلق بمحذوف جوازاً إن قدر خاصاً أى واجبة ، أو آت بها أنا أو نحــو ذلك ، ووجــوبا إن قدر عاماً أى حاصلة أو مستقرة أو نحو ذلك ، ويقدر أيضــا فى ذلك فعلا ، ومحل الترجيح والاطالة النحو ، وذلك المحــذوف خبر ، وجملة المبتــدأ والخبر معطوفة على جملة الحمد لله عطف اسمية انشــائية على الواضح على الاسمية الخبرية ، بنــاء على جواز عطف الانشــاء على الأخبــار وعكسه مطلقا أو إن جمع بينهما مقام ، وهو هنــا التبرك كما جمع بين التسمية والصلاة فى بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على ســيدنا محمد إذا أثبتنا الواو قبل صلى ، وجعلناها للعطف لا للاستئناف •

وقلنا : متعلق البسملة أخبار وان جعلنا جملة الحمد لله انشــائية كان عطفه انشــاء ، والأول فيه مشــاكلة من حيث عطف اسمية على اسمية ، والثانى فيه المشاكلة من الحيثية المذكورة ، ومن حيث عطف انشــاء على انشــاء ، وان نصبنا الحمد فالجملة معطوفة على جمــلة أحمد ، أو نحمد عطف اسمية خبرية أو انشــائية على فعلية انشائية أو خبرية •

قيل : ويرجح هذا عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وعليه أبو يحيى •

قلت : انما يعدم الفصل اذا جعل لا أبغى حالا ، وجعل حمدا مصدراً للحمد ، أو لأحمد المقدر قبل الحمد ، أو بدلا من الحمد بالنصب ، أما اذا جعل مصرا لأحمد مقدرا متصلا به غير أحمد المتقدم ، فجملة أحمد المقدرة فاصلة إلا إن جعلت بدلا من أحمد المتقدم ، وهو لم يجعلها كذلك •

ويجوز نصب الصلاة بأصلى مقدراً فتعلق على أحدهما على ما فى محله من الخلاف ، فتعطف جملة أصلى ، وهى انشائية على جملة أحمد كذلك إنشائية أو خبرية ، وإن عطف أصلى على الحمد لله ، فعطف فعلية على اسمية ، وعلى حرف مبنى على سكون الأنف ، والورى مضاف اليه ، أى خير الأمم أو البشر ، بل خير المخلوقات ، والاضافة لتعريف العهد الخارجى ، أى الأفضل المعنى المعلوم عند أهل الملة ، وأل للاستغراق ، والواو حرف عطف ، وعلى حرف جر وسادات أو سادة مجرور بها ، والجار والمجرور معطوفان على قوله على خير ، وانما أعاد كلمة على مع جواز تركها والاستغناء عنها رداً على الشيعة حيث منعوا فى مقام الدعاء ، الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بكلمة على ، مستندين فى ذلك الى حديث موضوع وهو : « لا تفصلوا بينى وبين آلى بعلى » •

ونا مضاف اليه مخفوض المحل بالاضافة أو بالمضاف ، أو بحرف الجر المنوى على ما فى ذلك من البحث ، وبنى لشبهه بالحرف فى

الوضع على حرف أو لشبهه فى المعنى معنى الحرف الذى هو نا فى قولك إيانا ، بناء على أنه حرف ، والاضافة لتعريف العهد الخارجى ، أى السادات المعينين المطومين عند أهل الملة ، وآل بدل الشىء من الشىء من سادات أو سادة ، بدل مفصل من مجمل أو بيان •

وصحب معطوف على آل ، فالمراد بالسادة أو السادات الآل والأصحاب ، وها آله مضاف اليه ، وكذا هاء صحبه اضافة تشريف ، والفضلا نعت لصحبة نعت مدح لانعت احتراز ، لان الصحب عند كلهم فضلاء ، وأما لو عبر بذلك بعض أصحابنا فإنه للاحتراز عمن ليس بفاضل مثل : معاوية وعلى وعثمان ، أو هو أيضا للاحتراز عند الناظم ، أخرج به من كان صحابيا ومات مرتداً ، لأنه ربما توهم دخونه فى الأصحاب مع أن الأصحاب فى مقام الدعاء ليسوا إلا من ماتوا مسلمين •

وان قيل : لا يتوهم ذلك فهو أيضاً للمدح ، وعلامة جره كسرة محذوفة مع الهمزة ، لأن أصله المد وقصر للضرورة ، أو نعت لآل وصحب ، ولا يكون نعتاً لسادة أو سادات ، لأن النعت يسبق البدل أو البيان اذا اجتمع مع أحدهما ، لأن التوابع اذا اجتمعت يقدم النعت ثم البيان ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ، وانظر بسط ذلك فى حاشيتى على القطر وشرحه •

ويجوز عطف صحب على سادات أو سادة ، فيكون المراد بالسادات أو السادة الآل فقط ، فيكون إبدال الأول من السادات أو السادة إبدال شىء من شىء ، ولا مجمل ولا تفضيل •

ويجوز قطع الفضلا الى الرفع أى الممدوحون هم الفضلاء ، والى النصب أى أمدح الفضلاء ، والرفع والنصب محذوفان مع الهمزة •

ويجوز رفع آل وصحب معاً على قطع البيـان والبدل ، ونصبهما كذلك بناء على جواز ذلك ، وقدم الآل على الصحب ولو أدخلناهما معاً فى سادة أو سادات ، لأن الصلاة على الآل جـاءت بالنص ، وعلى الصحب بالقياس •

وبعـد فالفعـل من يحـكم تصرفه
يحز من اللغـة الأبـواب والسـبلا

أى وبعد البسملة ، وحمد الله ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعلى آلـه وصحبه ، فإن الفعـل من يتقن تقلبـه ، أى اختلاف صـيغة لاختلاف معانيه يحصل أبوابا وسبلا من اللغـة ، وفائدة ذلك الاستعانة على فهم كتاب الله تعالى ، وسـنة نبيـه صلى الله عليه وسلم •

وإن قلت : مضـمون الجزاء وهو حوز متقن تصرف الفعـل أبواباً وسـبلا من اللغة ثابت ، سبقت من الناظم البسملة والحمدلة والصلاة أم لا فما فائدة تقييده بالبعدية بفتح البـاء الموحـدة ؟

قلت : المعنى وبعد ، فاعلم أو فأقول الفعـل من يحـكم الخ ، فالجواب محذوف وهو أعلم أو أقول أو نحـوهما ، وحذف القـول وبقاء الفـاء مختلف فى جوازه كما بينته فى محله ، أو قوله بعـد قيـل للإخبار والإعلام ، بأن من يحـكم تصرفه يحز ما ذكر ، فان القيـد تعلق به ، كأنه قال : أخبرك وأعلمك بعد الحمدلة والصلاة أن من يحكم تصرف الفعل يحز أبواباً وسـبلا من اللغة ، أو قوله بعـد مستعمل لمجرد الانتقال ، ولم يقصـد معناه ، وهذا بعيد ، والمقصـود تحقق ما بعد الفاء ، لأن الواو أفادت معنى إمّا لنيابتها عنهـا ، وإمّا دالة على معنى مهما يكن من شىء بعد الحمدلة والصـلاة أى أىّ شىء كان بعدهما فالفعل من يحكم الخ •

فالمقصـد لزوم تحقيق ما بعد الفاء بعـد ما تقـدم ، فإن وقوع شىء فى الدنيا بعد الحمدلة والصـلاة لازم متحقق ، فكذا مدخـول

الفاء لازم متحقق ، لتعلقه باللازم المتحقق ، وبعض يفسر مهما فى مثل هذا بإن الشرطية ، ان وقع شىء ما بعد الحمدلة والصلاة ، فالفعل من يحكم إلخ ، والشىء وقع قطعاً ، فالفعل من يحكم تصرفه يحز قطعاً أبواباً وسبلا .

وقد أطلت الكلام على ذلك كله ، وما يتعلق به فى غير هذا ، فانظر شرحى على شرح عصام الدين وإنما يؤتى بقولك : وبعد ، أو أمّا بعد ، للانتقال من غرض لآخر ، فلا تقع أول الكلام ولا اخره ، ولا بين كلامين متحدين ، بأن يكون الغرض واحداً ، بل تقع بين كلامين متغايرين غرضا بينهما مناسبة .

فإن الحمد والصلاة مغايران لحوز متقن تصرف الفعل أبواباً وسبلا ، وبينهما وبينه نوع مناسبة لتعلق الكل بالتأليف ، ففى قوله : وبعد اقتضابا قريبا من التخلص ، لأن المنتقل منه مغاير للمنتقل اليه من حيث الغرض ، وبينهما مناسبة ، والانتقال عما افتتح به الى مناسبة يسمى تخلصاً والى غير مناسبة اقتضاباً ، والإتيان بقولك : وبعد غير سنة ، وإنما السنة الإتيان بأصله ، وهو أمّا بعد ، لأنه هو الذى يأتى صلى الله عليه وسلم به فى خطبه وكتبه .

وقال ابن عبد الحق فى شرح شيخ الإسلام : الإتيان به سنة إعطاء للفرع حكم الأصل ، وأصلها : أمّا بعد ، بدليل لزوم الفاء كذا قيل ، ويأتى ما فيه ، وخصت أمّا بذلك لضعف دلالتها على الشرط ، لأنها بطريق النيابة عن مهما فلزمتها الفاء تقوية للدلالة ، أى مهما يكن من شىء فالفعل من يحكم إلخ ، فمهما مفعول مطلق ، أى أىّ كون يكن شىء على زيادة من الإثبات ، وهو قول ، أو لأن الشرط للتعلق الذى فيه كان كالنفى ، وعن بعض مهما مبتدأ ، والاسمية لازمة للمبتدأ ، ويكن شرط ، والفاء لازمة لجوابه ، حيث لا يصح

شرطاً وهو تام ، وشيء فاعله ، ومن زائـــدة على ما مرّ وهو باطـــل لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ، أو تامة وفاعلها عائد لمهم ، وهـــو الرابط ، ومن شيء بيـــان للضمير حال منه أولهما نعت لهـــا إن قيـــل بجـــواز نعتهـــا .

والبيان هنا مساوٍ للمبين لجواز ذلك حيث أريد العموم ودفع موهم إرادة نـــوع بعينه ، ويجب فى غـــير ذلك كـــونه أخص منه نحـــو : (ما ننسخ من آيـــة) وقيل مهما حـــرف بمعنى إن ويكن تام وفاعـــله شيء ، ومن زائد ويرده أن مهما اسم لعود الضمير عليهـــا فى مهمـــا تأتنا به ، والضمير لا يعـــود للحرف إلا إن كان لهـــا إلا استعمالان ، وحـــذفت مهمـــا ويكن من شيء ، فاقيمت أمّا مقامهما ولزمهـــا الاسم دائماً وهو فى البيت بعد ، لأنهـــا نابت عن مهما وهو اسم ، ولزمتهـــا الفـــاء للزومها لجواب مهما فى الجملة هذا مذهب الزمخشرى .

وأمّا نحو : (فأمّا ان كان من المقربين) فالتقدير فيـــه : فأمّا المتوفى فقد وليها الاسم تقديراً .

وقال ابن هشـــام والجمهور : لا يلزمهـــا الاســـم ان تلتهـــا ان الشرطية ، فلا يقدرون فى الآية شيئا ، وتلك الواو حرف فيه معنى الشرط والتوكيد لنيابتها عن أما التى هى كذلك ، ويدل على الشرطيـــة الفـــاء بعـــدها فى الغـــالب ، ويـــدل على التوكيـــد تعليق وجـــود ما بعـــد الفاء بوجود ما لا بـــد من وجـــوده ، وهو شيء ما وليست تلك الواو ولا أمّا النائبة هى عنهـــا للتفصيل فى مثـــل هـــذا المقـــام نحـــو : أمّا زيد فذاهب .

وأمّا تقدير التفصيل بنحو : وأمّا غيره فجانس ، وأمـــا بعـــد ذكر حوز متقن الفعل تصرف الأبـــواب والســـبل ، فلنتوجه الى تصـــريف الأفعال وبيانه أو نحو ذلك كما هو مذهب من يقـــول : إمّا التفصيل

دائماً وكذا الواو النائبة عنها فغير محتاج اليـه ، ولا معـول عليـه ، والحق أنها للتفصيل غالبا لا دائما •

ومعنى كونها حرف شرط فى عباراتهم حرف فيه معنى الشرط كمـا قاله الدمامينى ، فبطل قول بعض إنها لابد لها من شرط ، كشرط إن لأنها حرف فيه معنى حرف الشرط لا اداة شرط ، والا اختصت بالأفعال والتالى باطل إجماعا فكذا المقدم ، وقد يقال : إن أما والواو النائبة عنها فى هـذا المقام ونحوه لا توكيد فيهما ، لأنه يخاطب بالتوكيد من أنكر الحـكم أو تردد فيه ، ولا إنكار ولا تردد للمخاطب فى أوائل الكتب ، فليستا للتوكيد دائماً كمـا قيل ، وتنزيل المخاطب منزلة المتردد أو المنكر حتى يؤكد له الكلام ليس بلازم •

والجواب : أنا لا نسلم أنه يؤكد للمنكر والمتردد والمنزل منزلتهما فقط ، بل لغيرهما أيضا لغرض ترغيب أو نحوهما ، ويفصل بين أما والفاء بالمبتدأ أو بالخبر ، أو بالظرف أو بالجار والمجرور المعمولين للخبر ، وبمعمول الجواب مفعولا به أو ظرفا أو غيرهما ، وجملة الشرط ومعمول الفعـل المحذوف المفسر بما بعد الفاء ، ويقدر بعد المعمول وقبل الفاء ، اذ لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت للدعاء ، وفصل فاصل نحو : أما اليوم علمك الله ما جهلت فالأمر كذا ، لا تالياً لأما لأنها نابت عن فعل مع اسم والفعل لا يلى الفعل إلا بتأويل ، وعلمت من كون الواو نائبة عن أما أنه لا يجمع بينها وبين أما ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض •

وأجاز السكاكى الجمع حيث قال فى مفتاحه : وأما بعد فان خلاصة الأصلين إلا إن جعلها (حـ) عاطفة أو استئنافية لا عوضاً ، تأمل ولا يطرد حذف أما عند العصام إلا إن كان فى الكلام أمر أو نهى نحو : (وربك فكبر) ويطرد حذفها مطلقاً عند الجمهور ، بدليل دخول الفاء بعد ، وبعد فى كلام لا أمر فيه ولا نهى نحو : وبعد فيقول فلولا تقدير أما لمـا جاء الفاء •

ورده العصام باحتمال أن الفاء لتنزيل الظرف منزلة الشرط كما فى : (واذ لم يهتدوا به فسيقولون) وأجيب بأن الفاء لو جاءت للتنزيل المذكور لم تلزم ، وقد لزمت فليست للتنزيل ، لأن التنزيل غير لازم الى أن قال العصام : التزموا التنزيل حال اقتران بعد بالواو فى خصوص هذا المقام ، أو قال : إن الواو لنيابتها عن أما اتى فيها معنى الشرط لزمتها الفاء ، وأول من نطق بأما بعد داود عليه الصلاة والسلام ، ورجح واعترض بأنه لم يثبت انه تكلم بغير لغته .

وأجيب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وهى فصل الخطاب عند كثير أتى بها فاصلة بين كلامين مرتبطين وقيل : يعقوب إذ جاءه ملك الموت فقال : أما بعد فإنا أهل بيت موكل بنا البلاء ، وقيل : قس بن ساعدة ، وقيل : كعب بن لؤى ، وقيل : يعرب بن قحطان ، وقيل : سحبان ابن وائل .

وقد يقال : الخلاف لفظى بأن يكون نطق بها بعض من ذكر أولا حقيقة ، ونطق بها البعض الآخر ثانيا له ، وأولا لمن نطق بها من قبيلته ، بل أول ناطق بها آدم عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) والمراد الأسماء النحوية والأفعال والحروف ، فبطل ادعاء من ادعى نطق غيره بها أولا حقيقة .

ويجاب بأن آدم علمها ولم ينطق بها ، هذا احتمال ، والاحتمال يبطل الاستدلال والفعل بكسر الفاء لغة هو المعنى الصادر من الشخص .

وقال أبو يحيى : هو المعنى الصادر من الفاعل وفيه دور لأن معرفة الفاعل تتوقف على معرفة المحدود الذى هو الفعل ، إلا أن اجيب بانه حد لمن عرف الفاعل ، ولا يعرف الفعل أو بأن الفاعل تتوقف معرفته على

معرفة الفعل بفتح الفاء أى اصدار ذلك الشخص ذلك المعنى من نفسه ، لأنه اسم فاعل الفعل بفتح الفاء والعين ، ومصدره الفعل بفتح الفاء .

وأما الفعل بالكسر فليس مصدراً واصطلاحاً الصيغة المخصوصة الدالة على ذلك المعنى ، وهى المراد هنا ، وإن شئت فقل الكلمة الدالة على الزمان بهيئتها ، وعلى الحدث بمادتها ، وعلى الفاعل التزاماً ، ولا يرد لأفعال الجامدة إذ ذلك قلته تعريفاً للفعل المتصرف ، والكلام على ذلك بسطته فى النحو ، وليس المقصود بالفعل فى البيت الماضى والمضارع والأمر ، والوصف والمصدر ، وأسماء الزمان والمكان والآلة كما زعم فى فتح الأقفال .

بل الماضى والمضارع والأمر فقط ، أو الماضى فقط ، وهو أولى وأما غيرها فيدخله قوله تصرفه أى تصرفه من المصدر ، وتصرف غيره منه ، أو تصرفه مع غيره منه ، أو تصرف الجميع منه ، أى من الفعل ونحو ذلك .

وذلك أن التصرف أعم من الاشتقاق كما قال أبو يحيى تأمل ، ويجوز أن يكون الفعل فى البيت بفتح الفاء بالمعنى المصدرى ، ويقدر مضاف فى تصرفه ، أى وبعد فالفعل أى فاصدار الحدث من يحكم تصرف دالة بتشديد الدم ، والدال على اصدار الحدث هو الماضى ، وما ذكر كله كذا ظهر لى ، وتصرف الشىء تقلبه من حال الى حال ، وتصريفه تقليبه كذلك ، وبه سمى هذا الفن .

وعلم التصريف يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمات التى هن الأفعال التى ليست بجامدة ، والأسماء المعربة ، وهو مختص أصالة بهن ، لا تكون الأصالة فى الفعل الجامد ، والاسم المبنى ، والحرف ، ولم يكن فى الاسم المبنى والفعل الجامد لقوة شبههما بالحرف ، لأنها لا تقبل التغيير ، وسيأتى تعريفه ان شاء الله .

والناظم خص هذا النظم بالفعل وما اجتمع معـه فى الاشتقاق ، وهو الوصـف والمصـدر ، والزمـان والمكان ، والآلة وما كثر ، ومعنى اجتماعه مع المصدر فى الاشتقاق اشتقاق أحدهما من الآخر على خلاف ، والتصريف فى الفعل أصل لكثرة تغييره بظهور الاشتقاق فيـه ، والفعل مجرداً أو مزيداً فيه ماض ومضارع وأمر ، وقـد ذكر كلا فى موضعه .

ولكل فعل متصرف تصرفا تاما مصدر ، وقد جعل للمصدر باباً ، ولكل فعل فاعل ، وقد جعل لاسم الفاعل باباً مع اسم المفعول ، والفعل المتعدى له مفعول ، وقد جعل لاسم المفعول باباً مع اسم الفاعل ، وقد يحذف الفاعل فينوب المفعول ، فيتغير الفعل أولا ووسطاً وآخـراً فى الجملة ، أو فى أحدهما ، فجعل للفعل المبنى للمفعول موضعا ذكره فيه ، ولابد لوقوع الفعل من زمان ومكان ، فعقد لهما موضعاً ذكرهما فيه ويكون للفعل آلة وعقد لها موضعاً مع ما يلتحق بها وبالزمان والمكان .

ولم يذكر الزيادة والأصـالة والأوزان والتصريف ، فى غـير تلك المذكورات ، ويحكم بضم الياء وكسر الكاف مضارع أحكم كأكرم بمعنى يتقن ، وإحكام الشىء بكسر الهمزة إتقانه ، وليس ذلك بلازم كما توهم بعض ، ولو اقتصر عليه صاحب فتح الأقفال فيه وفى صغيره لجواز أن يكون يحكم بفتح الياء وكسر الكاف ، كضرب يضرب بمعنى يتقن أيضا كما فى القاموس ، ويحز بفتح الياء وضم الحاء المهملة بمعنى يحوى ، وحزت الشىء حويته وضممته الى أو الى ملكى ، وأحطت به وملكته مثـلا .

قال أبو يحيى : اللغة ألفاظ يعبر بها كل قوم عن قاصـدهم ، وهو فى معنى قول القاموس : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مقصودهم ، وفى معنى قول بعضهم : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

وقال السعد : اللغة الألفاظ الموضوعة للمعانى •

قلت : يبحث فى تلك الحدود كلها ، بأن مفهوم اللغة إفرادى ، بدليل قولهم قياسا مطردا : الأصل لغة كذا ، والقياس لغة كذا ، ونحو ذلك ، والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الآحاد التى كلا منهـا ما صدق مفهومها ، فالأولى أن يقال : لفظ أو صوت بالإفراد ، كقول الرازى : اللغة اللفظ الموضوع ، وهو فى نفسه بحث قوى لقول النحاة وغيرهم : إن لعل لغة ، وعل لغة ، وحيث لغة ، وحوث لغة ، وقول الفقهاء أمثال ذلك ، وقول بعض : من هو كالعربى أمثال ذلك كالأصـمعى وابن دريد وأبى نواس ، بل قالت العرب مثل ، فأطلقوا اللغة على اللفظ الواحد •

نعم الاستدلال بقولهم قياسا مطردا الأصل لغة كذا •• الخ باطل ، لأن معناه مثلا الأصل فى اللغـة ، أو حالة كونه فى اللغة ، أو من حيث اللغة ، فلم يلزم كون اللغة محمولا على كذا حتى تكون صادقة على المفرد ، واعترض الناصر اللقانى على حد السعد بأنه غير جامع ، لأنه غير صادق بالمركبات : كخمسة عشر ، وقام زيد علماً لأنها غير موضوعة ، وهى من اللغة اتفاقاً ، وانما وضع الواضع خمسة على حدة ، وعشرا على حدة ، وقام على حدة ، وزيد على حدة ، وكذا يرد على حـد الرازى •

ويجاب بأنها موضوعة من حيث أجزاءها وهى المفردات أى الألفاظ الموضوعة ، إما بنفسها أو بأجزائها ، وفيه تعسف مع أن الأصح أنهـا موضوعة ، لكن بالوضع النوعى ، فالمراد بالوضـع ما يشمل الشخصى والنوعى ، وهو اقتصار الواضع فى وضع المركبات على بعضها ، لكن قصد بذلك الوضع البعضى النوع والحقيقة ، لا خصوص ذلك البعض ، بل كثير من المفردات موصوف بالنوعى ، فلا إشكال •

واعترض على حـد الرازى والسعد أيضا بأنه غير مانع لصـدقه

بالمنقولات الشرعية والعرفية ، العامة والخاصة ، وأجاب اللقانى : بأنها باعتبار المعانى المنقول اليها موضوعة لها فى اللغة بوضع ثان بالنوع ، فهى مجازات اللغة المشتملة عليها وعلى الحقائق ، واعترضه ابن قاسم بأنه جواب لا يخلص من الإشكال ، لأنها تبقى باعتبار وضعها للمعانى المنقول اليها ابتداء بحسب العرف ، غير داخلة فإما أن يقال : إن هذا تعريف بالأعم أو إن الاصطلاحات لا وضع فيها كما ذهب اليه القراف ، أو أنها وضعها صاحب الشرع وصاحب العرف ، وليس القصد اللغة القريبة فقط ، ولا الواضع الأول فقط ، تأمل •

وقال صاحب تحقيق المقال : اللغة كلام القوم الذى به يتحاورون فى تعريف بعض مقاصد بعض ، وأراد بالكلام ما يشمل المفرد ، وإلا ورد عليه ما ورد على التعبير بألفاظ وأصوات •

واللغة فى تعارف حملة الشريعة : عبارة عما حفظ من كلام العرب الخلص ، ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعانى ، هذا وقد يقال : إن اللغة تطلق على المفرد وعلى المركب وعلى جملة كلام القوم ، يقال لمجموع كلام العرب : لغة العرب ، ولمجموع كلام البربر : لغة البربر ، ونحو ذلك ، والفعل لغى بكسر الغين يلغى بفتحها أى لهج أى تكلم بلهجته أى بلسانه ، ويقال : لغا يلغو كدعا يدعو •

وأصل اللغة اللغى بضم اللام وسكون الغين ، أو اللغو ، كذلك يحتمل أن يكون أصله واوا ، قلبت ياء وأن تكون الياء أصلية ، أو لغتان حذفت الياء أو الواو ، وعوضت عنها الهاء أى التاء ، وفتحت الغين لأن ما قبل التاء المكتوبة على صورة الهاء يكون ما قبلها مفتوحا ، أو ساكنا غير صحيح ، وكذا ما قبل تاء التأنيث الماضى ، فأصل اللغة لغية أو لغوة كغرفة ، هذا ما ظهر لى ، ومن أتى بأولى منه فهو أولى منى ، ولغى كهدى جمع لا اسم جنس •

قال الطبلاوى : لعدم صحة تصغيره على لفظه ، بل صغر على لفظ مفرده ، وذلك شأن اسم الجنس الجمعى ، ولعدم صحة كونه تمييزاً لباب خمسة عشر الذى لا يميز إلا بمفرد ، واسم الجنس يصدق بالمفرد قيل : تصغيره لغى بضم اللام وفتح الغين ، وتشديد الياء كتصغير ابن ، وهو صالح لأن يكون تصغير مفرد ، ولأن يكون تصغير جمع •

قلت : هذا باطل ، لأنا لم نسمع ورود لغى ، بل يقال لغية بالضم ، فالفتح فالتشديد بعده هاء ، وهو تصغير لغة ، ولو قيل لغى لكان تصغير لغى لا لغة ، وصرح ابن جنى أن اللغة فعلة بضم الفاء وفتح العين محذوفة اللام ، وهى واو ، تقول : لغوت ، أى تكلمت ، كقلة بتخفيف اللام أصله قلوة وكذا أصلها لغوة ، يقال : قلوت بالقلة وهى عودان يلعب بهما الصبيان ، والباب لغة ، المدخل الى الشىء •

واصطلاحا اسم لجملة مختصة من العلم تحته فصول وفروع ومسائل غالبـاً •

قال بعض أصحابنا : الباب فى اللغة المدخل الى الشىء ، وحقيقته فرجة فى ساتر يتوصل منها من خارج الى داخل ، ومن داخل الى خارج حقيقة فى الأجسام : كباب الدار ، مجاز فى المعانى كباب الإعراب ، وألغز بعضهم فيـه :

وما شىء حقيقة مجـاز

تراه معرباً وله البناء

وأوله وآخره سواء

وألفه عن واو بدليل جمعه على الأبواب ، وتصغيره على بويب ، ومجىء الفعل فى بوبت ، السبل جمع سبيل ، السبيل الطريق الى الشىء ، يذكر ويؤنث ، قال فى الخلاصة :

وفعـل لاسـم رباعى بمـد
قد زيد قبـل لام إعلالا فقد

ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف ... ...

وقياسه أيضاً ان قيل بتأنيثه : اسبل

... ... وللرباعى اسـماً أيضـاً يجعـل

يعنى افعـلا .

إن كان كالعناق والذراع فى
مـد وتأنيث وعـد الأحرف

وقياسه أيضا أسبلة بكسر الباء ان قيل بتذكيره قال :

فى اسـم مذكر رباعى بمـد
ثالث أفعـلة عنهـم اطـرد

وقياسه أيضا سبلان ، قال :

وفعل اسـما وفعيلا وفعـلْ
غير معـل العين فعلان شـمل

ولكن لا يقال من ذلك إلا ما سمع وهو الأول ، وقد تسكن ياؤه تخفيفاً ، وأل فى الأبواب والسبل للحقيقة لا للاستغراق ، لأن كثيراً من أبواب اللغة وسبلها لا يحوذها من أتقن تصرف الفصـل ، وذلك ما كان موقوفاً على السماع ، ولا يلتفت فيه الى القياس .

قالَ ابنَ جني : وهو الباب الأكثر كرجلٌ وفرس وحجر ة وهذا مما

لا يقدم عليه بقياس ، وكذا ما ورد على خلاف القياس ، مما له قياس فانه لا يعلم من التصريف بل بالسماع ، ونقل الأئمة : بل يؤخذ جـزء كبير من اللغة بالقياس لا يتوصل اليه إلا من طريق التصريف ، مثل أن تعلم أن مضارع فعل بالضم تضم عينه ، فاذا صح عندك أن كرم مضموم ضممت عين مضارعه دون أن تحتاج الى سماعه ، وحكمت على فاتحه بالخطأ ، واذا علمت أن المصـدر الميمى من غير الثلاثى على زنة اسـم مفعول ذلك الغير قلت مثلا : مكرماً ومنطلقاً ومستخرجاً ، أى اكراماً وانطـلاقاً واستخراجاً ولو لم تسـمعهم قالوا هـذه الألفاظ ، فعلمت أن ليس المراد بالأبواب والسبل جميع الأبواب والسبل ، وأن تبعيضية أى أبواباً وسبلا هى بعض أبواب اللغة وسبلها .

وقد يقال : المراد بالأبواب والسبل أبواب الفعل وتصاريفه ، وسبل ذلك فأل للتعريف أو عوض أى أبوابه وسبله ، أى أبواب الفعل وسبله ، خلافاً لمـا يوهمه صاحب فتح الأقفال فى الكبير والصغير ، من أن المراد الجميع وهو باطل لمـا نصصنا عليه من أن الباب الأكثر من اللغة لا يعرف بالتصريف بل بالسماع ، ونص عليه ابن جنى فى شرحه لكتاب أبى عثمان المـازنى ، لأن من أحكم تصرف الأفعال ولو ضبط السماعية أيضا يبقى عنه باب : رجل وزيد ، فانه لا يؤثر فيه ذلك الاتقان ، بل جل ذلك المقيس متوقف على اللغة ، فانك لا تعرف كرم مضموماً فتضم مضارعه إلا بالسماع ، فلا تقدم لضم راء يكرم حتى تعرف باللغة بضم راء كرم ، ولا لكسر راء يضرب حتى تعلم بفتح راء ضرب ، ولا تقدم لفتح لام يعلم حتى تعلم من اللغة بكسر لام علم .

ولا يغنى معرفة الأبنية فقط كمعرفة أن قياس مضـارع فعـل بالضم يفعل بالضم ، وقياس مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر ، وقياس

مضارع فعل بالكسر يفعل بالفتح ، فلابد بعد معرفة الأبنية من معرفة مواد الأفعال ، ليرد كل مادة الى بنائها مادة فعل بالضم ، ومادة فعل بالكسر ، ومادة فعل بالفتح كظرف وعلم وضرب ، وهذا افتقار الى النقل الفارق بين المواد ، فإنما المتقن العظيم الذى هو تصريفى لغوى ، من عرف الأقيسة والموازن ، ثم تتبع مواد اللغة ، وهــذا هو الجائز •

وأما من عرف الأبنية والأوزان دون المواد فهو تصريفى فقط ، وهو غير مستقل ، وغير مكتف عمن علم أن قياس فعـل بالضــم يفعل الضم ، لا يعرف مثلا أن كرم مضموم فضلا عن أن يعرف أن مضارعه مضموم ، وهذا محتاج الى علم اللغة الفارق له ، بنقل المواد •

وأما من عرف المواد ولا يعرف الموازن والأقيسة ، فهو لغوى فقط ، لكن لم يذق حلاوة علم اللغة ، علم التصريف ، كمن علم بالنقل والمطالعة فقط ، أن راء كرم مضمومة ، وأن وصفه كريم ، وأن راء ضرب مفتوحة ، وأن وصفه ضارب ، وأن راء فرح مكسورة ، وأن وصــفه فرح بكسرها أيضــا ، وكذا لو علم بالنقــل والمطالعة أن يكرم مضموم ، وأن يضرب مكسور ، وأن يفرح مفتوح •

الإعراب : الواو نائبة عن أمــا ، فهى حرف فيــه معنى الشرط ، هــذا أظهر •

وقال الغزى فى حاشيته : التلويح إن جعل الواو عوضــا يقتضى مناسبة بين الواو ، وإما مصححة لتعويضها عنها •

قلت : السبب أن الواو هى التى تكون معها نحو : أما زيد فقائم ، وأما عمرو فقاعد ، ولا يقبل المعنى هنا سوى الواو من حروف العطف إلا الفاء وثم ، وقد أغنى عنهما لفظ بعد •

وقال أبو يحيى : الواو عاطفة ، وعطفت الجملة على الجملة الأولى ، لأن المعطوفات إذا كثرت فهى كلها راجعة الى الأول ا ٠ ه ٠

وأقول : يعنى أنها عطفت الجمل المتعددة المسوقة لغرض هو الالتباس بالتأليف ، وذكر التاليف ، وبيان سبب التأليف ، وذكر أوصاف المؤلف ونحو ذلك على مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض آخر وهو العمل بما ورد من الأمر بالابتداء بالحمدلة ، وأنعم الله والأمر بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم وآله ، فيشترط التناسب بين المجموعين دون إعادة الجمل والتناسب هنا ، هو أن كلا منهما متعلق بالتأليف ٠

واعترض كونها عاطفة باستلزامه عطف الخبر على الانشاء إن كانت جملة الحمد أو الصلاة انشائية ٠

وأجيب بأن عطف الخبر على الانشاء ، وإن منعه البيانيون وابن مالك وابن عصفور والجمهور ، ولكن جوّزه سيبويه وطائفة ، وبأنا نقدر الجملة المعطوف عليها خبرية ، وبأن ذلك عطف قصة على أخرى بأدنى جامع ، وذلك مجوز لعطف الإنشاء على الخبر وبالعكس ، ومعنى عطف القصة على القصة هو ما مر من عطف مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض ، على مجموع جمل متعددة ، مسوقة لغرض ٠

قال السيد فى حواشى الكشاف : وهذا أصل عظيم فى باب العطف لم يتنبه له كثيرون ، فأشكل عليهم الأمر فى مواضع شتى ا ٠ ه ٠

قلت : حاصل الجامع هنا أن الحمد والصلاة تمهيد للتصنيف ، وما بعد الواو بيان لما فيه التصنيف ، وممن أجاز كونها عاطفة الغزى فى حاشية التلويح ، وأجاز بعض أن تكون الواو استئنافية ، واعترض بأن كون الواو استئنافية نادر ٠

ويجاب بأنا مطلقا لا نسلم الندرة ، وإن سلمناها فمحلها فى غير الأبواب والفصول والتراجم ، وأول القصائد كما صرح به ابن هشـام فى شرح : بانت سعاد ، الذى فى البيت فى حكم أول القصائد ، وبحث بأنها لو كانت للعطف أو للاستئناف لم تلزم الفاء ، لا يقال : لزمت لتنزيل الظرف منزلة الشرط ، أو لتقدير أما •

لأنا نقول : التنزيل والتقدير لا يلزمان ، ولا يقـال : التزمت العرب ذلك فى خصوص بعد دون الظروف ، فالفـاء لتنزيلها كالشرط لا لنيابة الواو عن أما ، لأنا نقول : لو صح ذلك للزمتها الفاء ، وإن لم تقرن بالواو ، فدل على أن لزومها لأجل الواو ، وما ذلك إلا لنيابتها عن أمـا •

وقد يقال : التزموا ذلك التنزيل حال اقترانها بالواو فى خصوص هذا المقام ، ولا يخفى أن كونها نائبة عن أما لا يحـوج الى شىء من ذلك ، فهو أظهر ، وإن ذكرت أما بعدها فهى للعطف أو للاستئناف ، لا نائبة لأنه لا يجمع بين النائب والمنوب عنه ، وبعد ظرف زمان نظرا الى النطق بالحمدلة والصلاة ، وذلك هو الكثير ، ويجوز على قلة كونها ظرف مكان باعتبار المكان الذى نقشت فيه الحمدلة والصلاة •

قال أبو يحيى : وصاحب تحقيق المقال حذف المضاف اليه ، ونوى معناه دون لفظه ، فبنيت لشبهها بحرف الجواب فى الاستغناء به عمـا بعـده ، مع ما فيها من شبهة فى الجمود والافتقار ، وذكره كثير وقالوا إنه الحق •

وأقول فيه نظر لأن هذا يقتضى بناءها متى نوى معنى المضـاف اليه ، وإن كان نكرة لوجود ذلك وهو مخالف لمـا نقل ابن قاسـم عن

الجوينى والبكرى فى كنزه ، وابن حجر فى شرح العباب ، وصرح بـه الرشيدى فى حاشية الرملى من أن شرط بناء بعد المضافة للمحـذوف المنوى معناه دون لفظه أن يكون المضاف اليه المحذوف معرفة ، وإن كان نكرة أعربت ، لأنه اذا كان معرفة كان معناه جزئيا ، فالتقييد به الذى تضمنته بعد يكون معنى جزئيا ، حقه أن يؤدى بالحرف لعدم استقلاله ، فتكون بعد مشبهة لحرف حقه أن يوضع لهذا المعنى الذى تضمنته ، وإن كان نكرة فهو كلى ، فالتقييد به الذى تضمنته بعد هو معنى كلى ، ومعانى الحروف جزئية وضعاً ، واستعمالا على التحقيق ولو كان متعلق معنى الحرف كلياً كما حققته فى شرح « شرح عصام الدين » فلم تكن بعد مشبهة للحرف حين كون المضاف اليه المنوى معناه نكرة ، فالتحقيق أن علة بنائها التقييد الحاصل بالمضاف اليه لها الذى هو معنى جزئى حقه أن يؤدى بالحف ، ولم يوضع له ٠

فالمراد بمعناه من قولنا : ونوى معناه ، هو ذلك التقييد لا مدلوله ، أى لا مدلول المضاف اليه ، ولا يرد على جعلنا علة البناء التقييد المذكور أنه يلزم بناء المضافة لمعرف مذكور ٠

لأنا نقول : المفيد لذلك التقييد حين ذكر المضاف اليـه هو ذاك المضاف اليه لا هى ، ولو سلمنا أنها المفيدة له ، ولم يرد أيضا لضعف شبهها بالحرف بالاضافة لفظاً الى ما ينوى ثبوته لو لم يلفظ به ، وأما نحو : حيث مما يلزم الاضافة للجملة ، فبنى لأن الاضافة الى مضمون الجملة وهو غير مصرح به ، ولا منوى ثبوت لفظـه ، بل معناه تأمل ، وقـد أطلت الكلام على ذلك كله فى النحـو ، وبنيت على الحـركة ، لئلا يلتقى ساكنان ٠

وقال أبو يحيى : وصاحب التحقيق لعروض البناء ، فمعها شىء من

التمكن ، لأنها تعرب اذا نوى لفظ المضاف اليه أو لم ينو لا لفظه ولا معناه ، أو ذكر او نوى معناه ، وكان نكرة ، وإنما كانت الحركة ضمة لأنها لا تكون لها حال الإعراب لأنها حالة منصوبة او مجـرورة بمن ، فكملت لهـا الحركات ، أو كانت ضمه لتخالف حركة بنائها حركتى إعرابها ، أو جبراً لها بأقوى الحركات ، وما يوهمه كلام فتح الاقفال وتحقيق المقال ، وصرح به ابو يحيى من تعيين بناء بعد فى البيت ، إما قصور منهم ، وإما اقتصار وهو الحق الانسب بالعلاء ، بل يجوز إعرابها بالنصب غير منونه ، بأن ينوى لفظ المضاف اليه وهو فصيح كذا ظهر لى ، وهى أعنى بعد متعلقة بالواو منصوبة المحل أو اللفظ بها ، لنيابتها عن أما النائبـة عن اسـم الشرط وفعله ، أو بأما المحذوفة لنيابتها عما ذكر هذا مذهب سيبويه والجمهور .

فأما نائبة عن الفعل معنى وعملا فكذا الواو بواسطة نيابتها عن أما وبعد من متعلقات الشرط ، وقيل : متعلقة منصوبة بفعل الشرط المقدر ، فهى أيضا من متعلقات الشرط ، فأما نابت عن الفعل معنى لا عملا وكذا الواو بالواسطة ، وقيل : متعلقة بما بعد الفاء من وصف أو فعل ظاهرين أو مقدرين من القول وغيره ، والفاء لا صدر لها هنا ، وحذف القول وبقاء الفاء جائز عند كثير وهو الحق ، وإذا كان ما بعد الفاء له الصدر مثل أن فقيل : بخروجه عن الصـدر هنـا .

والحق عندى اذا كان ما بعدها له الصدر أو جملة ليس فيها ما يتعلق به ، أو فعلا جامدا أو نحو ذلك إن تعلق بالنسبة المفهومة مما بعد الفاء ، فلا يكون خروجا عن الصدر فهى من متعلقات الجواب ، وأما نائبة معنى لا عملا عن الفعل ، وكون بعد متعلقة بالجـواب هو مذهب الرضى وابن الحاجب ، ولكن قدره قولا ، أى مهما يكن من شىء .

فالقول بعد الحمدلة والصلاة الفعل من يحكم .. إلخ ، فأقيم ما فى حيز الجزاء مقام الشرط ليفيد مع الاختصار أنه ملزم الحكم كما أن الشرط ملزومه ، واختار بضهم التطيق بالجواب ، لكون المعلق عليه غير مقيد بكونه بعد البسملة والحمدلة والصلاة ، بخلاف غيره فإنه مقيد بما ذكر ، ولا مرية فى أن التعلق على المطلق أقرب فى تحقق وقوع المعلق من التعليق على المقيد فى الجملة ، لأن الأمرين هنا بالنظر لما فى الخارج شيئان ، والمعلق عليه محقق فيهما ، ويجوز تعليق بعد باخرج محذوفاً ، سواء جعلت الواو للعطف أو للاستئناف ، أو نائبة عن أما ، أى مهما أخرج به بعد المذكور ، فالفعل أى أخرج عما نحن فيه من البسملة والحمدلة والصلاة الى غيره ، وهو الغرض المقصود ، كما قال ثعلب ، فهى من متعلقات الشرط .

فأما نائبة عن الفعل معنى وعملا ، وكذا الواو ، وذلك اذا جعلت الواو نائبة عن أما ، ويجوز تعليقها بافهم أى : افهم بعد البسملة والحمدلة والصلاة ما أقول لك ، فالواو للعطف أو للاستئناف ، والفاء فاء الجواب ، أو زائدة لتنزيل الظرف منزلة الشرط ، والفعل مبتدأ ، ومن اسم شرط مبتدأ ثان مبنى لشبهه بأن الحرفية الشرطية فى المعنى الذى هو الشرط ، أى تعلق شىء على شىء أو لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين وهو صحيح على الحق ، ويحكم مضارع مجزوم على الشرط ، وفاعله مستتر جوازا والجملة لا محل لها لعدم الطالب ، وتصرف مفعول به ، والهاء مضاف اليه ، ويحز مضارع مستتر الفاعل جوازا مجزوم على أنه جواب ، ولا محل للجملة لعدم الطالب ، وجملة الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وربط بضميرين : ضمير يحز وضمير يحكم ،

وإنما لم يكن محل لجملة يحز ولا لجملة يحكم على الانفراد ، لأن من طابت الجزم ، وقد علمته فى مجردى الفعلين لا فى الجملتين ، والخبر مجموع الجملتين ، فمحــل الرفع لمجموعهما لا لكل واحــدة منهما وإن جعلنا الخبر جملة الشرط فمحلها الرفع على الخبرية ، ولا محل لجمــلة الجواب ، وإن جعلناه جملة الجواب فبالعكس وذلك أقوال وجملة المبتدأ والخبر فى محل خبر المبتدأ الأول ، والرابط هاء تصرفه ، وجملة هــذا المبتدأ وخبره لا محل لها ، لأنها جــواب حرف فيه معنى الشرط غير جازم وهو أما ، أو الواو النائبة عنها ، ومن باللغــة متعلق بيحز أو بمحذوف حال من الأبواب ، والسبل على حــدّ ما مرّ فى قوله : يبلغ من رضوانه الأمــلا .

فهـاك نظمـا محيطـا بالمهمّ وقـــد

يحـوى التفاصـيل من يستحضر الجملا

أى اذا أردت أو إن أردت أن تحكم تصرف الفعل ، وأن تحوز من اللغة أبوابا وسبلا ، فخذ أنت كلاما منظوماً عظيماً موصــلا الى إدراك الشيء المعتنى بشأنه من جميع جهاته ، ويحوز قليلا ، الأمور الجزئية كمعرفة أن مضــارع كرم مضموم الراء ، وأن وصــفه كريم من عالج حضــور الأمور الكلية ومعرفتها ، مثل أن يعرف الأبنية كان يعــلم أن مضــارع الماضى المضـموم العين مضمومة عينه ، وأن مصــدره فعالة أو فعولة ، وذلك بحسب الاعتناء والرغبة ، لأن من يستحضر الكليات فقد يحتوى على الجزئيات ، وتسهل عليــه معرفتها ، ومن لم يستحضرها فلا وثوق له معتبر بشىء •

وها بمعنى خــذ ، والكاف لخطاب الواحــد المذكر ، ونظماً بمعنى منظوم ، كالقصــد بمعنى المقصــود ، وتنكيره للتعظيم ولا رياء فى ذلك كما توهم فى مثل هــذا المقام ، لأن المقصــود بالإخبار بعظمة ترغيب الطالب فيه ليستفيد منه ، وفى ذلك من الأجر ما لا يحصى ، وأيضــا المقصــود التحــدث بنعمة ربـه ، وفى التحــدث بها مدح له تعــالى ، وبعض شكر ونظم الشىء لغة تركيبه على وجه مخصــوص ، ولا يشترط فيه التناسب والتطابق ، كما يوهمه قول صــاحب فتح الأفعال الكبير والصــغير ، أن نظم الشىء تأليفه على وجــه مخصــوص إلا إن أراد بالتأليف مطلق الجمع والتركيب استعمالا لا لفظ المفيد فى المطلق •

قال أبو يحيى : والنظم اصــطلاحاً كلام موزون قصــداً له معنى وقافيــة •

قلت : خرج بالكلام ما ليس بكلام أي بلفظ ، فلا يسمى نظماً ، وبقوله : موزون قصداً ما تكلم به صاحبه ، ولم يقصد وزنه ، فعرض على الوزن فاتزن ، كقوله صلى الله عليه وسلم :

هل أنت إلا إصبع دميت
وفي سبيل الله ما لقيت

وقوله صلى الله عليه وسلم :

أنا النبيّ لا كذب
أنا ابن عبد المطلب

قال : ذلك على جهة قول النثر مع ، أن القولين كبيتين ثانيهما مجزوء من الرجز ، ولم يعلم بذلك ولم يقصده فلا يسمى نظماً ، وقول بعض : يا صاحب المسح تبيع المسح ، قاله نثراً فمن عرضه على الوزن وجده شطر بيت من الرجز غير المجزوء ، ولذا فطن به أبو العتاهية فأعقبه قوله :

* فإن عندي إن أردت ربحاً *

وهو شطر آخر مقصود ، ولا يسمى الأول شطراً ، وخرج ما تكلم به صاحب نثراً ، وقد علم بأنه على وزن بيت كقوله تعالى : (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) فإنه كشطر بيت من الطويل ، ولا يسمى شطر بيت ولا يقرأ على قراءة وزان البيت ، بل يخرج أيضاً ما تكلم به صاحبه ، ولم يقصد وزنه مجرد قوله : موزون ، فإن ما وافق الوزن يقال له متزن لا موزون ، ولا يقال : موزون إلا لما وزن بالقصد ، بل يقال : متزن أي عرض على الوزن ، فاتزن كما يخرج به

المنثور ، ولا يغنى قوله : موزون قصــداً ، لأن ما تكلم به صاحبه كالنثر ، وقــد عــلم بأنه على وزن بيت لا يخرج بموزون ، بل يقصــد إن أريد به قصــد وزنه ، على أنه بيت .

وخرج بمعنى ما لا معنى له كالبيت الواحــد الذى لم يتم فيــه المعنى فإنه لا يسمى نظماً بخلاف ما لو تم معناه ، فإنه نظم ، وكالكلام الذى لم يؤت به لمعنى ، وخرج بقافية ما ليس له قافية ، بأن لم يكمـل البيت ، واشترط بعض تعدد الأبيات ، فالبيت الواحــد لا يسمى نظماً ، لأنه يتحقق كونه له قافية بالنظر الى بيت قبله أو بعده ، وهــذا القول يحتمله الحــد المذكور ، وهو حــد غير مانع لشــموله ما هو لفظ مفيد موزون له قافية على غير العربية ، مع أنه لا يسمى نظماً حقيقة ، وشمل كلام العرب والمولدين ، الكل نظم ولم يذكر الدماميني القافية ، بل قال كلام وزن على قصــد بوزن عربى ، وذكرها شيخ الإسلام ، ولكن ذكرا ذلك فى حــدّ الشعر وهو مرادف للنظم فى قول فيشملهما حد واحــد .

والنظم حقيقة عرفية فى ذلك أو مجاز بالاستعارة شبه جمع الكلمات بعضــها الى بعض بإدخال اللآلىء فى الخيط بجامع ضمّ بعض الأشياء مطلقاً ، أو الأشياء المتناســبة الى بعض ، فإن هــذا القــدر المطــلق مشترك بين المشبه الذى هو جمع الكلمات ، والمشبه به الذى هو إدخال اللآلىء لا عين واحــد منهما ، واستعار لذلك المشبه اللفظ الموضــوع لذلك المشــبه به ، وذلك اللفظ هو لفظ النظم ، فإنه موضــوع لغــة لإدخال اللآلىء مثلا لا لجمع الكلمات استعارة تحقيقية ، لأن المشبه به المذكور متحقق لا متوهم متخيل تصريحية للتصريح باللفظ الموضــوع للمشبه به ، وهو لفظ النظم المستعمل لجمع الكلمات أصــلية أى غــير متفرعة على غيرها ، لأن النظم اسم جنس غير مشــتق ، لأنه مصــدر والقرينة الدالة على أن ليس مراد الناظم بلفظ النظم حقيقة التى هى

مثلا إدخال اللآلىء الحال ، لأنه يعلم من الحال أنه لم يرد الإدخال المذكور ، بل جمع الكلمات •

وقوله : فهناك على تقدير الشرط تجريد ، أى مناسب للمشبه المذكور ، ومجرد له عن بعض المبالغة ، لأنه ما استمار ذلك إلا بعد ادعاء أن جمع الكلمات من جنس إدخال اللآلىء مبالغة ، وإنما كان قرينة لأن التقدير إن أردت أحكام تصرفه فحوز أبواب وسبل من اللغة ، فخذ نظما ، ومعلوم أن إدخال اللآلىء لا يكون سببا للأحكام والحوز المذكورين فقوله : فهناك مع الشرط تجريد بل الشرط وحده تأمل •

ثم بعد استعارة النظم استعمل فيه التجوز الإرسالى ، حيث أطلق النظم الموضوع للمعنى المصدرى ، وأراد به اسم المفعول ، أى المنظوم ، والعلاقة الاشتقاق كذا قيل فى العلاقة ، والحق أنها التعلق أى اتصاف المتعلق بالفتح وهو الكلام المنظوم ، بمعنى المتعلق بالكسر ، وهو النظم بالمعنى المصدرى •

وقيل : النظم أعمّ من الشعر ، لأنه جنس له ولغيره من المنظومات ، لأنهم قالوا فى حقيقة الشعر : نظم عرَفى ، أو محدث موافق له وزناً وحكماً ، فكل شعر نظم من غير عكس وفيه نظر ، لأن ذلك باعتبار أن النظم بمعنى الوزن المخصوص ، وبمعنى إدخال نحو التالى فيقال أيضا : الشعر بمعنى الوزن المخصوص ، ومزيد الفطانة فبينهما عموم وخصوص من وجه ، وهذه القصيدة نظم وشعر ، لأنها داخلة تحت حدّ النظم وحدّ الشعر ، وهى من البحر المسمى البسيط ، لتوسع العرب فيه لعذوبته من حيث انبساطه فى الذوق ، وسهولته على الطباع إنشاء وقبولا ، وقيل : سمى بسيطاً لانبساط الأسباب فى أوائل أجزائه السباعية ، وقيل : لانبساط الحركات فى عروضه وضربه غير المقبوض الأجزاء ، وقيل للانبساطين •

وأجزاءه السباعية ما كان منه على وزن مستفعلن ، فإن فيه سبعة أحرف ، وبسط فيه السبب حيث كان فيه اثنان ، فإن الميم والسين سبب خفيف ، والتاء والفاء سبب خفيف ، وفعا من أوله والسبب حرفان سكن ثانيهما ، ومثال ذلك : الحمـد لله ، فإنه جزء سباعى الى سبب خفيف ، وحَمْ سبب خفيف ، والدال ولام الجرّ واللام الساكنة المدغمة وتـد مجمـوع •

والجزء ما تركب من وتد وسبب ، أو سببين كما رأيت ، مثـل : فاعلن ومستفعلن ، وما وازن أحـدهما مثل : الحمـد لله ، والعروض الجزء الآخر من الشطر الأول ، هـذا هو المراد هنا مثل قوله بدلا وزنه فعـلن بالحركات ، وبدون ألف ، وأصـله فاعلن بالألف ، فالبـاء أول السبب الخفيف ، ولم يؤت له بحرف ثان ساكن ، وعـدم الإتيان بالحرف الثانى الساكن من السبب يسـمى خبنـاً ، وقـد انبسطت فيه الحركات حركة البـاء والدال واللام •

والضرب الجزء الآخر من الشطر الآخـر مثل قوله : امـلا وزنه فعلن بالحركات وبدون الألف بعد الفاء ، وأصـله بالألف بعدها ، فالهمزة أول السبب الخفيف ، ولم يؤت له بحرف ثان ساكن ، وعـدم الإتيان بذلك يسـمى خبناً ، فقـد انبسطت فيه الحركات حركة الهمزة والميم واللام ، وأعاريض هـذه القصيدة وضروبها كلها كذلك مخبونة منبسطة فيهـا الحركات ، احـذف ألف فاعلن فيها ، وقـد أعلمتك بالخبن ، وهو الكثير فى البسيط عروضـا وضرباً ، وقل عـدم الخبن فيهما وعـدمه هو إثبات الألف فى فاعلن الذى هو آخر الشطر الأول ، وآخر الثانى ، أو ما يوازن ذلك الألف من الحروف الساكنة ، كقوله :

يارب ذى سـودد قالـن لـه مـرة
إن المعـالى لمن يبغى توالى العـلا

فإن قـوله مرة وزنه فاعلن بالألف وهو العروض ، فالميم والراء الساكنة سبب خفيف نظير فا من فاعلن ، والراء المفتوحة ، والتاء والتنوين وتد مجموع نظير علن من فاعلن ، واللام من توالى ، واللام من العـلا سبب خفيف أيضـا نظير فا ، والياء محـذوفة لدفع التقاء الساكنين ، وهمزة آل همزة وصـل لا تثبت فى الدرج ، فلا تعدان فى الوزن ، لأنهما ولو كتبنا خطاً لا ينطق بهما ، وعلا وتد مجموع نظـير علن ، فأثبت فى العروض والضرب نظير ألف فاعلن ، وهو الراء الساكنة فى مرة ، ولام العلا الأولى منهما غير مخبونين .

**

وللبسيط أعاريض وضروب غير ذلك ، محلها كتب العروض ، وقـد أوضـحت لك عروض هـذه القصـيدة وضربها ، وقد يحذف من الجزء السباعى حرف أو حرفان ، مثل قوله : فهاك نظ ، فإن الفاء أول السبب الخفيف لم يؤت له بحرف ثان ساكن مقابل لسين مستفعلن ، وها سبب خفيف نظير تَف من مستفعلن ، والكاف والنون والظاء وتد مجموع نظير علن من مستفعلن ، وذلك ستة أحرف ، وكل بيت من أبيات هذه القصيدة مركب فى ثمانية أجـزاء وهو الأصـل فى البسـيط ، فما كان على وزن مستفعلن فى الحال أو فى الأصـل فجزء سـباعى ، وما كان على وزن فاعلن فى الحال فى الأصـل فخماسى ، كما فى قوله : فهاك نظما البيت ، فإن قوله : فهاك نظ جزء أول سباعى الأصـل ، وقوله ما مُحْيِ جـزء ثان خماسى الحال ، وقوله : طاً بالمهم بسكون الميم بعد الهـاء جزء ثالث سباعى الحال ، وقوله : مِ وقـد بكسر الميم غير مشـدّدة جزء رابع خماسى الأصـل ، وقوله : يحوى التفا جزء خامس سـباعى الحال . وقوله : صـيل من جزء سادس خماسى الحال ، وقولو : يستحصر آل جزء سابع سباعى الحال ، وقوله : حملا جزء ثامن خماسى الأصـل .

والإحاطة بالشيء إدراكه من جميع جهاته والمهمّ الأمر الذى يهمك شأنه فتعتنى به .

وهـذا النظم مشتمل على مسائل يهتم بهـا الطالب لشدّة حاجة اليهـا ، وعموم انتفاعه بهـا ، وهو اسم فاعل مكسور الهاء ، أو اسم مفعول مفتوح الهـاء ، أى يُهمّ بهـا من عرف نفعها قاله الحلبى فى شرح شيخ الإسلام حين قال بذكر فوائد مهمة ، ويحوى معناه يحوزوا لتفاصـيل جمع تفصيل وإنما لم تحذف الياء فى الجمـع مع أن المفرد جاوز أربعة أحرف وفيه حرف زائد وهو الياء ، لأن هـذا الزائد حرف لين متلوّ بالحرف الآخر .

قال فى الخلاصـة :

وزائد العـارى الرباعى احـذفه مـا
لم يك لينـا اثـره الذختمـــا

ولو حذف الياء من التفاصـيل لجاز كما يجوز حـذف ياء مماليك ونحـوه مما كان على وزن مفاعيل ، وهو مذهب الكوفيين ، والناظم فى التسهيل مستثنيا فواعيل ، فلا تحذف ياؤه إلا شذوذاً ، وعلى مذهبهم بنيت قولى فى الترجمة المنتفع بعلمه الأحرار والممالك بحـذف ياء مماليك ، تخفيفاً لموافقة السجع ، وإنما جمع التفصـيل مع أنه مصدر ، لأنه أريد به التنصيص على أنواع ، ولأنه بمعنى اسم مفعول أى المفصـل ، أى يحوى المفصـلات وهى الأمور الجزئية ، كمعرفة أفراد اللغـة : ككرم وضرب ، وكريم وضارب ، أو للضرورة وفى جمعـه موافقة للجمل من حيث إن كلا منهما جمع ، ويستحضر أى يحضر بضـمّ الياء وكسر الضاد مضـارع احضر ، فالاستفعال هنا لموافقة الفعل كاستبان بمعنى أبان ، واستيقن بمعنى أيقن ، أو معنى يستحضر الجمـل يجـدها حاضرة عنـده .

فالاستفعال للإصابة على صفة كاستعظمت زيداً ، أى وجدته عظيماً أو غير ذلك مما يعلم من معانى استفعل فيما يأتى إن شاء الله ، ويجوز أن يكون للطلب على أصله ، أى يطلب من نفسه حضورها ، والجمل جماع جملة ، وهى الأمور الكلية ، كمعرفة الأبنية ، كمعرفة أن مضارع فعل بالضم ّ يفعل بالضم •

قال فى الكبير : والمعنى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم ّ من علم اللغة ، وهو الأبنية والأقيسة التى يتوصل بها الى حفظ أفرادها ، ورد كل نوع منها الى أصله ، وذلك مما يدعو الطالب الى حصر المواد واستقرائها •

وفى الصغير معنى قوله : فهاك نظماً محيطا بالمهم ّ ، فخذ نظما محيطاً بالمهم ّ وهو معرفة الأبنية ، وحصر ما شذ منها دون موادها الأصلية القياسية لضيق النظم عنها لكثرتها ، قال : فيه وأشار بقوله : وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا ، الى أن من حوى الجمل أداه ذلك الى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة ، إذ لا تعظم ّ فائدة معرفة الشاذ من معرفة الأصل له ا ه •

قلت : وأشار بقوله : وذلك مما يدعو الطالب ، وبقوله : وأشار إلخ الى بيان وجه كون من يستحضر الجمل ، قد يحوى التفاصيل والله أعلم •

الإعراب : الفاء رابطة لجواب شرط محذوف ، إن قدرت أداة الشرط جازمة فما بعد الفاء من اسم الفعل وفاعله ، أو من الفعل النائب هو عنه ، وفاعله فى محل جزم على الجوابية ، أو غير جازمة فلا محل له اى إن أردت أو إن قصدت ، أو متى أردت أو قصدت ، أو اذا أردت أو قصدت إتقان الفعل تصرف ، وحوز أبواب وسبل ، فهاك

وهــذا أولى من جعلها للاستئناف عند من يجيزه ، وأولى من جعلهــا لعطف اسم الفعل وفاعله ، وهو طلب على جملة .

وبعد فالفعل من يحــكم إلخ ، وهى خبر ، وها اسم فعل مبنىّ على سكون الألف ، وعلة بنائه شبهة بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره ، فقــد عمل الرفع فى محل الضمير المستتر فيه ، وعمل النصــب أيضــا فى : نظمــا ، ولا يعمل فيه غيره ، وإنما يعمل فى جملته مع فاعله ، وفاعله مستتر فيه وجوباً كما هو قاعدة اسم الفعل بمعنى الأمر ، وكون هــا ونحوها مما يقال له اسم فعل أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، بدليل أن منها ما هو على حرفين أصــالة ، والفعل لا يكون كذلك ، وإنها لا يتصــل بها ضــمائر الرفع البارزة ، وإن منها ما يخــالف أوزان الأفعــال : كنزال ، وأن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد ، والفعل ليس كذلك قاله ابن قاسم .

وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء من حيث إنهــا تنون تارة ، ولا تنون أخرى ، ومن حيث إنها منها ما لا ينون ، ومنهــا ما ينون ، وأنها لا يتصــل بهــا ضمير الرفع البارزة كالتاء ، ومخالفة بعضها لأوزان الأفعال ، وموافقته لأوزان الأسماء ، وعدم لحوق نون التوكيد بالطلبى منــه .

وقال الكوفيون : إنها أفعال حقيقة لدلالتها على الحــدث والزمان ، ويرده ما مرّ من مخالفة أوزان الأفعال ، وعــدم قبــول الطلبى نون التوكيد وعــدم الاتصــال بضــمير الرفع البارز والتنوين فى بعضها ، والحق أن الكوفيين لا يقولون بذلك ، ولو كان ظاهر عبارتهم ، بل مذهبهم مذهب بعض البصريين وقيل : ما سبق استعماله فى ظرفية أو مصدرية باق على اسميته كرويد ودون وما عداه فعل : كنزال وصــهٍ ، وفيــه

ما فى مذهب الكوفيين المنسوب اليهم أولا ، وقيل : هى قسم برأسه لا اسم ولا فعل ولا حرف يسمى خالفة الفعل أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه ، واختلف من قال بأنها اسما حقيقة ، فقيل : مدلولها لفظ الفعل لا الحديث والزمان ، بل تدل على ما يدل عليهما وهو الفعل منها اسم مدلوله لفظ خذ من حيث إن خذ دال على المعنى الموضوع . له الذى هو طلب الأخذ الآن أو استقبالا لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ وهكذا فى بقية أسماء الأفعال ، ويدل على ذلك تسميته باسم الفعل .

وقال الرضى وغيره : إن مدلولها الحدث والزمان ، فهى أسماء بمعنى الأفعال ، لكن تدل عليهما بالمادة أى بحروف الكلمة لا بالهيئة على الزمان ، وبالمادة على الحدث : كالفعل ، وقيل : مدلولها ألفاظ المصادر النائبة عن أفعالها ، وعليه الفارضى ، فها مدلوله وسماه ، أخذ النائب عن خذ ، وإنما بنيت مع إعراب تلك المصادر لدخول معنى الأمر ، والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف كذا المرادى . وعلى ذاك القول ، فالمراد بالأفعال فى قول أهله أسماء الأفعال ، الأفعال اللغوية التى هى معانى المصادر كما فى الارتشاف لأبى حيان ، ولا محل لاسم الفعل كما هو مذهب الناظم على القول بأنه فعل حقيقة ، وعلى القول بأنه اسم لمعنى الفعل ، ونسب بعضهم كونه لا محل له للجمهور ، وهو مذهب الأخفش .

ونقل عن سيبويه والفارسى وقيل : فى محل رفع مبتدأ وأغنى مرفوعه عن الخبر بدون اعتماد ، كما يقالا فى : أقائم الزيدان .

قال خالد والفارضى : هو مذهب من قال اسم لمعنى الفعل وليس بظاهر بناء كونه مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر على القول ، بأنه

اسم لمعنى فعل ، وقيل : هو فى محل نصب بفعله النائب عنه ، وهو قول من قال : مدلوله المصدر النائب عن فعله ، وعليه المازنى ، ونقل كونه فى محل نصب كذلك عن سيبويه والفارسى أيضا ، والكاف حرف خطاب عند صاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال فى الكبير والصغير وأبى يحيى ، وهو مذهب ابن بابشاذ فى نحو : عليك ، وهو صحيح فيما نحن فيه ، وفى مثله وغير صحيح فى نحو عليك ، فإن ابن بابشاذ يقول : الضمير المتصل بأسماء الأفعال مطلقاً حرف ، ويرده أنه لو صح لصح استعمال على وحدها ونحوها ، وقولهم على وعليه .

وحكاية الأخفش على عبد الله زيداً بجر عبد على أنه بدل من ياء المتكلم على انقلة من إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، بدل كل لم يفد الإحاطة ، أو على على أنه عطف بيان ، وهو أولى وزيداً مفعول به ، بل قيل الرواية على عبد بالألف فى على الجارة لعبد ، وقد يقال : الكاف فى محل رفع فاعل لها استعير ضمير الجرّ والنصب للرفع أو فى محل نصب على المفعولية ، أى ناول نفسك نظماً ، ويردّه أن فيه عمل عامل واحد فى ضميرى مخاطب متصلين ، هى والمستتر وذلك مختص بفعل القلب ، وفقد وعدم وغير ذلك أو فى محل جر بالإضافة بناء على أن ها اسم للأخذ النائب عن خذ ، ونظماً مفعول به ومحيطاً نعته ، وبالمهمّ متعلق بمحيطاً ، والباء حرف جرّ مبنىّ على الكسر والمنعوت مفرد مذكر محذوف أى بالأمر المهمّ ، والباء بمعنى على ، والواو لعطف الجملة الخبريّة بعدها على الطلبية بناء على جواز عطف قصة على أخرى ، والجامع أنهما معاً مساطتان على فن واحد ، فتلك معناها خذ نظما محيطاً بالمهم من علم التصريف ، وهذه معناها قد يحتوى تفاصيل التصريف من يستحضر جمله .

ويجوز أن تكون الواو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق مبنى على السكون ، بقطع النظر عن كون ذلك المحقق بفتح القاف وهو حوز مستحضر الجمل التفاصيل قليلا أو كثيراً ، ووجهه أن الإحاطة بالجمل تسهل تعرف الجزئيات المندرجة تحت الكليات ، أو حرف تقليل ، ويؤيده أن قد يفعل عند المصنفين للتقليل كما نص عليه خالد ، ووجهه أن توسع العرب فى لغاتها وتفننها فى أساليبها معلوم ، والإحاطة متعذرة على الجم الغفير فيما هذه سبيله ، فكيف بالإفراد ولا سيما أن استخراج الجزئيات من الكليات مفتقر الى عقل وافر ، وذهن ثاقب ، ولا سيما فى التصريف •

قال صاحب تحقيق المقال : وقد كان الناس يأخذون فى النحو ، فلما حدث التصريف عسر عليهم ، فتركوا النحو جملة ، ولهذا لا تكاد ترى من المهرة إلا من له فيه سقطات ، وللبصريين فيه القدح الفالج ، والنظر السديد الذى تفتح به المهمات ، وتتسع المخارج ا • هـ •

ويحوى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة نطقاً ، لالتقائها ساكنة مع التاء الساكنة المدغمة المنقلبة عن لام أل ، وهمزة أل للوصل ، فلم تثبت فى غير الابتداء ، ولا يغرنك كتابة الياء فى مثل ذلك ، فتقدر عليها الإعراب ، فإنما كتبت نظراً للاصل ، ولتدل على المحذوفة نطقاً ، والتفاصيل مفعول يحوى ، ومن فاعل يحوى اسم موصول مبنىّ على السكون ، لشبهه بالحرف فى الافتقار ، ولشبهه بالحرف فى الوضع على حرفين ، أو نكرة موصوفة مبنية لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين ، ويستحضر مضارع مستتراً لفاصل جوازاً لأنه يخلفه الظاهر ، والضمير البارز ، وهذه طريقة الناظم ،

وجملة الفعل والفاعل صــلة من ، فلا محل لهــا ، أى الشخص الذى يستحضر الجمل أو صــفة من فهى فى محل رفع نعت لمن ، أى شخص يستحضر الجمل ، والرابط على كل حال الضــمير المستتر ، والجمــل مفعول يستحضر والألف للإطلاق والإشباع ، وهــكذا فى مثــله وبين التفاصــيل ؛ والجمل طباق لأن كلا منهما ضــد الآخر وهو من الطباق الواقع بين الاسمين .

باب أبنيــة الفعل المجرد وتصــاريفه

أى هــذا باب أبنيــة إلخ ، أو أقر أو حقق أو باب أبنيــة إلخ هو هــذا .

فباب خبر لمحذوف ، أو مفعول المحذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، أو نحو ذلك مما ذكرته فى الحواشى النحوية ، وليس بمبنى كمــا زعم بعض ، لأنه لا سبب لبنائه على ما ادّعاه سوى عــدم التركيب ، وهو مركب مع المحذوف ومع ما بعــده بالإضافة اليه ، والذى يظهر أن هذا القول محله فيما اذا لم يكن الإضافة الى ما بعد ، كقولهم تنبيه ، وقولهم فصل ، وقولهم باب ، ومختار السيد المحقق أن نحو الكتاب والباب والفصل اسم للألفاظ المسوقة بعــده ، وقيل : اسم لهــا ، ولمعانيها ، وقيل : لمعانيها ، وقيل : للنقوش .

وحاصــل ذلك أنه اسم للإضافة الذهنية المخصوصــة الدالة على المعانى المخصوصة ، وهو الأرجح ، وعليه الجرجانى ، وقيل : اســم للنقوش الدالة على تلك المعانى بواسطة دلالتها على تلك الألفاظ ، وقيل : للمعانى المخصوصة من حيث إنها مدلولة لتلك العبارات والنقوش ، وقيل : اسم للمركب من المعانى والألفاظ والنقوش ، وقيل : اسم للمركب من المعانى والألفاظ ، وقيل : اسم للمركب من المعانى والنقوش ، وقيــل : للمركب من النقوش والألفاظ ، وذلك الخلاف فى سائر التراجم ، وأسماء الكتب ، وأســماء العــلوم .

والكل من قبيل علم الشخص ، ووضــعها من الوضــع الشخصى الخاص لموضــوع له خاص ، قال : اذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة ، لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ ، وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضــع الضرب

والقتل وضعاً شخصيا لا نوعياً ، لجعل الموضوع أمراً متعينا لا متعدداً ، ومسميات العلوم وهى الأحكام المعقولة المخصوصة ، إنما تتعدد بتعدد التعقل ، وهذا التعدّد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية •

هذا هو المتجه عندى ، وإن اشتهر الفرق ، واختار بعض أن ذلك من قبيل علم الجنس وهو المشهور وأبنية مضاف اليه جمع بناء :

لاسم مذكر رباعىّ بمدُ
ثالث أفعلة عنهم اطرد

والمراد بالأبنية كون الأفعال رباعية أو ثلاثية ، وذلك فى معنى صيغ الفعل ، ويأتى إن شاء الله تفسير الأبنية ، والفعل مضاف اليه ، والمجرد نعته أى ما حروفه كلها أصول مجردة عن الزوائد . وتصاريف معطوف على أبنية بالواو مضاف للهاء ، وفى بابه ما مر فى تفاصيل ، وفى النسخ وتفاصيله ، والمراد بالتصاريف أو بالتفاصيل أحكام المضارع من ضمّ عينه وفتحها وكسرها ، لا أحكامه وأحكام الأمر ، وفعل ما لم يسمّ فاعله وغير ذلك ، ولو قاله أبو يحيى ، لأنه قد فصل بين هذا الباب ، وباب الأمر ، وباب ما لم يسمّ فاعله بالفعل المزيد فيه ، وفصل به بين ذلك الباب أيضا وباب حروف المضارعة وفتحها وضمها وكسرها ، وفتح ما قبل آخر المضارع وكسره الداخل وذلك الباب فى قوله ، وغير ذلك اللهم إلا إن قيل : إن هذه فصول داخلة فى ذلك الباب الأول ، تكلم فيها على تلك الأفعال مطلقاً مجردة ، ومزيداً فيها ، وفصل بينها وبين بابها بالفعل المزيد فيه ، لأنه فرع المجرّد ، وبكل منهما يعرف الآخر ، وفى جمع التصريف مع أنه مصدر ما مرّ فى جمع التفصيل •

وأصل تصريف تَصْرِرْفٌ بفتح التاء وسكون الصاد وكسر الراء الأولى وسكون الثانية ، وإنما كان براءين لأن فعله صرف براءين ادغمت أولاهما فى الأخرى ، والمصدر يجب اشتماله على حروف فعله أبدلت الراء الثانية الساكنة فى المصدر ياء من جنس ما قبلها حركة . وما قبلها هو الراء الأولى ، وحركتها الكسرة الملائمة للياء ، وإنما سكنت الياء لأنها بدل من راء ساكنة ، وإنما أبدلوها ياء إزالة للثقل الحاصل من تكرير الحرف الواحد وهو الراء ، وإنما أبدلوا الراء الثانية دون الأولى ، لأن التكرار حصل بها قاله الخضرى .

وأوضحته بزيادات منى ، ويبحث فيه بأن اشتمال المصدر على حروف فعله غالب لا لازم فى كل مصدر ، وهو عبر بالوجوب وأفهم أنه لازم فى كل مصدر ، وبأنه يجوز كون علة إبدال الثانية دون الأولى ، هى أن الثانية أقرب الى الحرف الآخر ، والآخر محل التغيير ، فغيرت بالقلب ياء ، وكون العلة ما ذكر من حصول التكرير بها ، ومن قربها للآخر معاً ، والزائدة هى الراء الثانية المبدلة ياء لكونها ساكنة ، والحكم بزيادة الساكن أولى ، لأنه حرف واحد ، وأما الأولى فمتحركة ، ففى الحكم بزيادتها الحكم بزيادة حرف وحركة ، فيكثر المزيد وهذا نقله ألفا وهى عن ابن يونس ، واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ، ونقل عن الأكثرين .

وقال ابن مالك كالخليل وابن عصفور : إن الزائدة هى الأولى . والقول الأول مذهب سيبويه ، وبه حكم ثم قال : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، وهكذا فى مثل : صرف تصريفاً ، كقدس تقديساً ، وكرم تكريما ، وشدّد تشديداً وهكذا فى فعل بالتشديد الذى مصدره على تفعلة .

واقل الصبان : الخليل وسيبويه على أن الزائد الأول ، لأنه فى مقابلة الياء من بيطر ، وقال آخرون : الزائد هو الثانى ، لأنه فى مقابله الواو من جمعور ، وكلا الوجهين حسن والتصريف تفعيل من الصرف للمبالغة فى وصف الماهية بالكمال ، أو للتكثير فى عدد المرّات ، أو للمبالغة فى المعنى كضارب وضراب ، أو للتكثير للأمثلة والأبنية •

والتصريف لغة التغيير ، ومنه تصريف الرّياح ، أى تغييرها وهذا هو المعنى الذي وضعه له واضع لغة العرب ، ويطلق التصريف اصطلاحا على ثلاثة :

الأول : قال بعض : تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعانى ، كالتصغير والتكسير ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والتثنية والجمع ، وجرت عادة أكثر المصنفين بذكر هذا القسم قبل التصريف مع علم النحو ، كما فعل الناظم فى الخلاصة ، وهو فى الحقيقة هى التصريف ، وهكذا قال الخضرى ، غير أنه عبر بقوله : لاختلاف المعانى ، بدل قول من قال : لضروب من المعانى •

قلت : إن أراد بقولهما كالتصغير التمثيل للضروب من المعانى المختلفة ، احتاج قولهما وايم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف ؛ أى ودلالة اسم الفاعل إلخ ، أو التمثيل للأبنية المختلفة ، كأنَ التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين ، لا بالمعنى المصدرىّ ، ويقدر مضاف أيضاً فى قولهما بذكر هذا القسم ، وبذكره أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الأبنية المختلفة ، إذ هى المذكورة قبل التصريف مع علم النحو ، لا التحويل ، وقولهما : قبل التصريف ، أى قبل التصريف بالمعنى الأعم ، أى قبل موضعه ، أو قبل التصريف بالمعنى الثانى الآتى كالثالث •

ثم إن أراد بقولهما : فى التصريف أو من التصريف التغيير وهو

التصريف اللغوى ، فهو غـير محتاج اليه ، وإن أرادا التصريف بالمعنى الثانى الآتى فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين ، وإن أرادا المعنى الأول المذكور فباطـل أيضـاً ، إذ لا معنى لكون الشىء من نفسـه أو فى نفسـه .

ويجـاب : بأن المـراد التصريف بالمعنى الأعم المشـترك ، وأرادا بالتحويل ، التحويل المتعـدّى أى النقـل لا القاصر ، بمعنى التحـول والانتقال بعـدم صـحة حمله على التصريف ، لأنه لا يصح حمل اللازم على المتعدّى ، لعـدم اتحادهما ما صـدقا ، ومن شرط صـحة الحمل الاتحاد فى الماصـدق ، والاختلاف فى المفهوم ، اللهم إن أرادا بالتصريف المحـدود المعنى الحاصـل بالمصـدر ، فيصـح حمل التحويل القاصر عليه ، والتعبير بتحويل الكلمة أولى من تعبير الزنجانى ، بتحويل الأصل الواحـد ، لأن قوله : الواحـد حشو مفسد ، لأنه يخرج من الحـدّ مجموع تحويلين لأصـلين ، الى أبنيـة ، وإن كان كل منهما داخل فيه ، قاله الناصر اللقانى ، ولعله التزم أن كل تحويل فى الكلمة يستحق اسم تصريف .

فلى قال مثلا ، تصريفان إسقاط فتح الواو وقبلها ألفاً ، قال : وتنكير أصـل أولى من تعريفه المشعر بوحـدته ، وكونه معروفاً عنـد المخاطب أ . هـ .

وكـذا يقال فى تعريف كلمة فيما مرّ .

وأجاب ابن قاسم : بأن التقـدير جنس الأصـل الواحـد ، وبه يجاب عما يقال الوصـف بالواحد ، وصـف للافراد والتعريف الماهية ، من غير نظر للافراد .

قلنـا : لعل المراد الوحـدة الجنسية لا الشخصية ، فلا يرد على ابن قاسم أن الوصـف بالواحد يخالف اعتبار الجنس .

وقـد يقال : كيف حملوا التحويل وهو فعل على التصريف وهو من الانفعال النفسانى يكون بالتكلم ؟

قلنـا : أولا : التقدير التصريف عـلم بتحويل الكلمة ، وثانياً : أنا لا نسلم أن التصريف غير فعل ، وثالثاً : أنا نؤولهما معـاً بالتحـول والتصرف ، وإنما اختاروا التعبير بالتصريف على الصرف ، مع أن الصرف الأصـل ، لأن فى هـذا العـلم تصرفات كثيرة ، فاختاروا لفظـاً يدل بسبب زيادة حروفه على المبالغة فى الفعل بالوصـول الى منتهاه ، والتكثير عـدد مراته بإيجاد أشياء كثيرة منه .

والمراد أن هـذا العـلم لـما كان فيـه تلك التصرفات الكثيرة ، ناسب التعبير باللفظ المناسب لذلك ، وإن لم يريدوا به خصوص الكثرة ، لأنه قـد يحول الأصـل الى مثـال واحـد ، وإنما اختاروا التعبـير بالتحويل عن التعبير بالتغيير ، لأن فى التحويل معنى التنقيل ، والتصريف فيه تنقيل ، فهو خاص والتغيير عام لمجرد تغيير ، ولتغيير ونقل .

والظـاهر أن المحـوِّل كلّ من يصـلح للتحويل ، سـواء كان هو الواضـع الذى هو الله ، أم هو الخالق على خلاف فى محله ، أو كان هو غير الواضـع كالنحوىّ ، لكن فى التحقيق هو الواضع ، وأما غـيره فتحويله على طريق تحويل الواضـع ، ومشروط به ، وكالحـكاية له ، وإنما عبروا بالكلمة وبالأصـل فى قولهم : تحويل الأصـل ، وقولهم : تحويل الكلمة ، ولم يقولوا : تحويل المصـدر ، ايصدق الحدّ على مذهب أن الأصـل المصـدر ، وعلى القول أنه الفعل وغيرهما ، وليصدق على تحويل غير المصـدر ، وكتحويل زيد الى زبيد ، والى الزيدين ، والى الزّيود نحو ذلك .

وعبرا بالأبنيــة ولم يعبرا بالأمثلة كما عبر بهــا الزنجانى ، لئلا تيوهم أنه الجزئى الذى يذكر إيضــاحاً للقاعدة ، مع إن المــراد بهــا الأبنية ، وبالأبنيــة والصــيغ •

فسر السعد الأمثلة فى كلام الزنجانى ، والأبنية جمع بنــاء بمعنى مبنىّ ، أى مبنيــات ، والصــيغ جمع صــيغة بمعنى مصــوغ ، أى مصــوغات ، وهما متحدان ذاتاً ، مختلفان اعتباراً ، لأن الكلمة المتفرعة عن أصل باعتبار كون حروف الأصــل أساساً لــا يتجــدد من حروف وحركات ، بنــاء باعتبار كون الحروف المذكورة كالمــادة لها صــيغة . ويحــدان بأنهما حروف الكلمة باعتبار هيئات تعرض لهــا من الحركات والسكنات ، وتقــديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه ، وخرج باعتبار الهيئات اعتبار الجوهر ، وهو الحروف ، وخرج بالعروض الأصل نفسه من المصــدر مثلا ، والمفرد المكبر مثلا ، وفيه أنهم يسمون المصدر بنــاء وصــيغة ، لكن باعتبار الأخــذ من مطلق الحروف ، وباعتبــار البنــاء القوى ، ودخل به نحو جنب للواحد وغيره فإن الضــمة فيــه غيرُ مفرد غيرُ ضــمته مفرداً •

والمراد بالحركات الجنس كضرب بالفتح من الضرْب بالســكون ، فالعارض جنس الحركة ، لسكون الراء فى الأصــل ، والنوع كفرح من الفرح ، فالعارض فى فرح نوع الحركة لوجــود التحرك فى الأصــل ، وهو الانفتاح ، وعرف بعضهم الأبنية بالألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضــوعة لهــا ، باعتبار كونها مــادة للكلمة ، والمراد بأحوال الأبنية العوارض التى تلحقها بحسب كل غرض ا • هـ •

قلت : ويرد على قولهم : الى أبنية ، وقولهم : الى أمثلة أنه يوهم وجــود الأمثلة والأبنية ، وتحققها قبل التحويل ، مع أن التحويل عــلة فى وجودها وتحققها ، فكيف تجعل غاية له ؟

ويجاب : بأن غاية الفعل تتأخر قطعاً وذلك مشهور فلا تصح دعوى تحققها قبله ، وأما الجواب بجواز تقارن الغاية والمغيا ، كالعلة والمعلول فباطل ، لأن الغاية التى تكون بمعنى الى إنما تكون غاية لما كان تدريجياً لا دفعياً ، فكيف تتصور المقارنة مع أن الواقع هنا أن لا مقارنة ، لأن الأمثلة والأبنية ذات أجزاء تحصل على التدريج •

ومن لازم ذلك تجزى التحويل المتعلق بها ، وإن تحققها إنما يكون بآخر أجزائه ، فهى مع آخر التحويل أو عقبه ، فأين المقارنة له ، ويرد على قولهم أيضا إن الحدّ غير جامع لخروج التحويل الى بناء ومثال ، وبناءين ومثالين ، مع أنه تصريف ؟

ويجاب : بأن الأبنية أو الأمثلة اسم جنس معدود ، والمراد الجنس هنا لا العدد ، وعبارة الزنجانى تحويل الأصل الواحد الى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة ، لا تحصل إلا بها ، أى بالأمثلة ، ويرد على حصره أن الضربية المفادة بضارب مثلا ، تحصل بغيره كزيد صدر منه الضرب •

ويجاب : بأن الحصر إضافى دفع به حصولها بالأصل المحول عنه ، أى إنما تحصل بها لا بالأصل ، وبأنه ادعائى إلحاقا له بالأمر الذى لا يقصد فيه معناه الحقيقى ، بل مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام ، فالمقصود منه الانتقال الى ما هو المقصود ، وبأن المراد أن ما يفيده المثال الواحد لا يفيده المثال الواحد الآخر ، وزيد صدر منه الضرب أبنية وأمثلة متعددة ، وضارب بناء ومثال واحد قيل ، وبأن ضاربا يفيد الدّوام ، بخلاف زيد صدر منه الضرب ، وهكذا فى مثل ذلك •

والمراد بالتصريف فى الحد المذكور أعنى التصريف المحدود بما ذكر أو لا غير علم التصريف الذى هو معرفة أحوال الأبنية ، وإلا لم

يصح حمل التحويل عليه ، لأن التحويل ليس معرفة ، بل متعلقها ، وما قيل من أن المراد علم بتحويل يرد عليه أنه تعسف ، وأنه غير جامع لخروج ما لا يتعلق بتحويل .

وقال ابن قاسم : لقائل أن يقول : بل المراد علم التصريف الذى هو معرفة ما ذكر ، بناء على أنه أريد بالتحويل المعرفة اطلاقا للملزوم على اللازم ، تنبيها على أنه معرفة حاصلة من التحويل ، حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم التصريف ، وما مرّ من قولنا غير علم التصريف الذى هو معرفة أحوال الأبنية قاله السعد ، والمراد الأبنية الكلية .

قال اللقانى : أى العلم بالقواعد التى يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب ولا بناء ، كما لابن الحاجب فى الشافية ، وفيه إشارة الى أن قوله : معرفة أحوال الخ على ظاهره ، لظهور أن ليس علم التصريف عبارة عن تصور تلك الأحوال ، بل عن التصديقات بالمسائل المشتملة على ثبوت تلك الأحوال للموضوعات ، فقول اللقانى : أى العلم بالقواعد أراد به التصديق بها لا مجرد تصورها ، فان المتبادر من اسناد العلم الى القواعد هو التصديق والتعريف بالمعرفة من قبيل المساهلات التى لا تخل بالمقصود ، لاشتهار أن العلم إما عبارة عن الملكة أو الأصول والقواعد ، أو ادراكها ، ويجوز أن يراد بالتحويل الملكة المبنية عليه ، والمعرفة ليست شيئا منها .

والمراد بأحوال الأبنية العوارض التى تلحقها بحسب كل عرض ، فالمراد بالأحوال الأصول الكلية ، وبالمعرفة المضافة اليها ، إما العلم مجازاً بمعنى التصديق ان خصت المعرفة بالجزئيات والعلم بالكليات ، كما هو اصطلاح لبعضهم ، واما حقيقتها إن كانت مرادفة له كما هو مذهب بعض .

قال الناصر : وعلى كل فالتعريف بمعرفة أحوال الأبنية منقوض بعلم النحو ، فانه علم بأصول تفيد معرفة الإعراب والبناء ، وهما من أحـوال الأبنيـة أ . هـ .

ويجاب : بأنه تعريف بالأعـم ، وقد أجـازه المتقـدمون قبـله : والمحققون ، وارتكب هنـا لأن الغرض تمييز التصريف بمعنى العـلم عن التصريف ، بمعنى الفعل وهو حاصل بمجرد ما ذكر ، وقد فسر ابن الحاجب الأحـوال بالماضى والمضارع ونحوهما حين قال : وأحـوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر ، واسم الفاعل واسم المفعـول ، والصفة المشبهة ، وأفعـل التفضيل والمصـدر ، واسم الزمـان والمكان والآلة ، والمصغر والمنسـوب ، والتثنية والجمع ، والتقاء الساكنين ، والابتداء والوقف أ . هـ .

فأشار الى أن أحواله مسـائله ، وأن الاحتيـاج لفظى كما ذكـر أو معنوى كما أشـار اليه قبل ، ثم أشـار الى أن أحـوال الأبنية قد تكون للتوسع فى اللغة لوزن أو روى أن تجنيس أو غيرها ، كالمقصـود والممدود ، وذى الزيادة ، وقـد تكون للمجانسة كالإمـام ، وقـد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغـام والحذف ، هـذا وما اقتضاه صنيع السعد من أن التصريف قـد يعرف بما يعرف به عـلم التصريف من العلم بالأحوال المذكـورة ، هو مذهب المحققين رادين بـه به زعم بعضهم تقـدير علم قبل التصريف فى قول ابن الحاجب : التصريف علم بأصول يعرف بهـا أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب ، زعمـاً منـه أن التصريف مخصـوص بالفعـل ، وعلم التصريف بالادراك ، لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقـه والنحـو ، فلا حاجـة الى هـذا التقدير .

واعترض تعريف ابن الحاجب بأنه لا يشـمل بحث التصريفى عن

أصـــول يعرف بها نفس الأبنية كالماضى والمضارع والمصـــدر ، أو أحكام لا تتعلق بالأبنية ، ولا بأحوالها كالوقف والقلب والإدغام والتخفيف ، إذا كانت فى الحرف الآخـــر ، لأنه لا تعتبر حالاته فى بناء الكلمة ، وبأنه تدخل فيه المبنيات .

وأجيب عن الأول بأن المذكـــورات فيه أحوال الأبنية مثلا اذا قلت : طلب ماض ، فطلب بناء ، وماض حـــال عارض لـــه ، كالقلب العـــارض لقال ، فالمراد بالمذكـــورات مفهوماتها لا ما صدقاتها ، وعن الثانى وهو قول المعترض أو أحكام الخ ، بأنا لا نسلم أن أحـــوال الحرف الأخـــير ليست أحوالا للابنية إذ أحـــوال بعض الشىء أحـــوال لذلك الشىء ، وبذلك سقط ما قيل انه لا حاجة لقوله التى ليست باعراب بناء على أنـــه لا يعتبر فى بناء الكلمة حالات الحـــرف الأخير ، وعن الثالث بأنـــه أراد بالاعراب ما يشمل البنـــاء تغليبا لشهرة اطلاقه على ما يشمله ، يقال : هذا كتاب إعراب القرآن ، وهذا كتاب إعراب الألفية ، وان اشـــتملا على ذكر البنـــاء ، ويقال : إعراب هذا الكلام كـــذا وكـــذا مع اشتماله على البنـــاء .

والمعنى الثانى للتصريف : تغيير الكلمة عن أصـــل وضعها لغـــرض غير اختـــلاف المعانى كالإلحاق والتخلص من السكونين ، ومن اجتمـــاع الواو والياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، ويسمى هذا التغيير بالإعـــلال ، وهو المراد بالتصريف فى آخر الخلاصـــة ، وينحصر فى الحذف والزيادة ، والابدال والقلب ، والنقل والإدغام ، كما فى الصبان وفى الشافية وشرح الغزى أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب ، أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعـــلالا ، وقد يطلق التصريف على ما يعم المعنى الأول والمعنى الثانى معاً ، قاله الخضرى ، وهـــذا المعنى الثانى تغيير للكلمة لغير معنى طار عليها ، بل لغرض لفظى ، وإنما أخـــذ حـــل ذلك من المرادى والأشمونى .

والمعنى الثالث للتصريف : ما ذكره ابن الناظم من أن التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، بما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك ، ويقدر مضاف أى علم التصريف هو العلم إلخ ، أو اراد بالتصريف علم الصرف ، كإطلاق النحو على علم النحو ، ففى ذلك أوجه ثلاثة تذكر فى أسماء الفنون ، وهو كونه بمعنى العمل بذلك الفن أو المسائل أو الإدراكات ، وأراد بشبه ذلك نحو الإخفاء والإظهار والإدغام ، وفيه أن الإخفاء والادغام من الاعلال ، وفى معنى ذلك قول ابن عقيل : التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال وشبه ذلك ، وأراد بشبه ذلك نحو الإخفاء والإظهار ، والإدغام على ما قاله شيخ الاسلام والسيد البليدى والخفى •

قلنا : يرد عليهم أن الإعلال منه الإخفاء والإدغام كما مر ، والصحة منها الاظهار ؟

ويجاب : بتخصيص الصحة والإعلال بغير ذلك وبأنه بنى على مذهب ابن الحاجب ، أن الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو إسكان للتخفيف كما هو المتبادر ، وغير ذلك ليس اعلال كذا ظهر لى تأمله منصفاً ، ويشمل المعنى الأول للتصريف ، والمعنى الثانى له ، قول التوضيح : التصريف تغيير فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى ، وخرج بذكره كابن عقيل وغيره بنية الكلمة النحو ، فانه لا يتعلق ببنية الكلمة ، بل بالعوارض اللاحقة للكلمة ، من فاعلية ومفعولية ، واضافة وغيرها ، والبحث عن أحوال آخر الكلمة اعرابا وبناء ، فانه علم النحو ، وخرج بالغرض التصحيف والتحريف ، فالتغيير لعرض معنوى كتغيير المفرد الى تثنية وجمع كذا فى التوضيح وغيره •

وبحث شيخ الاسلام : بأن الأنسب أن يقال الى المثنى والمجموع •

والجواب : أنهما يطلقان على المثنى والمجموع حقيقة عرفية خاصة او مجازاً إطلاقا للمصدر على اسم مفعول ، وكتغيير المصدر الى الفعل والوصف ، والتغيير لغرض لفظى كتغيير قَوَل وبَيَع وغَزَو ، محركات الى قال وباع وغزا ، وتغيير وقّت بتشديد القاف مكسورة مضموما الواو قبلها الى أقت بالهمزة بدل الواو ، وتغيير قَوْل بضم القاف وسكون الواو ميتا واللام حيا الى قل ، وتغيير ردد الى رد ، ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو ، من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه ، كذا قيل .

وذكرها طائفة منهم ابن الحاجب فى التصريف ، وهو أولى لأنها منه ، وتسمى معرفة تلك الأحكام علم التصريف كما فى التوضيح ، وهذا العلم فيه التصرف من حال الى حال ، من جهة متعلقة ، إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة فى الألفاظ العربية ، فسمى باسم متعلقه ، وموضوع التصريف الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة فى اللغة العربية ، وقد مرّ أن التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، لكنه الافعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ، ولظهور الاشتقاق فيها ، أى بخلاف الأسماء ذكر ذلك المرادى ، فخرج بالأسماء والأفعال الحروف ، فانها لا يدخلها تصريف ، لأنها مجهولة الأصل ، موضوعة وضع الأصوات ، لا تقابل بالفاء والعين واللام ، لبعد معرفة اشتقاقها ، ولذا كانت ألفاتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة قاله الشيخ خالد .

قلت : الظاهر أن ألف الى ونحوها معروف الأصل ، إذ قولهم اليه واليك وإلىّ بتشديد الياء دليل على أنها عن ياء ، وما ورد من التصريف فى الحرف فشاذ قياسا يوقف عندما سمع منه ، ولايقاس عليه غيره ، بل ينطق بما سمع فصيحا استعمالا كالتصريف فى إلى وعلى ، بقلب ألفيهما ياءين ، قالوا : وكحذف فاء سوف ، وإبدال حاء حتى عينا ، وهمزة إن وأن هاء وعيناً نحو : اشهد عنّ محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وأعجبنى عن تقوم ، وحذف النسون من أن المشـددة فتصير محققة ، وحذف اللام الأولى من لعل ، وإبدال الثانية نوناً ، وهكذا قالوا كلهم ، وسلمه صبانهم وخضرتهم •

والصواب عندى أن جل ذلك كله لغات لا تصريف ، فإن من يقول مثلا فى سـوف سو ليست لغته سوف ، فتصرف فيها بحذف الفاء ، بل لغتـه سو من أول الأمر ، ودليـل ذلك أن لا يقـدر أن ينطق بسـوف تامـا إلا بالجهاد نطقا بلغة غيره ، ومن يقـول عتى بالعـين فى حتى لغتـه كذلك بالعين من أول الأمـر لا بالحـاء ، فأبدلها عيناً وهـكذا فى مثل ذلك إلا ما كان مثل إلى وعلى وإنّ بالتشديد ، فانهم يتصرفون بقلب ألف الى وعلى ياء ، وتخفيف أن وليس ذلك بلغة مختصة بأحـد ، فان كل من ينطق بإلى زيد وعلى زيد ، ينطق إليه وعليه ، ومن ينطق بأن زيـداً قائم ينطق بعلمت أن سوف يقوم زيد بفتح الهمزة فيهما ، ومن ينطق بأن زيداً قائم بالكسر والتشـديد ، ينطق بأن زيداً قائم بالكسر والتخفيف •

وخرج بتقييد الأسـماء بالمتمكنة أى المعربة الأسـماء المبنيـة ، فلا يدخلها تصريف قياسا ، بل اذا دخل التصريف فى بعضها فهو شـاذ قياساً ، فصيح استعمالا ، يوقف عندما سمع كتصغير ذا الاشارية ، والذى وفروعهمـا ، وتثنيتها وجمع الذى والتى ، بل صحح غـير واحـد أن تثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان •

وخرج بتقييد الأفعال بالمتصرفة الأفعال الجامدة ، فلا يدخلها تصريف قياسا على حد ما مر، فيوقف عندما سمع من تصريف بعضها ، فيستعمل ذلك البعض فصيحا كإبدال ألف عسى ياء فى نحـو عسيت وعسينا وعسين وحذفها فى عست ، وكحذف ياء ليس فى نحو لستُ ولسنا ولسن ، وتسكين سينه فى ذلك ، وإنما لم يدخل التصريف قياسا فى الأفال الجامدة والأسماء المبنية لشبهها بالحروف فى الجمود ، بل لا يرد علينا تصغير ذا والـذى

ونحوهما ، إلا اذا أريد بالتصريف التغيير لمعنى طارىء ، وأما اذا أريد به التغيير لغير معنى طارىء فليس منه التصغير حتى يرد تصغير ما ذكر .

وخرج باللغة العربية الأسماء العجمية كإبراهيم واسماعيل ، لأنها وإن كانت متمكنة إلا أن التصريف من خصائص لغة العرب ، قاله ابن جنى ، وأقره الشيخ خالد .

قلت : يبحث فيه بأن من التصريف التصغير والتكسير والجمع ، وقد جازت قياساً فى الأسماء العجمية تقول فى تصغير ابراهيم وتكسيره ، وكذا فى اسماعيل : أبيره وأباره وأسيمع وأسامع ، ولا يقال : ان الشيخ خالداً أراد بالتصريف التغيير لغير معنى طارىء كالتغيير لمعنى طارىء حتى يرد ذلك ، لأنا نقول الشيخ بنى على التوضيح ، والتوضيح قد ذكر التصريف بالمعنيين ، ولعله أراد أن اللفظ العجمى نفسه غير مصروف من شىء قبله ، كصرف يضرب من الضرب .

فائدة : ذكر بعض أصحابنا من أهل عمان أن الصرف أم العلوم ، والنحو أبوها ، قلت : وأصله لأحمد بن مسعود بن على فى مراح الأرواح .

وأقول : وجه كون التصريف أما أنه كما أن الأم من الحيوان سبب لتولد الأولاد ، كذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات مثل أن يتولد من الضرب : ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضراب وغيرها ، فشبه التصريف بالأم بجامع التولد ، ووجه كون النحو أباً أنه كما أن الأب سبب لإصلاح الأولاد ، كذلك علم النحو سبب لإصلاح الألفاظ ، فشبه النحو بالأب بجامع الإصلاح ، وكلا التشبيهين بليغ إن حذف أداة التشبيه كما سطر ، وان ذكرها مثل أن قال : الصرف كالأم ، والنحو كالأب فغير بليغ كما تقرر فى محاله ، والله أعلم .

بفعــلا الفعـل ذو التجـــريد أو فعــلا
يأتى ومكســـور عين أو على فعـــــلا

يعنى أن الفعل المصاحب للتجريد من الزوائد يأتى من كلام العرب رباعيا حال كونه على وزن فعلل بفتح الفـــاء وسكون العين وفتح اللام بعـــدها : كدحرج ، وثلاثيا حال كونه على وزن فعـــل بفتح الفاء وضم العـــين : كشرف ، وعلى وزن فعـــل بفتح الفـــاء وكسر العين كفـــرح ، وعلى وزن فعل بفتح الفاء والعين كضرب ، فالرباعى المجـــرد لـــه وزن واحـــد ، وهو فعلل بفتح الفاء واللام ، وسكون العين بينهما كذا للناظم وابنه هنا بناء على أن المبنى للمفعـــول نحو : دحـــرج بضم الدال وسكون الحـــاء وكسر الراء فرع المبنى للفاعل ، وأن الأمر نحو : دحـــرج بفتح الدال وسكون الحـــاء وكسر الراء فرع المضارع •

وان قلنا : المبنى للمفعـــول أصـــل والأمـــر أصـــل ، كان للرباعى المجرد ثلاثة أوزان ماضية المبنى للفاعل وماضيه ، المبنى للمفعول وأمره ، وعليـــه ابن الناظم فى شرح الألفية ، وهو ظاهر قول الناظم فى شرح الكافية : جرت عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجـــرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يسم فاعله ، مع أن الأمـــر أصـــل فى نفســـه ، اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ، ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصـــل أيضـــاً ، فكان ينبغى اذا عدت صيغ الفعل المجـــرد من الزيادة ، أن يذكروا للرباعى ثلاث صيغ : صيغة لماضى المصوغ للفـــاعل ، وصيغة للماضى المصـــوغ للمفعول ، وصيغة للأمر إلا أنهم استغنوا بالماضى المصوغ للفاعل عن الآخـــرين ، لجريانهما على سنن مطرد ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما ، كما لا يلزم على الاســـتدلال على المصـــادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها أ • هـ •

ومذهب البصريين فى الأمر أنه أصــل ، ومذهب جمهورهم فى المبنى للمفعول أنه فرع ، وعليه فللرباعى المجرد وزنان : ماضيه المبنى للفاعــل ، وأمره ، وان قيل : ان الأمر فرع كما هو مذهب الكوفيين والمبنى للمفعول أصــل كما هو ظاهر الألفية فى الرباعى ، حيث عد الثلاثى المبنى له أصلا ، وصريحها فى الثلاثى كان للرباعى المجرد وزنان : ماضيه المبنى لفاعل ، والمبنى للمفعول ، وأما الثلاثى المجــرد فله ثلاثة أوزان : فَعُــل بفتح الفاء وضم العين وفعل بفتحها وكسر العين ، وفعــل بفتحهما بناء على أن المبنى للمفعول فرع وهو ظاهر النظم .

وصريح باب الفاعل من شرح الكافية ، ومن الكافية ، وان عــد أصلا فللثلاثى المجــرد أربة أوزان ، وهو صريح الألفية ، إذ قال : ورد نحو : ضمن ، وصريح التصريف من شرح الكافيــة ، وأما الأمــر فلا نعده فى أوزان الثلاثى المجــرد ، ولو قلنا : انه أصــل لأن منــه ما لم يــرد فيه نحو : قم وبع وعــه وعد ورد ومر أمرين ، ومنــه ما زيــد فيــه نحو : اضرب وادع وارم واخش واردد وأمــر ، فليس ثلاثيــا مجــردا دائماً ، بــل أمــر الثلاثى أبداً مزيــد فيــه همزة الوصل مكســورة أو مضمومة ، إما لفظــا أو تقــديراً ، فأصــل قم أقوم بضم فإسكان ، فضم واصل بع أبيع بكسر فإسكان ، فكسر وسيأتى إن شــاء الله الكلام على أصالة الأمر والمبنى للمفعول وفرعيتهما فى بابيهما .

قال شارح مراح الأرواح ، وشــارح الهروى وغــيرهما : إنما كان للرباعى المجــرد وزن واحــد ، وهو فعال ، لأنهم لم يتصرفوا فيــه بضم عينه وفتحها وكسرها ، كما تصرفوا فى الثلاثى ، وإنما لم يتصرفوا فيــه بذلك لثقله بكثرة الحروف بالنسبة للثلاثى ، ولثقله بأربع حركات متواليات بحسب الأصل ، لا من أصله فعلل بفتح الفــاء والعين واللامين ، بدليــل حركة عين الثلاثى ، إلا أن حــركة هذه الفتح لا غيره تقــديراً كما قلنا ، وانما فتحت حروفه كلها لثقله بكثرة الحروف ، وخفة الفتحة ، ولكن لــا

لم يكن فى كلام العرب أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة ، ولا فيما هو كالكلمة الواحـدة ، احتاجوا الى تسكين أحد حروفه .

وأما عُلبط وهُدبد ، فأصلهما علابط وهدابد ، وسكنوا ثانيه لأنـه لو سكنوا الأول لزم إما الابتداء بالساكن ، وهـو لا يجـوز باتفـاق إذا كان حرف علة ، ولا يجـوز على انصحيح الصواب إذا كان حـرفا صحيحا ، وإما زيادة همزة الوصـل والزيادة خـلاف الأصـل ، وقـد وجدنا تخلصا عنها ، ولو سكنوا الثالث لزم عليه التقاء ساكنين عند اتصال ضمير الرفع المتحرك برابعه ، وهـو على الصـواب لا يجوز إلا إذا كان أولهما حرف مـدّ ، والثانى مدغم أو فى الوقف ، وانمـا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال ذلك الضمير به لأنـا فرضنا أن الثالث سـاكن ، ويسكن الرابع أيضا لاتصـال ذلك الضمير به ، ولو لم يلزم من فتحـه توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحـدة طرد للباب .

ولو سكنوا الرابع لورد أن الماضى يبنى على الفتح لا على السكون ، إلا إذا اتصـل به ذلك الضمير ، فيبنى على السكون فى قول ، أى لأنّ الضمير الرفقى يرد الفعل لأصله كما رد الألف الى أصلها من الواو والياء فى دعوت ورميت ، وعلى فتح مقدر منع من ظهـوره سكون التخفيف فى قول أ . هـ بزيادات وايضاح منى .

وانما كان للماضى المجرد ثلاثة أوزان ، لأن أوله لا يـكون إلا متحركا لأنه لا يبتدأ بالساكن كما مر ، ولا تكون حركتـه كسرة أو ضمة لثقلهما ، وثقل الفعل بل فتحت لخفتها إلا اذا بنى للمفعول ، فانه يضم أو يكسر نحـو : ضرب وقيل وبيع ، والثالث لا يكون إلا مفتوحـا للخفة والثانى لا يكون إلا متحركا لئلا يلتقى ساكنان عنـد الاتصـال بضمير الرفـع المتحرك والحركة ضمة أو كسرة أو فتحة ، ولا يسكن أصالة وأما نحـو :

رد وقال وعلم بفتح العين وسكون اللام وفتح الميم ، فانه ولو سكن ثانيه أصله الفتح أصل رد ردد كضرب فسكنت الدال الأولى ، وأدغمت فى الثانية ، وأصل قال قول كضرب تحركت الواو بعد فتحة فقلبت ألفا ، وأصل علم علم بفتح العين وكسر اللام ، وسكنت اللام تخفيف فلا يرد ذلك على حصر أوزان الثلاثى المجرد فى ثلاثة لرجوعه اليها .

وأما نعم وبئس وليس فلا محل لها هنا ، لأنها جامدة لا يدخلها تصريف ، وأصلها تحريك عيونها بالكسر كما بسطته فى محاله ، وقد نص المرادى وغيره أن ما جاء من الأفعال مكسور الأول كشهد بكسر الشين موافقة لكسر الهاء ، أو ساكن الثانى كشَهْدَ وعَلْمَ وظَرْف بفتح الأوائل وسكون الثوانى تخفيفا أو مكسور الأول ساكن الثانى كشهد بكسر الشين موافقة للكسر الهاء قبل أن تسكن ، وسكون الهاء فليس بأصل ، بل مغير عن أصل ، والأصل شهد وعلم بفتح أولهما ، وكسر ثانيهما ، وظرف بفتح أوله وضم ثانيه ، وضابط ذلك أن فعل بضم العين يجوز إسكان عينه تخفيفاً ، وله أن تنقل ضمتها الى الفاء قبلها اذا أريد به التعجب .

وقيل : هذا النقل سماعى ، وأما فعل بكسر العين فإن كانت حرف حلق عينه جاز التسكين وإتباع إلفاء العين ، والتخفيف بإسكان العين بعد الإتباع نحو شهد ، وإن كانت غير حرف الحلق جاز التسكين ، وربما وجد التسكين بعد الإتباع سماعاً نحو علم .

وإن قلت : لم كان أقل المجرد ثلاثة أحرف ، ولم يكن حرفين ؟

قلت : أشار الشيخ خالد وصرح غيره أنهم احتاجوا الى حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به ، والموقوف عليه ، لأنه يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً ، والموقوف عليه

ساكناً ، فلما تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بما يتحرك تارة ، ويسكن أخرى .

وإن قلت : المتوسط لا يخلو أن يكون متحركا أو ساكناً وأيا ما كان يلزم التنافى مع أحدهما ؟

أجيب : بأنه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث توسطه ، لم يتحقق التنافى ، وذكر ذلك الطبلاوى فى شرح السعد على التفتازانى .

وقال السعد : لم يكن أقل المجرّد حرفين ، لأن كونه حرفين يؤدى الى انضعف عن قبول ما يتطرق اليه من التغييرات ، وأما بع وح ونحوهما فأصلها ثلاثة : حذف حرف فى بع لالتقاء الساكنين وهو الياء عين الكلمة ، وأما ع فحذف منه حرفان : الفاء واللام ، لأنه أمر وعى لما تقرر فى محاله ، وكان أكثر الفعل المجرّد أربعة أحرف لا خمسة ولا ستة ، لتأدية الخماسى والسداسى الى الثقل ، قاله السعد .

قال الطبلاوى : مع كثرة تصرفهما ، وقالا ذلك بالمعنى ، والإشارة ، وقال الطبلاوى أيضا : لم يأت الفعل المجرد خماسيا ، لأنه اذا اتصل به ضمير الرّفع المتحرك صار كالجزء منه بدليل تسكين آخره له ، فكأنه سداسى ، فالخماسى فى الفعل كالسداسى فى الاسم المجرد ، والاسم المجرد السداسى مرفوض لئلا يتوهم أنه كلمتان ، لأن الأصل كون الكلمة على ثلاثة ، وإن شئت فقل من أول الأمر : إن الفعل المجرد لم يأت سداسيا لئلا يتوهم أنه كلمتان .

وقال الدمامينى : لم يأت خماسياً لئلا يساوى الاسم ، وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه ، واشتقاقه منه ، كما قال السعد التفتازانى فى

شرح تصريف الزنجانى ما نصه : ولم يمنع الخماسى فى الاسم حطاً لرتبة الفعل عن رتبته ، ولكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل ا ه .

قال اللقانى : كون الفعل أثقل من الاسم فى التحقيق إنما هو علة لمنع الخماسى من الفعل ، لا لترك المنع من الاسم ا ه .

ووجهه أنه لا يناسب أن يكون ثقل الفعل علة حاصلة على تجويز تكثير بناء غيره ، وإنما يناسب أن يكون علة حاملة على منع تكثير بنائه للزوم الثقل .

وقال ابن قاسم : يمكن أن يكون علة للترك المذكور باعتبار ما تضمنه من كون الاسم أخف من الفعل ، لأن كون الفعل أثقل يتضمن كون الاسم أخف فتأمله .

قلت : وفى دلالة الفعل على الفاعل مبحث طويل أثبته فى النحو ، وكان أقل الاسم ثلاثة لما مرّ فى كون أقل الفعل ثلاثة ، وتجاوز الى الخماسى لأصالته وخفته ، وعدم اتصال ضمير الرفع المتحرك به ، ولم يأت مجرداً سداسياً لئلا يتوهم أنه كلمتان ، وللثقل .

وقال الكوفيون : لا يكون فى الفعل ولا فى الاسم أكثر من ثلاثة أصول ، فراء جعفر ، وجيم دحرج زائدان وهو باطل ، ويقال أيضا : لم يأت الفعل المجرد سداسياً ، لأنه قد يتصل به الضمير المذكور ، فكأنه سباعى ، ثم إنه لما كان بناء المجرد الرباعى ثقيلا بالنسبة الى الثلاثى ، كانت موادّه أقل ، فناسب الابتداء به ، لأن من أغراضهم الابتداء بالقليل ، ولو كان فرعاً ، والثلاثى المضموم أثقل من المكسور وأخف من الرباعى ، فموادّه أقل من مواد المكسور ، فقدمه على المكسور ، والمكسور أثقل من المفتوح ، فمواده أقل من مواد المفتوح .

أما الرباعى المجرد ، فيكون متعدياً ولازماً ، وهو الأصل مثال اللازم : حشرج أى تغرغر عند الموت ، وتردد نفسه ، وحشرج الحمار مطلقاً تردّد صوته فى حلقه ، وهما بالجيم وفرشح بالحاء المهملة أى وثب أو قعد مسترخياً والصق فخذيه بالأرض ، أو فتح بين رجليه ، ودربخت الحمامة لذكرها طاوعته للسفاد ، ودربخ الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره ، وهما بالباء الموحدة ، فالحاء المعجمة آخر ، أو عربد الرجل بالدال المهملة ساء خلقه على نديمه أو غيره ، لا على نديمه فقط كما هو ظاهر فتح الأقفال ، وعربد آذى نديمه فى سكره ، وعسجدت السماء بالذال المعجمة ضعف مطرها .

وجمزر بزاى فراء نكص وهرب ، وجربز الرجل بباء فزاى ذهب أو انقبض أو سقط ، وجرمز بميم فزاى انقبض واجتمع بعضه الى بعض ، ونكص وفرّ ، وكرفس بالسين المهملة مشى مشية المقيد ، وكركس الشىء تردد ، وبرطش الدلال أو السباعى بين البائع والمشترى تردّد ، أو بالسين المهملة ، وقرفص فى مشيه قارب خطاه ، وقرفَص شدّ يديه من تحت رجليه ، ودحلط أخلط فى كلامه ، وبركع قام على أربع وسقط على ركبتيه ، وخذرف بالخاء والذال المعجمتين أوله أسرع ، وخذرفت الإبل رمت الحصى بأخفافها ، وقرفف ارتعدَ ، وخربق فى مشيه خبط ، وعملق فى كلامه تعمق ، وبهدل بالمهملة أسرع فى مشيه ، وعظمت ثندوته ، وهى لحم الثدى أو أصله .

وخزعل الضبع عرج وخمع ، والماشى نفض رجليه ، وبرعل تزوج برعاء ، وعشجل ثقل عليه النهوض لعُظم بطنه ، وبرشم وجم وأظهر الحزن وأدام النظر أو أحدّه ، وبرطم انتفخ غضباً ، وحضرم لحن فى كلامه وانتزع لحاء الشجر ولعثم بالمثلثة فى الشىء تمكث وتوقف وتأنى أو نكص عنه ، وتبصره وهدرم فى الكلام أو القراءة أسرع ، وبرذن بالذال المعجمة قهر وغلب ، وأعيا عن الجواب ، ومشى مشى

البرذون ، وهينم أخفى صوته أو تكلم كلاماً لا يفهم ، وهيمن قال آمين .

ومثال المتعدّى : قحطبه صرعه ، وقحطبه بالسيف علاه به ، وقرصبه بالصاد المهملة قطعه ، وبالضاد المعجمة قطعه ، وقرضب اللحم كذلك فى البرمة جمعه ، وقرضب الشىء فرقه ، وقرضب اللحم أكل جميعه ، وأما قرضب أى عدا أو أكل شيئا يابساً فلازم ، وقرطبه بالطاء المهملة صرعه مطلقاً ، وقيل على قفاه ، وقرطب الجزور قطع أعظامه ، وأما قرطب بمعنى عدا شديداً أو غضب أو هرب فلازم ، وحدرج أحبل فتله ، والشىء أحكمه ، وحرفج زيد عيشه ، وسعه ودحرجت الشىء تابعته فى حدور ، وفرطحت الشىء عرضته أى جعلته عريضاً قاله الجوهرى ، وقيل الصواب فلطحته باللام ، وكروحت الشىء صرعته ، وبعثرت الشىء نظرته أو فتشته أو فرقته وبددته ، وقلبت بعضه على بعض ، واستجرجته فكشفته وأثار ما فيه .

وبعثر الحوض هدمه وجعل أسفله أعلاه ، وبحثره فرقه أو بحثه أو استخرجه ، أو كشفه وبعذره حركه ، وبعذرت زيداً نقضته ، وبعكرته بالسيف قطعته ، وجحدرت الشىء صرعته ، وجعبره صرعه أيضاً ، وحمثر المتاع جمعه ، ودحمر القربة بالهاء ملأها ، وبالخاء المعجمة كذلك ، ودخمرت الشىء بالخاء المعجمة سترته وغطيته ، ودعثرت الشىء هدمته أو كسرته ، وعصفرت الثوب صبغته بالعصفر ، وكركست الشىء رددته بتشديد الدال الأولى ، أو قيدته أو جمعته بعضه الى بعض ، وكردست الشىء وثقته ، وكردسته جمعت يديه ورجليه ، وبرقش كلامه خلطه .

وأما برقش بمعنى تفرّق أو أقبل على الأكل فلازم ، وقرفصت الشىء شددت يديه ورجليه أو يديه من تحت رجليه ، وقرفصت المرأة

جمعت بين طرفيها فى الجماع ، وقرمط زيد كتابه أدق حروفه ، وشرجعت الشىء طولته ، وشرجعت الخشــبة المربعة نحتت أطرافها ، وكرفست البعير بالكاف قيدته ، وضــيقت عليه أو الدابة مطلقاً ، وكربقت الشىء قطعتــه بالســيف ، وكرتنته قطعت أطرافه ، وذغفقت المــاء صــببته صــباً شديداً .

وأما دغفق المطر اشتدّ فلازم ، وشبرق اللحم بشين فباء فراء فقاف قطعه صغارا وقيلَ : قطعه صغاراً وطبخه ، وهو معرّب ، وشبرق الثوب جعله قطعاً ، وشربق بتقديم الراء على الباء اللحم قطعه صغاراً ، وشربق الثوب قطعه ، وعربل اللحم قطعه كباراً ، وعبهل الإبل أهملها ، وعزبل الدقيق نخــله ، وبعثل الشىء فرقه ، وحرجم الإبل ردّ بعضــها الى بعض ، ولحــدم الشىء قطعــه .

فذلك نحو من ستين مثالا ، ويأتى أكثر من ذلك إن شــاء الله ، لكن ربما أعدت التمثيلَ ببعض مثل : عصفرت الثوب .

قال الناظم فى تسهيله وغيره : وقــد يصــاغ أى الرباعى المجرد من مركب لاختصــار حكايته ، قلت : يسمى اختصــاراً ، ويسمى نحتــاً نحو : بسمل أى قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وسبحلَ بالسين فالباء فالحاء ، أى قالَ : سبحان اللهَ ، وحسبل بالحاء فالسين فالباء ، أى قالَ حسبى الله ، وحمدلَ ، أى قالَ : الحمد لله ، وحولق وحقولَ ، أى قال : لا حولَ ولا قوة إلا باللهَ ، وجعفل أى جعلنى الله فداك ، وحيهل قال : حيهل الصــلاة بالهاء ، وحيعل قال : حىّ على الصــلاة بالعين ، وفذلكَ بالذالَ المعجمة حسابه أى أجمله بقوله فذلك كــذا ، وقــد استعمل هذه المــادة الزمخشرى وغيره ، ولا يشترطَ فى ذلك أن يؤتى من كلّ كلمة من المحــكى بحرف ، وقــد يتقدم بعض الحروف كما فىَ جعفلَ بتقديم الفاء على اللام مع تأخيرها عنــه فى جعلنى اللهَ فداك ، إلا أن قيل : إنه اختصار لجعلنى اللهَ فــداء لك .

وبات النحت أوسع لشموله نحو : عبدر فى عبد الدار ، وعبقس فى عبد قيس ، وأحيثه فى أى شىء ، وقد أطلت النحت فى حاشيتى على إعراب الألفية .

وذكر الناظم فى تسهيله أنه قد يصاغ الفعل الرباعى المجرد من اسم رباعى أى سماعاً لعمل مسماه ، أو لمشابهته ، أو لجعله فى شىء أو لإصابته بشىء ، أو لإصابة شىء به ، أو لاظهاره ومراده بالصوغ الأخذ ، هو التقاء شين مثلا فى مادة ، وبعض المعنى لا الاشتقاق ، لأن الأسماء الرباعية التى أشار اليها جلمدة ليست مصادر يشتق منها ، بل أسماء أعيان ، ولعل تلك الأفعال مشتقة من مصادر ، ولو لم تسمع ، فعرجبته بمعنى ضربته بالعرجون ، فعله مشتق من العرجان ، أو من العرجنة ، أو من الأول لا غير .

وهكذا فمثال صوغه من اسم رباعى لعمل مسمى هذا الاسم الرباعى : كقمطرت الكتاب أى عملت له قمطراً ، أى وعاء ، وبندقت الطين أى عملته كالبندق ، وهو حمل الشجرة ، شجرة الجاوز ، ودخرصت القميص ، أى عملت له دخريصاً ، وقرمصت عملت القرموص ، واحد القراميص .

قال أبو يحيى : وهى حفر صغار يسكنها الإنسان عند البرد ، وقنبلت الخيل جعلتها قنابل ، وجحفلتها بجيم فحاء مهملة جعلتها جحافل .

ومثال صوغه من اسم رباعى لمشابهة معناه : عقربت الشىء بالعين فالقاف فالراء فالباء ، أى لويته كالعقرب ، وعقرب الشىء التوى بنفسه كالعقرب يتعدى ويلزم ، وعثكلت الشعر بمثلثة أرسلته كالعثاكيل وهى الأعذاق والشماريخ ، وحنظل طبع الرجل صار كالحنظل كذا

قالوا ، مع أن نون الحنظل زائدة ، فافهم وهو شجر مرّ ثمره جداً وعلقم أى صار كالعلقم ، أى كالحنظل والعلقم أيضا كل شىء مرّ ، والنبقة المرّة .

ومثال صوغه من اسم رباعى مجرد لجعل معناه فى شىء : فلفلت الطعام أى جعلت فيه الفلفل بضم الفاءين ، وكزبرته أى جعلت فيه الكزبر بضم الكاف والباء ، وقد تفتح الباء وهو بزر ، وشبرمته جعلت فيه الشبرم بضم الشين والراء ، ويفتحان أيضا وهو شجر ذو شوك ينفع الوباء ، ونبات له حب كالعدس ، وأصل غليظ ملآن لبناً والكل مسهل ، وعصفرت الثوب صبغته بالعصفر بضم العين والفاء ، وهو نبات يمرى اللحم الغليظ ، وبزره القرطم ، وزبرقته صبغة بالزبرق ، وهو الصبغة الحمراء والصفراء ، وهو بالفتح للزاى والراء ، وقيل : بكسر الزاى ، وعندمته صبغة بالعندم بفتح العين والدال ، قيل : وهو دم الأخوين فانظره .

وعبهرت الدواء جعلت فيه العبهر بفتح العين والهاء ، وهو الياسمين ، ونبت آخر ونرجسته جعلت فيه النرجس بكسر النون والجيم ، وقد تفتح النون وهو نبات فابحث عنه فى حاشيتى على شرح الأجرومية .

كذلك مثل بعض شراح التسهيل وغيرهم ، بناء على قول صاحب المزهر : إنه أصول وإلا فقد نص القاموسى والزملكانى فى شرح المفصل أن النون زائد ، فهو تفعل بكسر النون والعين ، لا فعلل بكسر الفاء واللام ، لأنه ليس فى كلام فعلل بكسر اللام الأولى وفيه بحث ، وعنبرت الطبيب جعلت فيه العنبر .

ومثال صوغه من اسم رباعى لإصابة مسمى هذا الاسم : غلصمه أى أصاب غلصمته بالموسى أو نحوها ، وهى رأس الحلقوم بشواربه ،

أو أصل اللسان أو اللحم بين الرأس والعنق ، أو المجزة على ملتقى اللهاة والمرى ، وغلصمه أخذ بغلصمته ، وحرقده أصاب حرقدته بفتح الحاء والقاف ، وهى رأس الحلقوم أو عقدة الحنجرة ، وحرقده أيضا أصاب حرقدته بكسرهما ، وهى أصل اللسان ، وعرقبه أصاب عرقوبه بفتح العين وضم القاف ، وهو عصب غليظ فوق عقب الانسان ، ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها ، وما انحنى من الوادى ، ومن القطا ساقها ، وطريق فى الجبل ، والحيلة وعرفان الحجة .

ومثال صوغه من اسم رباعى لاصابة الشىء بمسماه : قحزنته بالقاف والحاء المهملة فالزاى فالنون أصبته بالقحزنة ، وهى العصا أو الهراوة ، وغرجنه أصابه بالعرجون ، وهو أصل المثاكل ، ويقال له : العذق ، وقيل : ان ييبس واعوج ، وقيل أصله ، وقيل : عود الكباسة ، وعرجت الثوب أصابه بصورته ، أى صور فيه صورة العرجون ، والكل بضم العين والجيم ، وفرجن الدابة أى حسها بالفرجون بكسر الفاء وفتح الجيم واسكان الواو إسكانا حيا وهى المحسة التى يحس التراب بها عنها ، وعرفصه أصابه بالعرفاص بكسر العين وهو السوط مطلقا ، أو الذى يعاقب به السلطان ، وعرفصت الهودج أصبته بالعرفاص ، وهو خصلة يشد بها رءوس خشباته ، والكل الآت وكذا ما أشبه ذلك .

ومثال صوغه من اسم رباعى لإظهار مسمى هذا الاسم : عسلجت الشجرة أى أظهرت عساليجها ، والعسلوج والعسلج بضم العين واللام ما لان واخضر من القضبان ، وبرعمت الشجرة بالعين المهملة أخرجت برعمها ، ويقال : برعومها ، وبرعمتها وبرعومتها بضم عين الكل وبائه ، والمعنى كم ثمر الشجر أو زهرتها قبل انفتاحها .

وزاد بعض شراح التسهيل صوغه من اسم رباعى للستر بمسمى هذا الاسم : كترمدت البناء أى سترته بالقرمد بفتح القاف والميم وهو

الجص ، وحجارة لها خروق تتضح ويبنى بها ، والخزف المطبوخ والآجر كما عهد ذلك بقرطبة من بلاد الاندلس ، وبالبليدة من أعمال الجـزائر ونحوهما فى بلاد الثلج رد الله الجميع للإســلام ببركة سيد الأنـام عليه وعلى آله الصـلاة والسـلام .

وسردقت البيت جعلت له سرادق ، وسترت به صحنه وهو البنـاء المحيط بصحنه ، وهو بضم السين ، وسربلت رجلا ألبسته سربالا بكسر السين وهو القميص ، وقيل : الدرع ، وقيل : كل ما يلبس أى سترته به وبرقعته أى سترته بالبرقع ، وألبسته إياه بضم البـاء والقاف وبفتح القاف أيضاً ، ويضمان ، وقبل العين واو : كعصفور وهو لباس يـكون النســاء والذواب ، وبرنسته ، أى سترته بالبرنس وألبسته إياه ، وهـو بضم الباء والنـون قلنسوة طويلة ، وقيل : كل ثوب رأســه منه ، دراعة كان أو جبــة أو ممطراً .

قلـت : ولا يسـتدرك ذلك على الناظـم بجـواز دخـوله فى القســم الأول ، أى عملـت للبيـت قرمـداً ، وجعلتـه عليـه ، وعلمت له سرادقاً ، وعملت للرجل سربالا وبرقعاً وبرنساً ، وألبسته إياها أو فى القسم الخامس ، أى أصبت البيت بالقرمد والسرادق ، والرجـل بالسربال والبرقع والبرنس تأمل وتلك الأفعال المصوغة المثل بهـا ، والأفعال المذكورة قبلها تقارب مائة مثال للفعل الرباعى المجرد مع ما فى بعضها من النظـر .

وبقيت أفعـال من ذلك عجلت عنها ، وتأتى أفعال قريبا ان شاء الله إذا بنينا على أنهـا رباعيات أصـول ، وضممناها الى ذلك زاد المجموع على المائة ، وذلك أن الفعل الثلاثى المضاعف اذا ضوعف ثانيا صـار رباعياً ، وكانت ثلاثة أحرف منه متماثلة : عينه ولامـه والحرف المزيـد بينهما ، وزيادته للتكثير ، ويجوز إبداله من جنس الفاء ، وذلك فرق بين

فعل المضعف العين نحو : قدس ، وفعلل المضعف اللام كدحرج ، فيكون من باب فعلل وحروفه أصول عند البصريين .

وقال الكوفيون : من مزيد الثلاثى للالحاق بفعلل ، فوزنه من حيث الالحاق فعلل ، ومن حيث الزيادة فعل بتشديد العين ، وذلك فى كل مضاعف من باب نحو كبكب ولملم ، وذلك مقيس ، لأن التضعيف لنحو التكثير مقيس ، والكثرة دليل ضعيف على القياس ، وذلك وارد كثيراً يدل على قياسه قول الجوهرى : سغسغت الشيء فى التراب فتسغسغ ، أى دسسته فى التراب فدخل ، الأصل سغغته بتشديد الغين الأولى ، فذلك ثلاث غينات ، لأن المتشددة غينان ، لأن الحرف المشدد حرفان : الأولى عين الكلمة ، والثانية المدغم فيها الأولى يجوز إبدالها من حرف هو من جنس فاء الكلمة وهو السين ، فرقا بين فعل بتشديد العين وفعلل ، والثالثة لام الكلمة ، قال : وكذا القول فى جميع ما أشبهه من المضاعف أ . ه بتصرف .

ويجوز ابقاء الحرف الثالث من جنس فاء الكلمة كما قيل سغسغته ، وقد سمع الإبدال وعدمه كثيرا ، والكثرة دليل القياس ، وورد من ذاك كبكبه على وجهه وكبّبه بتشديد الباء الأولى ، أصل كبكبه كبّبه بتشديد الباء الأولى ، فأبدلت الباء الثانية المدغم فيها حرفاً من جنس فاء الكلمة وهو الكاف ، وهبهبه من النوم أى أيقظه بتشديد الباء الأولى ، وهببه ، وأصل هبهبه هبّبه بتشديد الباء الأولى ، أبدلت الباء الثانية المدغم فيها الأولى هاء من جنس فاء الكلمة ، وهى الهاء . وخجججت الريح الثوب فى هبوبها بتشديد الجيم الأولى ، خجخجت وأصل خجخجت خجّجت بتشديد الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً كالحرف الذى هو فاء الكلمة وهو الخاء المعجمة ، ودججج الليل بتشديد الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً من جنس الفاء وهو الدال فى دجدج ، فأصل دجدج دجّجت بتشديد الجيم الأولى .

وهكذا يبدل الحرف الثـانى من الثـلاثة المتماثلة من جنس فاء الكلمة ، أو يبقى بدون إبدال نحـو : بججج بصـوته بتشـديد الجيم الأولى ، وعجمجه بإبدال الجيم الثانية عينـاً ، أى رفـع صـوته ، ورججه بتشـديد الجيم الأولى ، ورجرجه بإبدال الثانية راء أى حـركه وزلـزله ولجـج فى كلامـه بتشـديد الجيـم الأولـى ، ولجـج بإبدال الثانية لاماً ، أى تـردد فيـه ، وزججـه عن كـذا بتشـديد الجيم الأولى وزجزجه بإبدال الثانية زاياً ، أى باعده عنه ، وسحح الماء بتشـديد الحـاء الأولى ، وسحسحه بإبـدال الحـاء الثانية سيناً ، أى صبه وفرقه ، ولحح بالمكان بتشـديد الحاء الأولى ، ولحلحه بإبدال الحاء الثانية لاماً ، أى لم يبرح منه ، ولحح بتشـديد الحاء الأولى ، ونحنح بإبدال الثانية نوناً أخرج صوتاً من صـدره ، وتحسس بالليـل بتشـديد السين الأولى ، وعسعس بإبدال الثانية عيناً ، أى طاف فيه ، وبشش بالشىء بالشين المعجمة مشددة بعدها أخـرى غير مشـددة ، وبشبش بإبدال الثانية باء أى فرح به ، وتععه بتشـديد العين الأولى ، وتعته بإبدال الثانية تاء دفعه بعنف ، وشففه الهم بتشديد الفاء الأولى ، وشفشفه بإبدال الثانية شيناً معجمة أهزله وأضناه .

وصلل بتشـديد اللام الأولى ، وصلصل بإبـدال الثانية صـاداً أى صوت ، أى صات ، ومن ذلك ما ورد حكاية صوت نحو شاشا بالحمار أى قال له شؤشؤ ليمضى ، وأصله شوو بتشـديد الواو الأولى ، أبدلت هى والثالثة ألفين والثانية شيناً ، وهجهج بالسبع صـاح عليه هـاج هـاج ، أصله هجج بتشـديد الجيم الأولى أبدلت الثانيـة هـاء ، وبخبخ بالرجل قال له : بخ بخ أصله بخخ بتشديد الخـاء الأولى ، أبدلت الثانية بـاء ، وقعقع بالسـلاح أصـله قعع بتشـديد العـين الأولى ، قلبت الثانية قافاً ، ودقدقت الباب وطفطف الميزان أصلهما دققت بتشـديد القـاف الأولى أبدلت الثانيـة دالاً وطفف بتشـديد الفـاء الأولى أبدلت الثانية طاء ، وعنعنت الحديث أصله عننت بتشـديد النون

الأولى ، أبدلت الثانية عينا ، وقهقه أصله قهه بتشـــديد الهاء الأولى فأبت الثانية قافا وهكذا فى مثل ذلك •

ومرادى بالأوائل ، الحروف الأوائل الساكنة من الثلاثة المتماثلة ، وبالثوانى الحروف المدغم فيهـــا الأوائل الساكنة ، ويبقى بعد ذلك الحرف الثالث المختـــوم به الكلمة المماثل للأوائل والثوانى من الحروف المتماثلة الثلاثة ، وأصل ذلك كله فعل ثلاثى مضاعف ، أى عينه ولامه من جنس واحــد ، ثم ضوعف مــرة ثانية ، فصــار رباعياً ، يبقى ثالثــه كما هو أو يبدل من جنس فاء الكلمة مثــل كبب وكبكب ، الأصـــل كب بكاف فباء مشـــددة ، وذلك ثلاثة أحـــرف زيـــدت باء أخـــرى فقيل : كبب بكاف فباء مشدد ، فتلك ثلاثة أحرف فباء بعد ذلك وتلك أربعـــة أحرف ، ثلاثة منها باءات ويقال : كبكب بإبدال الباء الثانية كافاً وإبقـــاء الأولى ، والثالثة وما أطلقنا الزيادة على الثانى من الثـــلاثة المتماثلة على قول البصريين ، إلا من حيث شبهه بالزائد وليس بزائد •

وأما فعل بفتح الفاء وضم العين ، فلا يكون إلا لمعنى مطبوع عليه ما هو أى ذلك المعنى قائم به : كحسن وقبح ، أو لمعنى غير مطبـــوع عليه بل حدث بالاكتساب لكنه كالمطبوع فى عـــدم المفارقة ، ويقال له : متحدد ثابت كفصح وخطب وشعر وفقه ، أو لمعنى شبيه لشبيه المطبوع فى الحدوث ، ويقال له زائل متجدد •

شبيه بالثابت كجنب فإنه أشبه نجس من النجاسة المعنوية اللازمة بعد حدوثها كالمكر ، ولكون فعل بالضم لا يكون إلا للمطبوع أو مثـــله ، أو مثل مثله كان لازماً لا يتعدى لخصوص معنـــاه بالفاعل ، وعـــدم طلبه زائداً على الفاعـــل ، وذلك لأنـــه وقف على السجايا أى الطبائع وما شابهها كما مرّ مما يقـــوم بفاعله ، ولا يتجـــاوز •

والتعدى يقتضى توقف الشيء على المتعلق به ، أعنى المتجاوز إليه ، وهاهنا لا توقف ولا تجاوز ، وربما تعــدى لأجــل تضمنه معنى فعل متعد ولم يرد منه على ما فى الصحاح إلا رحب ، سمع رحبتكم الطــاعة قال : قال الخليل : قال نصر بن سيار : رحبكم الدخول فى طاعة الكرمانى ، وقال عن الخليل : انه لم يجىء فعل بضم العين فى الصحيح متعدياً غير رحبكم الدخــول أ . هـ .

ويقال أيضا : رحبتكم الدار وغيرها ، وكذا قال صاحب بغية الآمال : لم يتعد فعل بالضم إلا كلمة واحــدة حكاها الخطابى ، وثابت صاحب الدلائل وابن سيده فى العويص وهى : رحبتكم الطاعة أ . هـ .

وزاد فى المغنى طلع قال على بن أبى طالب : إن بشرا طلع اليمن ، وكذا زاد المرادى ، وإنما تعديا لتضمن رحب معنى وسع ، وتضمن طلع معنى بلغ ، ووسع وبلغ متعــديان ، وقيــل : رحبتكم من باب حــذف الحرف الجار ، وإيصــال مجروره منصوباً على نزع الخافض بالفعل ، أى رحبــت بــكم حذفت البــاء لكثرة الاستعمال ، ونصــوا على أن الفعلين شاذان قياساً .

يبحث فى ذاك بأنه إذا كان التعدى للتضمين جاز القياس عليهما ، لنص كثير على قياس التضمين ، وبأنه اذا صح عند كثيرين قياس حذف الجار سعة صح نحــو : شرفت البلد أى على البلد قياساً .

الجواب : أن خلافهم فى قياس التضمين وحذف الجار مع غير فعــل بالضم ، وأما معــه فممنوع لعلة منع تعــديه ، ومع حــذف الجــار ونصب مجروره به يكون على صــورة المتعدى ، قال الجــام بردى : اذا أول نحو : رحبتك الدار برحبت بك ، كان رحب غير متعــد فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدى .

وأما ما كان من الثلاثى المجـرد المفتوح واوى العين : كقال وطال وساد المتعديات إذا نقل الى فعل بالضم فإنه لا يرد علينا تعـديه نحو : قلته وطلته وسـدته ، فانه هـو التعدى الثابت حـين كان على وزن فعل بالفتح استصحب بعد نقله الى فعـل بالضم فأصـل ذلك فعـل بالفتح ، ولما سكن آخره لضمير الرفع المتحـرك لزم حذف عينه لئـلا يلتقى ساكنان هى والآخر ، وحول الى فعل بالضم بنقل حركة العين الى الفـاء .

وفائدة التحـويل الإعلام بأنه واوى العين إذ لو لم يحـول لم يعلم أنه واويها ولا يائيهـا ، لأن الفتحة لا تدل على ذلك ، والألف كما تكون عن واو تكون عن ياء ، وظاهر قول الدماميني فحـول بالفاء بعـد قوله : لزم حذف عينه ، أن التحـويل بعد الحذف ، وليس كذلك .

الجواب : أنه انما يظهر من ذلك أن التحويل بعد لزوم الحـذف لا بعد الحذف ، وهـو مسلم ، فان أصـل : قال قول بفتح الواو ، تحركت بعد فتح وقلبت ألفـا ، واذا نقـل الى فعـل فأصله قول بضم الواو ، تحركت بعد فتح فقلبت ألفا نقلت ضمته الى القـاف عند ارادة حذف العين لامعه ولا بعده ، لأن النقل متقـدم على الحذف ، وذلك مذهب قوم منهم الكسائى والناظم فى التسهيل ، وهـو مذهب سيبويه وأصحابه .

وقال ابن الحاجب : ان الصحيح أن الضـم فى بـاب سدته لبيـان الكلمات الواويات العين لا للنقل .

قال صاحب تحقيق المقال : ان الأول للمحققين ، وإن الأئمة عليـه مشوا ، وإن الدليل على أنه منقـول من فعـل بالفتح تعـديه ، وإن ظاهر كلام بعض أنه حول قبل الإسناد فقال : يحـول الى فعل بالضم ، وعروض كونه على بناء فعـل بالضم لا يمنعه من استدامة التعـدى ،

وإن قــول ابن مالك فى التسهيل ، ولمن كانت فتحــة أبــدلت بمجانس المحذوف ، ونقلت خلاف ما قرروه ، وأنــه لو كان الضم لبيان بنــات الواو لفعل مثله فى خفت ، وهم كسروه ، ولثقل فعــل بضم العين لــم يجىء مضاعفاً ، لأن المضاعف ثقيل أيضــا إلا لبب أى صار لبيبــا ، وشرر أى صار ذا شر ، وعززت الناقة بزايين ، أى قل لبنهــا •

وذكر هذه المــادة ابن خالويه ، وابن القطــاع ، قال ابن خالويه : وجدت هذا اللفظ بعد سبعين سنة ، وهــو غريب على كل نحــوى وصاحب لغــة ، وممن حكى شررت ابن جنى عن قطرب ، وممن حــكى : لببت يونس ، وحكى أبو يحيى : حببت وقللت زيادة على ذلك ، وزاد أبو يحيى وصاحب القاموس ذممت ، ونص صاحب القاموس على قلته ، وذكرت صاحب القاموس عــززت ، وفسره بضيق إحليلها ، وذكــر أيضا فككت أى حمقت فى استرخاء ، وذلك ، وذلك كله أفعــال مضعفة مضمومة العين ، فبطل قول غير واحد من اللغويين والنحويين أن المضاعف لم يأت فيــه فعل بالضم إلا لببت •

وممن ذكر ذممت ابن القطاع عن الخليل ، وورد الفتح فى جميع ذلك وهو الأشهر إلا لبب وفكك بمعنى حمــق فى استرخله ، فالأشــهر فيهما الكسر •

قلت : ومحل قلة فعل بالضم فى المضاعف غير باب التعجب ، وأما فى بابه فكثير مقيس ، وكــذا باب المــدح والذم ، فإن كل فعــل مضعف العين واللام منه حرف واحــد ضمن معنى المبالغــة فى مــدح أو ذم أو تعجب ، فإنه يحــول من بنيته الى فعل بضم العين ، وتنقــل ضمة العين إلى الفاء ، وأثبت صاحب التحقيق مع عززت ولببت وشررت وحببت حق ، وذكر أنه سمع فتحه ، وقوله : (وأذنت لربها وحقت) يحتمــل البنــاء للفاعل ، والبنــاء للمفعــول ، وكــذا قوله : بكت عينى وحــق

لها بكاها ، فوجه البنـاء للفاعل أن أصـله حقق بضم القـاف ، نقلت ضمته إلى الحـاء فأدغم فى القاف بعـده كما قيل فى حسن بالضم حسن بنقل الضم الى الحـاء قال الشاعر :

لـم يمنـع النـاس منى ما أردت ومـا
أعطيهم مـا أرادوا حســن ذا أدبـا

أى حسن بضم السين وفتح الحـاء ، ووجه البناء للمفعـول أن أصله حقق بضم الحـاء وكسر القاف ، سكنت وأدغمت فى القـاف بعدها كرد بضم الراء ، واختار صاحب بغية الآمال البناء للفاعل ولم يجىء ضم فعـل يائى العين لثقل الضمة على اليـاء ، وان كان يعـل بقلب اليـاء ألفـا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتخفف الكلمة .

قال سيبويه : ليس فى بنات اليـاء فعل بالضم ، وذلك لأن اليـاء أخف عليهم من الواو ، وأكثر تحـويلا للواو من الواو لهـا ، وكرهوا أن ينقلوا الخفيف الى ما يستثقلون ، فلو قلت : فعُلت بضم العـين فى اليـاء كنت مخرجاً الأخف إلى الأثقل ؟

قلت : وجه ذلك الثقل أنه يلزم من بناء فعل بالضم فى اليائى ، قلب اليـاء واواً فى المضـارع ، والواو أثقل من اليـاء ، وشذ هيؤ بضـم الياء ، أى حسنت هيئته وهو لغـة ، وفيـه لغتـان أخـريان هيأ بفتح اليـاء يهيئو بفتحها أيضـاً ، وهيأ بفتحها يهيىء بكسرها .

قال الخضرى : وانظر لـمَ لمْ تقلب اليـاء ألفـاً أى لتحـركها وانفتاح ما قبلها ، كمـا قلبت الواو فى طـال ، مع أن أصـله طـول بالضـم ؟ ا ه ؟

قلت : لم يقلبوها ألفاً لأنهـا فى فعل لا يتصرف لمشابهته بـاب التعجب ونعم وبئس ، قال فى بغية الامال : قال أحمـد لم يجىء من بنات اليـاء على فعل بالضم إلا كلمة واحـدة فقط وهى : هيؤ الرجل من الهيئه ، حكاه ابن جنى عن بعض الكوفيين .

قال ابن جنى : وهو بناء لا يتصرف لمضارعته بما فيه من المبالغـة لباب التعجب ، ونعم وبئس قال : فلما لم يتصرف لحـق بصحة الأسماء ، فكما صح نحو القـود والصيد والغيب ، كذلك صح هذا فلهذا احتملوا فيـه خروجه فى هذا الموضـوع ، مخالفا للباب ، انتهى كلام بغيـة الامـال .

وعن بعض : أن كاد التى من أخوات كان فى العمل وزنهـا فعل بالضم ، وأنها عن ياء أصلها كيُد بالضم ، تحركت اليـاء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فهو نظـير هيؤ ، ويأتى ما فيـه ان شاء اللـه ، هذا وقول القاموس هيؤ ككرم ، يـدل على تصريف هيؤ بأن يكون لـه مضارع كيكرم ، ولم يأت فعل بالضم يائى اللام متصرفاً إلا : نهو بضم الهـاء وفتح الواو أى صاروا ذا نهية ، أى ذا عقل ، أصـله نهى قلبت اليـاء واوا لوقوعها بعد ضمة ، وإنما قل ذلك ، ولو كان تقلب اليـاء واواً ، لأنه كما ثقلت الضمة على اليـاء تثقل من حرف قبلهـا .

واحترزت بقولى متصرفاً عن فعل المضموم العين ، المصـوغ من يائى اللام للتعجب نحو : قَضُوَ الرجل بالضم أى ما أجود قضـاءه ، ورمُو بالضـم أى ما أمر ماه الأصـل قضى ورمى قلبت اليـاء واواً لأنها بعد ضمة ، فإن ذلك مطرد كما فى محله بسط .

وأما كون فعل بالضم واوى اللام أصالة لا قلباً عن يـاء ، فكثير كسر وأى شرف ، وبهو أى ملأ العين جمـاله ، وبـدو أى سـفه فى

بعض اللغات ، وسخو أى جاد أو أعطى بعد بخل ، وفضُو المكان أى اتسع ، ثم ألق إلىّ سمعك أمل عليك مواد من باب فعل بالضم ، وهى : دنأ بالهمزة ، وورد مفتوحاً أيضاً دنوءة ودناءة فهو دنىء ، وأدب أدباً فهو أديب وأرب إرباً بكسر فسكون وأرابة بالفتح والألف فهو أريب ، وأرب أى عاقل وجنب جنابة فهو جنب بضمتين ، وورد جنب كعلم وصلب صلابة ، وورد صلب كسمع ورحب رحباً بالضم ورحابة فهو رحب ورحيب ورحاب بالضم ، وورد رحب كسمع وشحب لونه شحوباً وشحوبة تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وورد شحب كمنع ، وشحب كنصر ، وشحب كعنى وعرب أى غمض وخفى وقرب منه قرباً وقُرباناً وقِربانا ، فهو قريب ، وقشب الثوب قشابة أى صار قشيباً أى نظيفاً ، أو أبيض ، وازب لزباً ولزوباً دخل بعضه فى بعض .

وأما لزب بمعنى لصوق فورد فيه الضم والكسر لا الكسر فقط ، ونجب نجابة أى كرم حسبه ، وبحت بحوتة بمثناة فوق خلص ، فهو بحت ، وزمت زماتة وقر ، وصلت جبينه صلوتة فهو صليت أى واضح ، وفرت الماء فروتة فهو فرات أى عذب ، وكمت كمتاً وكمتة وكماته خالط حمرته سواد ، وخبث بالمثلثة خُبثا وخباثة وخَباثة فهو خبيث ، وبهج بهاجة فهو بهج وبهيج ، أى حسن ، وسمج سماجة أى قبح ، وسمح بالحاء المهملة سماحة أى كرم ، وسماحاً وسموحاً وسموحة وسمحاً وسماحاً ، وصبح وجهه فهو صبيح أى حسن ، وصرح الشىء صراحة وصروحة فهو صريح ، أى خالص ، وفسح المكان أى وسع فهو فسيح ، وفصح الرجل فصاحة فهو فصيح ، وقبح قُبحا وقَبحا وقبوحا وقباحاً وقباحة وقبوحة فهو قبيح ، وجلد جلادة وجلودة وجَلداً بفتح الجيم واللام أى قوى ، أو تكلف القوة فهو جلد بالسكون ، ونجد بجدة فهو نجد ، أى شجاع ماضى العزم .

وجدر بالأمــر فهو جدير به أى حقيق ، وخطر قدره ارتفع ، وغزر الشىء فهو غزير أى كثير ، وفجر الرجل فجـوراً فهو فاجـر ، وقصر قصراً بالضم وقصرا بكسر القاف وفتح الصاد فهو قصير ، وصغر صغراً بالضم وصغراً بالكسر فالفتح فهو صغير ، وكبر أى عظم كبراً وكبرا كذلك فهو كبير وكبـار بضم الكاف وتشـديد الباء ، وكثر كثراً وبالفتح ثرة بالضم فهو كثير ، ونزُر أى قل فهو نزُر ، ووعـر المكان فهو وعـر بالفتح ، وبالفتح فالكسر أى ليس بسهل ، وبؤس بأسـاً فهو بئس بفتح البـاء وكسر الهمزة أى شديد شجاع ، وشكس فهو شكس بكسر الشين وسكون الكاف ساء خلقه ، وفرس فراسـة بالفتح صار فارساً حاذقاً بركوب الخيل وفروسة وفروسية .

ونفس نفاسة ونفاساً ونفسا بالفتح فى الكل وسكون فاء الآخر فهو نفيس أى مرغوب فيـه ، وفحش فحشـاً بالضم فهـو فاحش زانٍ ، أو فاعل ما يشتد قبحه من الذنوب ، أو فاعل كبيرة مطلقاً ورخص السعر رخصا بالضم فهو رخيص أى غير غال .

أما رخص رخاصة ورخوصة ، فهو رخص أى ناعم ، فجـائز فتحه وخفض عيشه خفضاً فهو خفض ، كالمصدر بمعنى الدعة والراحة ، وعرض عرضاً بالضم فهو عريض ، وغرض اللحم بالغـين المعجمة غرضاً بكسر ففتح فهو غريض أى طرى ، وبدع بداعة وبدوعاً فهو بدع بكسر البـاء وسكون الدال ، أى غاية فى الشىء كالعلم والشجاعة ، وسرع سرعة بالضم فهو سريع ، ويقال فى المصـدر سرعاً أيضـا بكسر ففتح ، وشجع شجاعة فهو شجاع بتثليث الشـين المعجمة ، وشجيع وشـجع بفتح فكسر ، وشجعة بكسر ففتح وأشجع ، وشنع شناعة فهو شنيع ، وشـنع بفتح فكسر وأشنع أى قبيح فاحش .

وطمع طماعية فهو طمع بفتح فكسر ، أى كثير الطمع وأمـا طمع

طمعاً وطماعاً وطماعية فهو طامع ، أى حريص فكفرح ، وفظع بالظاء فظاعة فهو فظيع ، أى شديد الشناعة ، وودع وداعة فهو وادع ووداع بالفتح أى ساكن متسقر ، وورد مفتوحاً ووسع وساعة وسعة فهو واسع ووسيع ، أى الخطو والذراع ، وأما وسعه سعة فبالكسر ، وبدغ بغين معجمة بداغة فهو بدغ بكسر الباء وسكون الدال ، أى باثل متغوط فى ثيابه ، وبدغ بداغة فهو بدغ بفتحتين أى سمين ناعم ، وخصف خصافة فهو خصيف ، أى مستحكم بكسر الكاف كرصف رصافة فهو رصيف ، وسخف العقل والثوب وغيرهما رق فهو سخيف ، وظرف ظرفاً بالضم فالسكون وقل ظرافة فهو ظريف ، وشرف شرفاً بفتحتين فهو شريف ، وكثف بمثلثة كثافة فهو كثيف أى غليظ ، ولطف لطافة ولطفاً بالضم فالسكون فهو لطيف أى دقيق أو صغير .

ونظف نظافة فهو نظيف أى نقى ، ووطف وطفاً بفتحتين فهو أوطف أى طويل شعر العين أو الحاجب ، وحمق حمقاً بضم فسكون وبضمتين فهو أحمق ، أى قليل العقل ، كخرق فهو أخرق ، وزعق الماء زعاقاً بالضم مصدراً ووصفا أى مر غليظ لا يطاق شربه ، وسحق المكان سحقاً بضم فسكون أو بضمتين فهو سحيق ، أى بعيد ، وورد مفتوحاً ، وصفق الثوب صفاقة فهو صفيق أى غليظ ، أو بين الغلاظة بتشديد الياء ، ووجه صفيق بين الصفاقة ، وعمقت البئر ونحوها عمقاً بضمتين فهو عميق ، أى بعيد القعر ، وضنك الشىء ضنكاً بفتحتين وضناكة وضنوكة فهو ضنك بفتح فسكون أى ضيق .

ووشك الأمر قرب ، وبسل الرجل بسالة وبسالا فهو باسل ، أى شجاع لا يفلت قرنه ، وبطل بطالة فهو بطل بفتحتين أى شجاع تبطل عنده الدماء وتضيع ، ولا يؤخذ بها ، أو يبطل جراحته لا يكترث لها ، وثقل ثقلا بفتحتين أو بكسر ففتح وثقالة فهو ثقيل ، وطفل

طفالة وطفولة فهو طفل بكسر فسكون أى رخص ناعم ، ونبل نبالة فهو نبيل أى نجيب •

ويقال فى المصدر أيضا : نبلا بضم فسكون ، وجسم جسامة فهو جسيم وجسام بالضم أى عظيم الجسم ، وحرم عليه الشىء حرمة بالضم فالسكون فهو حرام ، ويقال أيضا للمصدر : حرام ، وحزم بالزاء حزما بكسر الحاء وسكون الزاء فهو حازم وحزيم ، وحلم حلماً بكسر فسكون فهو حليم أى عاقل ، وشهم شهامة فهو شهم بالسكون ذكىّ الفؤاد متوقد ، وصرم السيف صرامة فهو صارم أى قاطع ، وصرم الرجل صرامة فهو صارم أى ماض شجاع •

وضم ضخامة وضخماً بكسر فلفتح فهو ضخم بالسكون ، أى عظيم الجسم أو مع كثرة اللحم ، وعظم عظماً بكسر ففتح وعظما بضم فسكون فهو عظام بالضم وعظيم ، وفحم فحامة وفحوماً فهو فاحم أى أسود ، وقدم قدماً بكسر ففتح وقدامة فهو قدام بالضم وقديم ، وكرم كرامة وكرما بفتحتين فهو كريم وكرام بالضم ، وكرام كالمصدر وكرمة بالكسر فالسكون ، ومكرما ومكرمة ، ولؤم لؤما بالضم فهو لئيم أى غير كريم ، وثخن بمثلثة ثخانة وثخونة وثخناً بكسر ففتح غلظ وصلب فهو ثخين ، وجبن جبانة وجبناً بضم فسكون وجبناً بضمتين فهو جبان بالفتح مع التخفيف أو التشديد وجبين ، أى هيوب •

وحسن حسناً بضم فسكون فهو حسن بفتحتين ، وحسين وحسان بالضم مع التخفيف أو التشديد ، وخشن خشانة ومخشنة وخشونة وخشنة بضم الخامس فهو خشن بفتح فكسر ، وأخشن أى أخرش غير لين ، وحصن حصانة فهو حصين ممتنع عاف وحصان أيضاً بالفتح ، وهجن هجانة وهجونة وهجنة بضم الهاء وسكون الجيم فيهما فهو هجين أى لئيم ، وهجانة فهو هجان بالكسر الخيار من كل شىء والبيض من الإبل •

ورفه عيشه رفاهة ورفاهية ورفهنية لان ورغد ، فهو رفيه ورافه ورفهان ، وفره فراهة وفراهية فهو فاره أى حاذق ، ونبه نبهاً بضم فسكون ونباهة فهو نابه ونبيه ، أى ذو شهرة ، وأما نبه بمعنى شرف فثملث الباء ، والله أعلم .

وأما فعل بكسر العين فلزومه أكثر من تعديه كما نص عليه الناظم والمرادى وغيرهما ، قالوا : ولكون لزومه أكثر من تعديه غلب وضعه للنعوت اللازمة ؛ أى للصفات القائمة بالذات ، اللازمة لها التى حقها أن يكون فعلها فعل بالضم ، والمراد بالنعت الصفة المعنوية للمدح أو للذم ، فهو نعت لغوى ، وزعم بعض أن النعت للمدح والصفة له وللذم فبينهما عموم وخصوص مطلق ، وليس ذلك بمراد هنا ، والحق ترادفهما فى الذم والمدح ، وللأعراض وللألوان ، وفى ذى الأعضاء ، بل لكبر الأعضاء .

وهذه المعانى لا تطلب زيادة على قيامها بمحالها ، فلم يتعد الفعل الدال عليها مثال النعوت اللازمة شنب ، والشنب بفتحتين ماء ورقة وبرد ، وعذوبة فى الإنسان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب كالمرب تراها كالمنشار ، وفلج بالفاء والجيم أى تباعدت أسنانه ، وتمثيل بعض بقلح بالقاف والحاء المهملة مشكل ، لأن القلح صفرة الأسنان ، وهى تحدث وتزول إلا إن أراد الصفرة المولود بها الوليد اللازمة له بعد .

ومثل الشيخ يحيى بعمى ويقال فيه مثل ذلك ، أو أراد باللزوم ما لزم ولو بعد حدوث كصفرة حدثت ولزمت فى الأسنان .

ومثال الأعراض شبع وجرب ، وعطب وعرج ، وعوج وبخر ، أى عظم بطنه وبخر أى نتن فمه ، وجهر لا يبصره فى الشمس ، وحرزت

عينه صغرت وخفرت الجارية أى اشتدّ حياءها ، ودعر خبث وفجر وشتر ، أى انغلق جفن عينه أو انشقت شفته العليا ، وصعر بالمهملات اعوج وجهه ، وعجز غلظ عجزه أى مقعدته ، وخرس وشوس نظر بمؤخر عينه تكبر أو فطس أنفه انفرشت قصبته وبرش ، أى فيه نقط بيض وطرش أى صمّ ، وعمش أى ضعف بصره مع سيلان الدّمع غالباً ، ومع عدمه فى غير الغالب ، ونمش فيه نقط بيض وسود خالفت لونه وبرص ، ورمصت عينه اجتمع وسخ أبيض فى مآقيها ، وغمصت سال رمصها ، وغمص بطنه وجَع ، ونمِص شعره رق جداً ، ورمض وحبط البعير انتفخ بطنه مع احتباس الخارج •

وصلع رأسه وقرع تساقط شعره ، ولثغ لسانه أبدل حرفاً بحرف ، وترف بطنه نعم ، وتلف ودنف لزمه المرض ، وذلف أنفه صغر أو استوى فى دقة أو صغر ، ودق أو غلظ ، واستوى ، ونغف البعير كثر نغفه وهو دود يخرج من أنفه ، وبهق أى صار ذا علة دون البرص ، وفوق البرش وجدل فرح وخجل دهش ، وجدم بالبناء للفاعل فى غير الأكثر ، وثرمت سنه انكسرت من أصلها ، وبكم خرس ، وحشم غضب ، وخشم بالمعجمة أنفه تغيرت رائحته ولا يكاد يشم شيئا •

وسدم ندم ، وغلم اشتدت شهوته للجماع ، وهرم وجبن عظم بطنه لداء يسمى الجبن ، وجاه انحسر شعره عن مقدم رأسه كله وهو فوق الجلح ، والجلح فوق القرع •

مثال اللون : صهب شعره احمرّ أو اشقر ، وغرب سود وبغث ، وبرجت عينه أحدق بياضها سوادها ، ودعجت أى اشتد سوادها واتسعت ، وسود وحمر وخضر وصفر وعفر الظبى ، أى غلبت بياضه حمرة ، وغبر لونه فهو أغبر ، وغدر الليل أظلم ، وقمر لونه ضرب بياضه الى حضرة ، ومغر وجهه احمر كالمغرة ، ونمر لونه أى فيه

نقط بيض ، وسود كلون النمر ، ودبس أى لونه بين السواد والحمرة ، وغبش ضرب بياضـــه الى السواد ، وبيض فهو أبيض ، وشمط رأسه خالط سواده بياض الشيب ، وبقع الطائر أى كان كالأبلق من الدواب ، وزرقت العين وحلكت ، أى اسودت ، وشهلت العين أى كان فيهـا أقل من الزرقة ، وأحسن ودسم أى فيه غبرة الى السواد ، ودهم اشـتدّ ســواده ، وسحم أى اسود كسخم بالخـاء المعجمة ، وصـحم ضرب سوادُه الى صـفرة ، وظلم الليل ، وعصـم الظبى والوعـل أى فى ذراعهما بياض دون سائره •

وغتم لونه أى غلب بياضـه السـواد ، وغسـم غلب سـواده البياض ، وقتم اغبرّ ودجـن اليوم أطبق غيمـه ، والليـل أظـلم ، والرجل اسود لونه شـديداً ، ودكن ضربت حمرته الى السواد ، ومرهت العين ابيض لترك الكحـل ، ومره لونـه أى ابيض دون مخالطة غـير البيـاض •

ومثال كبر الأعضاء ، وهـذا نوع مقيس ، قيل فى كل عضـو ثلاثى الحروف : رقب عظمت رقبته ، وعجزت المرأة كبر عجزها ، وطحل كبر طحاله ، وجبه كبرت جبهته . وعضـلت عظمت عضـلة ساقه أى لحمته ، وأذن كبر أذنه ، وعين كبرت عينه ، ولسن كبر لسـانه ، وشـفه كبرت شـفته ، وشـدق عظم شدقه ، ولا مـادة لذا النوع أصلية فى الرباعى المصـوغ من أسماء الأعيان •

ومثال فعل اللازم المكسور لغير ما ذكر : برئت ذمته ، وطفئت النار ، وظمىء وتعب وحرب اشـتدّ غضبه ، وسغب جاع ، ويفتح أيضـاً ، وطرب وعجب وغضب ولجب ارتفع صـوته ، ولزب به ولصب اصـق به ، ولعب وشب علق ونصـب أى تعب ، وشمت به فرح بمصـيبته ،

وعنت أثم ودخلت عليه مشقة ، وهرت الوعاء اتسع ، وتفث شعره تشعث ، وحنث ودمث المكان سهل .

وشعث شعره اغبر لطول عهده بالدهن ، وشعث الأمر تفرق ، وعبث وغرث جاع ، ولبث ولهث عطش ، وأما لهث من العياء بالفتح ، وأرج الطيب توهج ، وحرج أثم أو ضاق صدره ، ولحج السيف فى غمده نشب ، ولزج تمطط ، ولهج ونضج اللحم ونضجت الثمرة أدركت ، وبرح زال ، وبرح الخلفاء ظهر ، وربح ولقحت الناقة ومرح أشر ، وجرد المكان لانبات فيه ، وجهد عيشه نكد ، وسعد وسهد أرق ، وصعد فى السلم وعهد اليه أوصى ، ونفد فنى ونكد ضاق ، وأثر فضل على أصحابه وأشر بطر ، وأصر كبرا وبطرا وأشر وحصر صدره ضاق ولسانه عيى ، وسخر منه وبه ، وسكر وشهر ، وشكرت الناقة امتلا ضرعها ، والدابة سمنت ، وضجر وظفر وقفر طعامه لا إدام فيه ، وكبر أسن ، ومذرت البيضة فسدت ، وهدر فى كلامه أكثر من اللغو ، وخثر اللحم تغير ، وغرز الشىء غلظ ، وأيسر ، أى قنط وهو لغة .

وبئس اشتدت حالته ، وحمس المكان صلب ، والرجل اشتد فى دينه ، ودنس وسلس لان وانقاد ، وشرس ساء خلقه كشكس ، وعبس الوسخ به يبس ، ولغست نفسه غثت ، ولعس بالعين من اللون ، ومرست البكرة نشب حبلها بينها وبين القعو ، ونحس سرع فهمه وسمعه ، ونفس بالشىء بخل به ، ونفس عليه حسده ، ونفست اذا كان بالبناء للفاعل ، أى ولدت ، ودهش تحير ، وكرش جلده اجتمع وانقبض ، ورمضت قدمه احترقت من شدة الرمضاء ، وغلط فى الحساب وغيره .

وقيل : يقال فى الحساب : غلت ومشطت يده غلظت من العمل ،

ونشط أى لم يكسل ونعظ ذكره قام ، وبشع وطمع فى الشىء وفزع عليه وفزع منــه ، وقنع وقيل : بالفتح ، وهلع اشتدّ حرصــه وجــزعه ، وأزف قرب ، وردف اقترب ، وأسف حزن ، وأنف تكبر ، وشــنف عن الطريق وعليه أعرض ، وصــلف جاوز قــدر الظرف ، وأرق ســهر ، وتئق الســقاء امتلأ ، وشــبق اشتدت علمته ، وشرق بريقه وصــعق غشى عليه ، وعبق به الطيب لزق ، وعرق رشح ، وغــدق المــاء غزر ، وغرق وفرق منه فزع ، وفاق انزعج ولحق به ، ولزق ولسق ولصق وملق تودد ، وسهك بحت منه رائحة كريهة كرائحة الســمك واللحم الخنز ، وضــحك وأجل الشىء تأخر وتفلت رائحته وثمــل .

وحبلت المرأة حملت ، وشجل الثوب بلى ، وخضل وخطل أخطــأ فى كلامه ، ودخل غفله أى صار فيه فساد وعنش ، وكذا غير العقــل ، وكذا دغل ودمل جرحه برىء ، ورجــل أى لم يكن لــه ظهر يركبــه ، ورسل الشعر أى ليس بجعد ، وشكل الأمر ألبس ، وعجل وعطت المرأة لا حلى عليها ، وفشل ضعف ، وكسل وكحل ونجلت عينه اتسعت ، ونغل الأديم فسد فى الدباغ ، وأثم وألم وبرم به ضجر ، وبشم تخم ودرم الكعب أو العظم ستره اللحم حتى لم يبن لــه حجم ، ودرم الســاق اســتوى ، والبعير ذهبت أسنانه أودنا وقوعهــا .

ودرم انقطع كلامه كرزم ، وسلم وسم ضجر وشــيم المــاء برد ، وضرمت النار اشتعلت ، وقرم اشتهى اللحم ، ولحم فى الشىء نشب به ، وندم ونهم أفرطت ويتم الصبى ، وأحن حقــد ، وغضب وأذن بــه علم ، وأذن له أباح له وأذن اليــه استمع ، وأفن ضعف عقله ، وأمن وحزن ودرن الشىء اتســخ ، وذعن خضع وزمن طــال سقمه ، وسمن وضغن بالغين المعجمة حقد ولخن أنتن ولسن ، أى فصح ، ولكن لكنة ضد لسن ، وأله تحــير ، وأله اليــه فزع ، وبلــه غفــل أو ســلم

صدره ، وتفه أى حقير وشره اشتد حرصه ، وكمه أى عمى أو خاص بمن ولد أعمى ، بل هذا من النعوت اللازمة •

ومثال فعل المكسور المتعدى : شاءه يشاءه ، وشربه وصحبه ، وقربه دنامنه ، وحمده وزرد اللقمة بلعها ، وشهده وحقره ويفتح أيضـا وندره علمه كحذره ، ونكره وعلمه وجهله ولبسه ولحسه وسرطه بلعـة ، وحفظه وبلعه وتبعه ، وسمعه ووسعه ، وألفه ولقفه تنـاوله بسرعة ، ورهقه لحقـه وعشقه وعلقه أى عشـقه ، ولعقـه أخـذه بأصـابعه فلحسه •

وفركهـا وفركته فراكا وهو البضع ، وثكله فقده ، ورحمه وسئمه مله ، وطعمه ذاقه ومصـدره الطعم بالضم ، وعـدمه وعلمه وغنمـه وفهمـه ، وقضمه أكله بأطراف أسـنانه ، ولـزم ولقمه ، وزكنـه وضمنه ويقنه تحققه ، وفقهه وكرهه •

وكثر مجىء فعـل بالكسر لمطـاوعة فعـل بالفتح ككسرته فكسر أى انكسر ، وعقرته فعقر أى انعقر ، وهدمته فهـدم أى انهـدم ، وثلمته فثلم أى انثلم ، وصلمته فصلم أى انصلم ، وثرمته فثرم •

وظاهر المرادى قله ذلك ونص بعضهم على أنه كثير جدا ، وأن معرفته متوقفة على معرفة مواد فعل المفتوح ، ويجمع بأن المراد بكثرته كثرته فى حد ذاته وبقلته قلتـه بالنسـبة الى مجيئه لغـير المطـاوعة أو الى مجىء انفعل ونحوه لهـا ، وأنكر بعض مجىء فعـل بالكسر لطاوعة فعل بالفتح ، وقد يشـارك فعـل بالكسر فعل بالضم فى فعـل واحـد ، فتكون فيه لغتـان : الضم والكسر لاشتراكهما فى الدلالة على النعوت اللازمة نحو نهى اللحم ، ونهو لم ينضج ، ووبئت الأرض ووبؤت أصـابها الوباء أى الطـاعون ، وهنىء الشىء وهنؤ أتى بلا مشقة ،

ورحب المكان ورحب اتسع ، ورطب الشيء ورطب وشسب النبات وشَسب يبس .

وزاد بعضهم فيه الفتح فهو مثلث ، وشهب لونه وشهب ، وكهب لونه وكهب أى هو اسود أو اغبر الى سواد فى الناس والإبل وزهر لونه وزهر وزاد بعض فيه الفتح ، فيكون مثلثا ، وسمر وسقر وشقر ، وبلق وبلُق ، وأدم وأدُم ضرب بياضه الى السواد هذا فى الإبل .

وفى الناس بمعنى سمر ، وكمث الفرس وكمت وفحم الشعر وفحم وصلب وصلُب ، وبَعد وبعُد وبلد وبلُد ورغد ورغُد ، وشهد وشهُد أى أخبر بما علم ، وأما شهده أى حضره فبالكسر فقط ، وبثر وجهه وبثر ، وبصر به وبصُر ، وحصرت الناقة وحضرت ضاق إحليلها ، وحصر وحصر الرجل لم يشته النساء ، وعسر وعسُر ، وفقر وفقُر بمعنى افتقر عند من أثبته خلافا لمن منعه وهم الأكثرون ، ووفر ووفُر اتسع وكثر ، ووجز ووجُز فى منطقة قلله وأسرع فيه ، ورجس ورجُس عمل القبيح ، ونجس ونجُس ونحس ونحُس ضد سعد ، وحرض وحَرض طال سقمه ، وسبط الشعر وسبُط لم يكن جعدا ، وسلط وسلُط لسانه طال ، ويقظ ويقُظ نبه ، ومن النوم فاق .

وتلع عنقه وتلُع أى هو طويل ، وثقف وثقف أى حاذق خفيف ، وحنف فى مشيه وحنف مشى على ظهر قدميه ، وخرف وخرُف فسد عقله ، ورعن ورعُن وحمق ، وحمُق وعجف وعجُف أى هزل ، وقشف وقشُف ساءت حاله ، ونحف ونُحف دق ، وعمق وعمُق بعُد قعره ، وبخل وبخُل ، وجثل وجثُل كثر والتف ورذل ، ورذُل أى خس ، وكذا فسل وفسُل ، وشثلت أصبعه وشثلت غلظت ، وكذا شتنت وشتُنت ، وحرم الصوم والصلاة على الحائض ، وحرُما وسقم وسقُم ، ولحم

جسده ولحُم أى كثر لحمه ، وشجن وشجُن حزن ، ويمن ويمُن بورك له ، وسفه وسفُه وأما سفه نفسه فبالكسر فقط .

وفقه وفقُه وأما فقهه فبالكسر لا غير ، وتسكين عين فعل المضموم وفعل لغة لبنى تميم .

قال فى تحقيق المقال : وقد يغنى أى فعل بالكسر عنه أى عن فعل بالضم وجوبا كما فى اليائى واللام نحو : حيى وعيى وغنى ، لأنه لم يأت يائى اللام متصرفا ، يعنى فعل بالضم كما تقدم ، وانما قيل فيها إنها مغنية عنه ، لأن الحياء والعى والغنى معان مطبوع عليها والمراد غنى النفس وغنى المال شبيه به ، ومحمول عليه وجوازا ، وعبارة أبى يحيى وسماعا فى غير يائى اللام : كقوى ونقى ، وهما من القوة والنقاوة ، وكسمن وحقها أن تكون على فعل أى بالضم ، وقد جاءت كذلك : كمتن ونظف ، ولحم وشحم اللذين بالأصالة لا بالحدوث ، وكأضدادها لأن الضد كثيرا ما يحمل على ضده كضعف ونجس وشحب ، ولذا كان ضد قصر فعل بالضم .

وأما فى فقته فى الطول بمعنى غلبته فيه ، أو طلت عليه من الطول بمعنى الفضل ، فهو فعل بالفتح ، وان حول ويدل على أن هذه المذكورات مغنية عن فعل بالضم ، وورود الوصف منها على فعيل : كقوى ونقى ، وبه استدل أيضا على أن طال فعل بالضم ، لأن الوصف منه طويل ، والله أعلم .

وأما فعل بفتح العين فيكون متعديا ولازما بكثرة ، لأنه لما كان أخف الأبنية وضعوه للنعوت اللازمة : والأعراض والأمراض والألوان التى سبقت فى فعل وفعل ، ولسائر ما قصد ، والدلالة عليه من المعانى التى لا تنضبط كثرة .

قال الدماميني : وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بالكسر ، ويختص ، بباب المغالبة نحو كاتبني فكتبته ، وضاربني فضربته ، وهو اسناد الغلبة فى فعل بين اثنين مثلا الى الغالب فيه منهما ، ويجىء لمطاوعته فعل بالفتح أيضا كقوله : قد جبر الدين الإله فجبر ، أى فانجبر ، ومعنى مطاوعته كغيره الأشعار بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له فى الاشتقاق ، ويجىء لمعان :

منها : غلبة المقابل بالباء الموحدة ، وللمطاوعة المذكورتين •

ومنها : السلب نحو قررته أى أزلته عن مقره •

ومنها : النيابة عن فعل المضموم فى المضاعف كجل وعز وشح ، وعنه فى يائى العين نحو طاب ولان وبان ، لأن فعل المضموم لا يكون مضاعفا ولا يائى العين على ما مر ، ومثل ذلك من النعوت اللازمة ونحوها حقه أن يكون على فعل بالضم •

قال أبو يحيى : واطرد صوغه من أسماء الأعيان لاصابتها ، أو إنالتها أو عمل بها ، وأصله للناظم فى تسهيله ، وهذا النوع مما لا مادة له أصلية على ما سبق فى الثلاثى : المكسور والرباعى ، وانما يصاغ من أسماء الأعيان الثلاثية •

ثال بنائه من اسم ثلاثى لاصابته أى لاصابة مسمى هذا الاسم الثلاثى : رأسه أى أصاب رأسه ، وجلده أصاب جلده ، وعانه أصاب عينه ، وأذنه أصاب أذن ، وفخذه أصاب فخذه ، وبطنه أصاب بطنه ، ورآه أصاب رئته •

ومثال صوغه من اسم ثلاثى لإنالة مسماه : لحمه أى أعطاه اللحم ، وشحمه أى أعطاه الشحم ، وتمره أى أعطاه التمر ، ولبنه أى أعطاه اللبن •

آ مثال صوغه من اسم ثلاثى للعمل بمسماه ، فيكون كالآلة : رمحه أى أصابه بالرمح ، وسهمه أى أصابه بالسهم ، وعصاه أى أصابه بالعصى ، أى استعمل الرمح والسهم والعصى ، فأصاب بهن ، فالأولى أن يقول فى هذا أو لإصابه بها بدل قوله أو عمل بها .

قال فى التسهيل : وقد يصاغ لعملها أى لعمل الأعيان أى أحداثها نحو : جدر جداراً ، أى بناه ، وبار بئراً أى حفر بئرا ، ونهر نهراً ، أى حفره أى استخرجه .

قال : ويحمل لها أى يصاغ فعل المفتوح من أسماء الأعيان للدلالة على عمل صادر منها نحو : كلبه الكلب ، وسبعه السبع .

قال : أو أخذ منها نحو نصف المال أخذ نصفه ، وثلثه أخذ ثلثه ، وربعه أخذ ربعه ، وهكذا من معانى فعل بالفتح الجمع : كحشد وحشر ، والتفريق كبذر وقسم ، والإعطاء : كمنح ونطل ، والمنع : كحبس ومنع ، والامتناع : كأبى وشرد ، والإيذاء : كلسع ولدغ ، والغلبة : كقهر وملك ، والدفع : كدراه ودفعه ، والتحويل : كنقله وحرفه ، والتحول : كذهب ورحل ، والاستقرار : كسكن وتوى بمثناة ، والسير كدمل ودرج ، والستر بالمثناة فوق : كحجبه وخبأه ، والتجريد : كسلخه وقشره ، والرمى : كقذفه وحذفه ، والإصلاح : كغزل ونسج ، والتصويت : كبكى وصرخ .

ويستعمل الفعل الواحد متعديا ولازما : كدفقت الماء ودفق الماء بنفسه ، وقد يشترك فعَل وفعِل وفعُل ، فيصير الواحد مثلث الماضى : كنقب عليهم صار نقيبا ، ورفث فى كلامه أفحش ، وعند عن الطريق مال ، وأمر عليهم صار أميرا ، وثخن اللبن صار ثخينا ، وعثر الماشى كب ، وعمر المال صار عامرا ، وقذر صار قذرا ، وأما

قذره فلا يأتى فيه الضم ، وكدر صار كدرا ، ومضر اللبن حمض ، ونضر وجهه نعم وأنس به . وخمص بطنه ضمر ، وقنط أيس ، ورفق به وسفل وكمل صار كاملا وعقمت المرأة .

وقد مرت أفعال وتأتى أفعال ان شاء الله من هذا النوع والفعل على سبعة :

الأول : الصحيح ، وهو ما خلا من حرف علة ، وتضعيف وهمز ، وذلك أن التضعيف والهمز تترتب عليهما أحكام حرف العلة من قلب وإبدال وحذف ، فلذلك أخذ عدمهما فى تعريف الصحيح ويقال له : السالم ، وهما مترادفان ، وقيل : السالم ما ذكر ، والصحيح ما ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام منه حرف علة ، ولو كان فيه حرف علة لكنه ليس بلام ولا عين ولا فاء ، أو كان فيه تضعيف فبينهما عموم وخصوص من مطلق كل سالم صحيح من غير عكس ، وعليه أكثر الصرفيين .

وقال السعد : السالم هنا ما سلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة ، وهى الواو والألف والياء والهمزة ، ومن التضعيف ، وأخرج بقوله هنا : النحو ، فان المعتل منه ما آخره حرف علة ، فاكرم سالم لأنه ولو زيدت فيه الهمزة لكن ليست فاء ولا عينا ولا لاما ، واعشوشب لأنه ولو تكررت فيه الشين لكنه غير مضاعف ، ولو زادت فيه الواو لكنه أيضا غير معتل . لأن احدى الشينين ليست ضعف أصل ، والواو غير لام ولا فاء ولا عين ، وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة فانه سالم نحو : سديتهم أى جعلتهم ستة ، أخذا من السادى فى السادس ، وسمى سالما لسلامته من التغييرات الكثيرة الجارية فى غير السالم قاله السعد .

قال اللقانى : لو علل بالسلامة مما ذكره فى التعريف كلما أجرى على قاعدتهم فى التعريف من تضمينه وجه المناسبة فى التسمية .

يجاب : بأنه انما علل بما ذكر ، لأنه السبب بالحقيقة فى التسمية ، ولا حاجة الى الجواب بأنه أطلق السبب وأراد المسبب . والثلاثى من الصحيح يجىء على ستة : فتح الماضى ، وكسر المضارع : كضرب ويضرب ، وكسر الماضى وفتح المضارع : كعلم ويعلم ، وفتح الماضى وضم المضارع : كدخل ويدخل ، وتسمى هذه دعائم الأبواب لكثرتهن واختلاف حركاتهن فى المستقبل ، مع الماضى واختلافها يدل على الأصالة ، لأن معنى الماضى مخالف لمعنى المضارع ، فينبغى أن يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ، ليكون اللفظ مطابقا للمعنى فى المخالفة .

ومعنى دعائم الأبواب : أصل الأبواب ، أما الفعل الذى فتح ماضيه ومضارعه : كفتح ويفتح أو ضم ماضيه ومضارعه نحو : كرم ويكرم ، أو كسر ماضيه ومضارعه : كنعم وينعم اذا كسرا فلا يسمى ذلك دعائم الأبواب لقلته بالنسبة الى الدعائم ، ولعدم اختلاف الحركتين .

الثانى : المثال : وهو ما فاء واو كوعد ، أو ياء كيسر وينع ويتم ، وسمى مثالا لأنه مماثل للصحيح فى مجيئه على فعل بالضم ، وفعل بالكسر ، وفعل بالفتح ، وفى تحمل الحركات وعدم الاعلال ، قيل : سمى مثالا لا انتصاب حرف العلة أوله ، والمثول الانتصاب ، ومنه سمى علم الأمير مثالا لانتصابه أمامه .

قيل : سمى مثالا لأن أمره مماثل لأمر الأجوف فى البناء على حرفين فى الجملة نحو : عد أمراً للمثال ، وقل أمرا للأجوف ، أو فى الوزن فى الجملة نحو : عد من المثال ، وبع من الأجوف ، وفى ذلك نظر فإن اليائى الفاء لا يبقى أمره على حرفين ، ولا يوازن أمر الأجوف .

يجيء المثال على خمسة بحسب الماضى والمضارع ، فتح الماضى وكسر المضارع : كوعد ويعد ، وفتح الماضى وفتح المضارع : كوقع ويقع ، وكسر الماضى وفتح المضارع نحو : وجل ويوجل ، وضم الماضى وضم المضارع : وسم ويوسم ، وكسر الماضى وكسر المضارع : كومق ويمق ، وسقط فيه من أنواع الصحيح فتح الماضى وضم مضارعه بالاستقراء ، إلا وجد يوجد فى لغة بنى عامر ، يحذفون الواو مع وقوعها بين ياء وضمة لثقل الواو مع ضم ما بعدها ، وقيل : هذه اللغة ضعيفة لا تعتبر لخروجها عن القياس ، واستعمال الفصحاء ، وسيأتى الكلام على هذا ان شاء الله .

والواو والياء الواقعتان أولا لا تعلان بالاسكان ، لئلا يبتدأ بساكن ، ولا بالقلب ، لأن المقلوب به حرف علة ، فيلزم تحصيل الحاصل وقلبهما ألفا يلزم الابتداء بالساكن ولا بالحذف للنقصان من القدر الصالح ، هذا فى الثلاثى ، وتحذف الواو فى المضارع ونحوه من نحو : وعد ، وقيل : لا تعلان لقوة التكلم عند الابتداء .

الثالث : الأجوف : وهو ما عينه ياء كباع وهاب ، أو واو كقال وخاف وطال ، فإن ألفى باع وهاب عن ياء ، وألفات قال وخاف وطال عن واو ، وقسمه بعض الى ثلاثة أنواع : كقال يقول ، وماز يميز ، وهاب يهاب ، ضم المضارع مع فتح الماضى ، وفتح الماضى وكسر المضارع وعكسه .

ويبحث فى ذلك بزيادة نحو : طال يطول بضم الماضى والمضارع .

ويجاب : بأنه مندرج فى : قال يقول ، لأن قال يحول الى فعل بالضم كما مر ، فيكونان من نوع واحد ، لأن فعل فى الأجوف الواوى إما أصالة أو تحويلا ، وهذا أولى من جواب بعض ، بأن

نحو : طال قليل لا اعتـداد به ، واعلم أن أصـل طال طول بضـم الواو ، وقال بفتحهـا ، وخاف خوف بكسرها ، قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتح ، وسمى بالأجوف لكون جوفه أى وسـطه خاليـا من حرف صحيح ، أو لحذف جوفه عنـد اتصال ضمير الرفـع المتحـرك بـه ، أو لوقوع حـرف العلة فى جـوفه أى وسـطه استعارة من اعتـلال الجوف ، أى البطن ، ويسمى ذا الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحـرف عند اتصـال ضمير الرفع المتحـرك به : كقلب وطات وبعت وخفت ، كذا لصاحب تحقيق المقـال •

قلت : وجهه انما عد الضمير حرفا من حروف الفعـل حتى انـه يطلق عليـه أنه على ثلاثة أحرف ، لأن ذلك الضـمير منزل من الفعـل منزلة الجـزء كما مر ، وأنه انما عد الضمير حرفا مع أنه اسـم قبله حرفان فقط ، لأن المقصـود حروف الهجاء الشاملة الأسماء الموضوعة على حرف واحـد ، وتسميته ذا الثلاثة لا يستلزم اختصاص التسمية بالثلاثى كما هو ظاهر ، فلا يرد عليه أن نحو : أقمت واستقمت يسمى ذا الثلاثة أيضـا ، ولو سلم الاستلزام لقيـل إنه على ثلاثة أحـرف فى الأصل ، لأن أصـل أقمت واستقمت قمت •

الرابع : اللفيف المفروق ، وهو ما فاؤه واو ولامه ياء كوفى ووقى ، فان ألفيهما عن ياء ، واللفيف المقرون وهو ما عينـه واو ولامه يـاء كطـوى كـذا ح

قال أبو يحيى : وهو غير جامع لأقسـام اللفيف ، لأن ما فاؤه ياء ولامه ياء إن ورد ، وما فاؤه ياء ولامـه واو ، وما عينـه ولامـه واو وما عينـه ياء ، ولامـه واو وما اشتمل على حـرف علة مطلقا وعلى تضعيف من اللفيف •

وقيل : لم يجىء يائى العين واوى اللام فالأولى أن يقول : اللفيف ما اشتمل على أصلين معتلين أو معتل ومضاعف نحو تأنى وقيل لم يجىء عينى •

ويجاب : بأن اطلاق اللفيف على ما ذكر أبو يحيى فقط قول من الأقوال ، لا غفلة عن بعض الأقسام ، كما أن بعضا يسمى الفعل المشتمل على حرفى علة مطلقا لفيفا ، ولا يسمى لفيفا ما اشتمل على حرف علة وتضعيف ، فصار يقول : اللفيف ما اجتمع فيه حرفا علة ، وإنما لم يقيد أبو يحيى حرفى العلة بالأصالة ، لأنه يتكلم فى الثلاثى ، وقد ذكر أن أحدهما فاء والآخر لام ، أو أحدهما عين والآخر لام ، فلابد أنهما أصلان ، فان الفاء والعين واللام عبارات عن الأصول ، وسمى باللفيف لوضعه على حرفى علة ، أو حرف علة وتضعيف لالتفافه على حرفى العلة ، أو على حرف علة والتضعيف ، فهو فعيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وهو أظهر •

وقيل : سمى لفيفا لأن فيه اللف ، أى الخلط ، لخلط حرف صحيح بحرف علة أو تضعيف فيه •

وسمى المفروق منه مفروقاً لفرق حرف صحيح فيه بين حرفى العلة ، أو حرف العلة والتضعيف •

وسمى المقرون مقرونا لاقتران ذلك فيه وعدم الفرق بحرف صحيح •

قال صاحب التحقيق ، وصاحب مراح الأرواح : حكم فاء المفروق حكم فاء المثال ، وحكم لامه حكم لام الناقص ، وحكم المقرون حكم الناقص ، قيل : ويجىء اللفيف على نوعين : فعَل يفْعَل بفتح الماضى

وكسر المضارع : كروى يروى ووفى يفى ، وفعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع كروى يروى ، وأما نحـو : ورى يرى وولى يلى بكسر الماضى والمضـارع فيأتى إن شـاء الله .

الخامس : المهموز ، وهو ما فاؤه أو عينه أو لامه همزة كأمر وسأل وقرأ ، وسمى مهموزاً لوقوع الهمزة فيه فاء أو عينا أو لاماً ، وحـكم الهمزة حكم الحرف الصحيح فى تحمـل الحركات ، بل هى عنـد كثيرين حرف صحيح إلا أنها قد تخفف بالقلب أو بالتسهيل أو بالحذف ، ولكون الهمزة تقلب حرف علة لم يقولوا للمهموز : صحيح .

وقد اختلفوا فى المهموز قيل : صحيح ، وقيـل : معتـل ، فلـذا تراهم كثيراً ما يذكرون الصحيح ثم المضاعف ثم المهموز ، وأنا لم أراع هذا الترتيب ، بـل أذكر بحسـب ما يحضر لى ، وقيـل : متوسـط وكذا فى الهمزة حرف علة ، أو حرف صحة ، أو حرف متوسط أقـوال ، ويأتى مهموز الفاء على فعـل يفعـل ، بفتح الماضى وضم المضـارع كأكل يأكل ، وعلى فعل يفعل بضمهما كأدب يأدب ، وعلى فعـل يفعـل بفتحهما : كأهب يأهب ، وعلى فعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع : كأرج يأرَج وعلى فعل يفعل بفتح الماضى وكسر المضـارع كأفل يأفل ولا يأتى على فعل يفعل بكسرهما .

ومهموز اللام يأتى على فعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضـارع كشنىء يشنؤ ، وعلى فعل يفعل بفتح الماضى وكسر المضارع : كشـنأ يشنِىء ، وفعـل يفعـل بضمهما : كوضىء يوضـؤ ، وفعـل يفعـل بفتحهما : كهنأ يهنؤ ، ولا يأتى على فعل يفعل بفتح المـاضى وضـم المضارع ، ولا فعل يفعل بالكسر فيهما ، ومهموز العين يجىء على فعل يفعل بفتحهما : كرأى يرى وفعل يفعل بكسر الماضى ، وفتح المضـارع كبئس يبأس وفعل يفعـل بضمهما كلؤم يلؤم ، ويأتى نحـو : بئس إن شـاء الله .

السادس : المنقوص : وهو ما لامه واو أو ياء كدعا ورمى وبقى ، وان شئت فقل : المعتل اللام وسمى بالناقص لنقصان حرف منه فى الجزم والأمر نحو : لم يدع وادع ، أو لنقصان حركة الضمة ، فانها لا تظهر فيه ، فان النصب يظهر ، والخفض لا يدخل الفعل ، والضم لا يظهر ، وكذلك الفتح لا يظهر ، والجزم ليس بحركة ، وقد يظهر الضم ، وقد يقدر النصب ، ويقال له : ذو الأربعة ، لأنه يصير على أربعة أحرف عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به نحو : دعوت ورميت على حد ما مر فى الثلاثة ، ولا يقال ذلك يقتضى تسمية الثلاثى الصحيح ذا الأربعة ، لأنه يصير أربعة عند اتصال ذلك الضمير به ، لأن وجه التسمية لا يستلزمها أو مقابلة للاجوف إذ يصير ذا ثلاثة عند اتصال الضمير به ، ويجىء بفتح الماضى وضم المضارع كدعا يدعو ، وبضمهما كسر ويسر ، وبفتح الماضى وكسر المضارع كرمى يرمى ، وعكسه كرضى يرضى •

وأما نحو : أبى يأبى فيأتى إن شاء الله قال شارح مراح الأرواح : يجىء من مجموع الأبواب إلا من باب فعل يفعل بكسرهما •

والسابع : المضاعف وهو المجتمع فيه حرفان متماثلان ، قيل : أو متقاربان ، أو يفرقان بأحد المتماثلين الأخيرين : كلملم ، والتضعيف هو فى أصول الثلاثى كون عينه ولامه من جنس واحد وفى أصول الرباعى كون فاءه ولامه الأولى من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد •

وأما التضعيف مطلقا فقد يكون بين كلمتين ، ويقال للمضاعف :

الأصم لأن الحرف الأول المدغم فيه (١) لا يسمع كل سماع ، لأن المضاعف يستدعى الجهر لأنه شديد ، كما أن الأصم من الناس يستدعيه ، أو لأن المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد ، كما أن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره فى الجملة ، ولا يقول الصرفيون للمضاعف صحيح ، لأن أحد حرفيه قد يبدل حرف علة كتقضى البازى ، أصله تقضض ، أبدلت الضاد الثالثة ياء (وقد خاب من دساها) أى دسسها أبدلت السين الثالثة ألفا .

ويجىء بفتح الماضى وضم المضارع : كسر يسر ، وفتح الماضى وكسر المضارع : كفر يفر ، وعكسه كعض يعض ، وذلك دعائم الأبواب . ولا يجىء إلا منها ، ولا يجىء بضمها إلا قليلا أو نادراً : كحب ولب فى إحدى اللغات ، بدليل كون الوصف على فعيل .

ولا تجىء الهمزة فى المضاعف إلا فاء نحو : أنّ يئن لثقلهما ، ولأجله لم تكن كلمة عينها ولامها همزة كما كان ذلك فى غيرها ، وإن كان حلقياً أو ليناً ، ولأجله أيضاً أهمل كون همزتين أصليتين معاً ، ولا تقع الهمزة فى موضع حرف العلة ، فلذا لا يجىء فى المثال إلا مهموز العين أو اللام نحو : وأل اذا لجأ ، ومأ وبأ ، وفى الأجوف إلا مهموز الفاء أو اللام نحو : آن وناء وباء ، وفى الناقص إلا مهموز الفاء أو العين نحو : أرى ورأى ، وفى اللفيف إلا مهموز الفاء نحو : أوى كذا قيل .

---

(١) قوله فيه متعلق بالمدغم والضمير للمضاعف الاصم وذلك على اسلوب قولك : نمت فى الدار ، وليس المراد تعميم مواضع الدار بالنوم ، بل موضع واحد مثلا ، فكأنه قال : اللفظ الذى وقع فيه الادغام لا كما توهم بعض الطلبة ارشدنى الله واياهم .

وفيه للبحث مجـال ، وترى بعضا يعقب الصحيح بالمضاعف لقربه منـه ، ويعقب المضاعف بالمهموز لأن الهمز حرف صحيح يجـوز إبداله حرف علة أو حرفاً شبيهاً بالصحيح ، ويعقبه بالمثال ، لأن الاعتلال فى فائه فقط يعامل معاملة الصـحيح ، ويعقبه بالأجـوف ، لأن فيه اعتلالا فى عينه فقط ، وليس كالمثال فى تلك المعاملة ، ويعقبه بالناقص ، لأن فيـه اعتـلالا فى لامه فقط ، وهـو يتغير أكثر من تغيير المثال والأجـوف ، ويعقبه باللفيف ، لأن حـرف العلة فيـه يكون لاما وفى غـير اللام كما مـر ، والله أعلم .

ويجوز تقديم المعتل على الصحيح كما فعل ابن الحاجب ، لا يقال : اللازم تقـديم الصحيح ، لأنه الأصـل ، لأنا نقـول ذلك لو كان المراد ذات الصحيح والمعتـل ، بل المراد المفهوم ، لأن المـراد تعريفهما ، والتعريف بحسب المفهوم لا بحسب الذات ، ومفهوم المعتـل يستدعى التقـدم لكونه وجوديا لوجود حرف العلة ، ومفهوم الصحيح يستدعى التأخير ، لأنه عدمى لعـدم حـرف العـلة فيـه ، وأيضـا التصريف التحـويل وهو بالمعتل أولى وأكثر ، وكل من الأجـوف والمثال والمهموز واللفيف والمضاعف والمنقوص يقال له فى التصريف : معتـل ، ويقابله الصحيح الذى هو ما عـداها .

الإعراب : بفعل متعلق بيأتى ، قدم للوزن ، وفيه تقديم معمـول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو جائز على الصحيح لعدم الإلباس كما قرر فى محله ، والباء بمعنى على بدل له قوله أو على فعـلا أى على وزن فعل ، ويجوز أن تجعل للاستعانة ، وهى باء الآلة التى تدخل على آلة فيضمن ، يأتى معنى يوزن أو يقابل ، ويجـوز جعلها للمصاحبة متعلق بمحذوف حال من ضـمير يأتى ، أى يأتى مع فعـل أى ثابتاً مع وزن فعل ، أى مصاحباً لوزن فعلَ ، وعلامة الجـر فى فعل الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها فتحة الحكاية ، ويجـوز ترك الحكاية فيكسر

اللام ولا ينون للضرورة ، ويجـوز فتحه فتحـاً نائباً عن الكسر منعـاً لصرفه لأجل الضرورة لا لوجود علة منع الصرف سوى الضرورة ، لأن فعلل ولو كان علما لنحـو : دحرج لكن لا علة أخرى مع العلمية إلا أن أولى بمؤنث أى الصيغة فيمنـع للعلمية والتأنيث ، وهـكذا فى مثـله مما يأتى .

والفعل مبتدأ ، وذو نعته علامة رفعـه واو محذوفة لدفع التقـاء الساكنين ، والمكتوبة خطا فقط دليـل عليها ، لا هى حرف الإعراب مضاف لمعرفة ، وهى لتجـريد اضافة محضة .

وان قلنا : إن اضافته لفظية فهو بدل من الفعل وأو حرف عطف مبنى على السكون ، وفعل بضم العين معطوف على فعلل ، وألفه للاشباع شبيه بحرف الاطلاق ، ويأتى فعل مضارع فاعله مستتر جوازاً ، والجملة خبر المبتدأ ، والرابط هو ذاك الضمير ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة .

والواو حرف عطف ، والمعطوف جملة محذوفة أى ويأتى مكسور عين ، ومكسور حال من ضمير جملة يأتى المحذوفة المعطـوفة على جمـلة يأتى المذكـورة ، وعين مضاف اليه ، واو حرف عطف والمعطوف محذوف ، أى أو يأتى على فعل بفتح العين ، والمعطو عليه يأتى الاول أو الثانى .

وعلى فعل متعلق بيأتى المقدر ، ويجـوز تعليق قوله بفعلل بمحذوف حال أى يأتى ثابتـاً على فعلل ، فحينئذ يعطف مكسور بالواو على ذلك الحال المحذوف ، وهو لفظ ثابت مثلا ، وان قدوا احال فعلا جـاز عطف مكسور عليه ، لأنه اسم مفعول كالفعل ، وعلى فعلا آخـر البيت معطوف على بفعلل ، أو يعلق بمحـذوف حال معطوف على مكسور ، أى ومكسور عين ، وثابتاً على فعل ، ويجـوز فى مكسور أن يكون منفـلا معه .

والضـــم من فعل الزم فى المضـــارع وافـــ
ـــتح موضـــع الكسر فى المبنى من فعـــلا

أى الزم الضم فى مضارع فعُل بضم العين ، أى ابق ضـــم فعـل فى مضارعه ، والزم فتح عين مضارع فعل بالكسر ، وانما قدم الكلام على مضارع فعل بالضم ، لأن الكلام فيه تليل ، لأنه جـار على منهاج واحـد مطرد قليـل الانتشـــار ، والتقدم لذلك من مقاصـــد المؤلفين .

ومن هذه الجهة قدم الكلام على مضارع المكسور لأنه اقرب للضبط بالنسبة لفعل المفتوح ، وأيضا قدم فعل بالضم على فعل بالكسر لتقدمه فى قوله : أو فعلا يأتى ، ومكسور عين مع أنه يجـوز أن يضبط فعلا الأول بالفتح . والثالث آخر البيت بالضم فى قوله : أو على فعلا ، وانمـا لزم ضم عين مضارع فعل بالضم لأن فعل بالضم للمعنى اللازم ، أو كاللازم فاختير فى الماضى والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين الى الأخرى رعاية للتناسب فى الألفاظ ومعانيها ، ساكوا بفعل طريقـة واحـدة وهى الضم ، لأنهم خصوه بالمعنى الذى لا يفارق ونحوه .

قال الناصر اللقانى : انضمام الشـفتين تلازمهما حال النطق . وبه صـــح اتصـــاف العـــين بالضم ، وبه حصـــلت المناسبة بين الألفـــاظ ومعانيها .

قال الطبلاوى : وتوضيحه أن انضمام الشفتين لازم لهذه الحركة التى هى الضمة لا لغيرها من الحركات ، كما أن انضمام هذه الصـــفات لازم للموصـــوف ، فالمناسبة فى الألفاظ من جهة وجود الضم ، ومن جهة المعانى ملازمة تلك الصفات ، وقوله : وبه أى بالتلازم حال النطق ، صح اتصاف العين بالضـــم أى مجازاً ، وإلا فالمضموم فى الحقيقة أنهما الشفتان عند النطق بها ، فانضمام الشفتين لازم لهذه الحركة التى هى

الضمة لا لغيرها من الحركات ، كما أن انضمام هذه الصفات لازم للموصوف ، وفيه أن انفتاح الشفتين لازم لغيرها •

ويجاب : بأن اللزوم فى الحقيقة الضم الغير المفارق ، فاختير فى اللفظ أيضا الضم ليتم ، وسواء فى لزوم الضم الصحيح : كظرف يظرف ، أو معتل الفاء بالواو كوسم يوسم اذا حسّن ، ووحم يوحم اذا ثقل ، وتصح الواو فيه لا تحذف ولا تقلب لعدم اختلاف المضارع ، ويفتح حرف المضارع أو معتل العين بالواو كطال ضد قصر ، وأصله طول بضم الواو ، قلبت ألفا لتحركها بعد فتحة ، وأصل مضارعه يطوُل بسكون الطاء وضم الواو ، نقلت ضمتها الى الطاء فشملت لكونها بعد ضمة أعلوا المضارع ليجرى على وتيرة الماضى فى الإعلال ، أو معتل اللام بالواو كسرُو وبهوُ وبدُو •

وفى هذه الألفاظ لغات : سرا كدعا أى شرف ، وسرى كبقى ، وبها وبهى كدعا وبقى وبدا وبدى كذلك وبدؤ بالضم والهمز ، ويقال سخو يسخو وسخا وسخى ، وانما سلمت الواو لضم ما قبلها ، أو معتل الفاء بالياء كيتم ييتم بإثبات ياء الماضى فى المضارع ساكنة ، ولا تسقط لخفتها ، ولا تحذف إلا فى يئس يئس على خلاف كحذف واو وعد فى يعد حكاها سيبويه شاذة ، والمشهور إثبات الياء فيهما ، أو معتل العين بالياء وهو هيؤ أى حسنت هيئته ، أو معتل اللام بالياء كنهو أصله نهى قلبت الياء واوا لضم ما قبلها ، أو كانت فاؤه همزة نحو : أسل الخد يأسل ، أى لان ، وأصل الرأى والعقل كان لهما أصل ، ويقال : أمر الرجل اذا تعجب من امارته وعظم شأنه وهو لا يصرف ، لأنه تعجب •

أو كانت عينه همزة كبؤس بيؤس أى شجع ، وصؤل البعير أكل الناس أخبط بيديه ورجليه ، أو كانت لامه همزة : كبطؤ يبطؤ تأخر ، وجرؤ يجرؤ شجع ، وبكئت الناقة تبكؤ قل لبنها ، وهنؤ يهنؤ تيسر بلا مشقة ، ووضؤ يوضؤ ، ووطأ يوطؤ ، أو كان مضاعفا كلببت تاب •

وشذت من معتل العين أربـع كلمات ، ضم عينهن فى الماضى دون المضارع وهى : كاد العاملة عمل كان ، ودام وحاد ومات ، حيث قيل : كدت تكاد ودمت تدام ، وحدت تحـاد ، ومت تمات ، أصـل كـدت كيدت أو كودت بضم الياء أو الواو ، أسقطوا فتحة الكاف ونقلوا اليهـا ضمة الياء فسكنت الياء ، فقلبت واواً لضـم ما قبلها ، أو نقلوا اليهـا ضمة الواو ، وأبقيت الواو بـدون إبدال لكونها بعـد ضمة ، ثم سقطت الواو لسكونها وسكون الدال بعدها ، والضمة دليـل عليها ، وكـذا فى دمت ومت وحـدت •

وجاءت من المضاعف كلمة واحدة مضمونة الماضى مفتوحة المضـارع شذوذاً وهى : لببت تلب فتلك خمس كلمات ضمت عينهن فى الماضى ، وفتحت فى المستقبل ، وقد قيل فى ذلك كله إنه من تداخل اللغتين :

الأولى : كدت تكود ، ودمت تدوم ، ومت تموت ، وحدت تحـود ، ولببت تلب بضم الماضى والمضارع •

والثانية : كدت تكاد ، ودمت تدام ، ومت تمات وحدت تحـاد ولببت تلب بكسر الماضى وفتح المضارع ، فمن قال : كدت تكاد ، ودمت تدام ، ومت تمات ، وحـدت تحاد ، ولببت تلب بضم الماضى وفتح المضـارع فقد أخـذ الماضى من اللغة الأولى ، والمضـارع من الثانية ، على أنه قد يقـال الضم فى الأربع الأولى للنقـل عند اتصـال ضمير الرفع البارز : كقال وقلت ، أو لبيـان بنات الواو ، لأن كاد واوية وكذا ما بعـدها ، ويدل على أن كاد واوى العـين حكاية الأصمعى عن العرب لا أفعـل ذلك ولا كود أولاهما أى ولا أكاد كوداً أفعل •

قال فى الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كوداً ، وحكى سيبويه كدت أفعل كذا بضم الكاف ، ولـكن هـذا يحتمل أن يـكون كقلت فى ذات نفسـه •

وقال الفراء ولغويون : ضم الكاف ليفرقوا بين المقاربة والكيد قالوا : كدنا بالضم أى قاربنا ، وبالكسر من الكيد أى الحيلة .

قال صاحب التحقيق : لعل هذا فى الكلام الذى لا قرينة معه ، فإن الله يقول : (إن كدت لتردينى) بالكسر بمعنى قربت ، أو يكون هذا يقرأ على لغته بالضم ، وقيل : إن كاد بمعنى قارب وضعت أولا على فعل بالضم ، وجاء المضارع على ما يقتضيه القياس ، لأنه يائى ، فجاء المضارع على ما ينبغى أن يكون عليه الماضى لا على الشذوذ . وهذا بعيد ، ويدل له حكاية المطرز عن الفراء عن العرب : كدت بالكسر بمعنى قاربت ، ونقل بعض كاد كيدا أى قارب ونقل أبى الخطاب : أن ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل ، وما زيل يفعل ، يريدون كاد وزال ، الأصل كيد وزيل كعلم ، نقلوا الكسرة الى الكاف والزاى ، وقد جاءت أيضا تلك الأفعال على القياس كما من كدت تكود ، ودمت تدوم ، وحدت تحود ، ومت تموت ، ولببت تلب بالضم فى الماضى والمضارع .

وأما يظرف بسكون الراء وفتح الظاء فأصله الضم فى الراء ، سكنت الراء تخفيفا وأما يظرف بضم الظاء وسكون الراء فأصله يظرف بالعكس ، نقلت ضمة الراء الى الظاء الأول مضارع ظرف بفتح الظاء وإسكان الراء تخفيفا من الضم والثانى مضارع ظرف بضم الظاء نقلا من الراء وإسكان الراء .

وأما طال يطول فالأصل طول بضم الواو ، قلبت ألفا بعد سلب ضمتها لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فى الحال ، ويطول بضمها ، نقلت ضمتها الى الطاء الساكنة ، واذا علمت ذلك والجواب عن الخمسة المذكورة ظهر لك أنه لم يشذ من فعل يفعل بالضم شىء فى الحقيقة ، والله أعلم .

وإنما فتحوا عين مضارع فعل بالكسر : كعلم يعلم ، وشرب يشرب ، وفرح يفرح ، وقدم يقدم ، لأنه لما اختلف معنى الماضي والمضارع راموا التخالف بين لفظيهما باختلاف حركة العين ، وكانت حركة عين المضارع فتحة طلباً للخفة ، لأن فعل بكسر العين ثقيل بالنسبة الى فعل بالفتح ، ولو كان خفيفا بالنسبة الى فعل بالضم فخفف مضارعه بالفتح ، فهو متوسط بين فعل بالضم وفعل بالفتح ، ولذلك الثقل وتلك الخفة فى الثلاثة وجب لزوم فعل بالضم ، وكثر تعدى فعل بالفتح ، وكثر لزوم فعل بالكسر ، ولك أن تقول فتحت عين مضارع فعل بالكسر لتحقيق المخالفة بين لفظى الماضى ، حيث اختلف معنياهما .

وذلك لأن الفتح بعيد عن الكسر جداً ، وكذا عن الضم بل اكثر بخلاف الضم والكسر فبينهما بعض قرب ، لأن الضم يحصل بإعمال العضلتين معاً الواصلتين الى طرفى الشفة ، والكسر يحصل بالعضلة الواحدة الجابذة الى أسفل ، والفتح انما يحصل بأدنى فتح الفم ، والضم ينشأ عن ضم الشفتين أولا ، ثم ارتفاعهما ثانيا ، ولذلك سمى ضماً ، والكسر ينشأ من انجرار اللحى الأسفل الى أسفل انجراراً قويا ، ولذلك سمى كسراً ، والفتح يتولد من مجرد فتح الشفتين . ولذا سمى فتحا قاله الشيخ خالد ، وقد بسطت ذلك فى النحو ، وتفتح عين مضارع فعل بالكسر سواء كان صحيحا كعلم يعلم ، وحذر يحذر ، وبطر يبطر ، وفرق يفرق ، وركب يركب ، وقد جاء المضارع مكسوراً كالماضى فى الصحيح وهو موقوف على السماع : كحسب ، ويأتى إن شاء الله .

وجاء كسره فى المعتل أيضا كما يأتى ان شاء الله أم كان معتل الفاء بالواو كوهل فى الشىء ووهل عنه ، أى نسيه يوهل ، ووهلت المرأة توله ذهب عقلها بفقد ولد أو حبيب ، ولا تحذف الواو من نحو ذلك .

لأنه لم تجتمع فى المضـــارع ياء وكسرة ، لأن المضـــارع مفتوح ، وقد جاءت من معتل الفاء بالواو أفعال مكسورة شذوذاً ، فتحـــذف حينئذ الواو لوقوعها بين ياء وما حمل عليها ، وبين كسرة كورم يرم ، وتأتى إن شـــاء الله .

أو كان معتل العين بالواو كخاف زيد الأسد يخافه ، وراح يومنـــا يراح ، والأصل خوف وروح بكسر الواو ، تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفـــا بعد سلب حركتها ، ويخوف ويروح بفتح الواو نقلت فتحها لمـــا قبلها ، فقلبت ألفا وشذّ نحو : دمت تدوم بكسر الماضى وضم المضارع ، ومت تموت كذلك ، وقـــد مرّ الجـــواب عنهما وعن نحوهما ، أو كان معتل اللام بالواوى كقوى ورضى وعيى ، فإن الأصـــل قوِو ورضـــو وعيو من القوة والرضـــوان والعيادة أى العى ، وكـــذا شقى أصـــله شـــقو ، قلبت فيهن الواو ياء لانكسار ما قبلهـــا ، واليـــاء أخف من الواو ، وكان معتل الفاء باليـــاء نحو يَئِل ييلل بإثبات الياء ، وهو من اليلل وهو انثناء أسنان الإنســـان الى داخـــل الفم ، وقيل قصرها ، وييسر الرجل ييسر استغنى .

ويأتى وجهان فى نحو : يئس ، ومرّ أنه شذّ حذف ياء فى يئس . ومثله ييس بياء المضـــارعة فباء موحدة بحـــذف ياء الماضى ذكره على باشـــا فى شرح التسهيل ، فاذا ضـــم الى يئس بمثناة فهمزة ، بطل قول صـــاحب بغية الآمال بحصر الحذف فى يئس ، أو كان معتل العين باليـــاء : كهاب زيد عمراً يهابه ، ونال زيد الخير يناله ، وحـــار طرفه يحار ، أو كان معتل اللام بالياء نحو خشى زيد عمراً يخشاه ، وهويه يهواه ، وردى الكافر يردى ، وغوى الفصيل يغوى .

وطيىء يقلبون اليـــاء فى هـــذا النوع ألفـــا يقولون : خشى وهوى وردى ، ويقـــولون فى بقى : بقى وفى رضى رضى ، وفى غشى غشى أشـــد الفراء :

لعمـــرك ما أخشى التصـــعلك ما بقى
عـــلى الأرض قيسى يبيـــع الأباعرا

قال : وسمعت أعرابياً منهم يقول : غشانى السيل ، يريد غشينى ، أو كان مهموز الفـــاء نحو أدِرَ يأدر أى ، عظمت خصـــيتاه وأذن يأذن سمع ، نحو : (وأذنت لربهـــا وحقت) وأمر يأمر كثر أو عظم كقول أبى سفيان بن حرب : لقـــد أمر أمر محمـــد أى عظم ، ويقال أيضـــا بضـــمّ الماضى والمضـــارع ، أو كان مهموز العين نحو : تئق الإناء يتأق امتلا ، والرجل غضب ، وصئى الثوب يصئى ، وصـــئب رأســـه يصئب كثر صئبانه ، وضئم يضـــئم ، وصئب أيضـــا شرب ، وســـئم يســـئم ملّ ، ويأتى وجهان فى يئس بيأس بيـــاء مثناة تحت فهمزة ، وبئس ببأس بـــاء موحـــدة ، فهمزة الكسر والفتح فى المضـــارع ، أو كان مهموز اللام كوهىء الى الشىء يهؤ بوزن يسع أى اشتاق ، وشذّ برىء يبرؤ بكسر الماضى وضـــم المضارع ، أو كان مضاعفا بفاصـــل نحو سلس يسلس ، وقلق يقلق ، أو بلا فاصـــل لسست الشىء ألسه وبررت الرجل أبره ، وململت أمـــدّ وصمّ يصمّ .

ويجوز حـــذف أحـــد المثلين عند ضمير الرفع المتصـــل البارز ، وقـــد مرّ أنه شذّ لببت تلب بكسر الماضى وضـــم المضـــارع ، ومرّ الجـــواب عنه ، وسواء فى فتح عين مضارع فعل بالكسر اللازم والمتعدى كما رأيت ، ويأتى على الشواذ كلام إن شاء الله .

وأمّا مضـارع فعل بالفتح : فإن كانت فاؤه واواً كوعد يعـد ، أو عينـه ياء كباع يبيع ، أو لامه ياء كرمى يرمى ، أو كان مضـاعف لازماً فقياسه الكسر ، وإن كان مضـاعفاً معدّى كمدّه يمده ، أو كانت عينه واواً كقال يقول ، أو لامه واواً كغزا يغزو ، أو كان لغلبة المفاخرة من الصحيح كسابقنى أسبقه ، فقياسه الضمّ .

وإن كانت لامه أو عينه حرف حلق كمنع يمنع ، وسـأل يسـأل ، فقياسه الفتح ، وما لم يكن من ذلك ولم يشهر بضـمّ كنصره ينصره ، أو بكسر كضربه يضربه ، فقياسه الضم والفتح كعتله يعتُله ويعتِله ، أى دفعه بعنف ويأتى ذلك متصلا إن شاء الله مع شواذّه وتثبت الواو اذا كانت فاء لفعل اذا فتح ما بعدها فى المضـارع : كوجِل يوجَل بفتح الماضى وكسر المضارع ، وأمّا نحو : وسع يسع بفتح الماضى والمضارع ، وحـذف الواو فإنما حذفت فيه الواو ، لأن الأصـل يسـع بالكسر فتح لحرف الحلق ، وكذلك تثبت الواو اذا ضـم بعـدها إلا وجَـد يجُـد بفتح الماضى وضم المضارع ، وحذف الواو مع أنها وقعت بين ياء وضـمة فحذفها الثبوت ، لتفصـل بين الياء والضـمة ، لأنهم كرهوا الضـمة بعد الياء ، فلذلك شـذّ حذفها فى يجُد بالضـم .

قال سيبويه : حذفها ناس من العرب فى هـذه الكلمة ، ولا يكاد ذلك يوجـد فى الكلام ، وكان الأصـل ثبوتها كوضـؤ يوضؤ ، قال : ولم يقولوا : يوْجُد بالضم وإثبات الواو ، ليعلموا أن أصـله يجـد بالكسر والحـذف للواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

قلت : هو المشـهور أعنى مـا ذكر من الكسر والحـذف ، لأن القاعدة حذفها قبل كسرة : كوعد يعِد ، وورم يرِم ، وتثبت الواو قبل فتحة لخفة الفتحة وقبل ضـمة ، لأنهـا تلائمهـا ، وأيضـا اذا كان مضارع فعل بالضـم ، فلأن مضـارع فعل بالضم لا يختلف ، وحذفها

اختلاف منه مع ماضيه ، وتقلب عين الفعل ألفاً واوا كانت كقال وطال ، أو ياء كباع ، تحركت فى الماضى وانفتح ما قبلهما فقلبت ألفاً بعد سلب حركتهما ، وفى المضارع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها لثقلها عليها فسلمت الياء من القلب ، لأنها بعد كسرة ، ونقلت ضمة الواو لما قبلها لثقلها عليها فسلمت لوقوعها بعد ضمة •

ولو قالوا : قوَل بالفتح لقالوا يقوَل بالضم ، ولو قالوا بيَع بالفتح لقالوا يبيع بالكسر ، وذلك ثقيل مع كثرة هذا النوع ، وخففوا ذلك بالقلب ألفا فى الماضى ، والنقل فى المضارع ، لزوال الواو المضمومة والياء المكسورة الثقيلتين جداً ، هذا ما امتلأت به كتبهم قديماً وحديثاً •

ويبحث فيه بأن الواو والياء اذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح ، ولا تستثقل الحركة عليهما فتنقل ، فالحق أنهم أعلوا المضارع بإسكان يائه وواوه لاعتلال الماضى ، لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلاً ، ولو تركوا الواو والياء ساكنين فى الماضى بدون قلب ألفا لأشبه المصدر نحو : القول والبيع ، ولم ينقلوا حركتهما الى ما قبلهما لتحرك ما قبلهما ، بل سكنوهما وقلبوهما ألفا ، ليكون القلب ألفا دليلا على أنهما قد كان أصلها متحركا ، وتصح عين الفعل واواً أو ياء فى الثلاثى المعتل اللام نحو : خوى المكان أى خلا ، وطوى الأرض قطعها ، وتوى أقام ، وثوى هلك ، وغوى ، إذ لو انقلبت العين ألفا لالتقت ساكنة مع لام الكلمة ، ولام الكلمة أولى بالإعلال لتطرفها ، والطرف أولى بالتغيير ، ولن قلبت لام الكلمة واواً لالتبست الكلمة بحروف التهجى تقول فى هذه الأمثلة : خا ً وتا ً وثا ، وكذا قيل ووجهه أنه يتوهم قراءة الهمزة واواً ، لكن ليس كل بلغة تجعل الهمزة ، بل الكثير

إسقاطها ، ولا تقلب العين ألفا فى كلمة هى فى معنى ما يصح كعور وحول وصيد ، لأنها فى معنى اعوارّ واحوالّ واصيادّ بالتشديد والتصحيح .

قال فى بغية الآمال : والذى يضبط ذلك أن يقال : متى تحركت الواو والياء بحركة لازمة ، وانفتح ما قبلهما ، ولم يكونا فى كلمة هى فى معنى كلمة يصحان فيها ، ولم يؤد إعلالها الى حذف يكون معه إلباس فى بنية أو معنى يقع ، ولم يخرجا تشبيها على الأصل فإنهما يقلبان ألفا ، وقد جاءت أفعال واويات العين صححت فيها الواو على وزن فعل بالكسر ، وهى : فوق السهم انكسر فوقه ، وجوف عظم جوفه ، أو خلا من الطعام ، وخوتت المرأة استرخى بطنها ، وسولَ استرخت سرته ، وسول السحاب تدلى ، وشوكت البردة خشن ملمسها لحدتها ، وشول بالمعجمة خف ، وسوع أنتشر شعره وتفرق ، وصوف الكبش كثر صوفه ، وعوز لم يوجد ، وعوص تعذر ، وعوق دمع سائله ، وعوش دخلت خداه ، وأكثر ما يكون هذا اللفظ عند الضحك .

وعوج ساء خلقه ، وفوه عظم فوه قيل : مع طول أسنانه ، وقوس انحنى ، وهيم البعير عطش ، وأصل يائه واو ، وشوه أسرع الإصابة بالعين ، وهيفت المرأة رق خصرها ، وأصله الواو ، وعوزَ افتقر ولود لم يتفقد الأمر ، وكوع أقبلت إحدى يديه على الأخرى أو يداه الى مكتبيه ، أو عظم كوعه ، وهوج اضطرب ، وهوك حمق ، وهوج أيضا شجع ومن اليائى صيد وهيؤ .

قال ابن جنى فى كتاب الخصائص : إن الثلاثى المعتل العين لا يراجع أصله أبداً ، ألا ترى أنه لم يأت عنهم فى نثر ولا نظم شىء منه مصححا نحو : قوَم وبيَع ، ولا خوُف ولا طوُل اه وكذا قال غيره .

وترد عليهم تلك الأفعال المصححة المذكورة ، فإن الواو والياء فيها تحركت بعد فتح ، ولم تقلبا ألفا ، بل صحتا ولم يطلع بعض إلا على عور وحول وصيد ؛ وعلل تصحيحها بأنها فى معنى ما يلزم تصحيحه وهو : اعوار واحوال واصياد ، وصحت فى المضارع لصحتها فى الماضى ، وكذا لما كان ازدوجوا فى معنى تزاوجوا ، واجتوروا فى معنى تجاوزوا ، واعتونوا فى معنى تعاونوا ، واعتوروا فى معنى تعاوروا صححوها ، كما صحت فى تزاوجوا وتجاوروا وتعاونوا وتعاوروا .

ثم إن أبا الفتح بن جنى استثنى أو دياود بكسر الماضى وفتح المضارع قال : إنه صح عندى لأنه مثل عرج يعرج ؛ ومما صحت فيه الياء عيناً لفعل بالكسر ، ثيل البعير عظم ثيله ، وهو وعاء قضيبه . وريش البعير كثر وبر أذنيه ، وعين الشخص عظمت عيناه ، وعين فى المنطق وعيط طال عنقه ، وغين بمعجمة لان من نعمة ، وغين الشىء اخضرّ ، وكيس حذق ، وهيل سال .

وتصح لام فعل بالكسر اذا كانت ياء لوجود الكسر قبلها ، فلا تقلب رضى وبقى ، وطيىء يقلبونها ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة ، وتصح لام فعل بالضم ، وفعل بالفتح لاتصال ألف الاثنين كدعوا ودعوتا ، ورميا ورميتا ، وادعوا وارميا بفتح الواو والياء ، وتصح الواو فى فعل المضموم للتعجب نحو : دعُوَ الرّجل ، وزهو بفتحها وتقلب اليها الياء نحو : رمُوَ زيد أى ما أرماه أو لغير التعجب كسرُوَ وبهو وبدو .

قال أبو يحيى : فى البيت مع ما قبله لف ونشر معكوس ، قلت : هذا منه بناء على أن فعلا فى آخر الشطر الأول من البيت قبل هذا هو بفتح العين ، والذى فى آخر البيت مضمومة ، ويكون قضية هذا أن يتكلم على مضارع فعل بالفتح ، ثم مضارع فعل بالكسر ، ثم مضارع فعل بالضم فيكون لف ونشر مرتب ، وحيث تكلم أولا على

مضارع فعل بالضم مع أنه آخر فى البيت ، وأعقبه بالكلام على مضارع فعل بالكسر ، مع أنه ثان كان لفاً ونشراً معكوساً ، وقد علمت أنه لف ّ ونشر مرتب على ما قدمنا قبل من أن فعل آخر الشطر الأول بالضم ، وآخر الثانى بالفتح ، ثم ظهر لى أنه قد يقال ليس ذلك من باب اللف والنشر ، لأن قوله : من فعل أول البيت الثانى إن جعل من متعلقات الضم معين ، لكون الكلام مضارع فعل بالضم •

وقوله : موضع الكسر معين لكون الكلام على مضارع فعل بالكسر ، واللف والنشر هما ذكر متعدّد على الإجمال أو التفصيل ، ثم ذكر ما للكل واحد من آحاد هذا المتعدّد من غير تعيين ثقة ، بأن السامع يرد كلا الى ما هو له يعلم بالقرائن اللفظية والمعنوية ذلك ، وبين كل واحد من الفتح والضم والكسر ، وبين الآخر طباق أى جمع بين متقابلين ، فبين الضم والفتح طباق واقع بين الاسم والفعل ، وكذا بين الكسر والفتح ، وأما بين الضم والكسر فطباق واقع بين الاسمين ، أى والزم الضم الذى فى فعل فى مضارعه ، وافتح موضع الكسر وهو العين فى المضارع المبنى من مصدر فعل ، أو من مادة فعل ، أو المأخوذ من فعل ، لأن الأخذ أوسع من الاشتقاق أو البناء بمعنى الأخذ ، وذلك لأن مختار الناظم اشتقاق المضارع كغيره من المصدر لا من الفعل الماضى •

وقوله : فى المبنى من فعل يوهم اشتقاق المضارع من الماضى ، فيؤول قوله المبنى بالمأخوذ والأخذ يعم ّ الاشتقاق وغيره ، والمراد غير الاشتقاق وهو الاجتماع فى لفظ ما ، ومعنى ما أو يجعل قوله : بمعنى المشتق فيقدر مضاف ، أى المشتق من مصدر فعل أو مادة فعل بمعنى مصدره فهو من مجاز الحذف على ما قرر فى محاله •

ثم إنه قد جرت عادة المصنفين بالتعبير بما يوهم الاشتقاق

من الماضى ، ولو كان مذهبهم الاشتقاق من المصـــدر لحكمة هى التنبيه عـــلى الحروف المعتبرة فى الاشـــتقاق ، إذ بعض المصـــادر كالخروج والقبول قد يشتمل على حروف لا تعتبر فيه ، ويأتى إن شاء الله الكلام على اشتقاق غير المصـــدر من المصدر أو من غيره ، واشتقاق المصـــدر وعـــدمه •

الإعراب : الواو للاستئناف بنـــاء على جوازها ، وكلهم يقـــولون ذلك ، وعندى كل واو استئناف هى عاطفة وإلا جاءت أول الكـــلام ، وليست بجائية ، وإنما تجىء بعد كلام ، أو لعطف ألزم جملة فعل وفاعل طلبية على جملة الفعل ذو التجريد يأتى الاسمية الخبرية بناء على جواز عطف الطلب على الخبر ، والفعلية على الاسمية ، وذلك اذا نصـــبنا الضـــم مفعولا به مقدماً للوزن على عامله ، وهو الزم •

أمّا اذا دفعناه على الابتداء ، وأخبرنا عنه بجملة الزم من فعـــل أمر وفاعل مستتر وجوباً وقـــدرنا الرابط أى الزمه بناء على جـــواز الإخبار بجملة الطلب ، وهو الصحيح ، وعلى جواز حـــذف العائد حيث يوهم أن المبتدأ مفعول مقـــدم فى السعة قليـــلا ، أو فى النظم فقط ، فالعطف عطف اسمية على اسمية ، ولكن الخبر فى المعطوفة طلب ، وفى المعطوف عليها خبر •

وزعم صاحب التحقيق أنه سهل حـــذف العائد ما فى الضم من عموم ، لأن أل فيه للجنس ، وهو باطل لأنه لا وجه لكون ذلك مسهلا لحذفه ونصـــبه ، ويجوز رفعه بالابتداء يعنى رفع الضم ، والجملة يعنى الزم خبره ، والعائد محذوف ، وسهل ذلك ما فيه من عموم لأنه مصحوب بأل الجنســـية ا • هـ •

إلا إن أراد بقوله : ذلك الإشارة الى لزوم الضـــم من فعـــل فى

المضـــارع ، كأنه قيل : كيف يلزم الضـــم من فعل فى فعل آخر وهو المضـــارع ؟

وأجاب بأن المراد بالضـــم الجنس الصـــادق بضم فعل ، وضم يفعل ، ومن فعل متعلقاً بمحذوف حال من المضـــارع المجرور ، وتقديم الحال ومتعلقها على صاحبها المجرور ، أو تقـــديم متعلقها أجازه الناظم مطلقاً كجماعة منهم الفارسى ، وقـــد بسطت ذلك فى للنحو أى الزم الضـــم فى المضـــارع مأخوذاً من فعلا ، أو مشتقاً من مصـــدر فعلا ، فالحـــذف جائز ، لأنه كون خاص .

وإن قدرنا ثابتاً من فعل أو مصدر فعل ، فواجب لأنه كون مطلق ، وفى قوله : من فعـــلا هنا ما فى قوله فى المبنى من فعـــلا من تقـــدير مضـــاف والتجوز ، ويجوز تعليقه بمحـــذوف على طريق التبيين ، أى أعنى من فعل أى الزم الضـــم فى المضـــارع ، أعنى من فعل ، وقـــدم التبيين على المبين بناء على جوازه ، ويجوز تعليقه بمحذوف نعت للضم أو حال منه إن أجزنا الحال من المبتدأ ، أو جعلنا الضـــم مفعولا مقدماً أى الضـــم الكائن من فعل ، أو الضم كائنا من فعل ، وإنما جاز تعليقه بمحـــذوف نعت للضـــم ، مع أن الضـــم معرفة ، لأن أل فيه للجنس ، بل أجاز كثير من المتأخرين جعل الجمل ، وشبهها نعوتاً من المعـــارف مطلقاً بتقدير المتعلق معرفة .

وتأويل الجملة بمفرد معرف ، وهـــذا ضـــعيف لأن الجمـــلة فى معنى النكرة كما بسطته فى شرحى على شرح مختصر العـــدل ، ويجوز جعل أل فى الضـــم للحقيقة ، ومعنى كون الضم من فعل كونه من بنية فعل فهو على حـــذف مضـــاف ، ويجوز كون من بمعنى فى ، فلا تقدير ، ويجوز تعليقه بالضـــم ، وإذا علق من فعل باعنى محذوفاً أى فى المضارع

أعنى من فعل . فذلك إفهام بالفاء بعد إبهام بالياء الموحـدة ، وهو من محاسن الكلام .

وفى المضـــارع متعلق بالزم ، وأل عوض عن الضـــمير أولا ، أى مضـــارعه أو المضارع منه ، وافتح فعل مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة على الاسمية فى قوله : والضم إلخ بالرفع على الابتداء عطف فعلية على اسمية ، والفعلية فى قوله الزم اذا جعلنا الضـــم مفعولا به لا على جملة الزم ، مخبراً بهـــا عن الضـــم لخلو المعطوفة عن الرابط ونائبه ، وآخر الشطر الأول هو فاء افتح ، وأول الثانى تاء افتح ، فالبيت مدرج ، ويقال له مدور ، وهما البيت الذى وقعت الكلمة فيـــه بعضـــها الشطر الأول منه ، وبعضها للثانى .

وموضع مفعول افتح مضـــاف للكسر ، وفى المبنى متعلق بمحذوف حال من موضـــع ، أو نعت له ، أو متعلق بافتح ، ولا يصـــح أن يكون حالا من الكسر ، لأن المضـــاف ليس من الأســـماء العاملة كالوصـــف والمصـــدر ، فإن الموضع اسم مكان فى الأصـــل تغلبت عليه الاســـمية فنسى ذلك المعنى فيه ومن فعلا متعلق بمبنىّ .

وجهــان فيه من احســب مع وغرت وحر
ت انعم بئست يئست ايله بيس وهــــلا

أى يجــوز وجهان : الفتح على القياس ، والكسر على الشــذوذ قياساً ، والفصاحة استعمالا فى موضــع الكسر ، وهو عين فعل المكسور من المضــارع فى تسعة أفعــال :

الأول : حسِب بكسر السين بمعنى ظنّ يحسَب بفتحها ، ويحسِب بكسرها محسبة بفتح الميم والسين ، وبكسر السين ، وحسباناً بالكسر للحاء ، وبفتح المضــارع وكسره قرىء ، والفتح قراءة ابن عامر وحمزة وعاصــم ، والكسر لغــة الحجاز وهو شاذ قياساً ، فصيح استعمالا .

وأمّا حسَب بمعنى عــدّ فهو مفتوح السين فى الماضى ، مكسوره فى المضــارع .

وأمــا حسُب بمعنى شرُف صــار ذا حسب ، فهو مضــموم ، وكــذا مضــارعه .

الثــانى : وغر بغين معجمة مكسورة يوغر بواو ساكنة بعد فتح ، وبفتح الغين وهو القياس ، ويغر يحــذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وبكسر الغين وهــذا شاذ قياساً فيصح استعمالا ، يقال : وغر صدره أى توقد غيظاً أخــذاً من وغرت الهاجرة تغر بفتح الماضى وكسر المضارع اشد حرها ، وغرا بفتح الواو وسكون الغين ، وغراً بفتحهما ، ويقال : وغر صــدره التهب حزناً أو غيظــاً أو كليهما بكسر الغين ، ويستعمل بمعنى الحقــد أيضا ، والضغن والعــداوة والمصــدر الوغر بفتح الواو وســكون الغين ، أو بفتحهما ، وســمع وغر صــدره بفتح الغين يغر بكسرها كوعــد يعــد ، وييغر بكسر حرف المضــارعة وقلب الواو ياء لسكونها بعد كسرة وفتح الغين .

الثالث : وحر صدره بالحاء المهملة المكسورة يوحر باثبات الواو ساكنة ، وفتح الحاء وبيحر بقلب الواو ياء وفتح الحاء ، وكلاهما من حيث الفتح الفتح مقيس ، ويحر بحذف الواو وكسر الحاء وهو شاذ قياساً ، فصيح استعمالا ، وحرا بفتح الواو وسكون الحاء وحراً بفتحها فهو وحر بفتح الواو وكسر الحاء ، أى أضمر الوحر وهو الحقد والغيظ والغش .

واعلم أن راء وحرت آخر الشطر الأول وتاءه أول الشطر الثانى .

الرابع : نعم بفتح النون وكسر المهملة ينعم بفتح العين وهو القياس ، وينعم بكسرها وهو شاذ قياساً فصيح استعمالا ، والمصدر نعمة بفتح النون وسكون العين فيما قال صاحب فتح الأقفال ، ونص القاموس أنه اسم لا مصدر ، والمصدر النعيم والنعمى بالضم أى حسن الحال ، كما يستعملان اسمين للمتنعم به من نحو المال ، وكذا نعمة وهو الحق لا ما قال صاحب فتح الأقفال ، ونعم هذا بفتح النون وكسر العين هو أصل نعم بكسر النون وسكون العين الذى هو فعل لا يتصرف ، وهو ناعم أى حسن الحال مترفه .

الخامس : بئس بباء موحدة مفتوحة فهمزة مكسورة ييأس بحرف المضارعة بعده باء موحدة ساكنة بعدها همزة مفتوحة على القياس ، مكسورة على الشذوذ من حيث القياس ، والفصاحة من حيث الاستعمال ، وهو ضد نعم المذكور ، ى ساءت حاله ، وقيل من الشدة ، والمصدر البؤس بفتح فسكون ، والبؤس بضم فسكون ، والبيس بسكون الياء بعد فتح أو كسد والبيسى بألف التأنيث المقصودة ، والبوسى بالضم ، وألف التأنيث والقصر ، والبأساء بالمد ، وقد يستعمل ذلك كله أسماء وكذلك البأس أيضا ، وبئس هذه أصل بيس التى لا تتصرف .

السادس : يئس بياء مثناة تحت بعدها همزة مكسورة ، ييئس بحرف

المضارعة بعده ياء ساكنة هى ياء الماضى بعدها همزة تفتح قياساً ، وتكسر شذوذاً من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، والفتح أفصح ، وعليه جميع القراء فى : (ولا تيأسوا من روح الله إنه لا ييئس من روح الله إلا القوم الكافرون) وغيرهما من مواده فى القرآن ، والمصدر اليأس والإياس واليائسة والوصف يأس ويؤس بهمزة بدون مد ، ويئوس بالمد كصبور ، والمعنى القنوط وانقطاع الأمل .

السابع : وَلِه بكسر اللام يوله بإثبات الواو ساكنة ، وفتح اللام قياساً ، وكسرها شذوذاً من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، ولهاً بفتح الواو واللام ولهاناً فهو واله ، وولهان بإسكان اللام ، أى حزن أو ذهب عقله حزناً أو حاراً وخاف ، لفقد حبيب من أهل أو مال .

الثامن : يبس بباء مثناة تحت ، فباء موحدة ييبس بحرف المضارعة بعده ياء مثناة تحت ساكنة ، بعدها باء موحدة مفتوحة قياساً مكسورة شذوذاً من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، أى ذهبت رطوبته والمصدر يبس بضم الياء المثناة ، وسكون الموحدة واليبوسة ، والوصف يابس وييس بفتح الياء مع سكون الباء وكسرها ، أى ذهبت رطوبته ، وأما يبس بفتحهما معاً فإنما هو وصف لما أصله اليبوسة ، ولم يعهد رطباً لا لما كان رطبا ، وذهبت رطوبته كما قيل .

التاسع : وَهِل بكسر الهاء يوهل بسكون الواو وفتح الهاء قياساً ، ويهل بحذف الواو وكسر الهاء شذوذاً من حيث القياس ، فصاحة من حيث الاستعمال ، والمصدر وهل بفتح الواو والهاء ، وهل فزع أو قلق ، ووهل عن الشىء جبن عنه ، ووهل فيه غلط فيه أو نسيه .

وأما وهل الى الشيء بمضى ذهب وهمه اليه فهو بفتح الماضى والمضارع وقد يكسر المضارع فتحذف واوه ، فتلك تسعة أفعال مكسور عين ماضيها جائز فتح عين مضارعها ، وكسر عينه والفتح والكسر واردان فصيحان ، لكن الفتح فصيح استعمالا وقياسا . والكسر فصيح استعمالا ، شاذ قياساً •

وبقيت عن الناظم أفعال وردت بالوجهين الفتح والكسر فى المضارع كذلك وبالكسر فى الماضى ، وهى فضل بكسر الضاد يفضل بفتحها قياساً وكسرها شذوذاً وقنط بكسر النون يقنط بالفتح والكسر كذلك ، وعرضت له الغول بكسر الراء تعرض بفتحها وكسرها كذلك ، وضللت بكسر اللام اضل بفتح الضاد وكسرها كذلك نقلا من اللام فى لغة تميم ، وقدر بكسر الدال يقدر بفتحها وكسرها كذلك فى لغة بعض ربيعة ، وولغ الكلب بكسر اللام يولغ بفتح اللام وإثبات الواو قبلها ساكنة ، وبكسرها وحذف الواو كذلك •

وورع بكسر الراء يورع بإثبات الواو وفتح الراء ، وبحذفها وكسر الراء ، ووهن بكسر الهاء يوهن بفتحها وإثبات الواو ، وبكسرها وحذف الواو أى ضعف ، ووبق بكسر الباء يوبق بفتحها ، وإثبات الواو وبكسرها وحذفه . وأبق بكسر الباء بعد همزة يأبق بفتحها ويأبق بكسرها كذلك ، ووصب فى ماله وعليه بكسر الصاد المهملة يوصَب بفتحها وثبوت الواو ، ويصب بكسرها ، وحذفه أحسن القيام فيه ، وولع بمعنى كذب بالعين المهملة وكسر اللام قبلها يولَعُ بفتحها ، ويلع بكسرها ، وطاح أصله طيح بكسر الياء كما مرّ فى باع يطاح بالفتح ويطيح بالكسر ، ووهم بكسر الهاء يوهم بفتحها ، ويهم بكسرها ، ونجد بكسر الجيم ينجد بفتحها وكسرها ، ووحمت الحبلى بكسر الحاء المهملة توحَم بفتح الحاء وتحم بكسرها كذلك ، اشتهت شيئاً من المأكول فهذه ستة عشر فعلا بقيت عن الناظم لم يذكرها ، مع أن ماضيها مكسور ، ومضارعها فيه الوجهان الفتح والكسر •

ففى قول صاحب فتح الأقفال أنه بقى عليه ثلاثة : ولغ ووبق ووحم ، قصور بل قد بقيت أكثر من ستة عشر كما ستراه إن شاء الله .

وقد يقال : لا شذوذ فى الكسر فى شىء مما ذكر الناظم ، ولا فى شىء مما ذكرنا أو نذكر ، بل تلك الأفعال كلها ورد ماضيها مكسوراً ، فالمضارع المفتوح مضارعه ، وورد ماضيها مفتوحاً ، فالمضارع المكسور مضارعه فذلك من تداخل اللغات ، وقد نص على ذلك بعضهم ، وقد قال فى بغية الآمال : جاء الفتح والكسر فى ماضى بعض أفعال الباب ، قالوا : ولع وولع ، وولغ ، وولغ ، ووبق ووبق ، ووصب ووصب ، وورى الزند ورى ، ووهن ووهن ، ونص على أن الفتح وإثبات الواو أجود من حذفها والكسر ، وجاء حذفها مع الفتح والكسر فى ودع يرَع ويرع .

وقد قال ابن الحاجب : إن فضل يفضل بالكسر فيهما ليس بشاذ ، بل من باب التداخل ، لأن العرب يقولون : فضل بالفتح يفضل بالكسر ، وفضل بالكسر يفضل بالفتح ، فأخذ الماضى من الثانى ، والمضارع من الأول ، فقيل : فضل يفضل بالكسر فيهما ، وأوجب ابن الناظم فى بغية الطالب فى ييس ونحوه مما كان مكسور العين ، فاؤه ياء فتح مضارعه وهو مخالف لما فى النظم وشرحه له .

وحكى الناظم وزع بالشىء بزاى معجمة يوزع بالفتح ويزع بالكسر شذوذاً ولع به ، وقيل : إن المفتوح مضارع وزع مكسوراً والمكسور مضارع وزع مفتوحاً ، ونص فى النظم على تعيين كسر يرع مضارع ورع بالكسر للراء المهملة ، وهو خلاف ما مرّ من أن فيه وجهين : الفتح والكسر ، وأثبت الفتح والكسر سيبويه .

قال الطبلاوى : ولعلّ الناظم اعتبر الأشهر الأكثر ، ونص الطبلاوى على أنه لا شذوذ فى ورى الزند يورى ويرى ، بل من

التداخــل ، فإن يورى بالفتح مضــارع ورى بالكسر ، ويرى بالكسر مضــارع ورَى بالفتح .

ونص فى القاموس على أن وغــر بالفتــح كوعــد ، فمضــارعه يغر كيعد ، وان وغر بالكسر كوجــل ، فمضــارعه يوغر ويأغر بالفتح كيوجل ويأجل بالفتح ، بل يقال فى مضارع وغر بالكسر عنــده ياغر ، وييغر بفتح الياء وكسرها ، وفتح الغين لأنه نظره يوجل ولم يذكــر فى مضــارع وجل إلا ياجل وييجل بفتح اليــاء وكسرها ، وفتح الجيم وهكذا حيث نظر يوجل ، وأن وحر بالفتح مضارعه يحر بالكسر ، ووحر بالكسر مضارعه يوحر بالفتح ، وان يئس كيمنع ويضرب .

وقد نص فى القاموس أيضا أن نعــم كسمع وضرب يعنى تكسر عينه فتفتح عين مضارعه ، وتفتح عينــه وتكسر عين مضــارعه فينعم بالفتح مضارع نعم بالكسر ، وينعم بالكسر مضارع نعم بالفتح ، وأن حسب كنعم فى لغتيه ، ونص على أن وَبِهَ ورد بالكسر كورث ، فمضارعه يله بالكسر ، وكوجل فمضارعه يا له بالفتح وييله كذلك ، وكسر اليــاء ، وكوعد فمضارعه يله بالكسر ففى وله الفتح كوعد والكسر كوجل وورث ، وعلى أن يقنط بالفتح مضارع قنط بالكسر ويقنط بالكسر مضارع قنط بالفتح ، وان يعرض بالفتح مضــارع عرض بالكسر كسمع ، ويعرض بالكسر مضارع عرض بالفتح ، وان قدر كضرب فمضارعه يقدر بالكسر ، وكفرح فمضارع يقدر بالفتح .

وجاء قدر يقدر كنصر ينصر ، وورد ولغ بالفتح يلغ بالفتح فقــد يقال : حيث سمع يلغ بالفتح أنه مضــارع ولغ بالفتح كوهب يهب ، لا مضــارع ولغ بالكسر ، ونص فى القاموس أنه ورد ولغ يلغ كوهب ، يهــب ، وولغ يلغ كــورث يرث ، وولــغ يالــغ كوجــل يأجــل ، وييلغ بكسر اليــاء وفتح اللام كييجل ، وسمع وهن بالفتح وبالضــم أيضا ، وسمع وبق بالفتح فيصح بعد المضــارع المكسور مضارعا له ،

والمفتوح مضارعا لوبق بالكسر ، وسمع أبق بفتح للبـاء فيصح جعل يبق بالكسر مضـارعه لا مضـارع أبق بالكسر ، وسمع وصب بالفتح فيصب بالكسر مضارعه ، لا مضارع وصب بالكسر وسـمع ولع بالفتح فيلع بالكسر مضارعه لا مضارع ولع بالكسر ، وإن وهم فى الحسـاب مكسور كوجل يوهـم بالفتح كيوجـل . ووهم فى الشيء بالفتح يهم بالكسر ، فقد يقال : يوهم بالفتح مضـارع وهم بالكسر لا مضـارع وهم بالفتح ، وإن تحـم بالكسر مضارع وحمت بالفتح لا مضـارع وحمت بالكسر .

وأما وعم بالكسر يعم بالكسر ويوعم بالفتح فلم يذكـره الناظم . لأن عم صباحا عنده غير متصرف ، وليس كذلك بل متصرف ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فالحافظ لهذه الأفعـال ماضياً مفتوحاً يكسر له المضـارع حجة على من لم يحفظ فى ماضيها إلا الكسر ، فلدعى أن مضارعه يفتح ويكسر أشار إليـه أبو عبد الله إشـارة ، ونص عليـه غيره نصـا .

وجاءت أيضا أفعال مكسورة وجاء مضارعاتها مضمومة : كفضـل يفضل بكسر الماضى وضم المضارع ، ونعم بكسر العين ينعم بضمها ، وقنط بكسر النـون يقنط بضمها ، وركن بكسر الكاف يركـن بضمها ، ولببت بكسر البـاء تلب بضم اللام ، نقـل فى الباء المدغمة ، وحضر بكسر الضاد المعجمة تحضر بضمها ، ونضر بكسرها ينضر بضمها .

وحكى ابن السـيد عن ابن درستويه : نـكل بكسر الكاف ينكل بضمها ، وشمل بكسر الميم يشمل بضمها .

وحكى ابن عديس فى كتاب الصواب عن ابن التيانى وعن القزاز : فرغ يفرغ من الفراغ .

وحكى أبو عبد الله بن مخلد الشاطبى فى شرح كتاب الجمل : نجد ينجد إذا عرق ونسبه لصاعد اللغوى صاحب كتاب الفصوص ، وبرىء بكسر الراء يبرؤ بضمها عن صاحب المبرز ، وهو محمد بن يونس الحجارى بالراء المهملة ، قال عنها : وهى قبيحة ، ودمت بكسر الدال تدوم ، ومت بكسر الميم تموت الأصل دومت تدوم وموتت تموت بكسر الواوين فى الماضى ، قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وبضمهما فى المضارع وسكون ما قبلهما ، نقلت ضمتهما لما قبلهما فصحت فيه لسكونهما بعد ضمة ، والأصل تدام وتمات كما قال الشاعر :

يا أم لا عمرو ولا ملاما
فى الحب إن الحب لن يداما

وأصل هذا الأصل تدوم وتموت بفتح الواو بعد سكون نقلت فتحها للساكن ، فقلبت ألفا مضارع يدام ويمات .

والجواب عن هذه الأفعال أيضا : أنها من التداخل فيفضل بالضم مضارع فضل بالفتح كنصر ينصر لا مضارع فضل بالكسر .

قال فى القاموس : فَضَل كنصر وعلم ، وأما فضِل كعلِم يفضل كينصر فمركبة منهما ، وأما ينعم بضم العين فمضارع نعم بفتحها لا نعم بكسرها ، لأن فيه لغات نعم ينعم كسمع يسمع ، ونعَم ينعُم كنصر ينصُر ، ونعَم ينعم كضرب يضرب ، بل ورد أيضا نعم بالضم فيجوز أيضا أن يكون ينعم بالضم مضارعا له .

وأما يقنط بالضم فمضارع قنط بالضم ، أو قنط بالفتح لا مضارع قنط بالكسر ، وذلك لأنه ورد قنط كنصر وضرب وكرم وفرح يقنط كينصر ، ويقنط كيضرب ويقنط كيكرم ويقنط كيفرح .

وأما يركن بالضم فمضارع ركن بالفتح كنصر ينصر لا مضارع ركن بالكسر ، لأنه ورد ركن يركن كنصر ينصر ، وركِن يركَن كعلِم يعلَم ، وركن يركن بفتحهما كمنع يمنع .

وأما تلب بضم اللام فمضارع لبيت بضم الباء .

وأما يحضر بالضم فمضارع حضر بالفتح كنصر لا مضارع حضر المكسور ، لأنه حضر يحضُر وكنصر ينصر وحضِر يحضَر كعلم يعلم .

وأما ينضر بالضم فمضارع نضر بالضم أو نضر بالفتح ، لا مضارع نضر بالكسر ، لأنه جاء من باب كرم ونصر وفرح .

وأما ينكل بالضم فمضارع نكل بالفتح لا مضارع نكل بالكسر ، لأنه ورد من باب ضرب ونصر وعلم .

وأما يشمل بالضم فمضارع شمل بالفتح كنصر ينصر لا مضارع شمل بالكسر ، لأنه ورد شمل يشمل بفتح الماضى وضم المضارع ، وشمل يشمل بكسر الماضى وفتح المضارع .

وأما يفرغ بالضم فمضارع فرغ بالفتح كنصر ينصر ، لأنه جاء كذلك وجاء بفتحهما كمنع يمنع ، وجاء بكسر الماضى وفتح المضارع كسمع يسمع .

وأما ينجد بالضم فمضارع نجد بالضم لا مضارع ينجد بالكسر .

وأما يبرؤ بضم الراء فمضارع برؤ بالضم أو بالفتح يقال :

برؤ الله الخلق بالفتح يبرؤ بالفتح ، وبرأ من المرض بالفتح للراء يبرأ بالفتح ، وبرىء بالكسر يبرأ بالفتح ، وبرء بالضم يبرؤ بالضم ، وبرىء من العيب والدين بالكسر يبرؤ بالفتح ، وقد يقال يبرؤ بالضم والواو ساكنه بدون همزة ، وماضيه برؤ بالضم .

وأما يدوم ويموت فمضارعان لدمت ومت بالضم .

وأما يبئس بضم الهمزة من البأس وهو العذاب والشدة فمضارع بئس بضمها ، ككرم يكرم لا مضارع بئس بكسر الهمزة فإن مضارع هذا ييأس بالفتح ، كسمع يسمع ، وقد يقال بأس بإسكان الهمزة تخفيفا من الكسر ، كما يقال فى شهد شهد باسكان الهاء ، وعليه خرج الدماميني قوله :

* وما باس لوردت علينا تحية *

أى ما بئس ردها التحية علينا أى ما أصاب بؤسا أى شدة استظهر ذلك وجعله أولى لجريه على القاعدة من جعل باس اسماً لما مركباً معها ندوراً كما ، تركب لاسيما .

وأما يورع بالضم فمضارع ورع بالضم ككرم ، لأنه ورد أيضا كذلك لا مضارع ورع بالكسر .

وأما يوهن بالضم فمضارع وهن بالضم ، لأنه ورد أيضا كذلك لا مضارع وهن بالكسر ، وكذا يعند بضم النون هو مضارع عند بضمها لا عند بفتحها أو كسرها ، لأنه ورد كنصر وسمع وكرم ، أى مال عن الحق أو الطريق وعند العرق سال ، والناقة رعت وحدها ، وينجب بالضم مضارع نجد بالضم لا نجد بالكسر ، ويقدر بالضم مضارع قرد بالفتح لا قدر بالكسر ، لأنه جاء كنصر وضرب وفرح ، وهكذا

فى مثل ذلك وان عجزت عن الحفظ فعليك بكتب اللغة ، ومراد الناظم بقوله وجهان : الفتح والكسر ، بدليل شهرتها فى مضارع حسب وو غر ووحر وما بعدها ، ولأن قوله : وأفرد الكسر يرشد الى اجتماعه مع الفتح فيما ذكره تأمل •

وهاء فيه عائد الى موضع الكسر أى وجهان فى موضع الكسر الذى هو فعل بالكسر ، اذا كان فى المضارع وقوله : من أحسب من مجاز الحذف أى من التوسع بحذف مضاف ، أى مضارع أحسب بناء على ان أحسب أمر ، أو من المجاز الذى هو تغيير اعراب كلمة الزيادة شىء أو نقصه ، وقد كان أحسب مجروراً على اضافة مضارع اليه ، ولما حذف مضارع جرجرا آخر بمن ، وقد يقال : لا حاجة الى ذلك بأن يراد بأحسب المضارع ، وتقدير صاحب التحقيق المضاف هكذا من مادة أحسب ، أو مصدر أحسب مشكل لصحة الحقيقة بأن يراد بأحسب المضارع ، فلا نصير الى المجاز مع وجودها ، ولأنه قد رجع ضمير فيه لموضع الكسر والمصدر ، وهو المادة ليس فيه الوجهان إلا إن قدر مضافاً آخر ، أى من مضارع مصدر أحسب ، ولا حاجة الى ذلك ، وإلا إن أجاز رجوع هاء فيه للمضارع المبنى من فعلا فى قوله : فى المبنى من فعلا أى وجهان فى المضارع المبنى من فعل بالكسر المشتق من مصدر أحسب وهو جائز •

ويجوز أن لا يقدر مضاف ، ويكون الكلام كناية أريد لازم معناها ، أى وجهان فيه من الأمر الذى هو أحسب ، ويلزم من كون الوجهين فى الأمر كونهما فى المضارع وهو المراد ، أو تعبيراً بالملزوم عن اللازم مجازاً مرسلا لعلاقة اللزوم ، وقرينة كون المقام المضارع الملزوم ، هو كون الأمر بالوجهين ، واللازم هو كون المضارع بهما أو باللازم عن الملزوم اللازم ، كون الأمر بهما ، والملزوم كون المضارع بهما ، لأنه يلزم من كون المضارع بهما كون الأمر بهما •

ويجــوز أن لا يقدر مضـــاف ، ويكون الكلام حقيقة بأن يجعــل أحسب ضارعا سكن الوزن ، وقول أبى يحيى : اذا جعل أحسب مضارعا فهمزته مفتوحة ، وإذا جعــل أمرا فمكسورة سهو ظاهر ، فإن الهمزة على كل حـــال غـــير ثابتة بل محذوفة من اللســان للوزن ، لأن الوزن لا يقبلها ، لأن الميم والنون والحـــاء من قوله من أحسب وتد مجموع نظـير عان من فاعلن ، ولو نطـــق بالهمزة مفتوحة أو مكســـورة مثـــلا لصارت زائدة بين حروف الوتد ، وهاء فيـــه أول السبب الخفيف نظير فاء فاعلن حـــذف آخـــر ذلك السبب الذى هو نظـــير ألف فاعلن إلا إن أراد أبو يحيى الفتح والكسر بحسب الأصـــل ، أى إن جعلنا أحسب ضارعا فهمزته فى الأصـــل همزة قطع مفتوحة ، ولكنهـــا حـــذفت الآن للضرورة ، ووصلت للضرورة .

وإن جعلناه فعـــل أمر فهمزته همزة وصـــل تكسر فى الأصـــل إن بدىء بها ، ولمـــا وقعت الآن فى غير ابتداء النطق لم تحـــرك ، بل حذفت لأن همزة الوصـــل لا تثبت فى الـــدرج إلا ضرورة ، ولا ضرورة هنـــا تحـــوج الى إثباتهـــا ، ونون من مفتوحة أو مكسورة ، ولابـــد الفتح للتخفيف ، ويتخلص بـــه من التقـــاء ساكنين ، والكسر على الأصـــل فى التقاء الساكنين من كسر الأول .

وهكذا حيث وقعت من قبل ساكن ، وتسكين عين مع ضرورة أو لغة أو بناء أو غير بنـــاء خـــلاف : بسطته فى النحو ، وكذا بسطت فيـــه الكلام على نون من ، ويقدر مضاف على حد ما مر فى قوله : من أحسب فى قوله : مع وغـــرت ، أى مع مضـــارع وغـــرت ومضـــارع وحرت ، ومضارع أنعم إلخ ، لأن الوجهين فى المضارع لا فى الماضى ، أو يقدر ضاف واحـــد مفرد أريد به معنى الجمع أى مضـــارع أحسب وغرت وحرت إلخ ، أو جمع إلخ جمع أى وجهـــان فيه من مضارعات أحسب مع وغرت وحرت إلخ أو وجهـــان فيه من مضارع أحسب ، أو من أحسب

الذى هو مضـــارع مع مضارعات وغرت ووحرت إلخ وذلك أسهل من الوجه الأول لقلة الحـــذف ، والحـــذف المذكـــور من مجـــاز الحـــذف على حـــد ما مر .

ثم انه قد يجـــوز فى كل من قوله : وغرت ، وقوله : وحرت إلخ . لأن المضارع إنما هو للفعل وحده وهو وغر ووحر مثلا ، لا مضـــارع للفعل والفاعل ، فأطلق الكل وهو وغرت ووحرت وبئست وبيئست ، وأراد البعض أى مع مضـــارعات وغـــر ووحر وبئس وبيئس مجـــازاً مرســـلا لعلاقة الكلية والبعضية أو إحداها ، أو ذلك مجاز بالحذف أى مضـــارع فعـــل وغرت ، أو مضارع بعض وغرت ، وهو وغر وهكذا .

وأما أنعم فمضارع وصلت همزته المفتوحة للضرورة ، وســـكن لها أيضـــاً أو أمر يقـــدر مضـــاف قبله أى مضـــارع أنعم ، أو أمر عبر بجـــواز الأمرين فيـــه عن جوازهما فى المضـــارع كنـــاية أو مجـــازاً للـــزوم .

وأما أيله فأمر كذلك ومعنى جواز الوجهين فى ايله الفتح فتقول ايله والكسر فتقول له بكسر اللام مثل : عـــد .

وأما ييس فماض وحده سكن للضرورة ، ومعنى قولنا أن أحسب فى البيت وأنعم وأيله أو أوله مضارعات أو أوامر ، وأن ييس ووهـــل ماضيان ، وأن وغرت وحرت وبئست وبيئست أفعـــال ماضية ، وفاعل كل واحـــد أن ذلك بحسب الأصل .

وأما الآن فكل واحـــد من قوله : أحسب ، وقوله : وغرت إلخ اسم ، واعلم أن ايله أتى به الناظـــم على وجـــه الفتح ، ويقال على وجه الكسر اه بكسر اللام وإسقاط الواو ، وأصـــل ايله اوله بكسر همزة

الوصل وسكون الواو ، ووقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء فقيل ايله بفتح اللام ومثله : ميزان أصله موزان بسكون الواو بعد كسر الميم قلبت ياء كذلك ، وإنما قلنا بكسر همزة إيله لأنها همزة وصل فى مر مفتوح العين فإيله مثل : اذهب أمر من ذهب يذهب ، وأصل الياء بعدها واو لأنه أمر من وله بكسر اللام هذا ما ظهر لى وهو الحق إن شاء الله •

فاذا حققته ظهر لك بطلان قول أبى يحيى ، وصاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهم أن أوله بالواو وأنه فعل أمر ، فانهم ان كسروا الهمزة ولابد من كسرها لأن أمر فعل بالكسر يفعل بالفتح افعل بكسر الهمزة ، فكيف لم يقبلوها ياء مع سكونها بعد كسر . ولابد من قلبها كذلك ، وإن فتحوا الهمزة فلا وجه لفتحها هنا مع قولهم إنه أمر وذلك كله بحسب الأصل ، وإلا فالهمزة للوصل لم تثبت فى البيت ، بل حذفت اللهم إلا إن قيل لم يقلبوا الواو ياء لعدم الكسر قبلها فى الحال ، لأن ما قبلها تاء بئست وهى مفتوحة ، ولكن هذا غير معتبر لأنهم يتركون القلب فى مثل ذلك على حاله بعد زوال علته ، والموجود فى جميع ما رأيت من النسخ اوله بالواو وعليه الشروح التى رأيت يكتبون البيت أولا اوله بالواو يشرحون ثانيا كذلك بالواو •

وفعل ذلك صاحب فتح الأقفال فى صغيره ، ورأيت نسخة واحدة من كبيره وجدت فيها إيله بالياء نظما وشرحا ، وأظنه إصلاحا من الناسخ ، والحق عندى أن يقال ايله ، فيكون أمراً ، وأن يقال أوله بالواو فيكون مضارعاً ، فان وجد البيت إيله بالياء فهو أمر لا غيره ، وإن وجد أوله بالواو فهو مضارع وصلت همزته وسكن آخره للضرورة •

وأما أن يقــال أوله بالواو مع أنه فعــل أمر كمــا قال من ذكــر فباطل ، ونص كلام صاحــب التحقيق وهمزة أوله وصــل أتى به على يفعــل بالفتح ، ولو أتى به على لغــة الكسر لقال : انعم بئست يئست له ييس وهلا ، ولو قاله كذلك لكان أبعــد من إيهــام أن همزة أولــه قطع ، وصلت ضرورة أمرا من أولاه يوليه •

وقول أبى يحيى : إن بين أنعم وبئست فى البيت طبقا سهو ، لأن الطباق هو الجمع بين المتقابلين أى متنافيين ، ولا منافاة بين لفظ أنعم ولفظ بئست ، بل المنافاة بين معنييهما فى قولك مثلا : أنعــم يا زيــد بئست يا عمرو ، ولم يرد فى البيت معنييهما ، بل المراد فيه لفظاهما كما أريد لفظ قام فى قولنــا : قام فعــل ماض لا معنــاه الذى هو أنــه حصــل القيــام •

والطبــاق إنما يقع بين المعانى لا بين مجرد الألفاظ ، إلا إن أراد أن بينهما طبــاقاً بحسب الأصــل حيث كان أنعم فعلا ، وبئست فعــلا أريد معناها ، كما مثلت به وبين وغرت ووحرت الجناس المضــارع وهو تشــابه اللفظــين فى التلفظ فى إعــداد الحــروف وهيئاتها وترتيبهــا وتخالفهما بحرف فى كل واحــد قريب المخرج من الحــرف الآخــر ، فان عــدد حــروف كل من وغــر ووحــر ثلاثة وهيئاتهما واحــدة • فان أولهما مفتوح والآخــر مفتوح ، وترتيبهما ســواء ، فان أول كل واحــد واو ثالثة راء ، وتخالفا بحرف واحــد وهو الحــاء المهملة فى وحــر ، والغين المعجمة فى وغر ، والحــاء والغين متقاربان مخرجــاً وبين بئست بيــاء موحــدة فهمزة ، ويئست بياء مثناة تحت ، فهمزة الجناس اللاحــق لتوافق الكلمتين فى اعداد الحروف وهيئاتها وترتيبها وتخالفهما بحرف فى كل واحــدة بعيد المخــرج من الآخــر فى الأخرى ، فان البــاء بعيد مخرجها من مخرج اليــاء المثنــاة تحت ، وبين يئس بمثنــاة تحت ، فهمــزة من قوله : يئست وبين قوله : ييس بالمثنــاة

فالموحـدة جناس لاحـق لتوافقهما عدداً وهيئة وترتيبـاً ، وتخالفهما بحـرف بعيد المخرج فى واحدة دن حرف آخـر فى الأخرى .

فان الهمزة بعيد مخرجها من البـاء الموحـدة ، وذلك اذا راعينا أن التـاء بعض كلمة ، ولابـد من مراعاتهـا كذلك ، لأن المراد مجموع هذا اللفظ . ولو كان المقصـود بالذات ماعدا التاء .

تنبيـه : قال فى القاموس : وما أصله اليبوسـة ولم يعهد رطبـاً فيبس بالتحـريك أى بفتح اليـاء والباء . وأما طريق موسى فى البحر فإنه لم يعهد قط طريقاً لاطباً ولا يابساً ، إنما أظهره الله لهم حينئذ مخلوقاً على ذلك ، وتسكن اليء أيضـا ذهابا الى أنه ، وإن لم يـكن طريقاً فإنه موضـع كان فيه ماء فيبس ، أ . هـ والله أعلم .

الإعـراب : وجهان مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به تقـدير الوصف . أى مرويان أو مخصوصان ، أو التنـويع أو الوصف بمحذوف تعـلق به قوله من أحسب ، أى وجها ثابتـان من أحسب فى موضع الكسر ، وفيه الفصـل بين النعت والمنعـوت بخبر المنعـوت وهو قوله : فيه ، بل متعلقه المحـذوف أى حاصـلان فيه ، أى فى موضـع الكسر ، أو فى المبنى من فعـلا وعلامة الجر فى أحسب الكسرة المقدرة فى آخـره ، منع من ظهورها سكون الحكاية ان جعل أمراً وسكون الضرورة إن جعـل مضارعا ، وكـذا فى أنعم ومنع من ظهـورها فى أوله بالواو وسـكون الضرورة ، وفى أيله باليـاء سكون الحـكاية ، وفى ييس آخـراً سـكون الضرورة ، وفى وغرت ووحرت ويئست وبئست فتحة الحكاية ، وكـذا فى وهلا ، أو فتحة الإشباع إن قلنـا إنها غير الأصلية .

ويجـوز فى ذلك منع الصرف للعلمية على الكلمـة والتأنيث بارادة الكلمة أو اللفظة ، وهكذا فى نحـو ذلك ، ويجـوز تعليق من أحسـب

بمحذوف حال من هاء فيه ، كما أجـازه صاحب التحقيق وهو أظهـر ، وإجازته كونه حالا من موضع الكسر باطلة ، ويجوز على ضعف تعليقه بأعنى محذوفا ، ومع ظرف فى محل نصب أن قلنا سكونه بناء لشبهه بالحرف فى المعنى معنى حرف المصاحبة ، مثل باء الجر الدالة على المصاحبة أو لشبهه بالحرف فى الوضع على حرفين ، بأن يكون بانيهـا على السكون وهـو الواضع وضعها على حـرفين من أول الأمر ولم يقدر ثالثا بخـلاف من اعرابها ، فإنه وضعها على ثلاثة أسقط واحداً .

وان قلنا سكونه للتخفيف لا لغة فمعرب منع من ظهور نصبه سكون التخفيف المجلوب للضرورة أو مطلقا ، وهى متعلقة بمحذوف حـال من أحسب ، ووغرت مضـاف اليه ، ووحرت وما بعده معطوفات على وغرت أو على احسب ، أو كل معطـوف على ما يليه أى من أحسب الذى هو مضارع ، ومن مضارع وغرت وضارع وحـرت إلخ ، أو من مضـارع احسب ومضارع وغرت الخ على أن أحسب أمر ويقدر مضارعات بلفظ الجمع أو بلفظ الافراد مراد به معنى الجمع قبل أحسب أو قبـل وغرت إلا قوله : أنعم ان جعـل مضارعا وقوله : أولـه بالواو وهو مضـارع فلا يعطفا على الفعل الماضى ، ولا على فعل الأمـر ، بل على مضارعات أو مضارع لئلا يلزم أن يكون المعنى : ومضـارع أنعم واوله مـع أنه قد فرضناهما مضارعين فلا يكون لهما مضارع ، لأن المضارع لا مضارع له ، وحـذف العاطف لجـواز حذفه عند الناظم سعة وضرورة عنـد وجـود الدليل على ما فى التسهيل تبعـا للفارسى وصاحب المقرب .

ويجـوز ضرورة اتفاقا ، وقـد أطلت الاستشهاد فى النحـو على الجـواز سعة ، وأطلت الرد والجواب فى ذلك .

فائدة : ذكر بعضهم أنه لم يجىء بالكسر والفتح مضـارع فعـل بالكسر يائى الفاء إلا يئس وييس .

وأفـــــرد الكسر فيمـــا من ورث وولـــى

ورم ودعـــت ومقت مع وفقـــت حـــلا

وثقـــت مـــع ورى المـــخ احـــــوها

• • • • • • •

أي أفرد الكسر شـــذوذاً في عين مضارعات هذه الأفعال الثمانية المكسورة أيضا عين ماضيها .

الأول : ورث بكسر الـراء يرث بكسرها أيضـــا ورثا بكسر الواو وإسكان الراء ، ووراثة بكسر الواو وارثاً بكسر الهمزة ، وسكون الراء ورثة بكسر الراء كعدة فهو وارث ، ورث زيد أباه وورث منـــه أي المال ، وورث الله الخلق بقي بعد فنائهم وورثني سمعي وبصري ، وورثا مني أي بقيـــا معي الى أن مت ، وورثت النـــار تحركت .

الثاني : ولى الشيء وولى عليه بكسر اللام يلى بكسرها أيضا يتعدى بنفسه ، وبعلى ولاية بالكسر والفتح ، وقيل : الولاية بالفتح النصر ، وبالكسر الإمـــارة والسلطان ، أي القـــوة والتسلطن ، وقرىء بالفتح والكسر : (ما لكم من ولايتهم من) ، (هنـــالك الولاية للـــه الحق) وولى الرجلُ البيع ولايـــة بالكسر والفتح ، وولى البلد ولاية كذلك ، ووليت من الشيء ووليته ولياً بفتح الـــواو وســـكون اللام ، أي قرباً قال الشاعر :

* وعـــادت عـــواد دون وليـــك تشعب *

وتباعدنا بعد ولى أي بعد قرب ، ومضارع الكل مكسور كالماضي ، ورد كل مما يليك أي مما يقرب منك .

الثالث : ورم بكسر الراء يرم بكسرها أيضاً أي انتفخ ، وورم أنفه

يـرم برهـم الأنف غضب ، ومصدر الكل الورم بفتح الـواو والراء ، ومضـارع الكل يرم بالكسر .

الرابع : ورع بكسر الراء يرع بكسرها أيضـا أى كف عن المعصية أو الشبهة أو الدنس ، أو ما يوصل إلى ذلك ، ورعا بفتح الواو والراء ورعة بكسر الراء كعـدة ، وما ذكره الناظم من وجـوب كسر مضـارع ورع مخالف لـما حكاه سيبويه من جواز فتحه وكسره ، وهما لغتان ، وقـد مر .

وحكى ابن الناظم والطبلاوى وغيرهما ذلك عن سيبويه أيضا فهـو على هذا من أخـوات حسب ووغر ووحر كمـا مر ، فانظر ما مر ، وقد تقـدم أن اقتصـاره على الكسر باعتبـار الأشهر ، وورد أيضـا ورع يورع بضمهما وراعة بفتح الواو ، وورعا بفتح الواو مع سـكون الراء وفتحهـا ، وورعا بفتح الـواو وضمها فهـو ورع بفتح الـواو وكسر الراء ، والاسم الرعه بكسر الراء ، والريعـة بكسرها أيضـا ، وقلب الواو مما قبلهـا الى بعـدها ياء لانكسـار ما قبلهـا ، وورع بفتح الراء يرع بفتحها أيضـا مع حـذف الواو ، أى جبن أو صغر ، وورع بالضم يورع بالضم جبن أو صغر وراعة ووراعا ، وورعـة بفتح الكل وسكون راء الأخير وبضم أوائلها أيضـا ، وورعا بالضم وورعـا بضم فسكون أو بضمتين ، وورع يورع بضمهما وراعة بالفتح وورعـا بضـم فسـكون ، وورعـا بالضـم بمعنى الهـدى أو حسن الهيئـة أو سوؤها ، أو الشأن .

الخامس : ومقه بكسر الميم يمقه بكسرها أيضا ومقا بفتح الـواو وسكون الميم ، ومقة كعدة بحذف الواو وتعويض الهـاء عنها ، فهـو وامق أى أحبـه .

السادس : وفق بكسر الفاء يقال : وفق زيد أمره بكسر الفاء يفقه بكسرها أيضا صادفه موافقا ، كذا رأيت فى القاموس .

وقال ابن الناظم فى شرح النظم تبعا للناظم تبعا للناظم فى شرح التسهيل وفق الفرس يفق حسن •

وقال أبو يحيى : وفق الشىء يفق اذا حسن ، وقال فى بغية الآمال وفق أمره يفق اذا حسن •

السابع : وثق به بكسر الثـاء المثلثة يثق بكسرها ايضـا ثقـة كمـدة ، وموثقا بكسر الثاء ائتمنه كما فى القاموس ، واعتمده كما فى ابن الناظم ، والمراد واحـد فهو واثق به ، وأما يوثق باثبـات الواو وضم الثاء فمضارع وثق بالضم أى صـار وثيقا أو أخـذ بالوثيقـة فى أمره لا مضـارع وثق بالكسر ، فلا يرد على الناظم •

الثامن : ورى المخ بكسر الراء يرى بكسرها ، أى كثر ووريت الإبل ترى بكسرها كذلك أى سمنت ، والمخ بضم الميم بقى العظم والدماغ . وشحمة العين واحترز بإسناد ورى الى المخ من ورى الزند أى أخرج ناره فانه يقال ورى الزند بكسر الراء يورى بفتحهـا ، وإثبات الواو قبلها ، وورى بفتح الراء يرى بكسرها وحذف الواو لغتان فصيحتان جاءتا على القيـاس •

وأما ورى يرى بكسر الماضى والمضارع فليس بكسر المضارع فيه شاذاً ، وليس ذلك لغة مستقلة ، ولا من أخـوات ورث وولى وورم ، بل من تداخل اللغتين ، فيرى بالكسر مضارع ورى بالفتح استغنى بـه عن مضارع ورى بالكسر ، وهو يورى بالفتح ، وإثبات الواو ، ولـذا لم يذكره الناظم مع ورث وأخـواتها ، ولا احتـاج الى استثنائه ، بل إنما احترز بورى المخ عن ورى الزنـد بالكسر ، فان مضارعه يورى بفتحها ، والمشهور ورى الزنـد بالفتح على القياس ، وبالكسر على الشـذوذ . والحـق ما ذكرناه ، وهـو ما عليه ابن الناظم •

قال فى القاموس : ورى الزند كوعى وولى ورياً ووريا وهو وار ، وورى خرجت ناره ، وأما ورى القيح أو الدم أو قرح شديد جوفه أى أفسده ، وورى زيد عمراً أصاب رئته فهو بالفتح . وكذا ورت النار بمعنى اتقدت على ما فى القاموس ، بل ظاهره إن ورت الإبل أى سمنت فكثر شحمها ونقيها بالفتح أيضاً ، فإنه قال : ورى القيح جوفه كوعى أفسده ، وفلان فلاناً أصاب رئته ، والنار ورياً ورية اتقدت ، والإبل سمنت ، فكثر شحمها ونقيها ا ه .

فتلك ثمانية أفعال مكسورات العين فى الماضى والمضارع شذوذاً .

قال صاحب بغية الآمال : فهذه الأفعال لا خلاف فى ماضيها ولا فى مضارعها إنهما بالكسر .

قلت : هو باطل لورود جواز الفتح فى مضارع ورع بالكسر كما مر ، وقد يجاب عنه وعن الناظم بأنه مضارع ورع بالفتح كخشع يخشع . عسى أنه ورد ورع بالفتح ، كما ورد بالكسر .

وأورد أبو يحيى على الناظم وعم بكسر العين ، فانه يجب كسر عين مضارعه كورث يرث .

ويجاب : بأنه لم يذكره لسماع يوعم بالفتح ، أو نص الأئمة على جوازه كالكسر فهو من أخوات وغر ووحر كما فى القاموس ، إلا أنه قد يقال : ان يوعم بالفتح مضارع وعم بالفتح لا وعم بالكسر ، فانه ورد وعم بالفتح ووعم بالكسر . أو لم يذكره لأنه يرى أن وعم لا يتصرف فلا مضارع له ، لا مفتوح ولا مكسور كما نص عليه فى التسهيل ، ولكن نقل يونس تصرفه وهو أولى بالاتباع لسماعه من العرب ، وتقدمه ونقله الأعلام أيضا .

أما يونس فقال : وعمت الدار أعم أى قلت لها : أنعمى وأما الأعلم فقال : يقال وعم يعم بمعنى نعم ينعم ، فعم ويعم كمد ويعد فكلاهما دليل التصرف ، فلذلك نص فى القاموس على تصرفه ، قال ووعم الديار كوعد وورث ، قال : أنعمى ومنه عم صباحاً ومساءً وظلاماً أ . هـ .

قال امرؤ القيس :

* وهل يعمن من كان فى العصر الخالى *

وأراد بقوله : كوعد أنه مفتوح عين ماضيه ، مكسور مضارعه ، محذوف الواو : كيعد ، وبقوله : وورث أنه تكسر عين ماضيه ومضارعه ، وتحذف واو مضارعه : كيرث ، فهذا اثبات للمضارع وهو تصريف ، وممن نص على تصرفه الطبلاوى وأبو يحيى واستدرك صاحب فتح الأقفال على الناظم : وجد به يجد بكسر الماضى والمضارع وجدا إذا أحبه ، ووجد عليه يجد بكسرها أيضا حزن حزناً شديداً ، وليس بشىء فانه يجوز فتح المضارع قياساً ، وضمه شذوذاً كما أجاز الوجهين فى القاموس ، بل يظهر من القاموس إن وجد بمعنى أحب مفتوح الماضى ، وبمعنى حزن مكسوره ، وقال فيه : وجد بالفتح يجد بالكسر ، ويجد بالضم بمعنى غضب ، ووجد المطلوب بالفتح يجده بالكسر ، ووجده بالكسر يجده بالكسر أيضاً ويجده بالضم ، واستدرك عليه وعق يعق بكسرهما كورث يرث ، أى عجل .

قال فى القاموس : وعقت على يا رجل كورثت عجلت ، وما أوعقك ما أعجلك ، واستدرك عليه ورك يرك بكسرهما ، ووركاً بالضم اضطجع ، كأنه وضع وركه على الأرض ، واستدرك عليه وكم يكم بكسرهما ، كورث يرث اغتم كما فى القاموس ، واستدرك عليه وقه يقه بكسرهما أى أطاع وسمع ويستدرك عليه عندى ورهت المرأة تره بكسرهما أى كثر

شحمها ، وكون الكسر فيما ذكر الناظم وما استدركنا عليه شاذاً هو الأكثر فى نقل مذهب البصريين .

وقال ابن الحاجب : وان كان على فعِل أى بالكسر فتحت عينه أو كسرت ان كان مثالا أى واوى الفاء هذا مراده ، قال الجار بردى فى شرح ابن الحاجب : أى إن كان عين الماضى مكسوراً فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقا لمخالفة عينهما أو مكسورها بشرط أن يكون واوى الفاء لتسقط الفاء فى المضارع ، فتحصل الخفة نحو : ومِق يمق ، وما جاء منه بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو : نعم ينعم ، مع انه يجوز فيه الوجهان ، ولم يجز الضم للاستثقال أ . هـ .

فظهر من كلام ابن الحاجب والجار بردى أن الكسر فى معتل الفاء ليس بشاذ ولا مقصور على السماع ، وهو مخالف لنقل الأكثر عن البصريين أنه شاذ سماعى كما قال الطبلاوى : إن قياس فعل بالكسر يفعل بالفتح ويكسر شذوذاً مع مجىء الأصل فى حسب ووغر وأخواتها ، ومع عدم مجىء الأصل فى ورث وولى وأخواتهما .

والجواب : أن ابن الحاجب إنما أراد توجيه ورود الكسر فى الماضى والمضارع معاً لا قياسه ، وأنه إن فتح فقد حصلت المخالفة ، وان كسر فللخفة بحذف الواو ، ولا يرد على قوله : لم يجىء الضم بركن ويفضل ويحضر وينعم ويموت ويدوم ويقنط وينظر وينكل ويشمل ويدب ونحو ذلك بضم المضارع فى ذلك ، فان تلك الأفعال مضارعات لأفعال ماضية مفتوحة العين ، وما جاء مضموماً فلضمه ضم مضاعه على حد ما مر لا لمكسورة العين .

فاذا قيل مثلا : فضل يفضل بكسر الماضى وضم المضارع . فالمضارع ماضيه فضل بالفتح وذلك من تداخل اللغات ، وهو أن يثبت

للماضي بناءان ، وللمضارع كذلك ، ثم تتكلم العرب بأحد بنائى المضارع الذى ليس له فيتوهم أنه جار عليه ، وليس كذلك ، والمراد بفضل المأخوذ من الفضلة لا من قوله فضلته أى غلبته فى الفضل ، فانه ليس فى هذا إلا الفتح فى الماضى والضم فى المضارع ، ولئن سلم أن ذلك ليس من تداخل اللغات ، فليحمل كلام الجار بردى ونحوه على أنه لم يرد فعل بالكسر يفعل بالضم على ما هو الغالب المشهور ، وإنما فروا فى الأفعال المذكورة فى البيت ونحوها عن الفتح الى الكسر فى المضارع استثقالا للواو فى يفعل بالكسر ، ولذلك توسعوا فى يوجل وما أشبهه .

وقد جاء من الصحيح إفعال بالكسر . كيحسب وينعم ، والسبب وقوع المعادلة والنصف بينه وبين فعل بالفتح ، فكما جاء فعل المفتوح مفتوح الماضي ومكسوره ، جاء فعل بالكسر كذلك ، إلا أنه أكثر ما جاء فى الواوى الفاء لما ذكر ، وقد بالغوا فى مساواة فعل بالكسر يفعل بالفتح حتى جاءوا بمضارع فعل بالكسر مضموما على القله ان لم نقل من تداخل اللغات كما مر مراراً ، كما جاء مضارع فعل بالفتح مضموما نحو : نصر ينصر .

قال صاحب التحقيق : ويستدرك على الناظم وطيء ووسع وأنّ ، إذ أصله أون قيل لم يجيء فعل عينه واو مكسورة فى الماضى والمضارع ، إلا آنَ يئين الأصل أونَ يئونُ ، وأما طاح يطيح ، فلعله جاء على تطيح ، لأنه سمع فيه تطوح وتطيح واوياً ويائياً ، فاستغنى بمضارع اليائى عن الواوى لاستثقال الواو ، لأنها تظهر فى بعض التصاريف ، والله أعلم أ . ه .

وإنما زاد وطيء ووسع ، مع أن مضارعهما مفتوح ، لأن أصله الكسر بدليل حذف الواو فيه ، وفتح لأجل حرف الحلق ، ولو فتح أصالة

لثبتت الواو كما فى وجـل يوجـد ، فنحـو : وطئ يطأ . ووسـع يسـع بكسر الماضى وفتح المضـارع ، والفاء واو محذوفة المضارع من باب فعل يفعـل بكسر الماضى والمضـارع ، ويأتى إن شاء الله سـبب حـذف الواو .

الإعراب : الواو حرف عطف وأفرد فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهـوره الكسر المدفـوع به التقاء الساكنين ، وفاعله مسـتتر وجوبا ، والكسر مفعـول به ، والجملة معطوفة على جملة وجهـان فيه ، عطف فعلية طلبية على اسـمية خبرية بنـاء على جـواز ذلك ، فالهمزة مفتـوحة .

لكن الذى الذى نص عليه ابن هشـام أن مذهب الناظم منع عطف الإنشـاء على الأخبار كعكسه ، ويجـوز أن يكون أفرد فعـلا ماضياً مبنياً للمفعول ، والكسر نائب فاعله ، فالهمزة مضمومة ، والدال مفتوحة ، والجملة معطوفة على وجهـان ، فيه عطف فعليـة خبرية على اسـمية خبريه ، ويجـوز كون الواو للاستئناف ، فيما حرف جر وهو فى مبنى سكون الياء ومجـرور ، وهو ما موصـولة فى محل جـر ، بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع على حرفين ، أو لشبهها به فى الافتقار الى ما بعـده لأنها تفتقر الى صلة وعائد ، وبنيت على سكون الألف ويتعلق ذلك بأفرد . ومن ورث يتعلق بمحذوف جوازاً هو وفاعله صلة ما ، أى فيما أخذ من ورث أو اشتق أو صيغ من مصدر ورث بتقدير مضـاف ، أو بمحذوف وجوباً ، أى فيما ثبت من ورث أى أخـذ منه أو اشتق من مصدره .

وهذا المحذوف مع فاعله المستتر فيـه ، أو فى الجـار والمجـرور صـلة ما ، وما واقعـة على المضـارع فى المضـارع الذى من ورث ،

ويضعف هنا جعل ما نكرة موصوفه بالجملة المقــدرة المذكورة بوجهيها ، أى فى مضــارع مشتق من مصدر ورث ، أو مأخــوذ من ورث وولى ، معطوف على ورث بالواو ٠

وقوله : ورم معطوف بواو محذوفة على ورث أو على ولى ، وقوله : رعت معطوف ، بواو محذوفة على ورم أو على ورث ، أى وبعض ورعت وهو الفعــل ، أو وفعل ورعت لأن المضــارع للفعل وحــده لا مضــارع للفعل والفاعل ، وكذا المصدر فحذف المضاف ، أو عبر بلفظ الكل وأراد البعض ، وكذا يقال فى قوله : ومقت ، وقوله : وفقت حلا ٠

وقوله : ومقت معطوف على ورعت أو على ورث ، ومع متعلق بمحذوف حال من تلك الألفاظ كلها ، أو من متلوه أى ثابتة أو معدودة ، أو ثبتا أو معــدوداً مع وفقت ، ووفقت حــلا مضــاف اليــه ، لأن مجمــوعه اسم واحــد محكى ، وكذا ومقت وورعت ، وما تقــدم مما يوهم أن التــاء فاعل إنما هو بحسب الأصــل ، وكذا ورث وورم وولى أسماء محكية ، وكــذا وثقت وورى للخ اســمان محكيان ، أصــلهما فعــل وفاعــل ٠

وقوله : وثقت معطوف بواو محذوفة على وفقت أو على ورث ، ومع متعلق بمحذوف حال من وثقت أو منــه ، ومما قبــله ومجمــوع ورى المخ اسم واحــد مضاف اليه محــكى ، يقــدر الخفض على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية ، ويقدر الخفض فى وفقت حــلا على الألف ، وإنما ســكن أواخر ورث وولى وورم للضرورة ، وهى بحسب الأصــل افعال ماضــية كذا قال صاحب فتح الأقفال ٠

وليس عندى بمتعين فى قوله : ورم لجــواز كون واوه عاطفة ورم فعل أمر بوزن عد ، كما خلط الأمر والماضى أو المضــارع والماضى فى البيت قبل هذا ، وأصــل وفقت حلا فعل وفاعل ومفعــول به إن جعــل

وفقت بمعنى صادفت . والحلا المات . وفعـل وفاعل ومفعول مطلق إن جعل وفقت بمعنى حسنت أى حسنت حـلا أى حسنت حسنا ، كقعدت جلوسـاً أو فعل وفاعل .

وتمييز محول عن الفاعل ، أى وفقت حلاك بسكون التاء ، أى حسنت أو وافقت ثم جعل مجموع ذلك اسما واحـدا مضافا اليه مع ، كمـا أن آصـل ورى المخ فعل وفاعل ، ثم جعل كلمة واحـدة مضـافا اليها فعبر بالكل وأراد البعض ، لأن المـراد ورع وومق ووفق ووثق وورى وحده مسـنداً معنـاه الى المخ لا هى ، ومعمولاتها لأن المضـارع لهـا وحدها لا مع معمولاتها ، فيورع مثلا مضـارع ورع لا مضـارع ورع مجموع ورعت ، فقول صاحب فتح الأقفال : إن حلا صـدر منصوب على حد قعدت جلوسا ، أى حسنت حسناً أو مفعول وفقت أى وجدت حـلا سهواً لا إن أراد ذلك بحسب الأصل .

ويجوز أن يكون حلا حالا من تلك الألفاظ قبلها لازمـة ، لأنهـا ولو كانت بحسب الأصـل أفعالا لكنهـا الآن أسماء محكية جزئية ، يمنع نفس تصورها من وقوع الشركة فيها مشخصة ، أى متعينة لأنهـا أعلام ومسمياتها الأفعال المقصـود معانيها فى مثل قولك : ورث زيد المـال ، فمجىء الحال منهـا بحسب مسمياتها أى حـال كون هـذه الألفـاظ أى حـال كون مسميات هذه الألفاظ حلا أى صفات لمتصف بها أو خبراً لمحـذوف أى هى حـلا ، أى هـذه الألفاظ حـلا أى مسميات هـذه الألفاظ حـلا .

والجملة حال من تلك الألفـاظ ، وحـلا بضم الحـاء المهملة بمعنى الحسن على ما مر أو جمـع حلية بكسر الحاء كذا لصاحب فتح الأقفال ، وليس بمتعين لجواز كسر الحـاء جمع حلية بالكسر . بل هو القيـاس والضم مسموع ، ولجـواز فتحها فعلا ماضيا أشـار به الى عـذوبة

العلم ، أو يكون قصد تفسير وفق لأن الحسن يستحلى ويستعذب أى حلا ، ما نحن فيه من العلم أو حلا ما ذكر لأنه من العلم واحد فعل أمر مبنى على حذف آخره الذى هو الياء ، وفاعله مستتر وجوباً ، وها مفعول به عائد الى الألفاظ المعدودة فى البيت ، والجملة فى محل نصب مفعول لقول محذوف ، وذلك القول حال من تلك الألفاظ ، أى مقولا فيها أحوها أى احفظها ولا تنسها ، ولا تجهلها ، أو احفظها حفظاً لا تقس عليها غيرها قياساً .

وظاهر ابن الحاجب والجار بردى قياس مثلها عليها . أى حيث لم يرد السماع كما يعلم مما مر ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة .

هذا ويجوز أن يكون جلا آخر البيت بالجيم فيكون فعلا ماضياً مستتر الفاعل والجملة صلة ما أوصفها ، ومن ورث يتعلق بجلا بالجيم قدم للوزن أو له وللحصر الحقيقى ، فيرد عليه ما مر من الأفعال المكسورة ماضياً ومضارعا أو الادعائى أو الإضافى ، أو يتعلق بمحذوف حال من ضمير جلا ، أى فيما جلا أى ظهر من ورث أى فى المضارع الذى أوفى مضارع جلا .

ورث أى أخذ منه أو اشتق من مصدره وأدم

كسراً لعـين مضـارع يلى فعـــلا

ذا الـواو فاء أو اليـا عينـا أو كأتى

كـذا المضـاعف لازمـاً كجـن طـلا

أى واكسر أبداً عين مضارع فعل المفتوح العين الذى فاؤه واو : كوعـد يعـد أو عينه ياء : كباع يبيع ، أصـله بيع بفتح اليـاء قلبت ألفـا بعد سلب فتحها لانفتاح ما قبلها ، أو لامـه ياء كأتى يأتى ، وأصل أتى أتى بفتح الياء ، قلبت ألفا لتحـركها بعد فتح كذلك ، أو كان لازما مضاعفا أى عينه ولامه من نوع واحـد : كحن يحـن ، أصـله حنن بفتح النون الأولى سلب فتحها فسكنت ، فأدغمت فى النون بعدها ، وأصل يحـن يحنن بسـكون الحاء وكسر النـون ، نقل كسرها فأدغمت فى النـون بعـدها ، كمـا أن أصـلَ يبيع يبيع بسكون الباء وكسر الياء المثنـاة ، نقل كسرها للباء قبلها .

فتلك أربعة أنواع يجب فيها كسر عين مضارع فعلَ المفتوح ، وستأتى تفاصيلها وتماثيلها إن شاء الله .

ومعنى كون المضارع يلى فعلا أنه يليه على قاعدتهم فى التصريف من انهم يأتون بالماضى ، ويتبعونه بالمضارع ، كقولك وعـد يعـد ، وباع يبيع ، وأتى يأتى ، وحن يحن كـذا فى الصـغير والكبير وفيه ركـة ، والأولى أن يقال معنى كون المضـارع يلى فعـلا أنه يقرب منـه لأنهما مشتقان من مصـدر واحـد ، وحروفهما واحـدة ، إلا ما وقع من زيادة أو نقص . أو قلب فوعـد يعـد مشـتقان من الوعـد ، ولفظـاهما متقاربان ، ووجه ركة ما ذكـر فى الصغير والكبير أن الإتيـان بالمضارع

فى التصريف تالياً للماضى ، ولو شـاع استعماله لكن غير لازم لجواز سبق المضـارع ، ولتقديم غير واحـد المضارع ، ولوقوع الفصل تارة نحـو : ضرب ضرباً يضرب ، وضرب ضارب يضرب ، ولأنه لا يتبـادر أن الموالاة معناها ما ذكر . لأنهـا موالاة لفظية لا معنوية ، أى يليـه فى التلفظ .

وأما أن يقال : المعنى يلى فعـلا فى الزمـان بأن يـكون المستقبل متأخـراً عن الماضى فباطل ، لأن المستقبل على الصحيح متقـدم على الماضى ، لأنه لم يكن الشىء ماضيا حتى كان مستقبلا ، لأنه يكون الشىء أولا مستقبلا منتظرا ، ثم يقـع فيكون ماضياً . وما يظهر من أن الماضى سابق على المستقبل فانما هـو فيما اذا فرضـنا المضى والاستقبال فى شيئين ، مضى أحدهما ويأتى الآخر .

وليس الكلام فى ذلك فانه مسلم بل الكلام فى شىء واحـد قبـل وقوعه أو بعده ، فانه مستقبل ، ثم لمـا وقـع كان ماضيا فيجـوز أن يقدر مضافان : أحدهما بين يلى وضميره المستتر ، والآخـر قبل فعـلا أى تلى عينه فاء فعـل ، ولمـا حذف المضـاف الذى هو عين ناب عنـه المضـاف اليه وهو الهاء ، فارتفـع واسـتتر ، وذكـر الفعـل لتذكير الضمـير .

ولما حذف المضاف الذى هـو فاء ناب عنـه المضـاف الذى هـو فعل ، فهذا معنى آخـر للموالاة ، أو يجعـل ضمير يلى عائداً للعين المضاف للمضارع وتذكيره ، إما لجواز تذكير عين الكلمة أو لتأويلهـا بالحرف ، أو لإضافتها لمذكر ، ويقدر مضاف واحد أى يلى هو أى العين فاء فعـلا ، وهـذا والذى قبله فى معنى واحـد ، وإنمـا قدم الكلام على المضارع المكسور العـين على المفتوح ، لأن المخالفـة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين الضم والفتح . إذ الفتحة علوية والكسرة سفلية ،

والضمة بينهما ، وقد مر غير ذلك ، وكان أصل مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر لتتحقق المخالفة جدا بين الماضى والمضارع ، كما تحقق المخالفة بين معنييهما ٠

وقد مر فيما مضى تعريف المضاعف ، وإنما سمى الفعل الذى لا يطلب المفعول به لازما لأنه لزم نفسه ، ولم يجاوز فاعله الى طلب مفعول به وعده بعض بأن اللازم ما يلزم الفاعل ، ولم يتجاوزه أى ما يلزم تعقله وتصوره تعقل محل صدوره وهو الفاعل ، ولم يتجاوز تعقله منه الى المفعول به ٠

وأقول : قوله ولم يجاوز فاعله مستدرك ، لأن ما لزم الفاعل لم يتجاوزه ، وذلك صادق بما له فاعل ، ولم يجاوزه كحسن زيد ، فان الحسن لم يتجاوز زيداً ، بل ثبت فيه وبما لا فاعل له ككان وأخواتها ، وقيل لا هى لازمة ولا متعدية ، وقد بسطته فى النحو ، وكطال وقل المكفوفتين عن الفاعل ، وكذا كثر المكفوفة عن الفاعل عند من قال بذلك ٠

قال السعد : غير المتعدى هو الذى لم يتجاوز الفاعل ، ويسمى لازما للزومه على الفاعل ، أى لقصوره عليه ، وقال : وعدم انفكاكه عنه ٠

قال ناصر الدين : هذا لا يطرد فى الأفعال التى تتجدد وتنقضى : كقام وقعد ، فالذى ينبغى أن يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز ٠

ويجاب : بأن المراد بعدم الانفكاك عدم مجاوزة الفاعل بقرينة مقابلة المتعدى به ، كما يعلم من سياق كلامه ويسمى غير واقع لعدم وقوعه على المفعول به الصريح ، ويسمى قاصراً وغير متعد ، وغير مجاوز ، لأنه لم يجاوز الفاعل الى المفعول ، ويسمى مطاوعاً لأنه أثر الفعل المتعدى ، فلما كان حاصلا من المتعدى سمى مطاوعاً ، وهذا

فيما طاوع ما تعدى لواحـد . ولما طاوع المتعـدى لاثنين فمتعـدّ لواحـد ، وحن اليه اشـتاق ، وحن عليه عطف ، والطـلا ولد الظبى والشـاة وغيرهما من ذوات الظلف ، قـاله أبو عبد الله بن العباس فى تحقيق المقـال .

وقال أبو يحيى : الطلا : الولد من ذوات الأربع ، وقال فى القاموس : الطلا ولد الظبى ساعة يولد والصـغير من كل شىء ، وهو مفتوح الطاء مقصوراً لغـة عن واو ولين .
عن واو ولين .

قلت : من أين يعـلم أن فعلا فى قوله : يلى فعلا مفتوح العين ؟

قلت : من قوله وأدم كسراً إلخ فإن فعل بالضـم ليس له يفعل بالكسر ، وفعل بالكسر أصـل مضارعه يفعل بالفتح ، وقد فرغ من الكلام على ما شـذّ منه ولتقدم الكلام على فعل بالضـم وفعـل بالكسر ، وللدلالة عليه بالأمثـلة كأتى فإنه مفتوح وكحن فان من بحث وجـده مفتوحاً أصـله حنن بفتح النون الأولى ، ومن أمثلته أعنى أمثلة فعل بالفتح ما فى قوله ، واضممن مع اللزوم فى أمر ربه إلخ ، فيعلم بالأمثلة أن الكلام على فعل بالفتح ومنها ما فى قوله ، فذو التعـدّى بكسر حبه إلخ ، فكأنه قال : وأدم كسر عين مضـارع فعل بالفتح اذا واوى الفاء ، أو يائى العين أو يائى اللام أو مضاعفاً لازما ، والله أعـلم .

فأمّا الواوى الفاء ، فانه تكسر عين مضـارعه طلباً للخفة مطلقاً على ما يظهر من النظم والتسهيل ، سواء أكانت لامه غير حرف حـلق أم حرف حلق ، وسواء كانت عينه غير حرف حلق ، أو كانت حرف حلق . والأمر كذلك .

وأما ما ذكره صاحب فتح الأقفال من أن ذلك الإطلاق عجيب . وأنه قـد جاءت أفعال من فعـل المفتوح الواوى الفـاء بالفتح ، وأن شرط

الكسر فيه كون لامه غير حرف حلق ، وأنه تتبع مواده فوجد حلقى اللام منه مفتوحاً : كوَجأ التيس يجأه ، ووِدَعه يدَعه ، ووزَعه يزَعه ، ووضَمه يضَمه ، ووقَع يقَع ، ووثغ رأسه يثَغ ، وولَغ الكلب يلَغ ، ووبَه يبَه ، وأنه لم يطلع على مضارع لفعل المفتوح الحلقى اللام الواوى الفاء ، مكسور إلا وضَح بفتح الضاد يضِح بكسرها شذوذاً ، غفلة منه وسهو تبع فيه أبا حيان ، ومن تبعه من شراح التسهيل وغيرهم كصاحب بغية الآمال .

بل شرط أبو حيان ومن تبعه أن لا تكون أيضاً عينه حرف حلق ، فإن كانت هى أو لامه حرف حلق فالفتح إلا ما شذّ من نحو : وضع يضع وغيرهم فى ذلك نحو : وهب هب ، ووقع يقع ، ووضع يضع ، ووثغ يثغ ، وولغ يلَغ ، ونحوهن مما مر آنفاً ، فان تلك الأفعال كلها ولو فتحت لكن أصلها الكسر ، فأصل يقع مثلا يقع بكسر القاف ، ثم فتحت لمكان حرف الحلق فأصله مكسور والفتح عارض لأجل حرف الحلق ، فلعروضه أجريت الكلمة على حكم الأصل وهو الكسر ، فحذفت الواو مع الفتح إبقاء لحذفها من حيث كانت الكلمة مكسورة العين ، ويدل على ذلك إطباقهم على أن وطىء ووسع بالكسر مما جاء على يفعل بالكسر أيضاً ، وأن الفتح الذى يرى فى مضارعهما عارض لحرف الحلق ، ولذا بقيت الواو على الحذف بدليل ظهور الكسر حيث لا حرف حلق فى بابهما أعنى فعل المكسور الواوى كولى يلى ولم يجىء مفتوح العين لفظاً إلا يسع ويطأ .

ومرّ الكلام على ورع بالكسر يرع بالفتح وقد وجد الدليل هنا أيضاً وهو الحذف فليتبع ، ولم يشترط سيبويه لحرف الحلق فى فعل المفتوح الواوى الفاء ، وذكر أنه لا يؤثر فى المضاعف ولا ما اعتلت عينه ، وأنه يؤثر فى المعتل اللام ، وأن حكمه حكم الصحيح ، فظهر أن الحلقى لا تأثير له فى فعل المفتوح الواوى الفاء ، ولتأثير الحلقى شروط تأتى إن شاء الله .

فما توهمه صاحب فتح الأقفال من أن الناظم إطلاقه عجيب هو عجيب ، ولو سلمنا ما ذكره فالناظم كلامه على القياس وتلك المواد يقول خرجت عن القياس ، وأنها قليلة فلا ترد عليه ، ولم يشترط صاحب بغية الآمال ، ولا صاحب فتح الأقفال لكسر المضارع فعل المفتوح الواوى الفاء ، أن يكون عينه حرف حلق .

قال : وأما حلقى العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل وشذّ وهب له يهب بفتحهما ا هـ بتصرف ، وإنا لنقول إن قول الناظم فى غير هذا لدى الحلقى فتحاً أشع إلخ أن الحلقى لا تأثير له فى فعل المفتوح الواوى الفاء ، ونص التسهيل ويلزم الكسر لسبب كالتزام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو ا . هـ .

فقوله : عند غير بنى عامر يشعر بأن بنى عامر لا يلتزمون كسر عين المضارع فى هذا النوع .

قال أبو حيان فى شرحه : وليس كذلك لأن ما فاؤه واو قانون كلى ، وبنو عامر إنما روى عنهم ضم عين يجد خاصة على الشذوذ مضارع وجد بالفتح لا أنه قانون كلى ، وأما غيره من الأفعال فهم موافقون لسائر العرب فى كسر عين المضارع ا . هـ بإيضاح وتبعه فى هذ الاعتراض صاحب فتح الأقفال .

قلت : للناظم جواب ظاهر وهو أن بنى عامر خرجوا عن الالتزام بضمهم تلك الكلمة الواحدة وهى يجد ، فإن غيرهم يلتزم كسر ذلك النوع لفظاً أو تقديراً ، ولا يخرجون عن الالتزام أصلا فإنهم يقولون يجد بالكسر وهم لم يلتزموا ذلك فى كل مادة من مواد هذا النوع ، لأنهم ضموا يجد فصدق عليهم أنهم لم يلتزموا الكسر لخروجهم عنه الى الضم فى يجد ، إلا أن ظاهر قول القاموسى يجده بالضم لا نظير لها أنها لغة عامة العرب ، أى كلمة أو لفظة لا نظير لها ،

ونص غيره كصاحب التحقيق والبغية وشراح التسهيل أنها لغة بني عامر .

ولعل مراد القاموسي أنها لغة لا نظير لها ، ومن أمثلة فعَل المفتوح الواوي الفاء المكسور مضارعه : وثب يثب ، ووجب يجب ، ووقب يقب ، وولج يلج ، ووهج الحر يهج ، ووأد الطفلة يئدها ، ووتد الوتد يتده ، ووطاه يطده ، ووجده يجده عند غير بني عامر ، ووخد للبعيرُ يخد ، وورد الماء يرده ، ووصد الباب يصده ، ووعَده يعده ، وفَد اليه يفد ، ووقد النار يقدها ، ووكد يكد ، وولد يلد ، ووقذه يقذه بالمعجمة .

ووتره يتره ، ووجره يجره ، ووزره يزره ، ووخزه يخزه ، ووكزه يكزه ، ووجس يجس ، ووكسه يكسه ، ووقص عنقه يقصها ، ووفض في سيره يفض ، وومض البرق يمض ، ووخط عليه يخط ، ووقطه يقطه ، ووهطه يهطه ، ووهده يهده ، ووشط الفأس يشطها ، ووعظه يعظه ، ووجف يجف ، وورف الظل يرف ، ووصفه يصفه ، ووقف يقف ، ووكف السقف يكف ، وودق المطر يدق ، ووسق يسق ، ووعكه يعكه ، ووآل اليه يئل ، ووبلت السماء تبل ، ووصله به يصله ، ووصل يصل ، ووغل يغل ، ووكله يكله ، ووجم يجم ، ووسمه يسمه ، ووشمه يشمه ، ووصمه يصمه .

ووصم العود يصمه ، ووضم اللحم يضمه ، ووتم الذباب ينم ، ووتن يتن ، ووجن الثوب يجنه ، ووزنه يزنه ، ووضنه يضنه ، ووحى يحى ، ووخاه يخيه ، ووداه يديه ، ووسى رأسه يسيه حلقه بالموسى ، وميم الموسى زائد ، وعند الفراء أصل والوزن فُعلى من ماس .

ووشى الثوب يشـيه ، ووشى به يشى نمّ ، ووصـاه يصـيه . ووعـاه يعيـه ، ووفى يفى ، ووقـاه يقيـه ، ووكى القرْبة يكيهـا . وونى ينى ، ووهن يهى ، وهـكذا مثل ذلك سواء كان متعدياً أو لازمـاً كما رأيت تكسر .

وتحـذف الواو ما عـدا فعلا واجـداً ضم وهو وجد بالفتح يجد بالضـم فى لغـة بنى عامر كما مر ، مع أن أصـله يجـد بالكسر ولأجله حذفت الواو مع الضـم والمشهور فيه الكسر كما مرّ ، وهو قليل لكراهة الضـمة بعد الياء ، ولم يوجـد غيره ، وقصر الفراء الحذف على المتعدى من ذلك النوع فاسد بدليل : ورود الحـذف فيه كما فى اللازم .

وقـد مر عن صـاحب بغية الآمال اشتراط عدم كون اللام حرف حلق ، فإن كان حرف حلق فالفتح وحـذف الواو إلا فى ولغ بفتح يلغ بكسر ، والمشهور يلغ بالفتح ، وجاء يألغ بالفتح ويولغ بالفتح ، وسبق الكلام على ذلك ، وإنمـا لم يفتحوا عين ذلك النوع ليخالف لفظ المضارع لفظ الماضى ، لاختلاف معنييهما ، ولم يضـموه لأنه لو ضـم لثبتت الواو ، واذا ثبتت ثقل اللفظ لثقل واوه بعـده ضـمة وكسر لتحـذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، فيخف اللفظ بحذفها ، والواو مع اليـاء ثقيل ، ومع الضـمة أثقل وحـذفت فى يجـد بالضم حملا على الكسر تنبيهاً على عروض الضـم وشذوذه ، ولثقل الواو مع الضمة بعدها . وقـد عـلم مما مرّ أن الواو حذفت فى نحـو يعـد استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، والفتح والكسر ضـدان ، والواقع بين ضـديه مستثقل ، وكـذا الياء والكسرة ضـدان للواو الواقع بين ضـديه مستثقل ، لأن الياء والكسرة مخالفتان لهـا فحذفت طلباً للخفة .

وأيضـا الواو كالضـمة ، وكأنها وقعت الضـمة بين كسرتين ، لأن الياء كالكسرة ، وذلك ثقيل بل الضـمة ثقيلة بعد الكسرة ، وإن لم تكن كسرة بعـدها ، ولذلك أهمل فعل بكسر الفاء وضـم العين ، وأيضا الياء

فى تقــدير كسرة ، بل كسرتين ، فالواو بين كسر الياء المذكورة وبين الكسر بعــدها ، والواقــع بين ضــديه ثقيــل ، وعبــارة الجار بردى فى شرح ابن الحاجب : أن الواو من جنس الضــمة ، وتقدر بضمتين ، والكسرة التى بعدها من جنس اليــاء التى قبلهــا ، ووقوع الشىء بين شــيئين يضادانه مستثقل ، فوجب الفرار منــه ، ومنــه يعــلم معنى شــارح مراح الأرواح •

فإن قيل : لم حــذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصــلية ؟

قلنــا : للزوم الثقل وهو إما الخروج من الكسرة التقديرية أى لأن الياء فى تقدير الكسرة الى الضــمة التقديرية ، لأن الواو فى تقدير الضمة ، وإما الخروج من الضــمة التقديرية الى الكسرة الخالصة ، وهو كسرة ما بعــد الواو •

قلت : أو للزوم الخروجين معــاً ؟

وقيل : إنما تحــذف الواو اذا وقعت بين ياء وكسرة ، لأن الكسرة من الياء ، فكأن الكسر بعــد الواو ياء فكأنه اجتمع واو وياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فلو قلبت الواو ياء لاجتمعت ياءان بعدهما كسرة ، وذلك كثلاث ياءات ، فوقع الإعلال بالحــذف ، وإنما حذفت الواو من المضــارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو بالتاء ، مع أنه لم تكن فيه ياء مع كسرة حملا على المبدوء بالياء طرداً للباب نحو : أعــد ونعــد وتعد ، ولو قيل : أوعــد ونوعــد وتوعد بإثبات الواو لاختلف المضارع ، تارة كان بالواو ، وتارة بلا واو ، فحمل ما لا عــلة فيــه على ما هى فيــه ليستمر الباب ، ولأن الواو فى تقــدير ضــمة وبعدها كسرة ، والانتقال من الضــم الى الكسر ثقيل لا يكون أصــلا ولو فى الفعل •

وأما ضرب بالبناء للمفعول ففرع ضرب بالبناء للفاعل ، وقيــل :

لأن الهمزة والتاء والنون مبدلة من اليـــاء ، لأن فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ وفعلنا مبنية على فعل ، أى التكلم والخطاب بعد الغيبة ، وإنما لم يرفعوا الثقل بحــذف الياء أو الكسرة ، لأنهم لو حذفوا الياء لم يعــلم أن اللفظ مضـــارع ، والياء علامته ، والعلامة لا تحذف ، وللزوم الابتداء بالساكن ، فيلزم تحريك الواو الســاكنة ، أو جلب همزة الوصــل ، ولو حـذفت الكسرة لتوالى ساكنان •

وأيضا الياء تقارب الكسرة ، والفصل بين القريبين قبيح ، فحذفت الواو لئلا تفصل بينهما ، فقد علمت أن الواو تثبت اذا وقعت بين يـــاء وفتحة أصــلية كوجل بكسر الجيم يوجَل بفتحها ، ووحل يوحل اذا وقع فى طين يضطرب فيه لخفة الفتحة نحــو : (لا توجل إنا نبشرك بغــلام حليم) هذا هو الجيد ، وجاء ياجل بقلبها ألفا ، وييجل بقلبها ياء ، وييحل كــذاك ، وكسر حــرف المضارعة •

وزعم أبو زيد الأنصـــارى : أن هــذا يجوز فى جميع يفعل المفتوح مما فاؤه واو : كولغ يوالغ ويألغ وييلغ ، ويقيس ذلك ، وإنما حــذفت فى يلغ ويضــع ونحوهما ممــا أصــله الكسر ، وفتح لحرف الحلق مع وقوعهــا بين ياء وفتحة ، لأن الفتح ليس أصــلا بل عارض ، وقــد كان مكسوراً فحذفت ، ثم عرض الفتح وبقى الحــذف ، أو لأن الفتح ثقيل كالكسرة لنيابته هنــا عن الكسر ، وحذفت من يذر مع أن لا حرف حلق فيــه ، لأنه بنى على يدع ، وفيه حــرف الحلق وهما بمعنى ، والعرب لم تنطق لهما بماض ، أو نطقت بــه نادراً ، وان وقعت بين ضمة وكسرة لم تحذف ونحو : يوعــد مضارع أو عد ، كاكرم ، لأن الواو الساكنة بعد ضمة كالإشباع للضمة ، فيقل الثقل ، وان وقعت بين ياء وضمة لم تحذف كوضؤ يوضــؤ ، وان كانت الضمة أثقــل من الكسرة •

ولأن باب فعل بالضم مضارعه على بناء واحد ، وهو يفعل بالضم ،

فلم تحذف واوه لئــلا يدخله التغيير عن ماضــيه بحــذف الــواو ، ويكون الصحيح على يفعل ، والمعتل الفاء بالواو على يعد بحذفها قاله الفارسى ، وأيضــا وقعت فيــه الواو بين موافق ومخالف ، فعادلت الموافقة المخالفــة ، وقد قيــل انما لم تحــذف من يوعــد مضــارع اوعــد مع أنه أثقل من مضــارع وعد من حيث ضم ياء يوعــد ، وفتح ياء يعد ، لأن الأصــل يؤوعــد بهمزة أوعــد بين حــرف المضــارعة والواو ، فلما حذفوها لم يجمعوا على انفعل حذف الفاء أيضــا وهــو الواو ، لئــلا يجتمع إعلالان ، ولأن تلك الهمــزة فاصــلة تقــديراً فكأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة قاله صاحب بغية الآمال ٠

قلت فيه : ان الثقل راجــع الى اللفظ والصــورة ، فتعليل إثبات واو يوعد مضارع أوعــد بفصل الهمزة تقديراً ضعيف ، لأن الواو لو لم تقع بين الياء والكسرة تقديراً لكنهــا واقعة لفظــاً ، والنظر اليــه ، وكذا التعليل بأنه لو حذفت لاجتمع إعلالان على الكلمة ، لأنه ينتقض بنحــو : يودع ويورع ، فالحق تعليل عــدم حذفها بأن الضــمة قبلها تعضــدها ٠

قيل : ولا سيما أن الحركة مقدرة بعد الحرف فيما جرى أمرهم عليــه ، مع أن فعــل فى هذا يعنى الثلاثى أكثر من غيره ، أى ما فــوق الثلاثى ، فلكثرته وقــع فيه التخفيف بحذف الواو ، وقد شرطوا لحذف الواو لوقوعهــا بين ياء وكسرة فى الفعــل ، كون الفعل ثلاثياً ، ولــذا اشترط من اشترط أن تكون الياء مفتوحة ، لأن الفتح لازم للثلاثى ، ولم يذكر أحد الحذف فى غير الثلاثى ٠

وإن قيل : لا فائدة فى ذكر الفتح ، لأن الياء المضمومة لا تقع الواو بينها وبين الكسرة ؟

قال : لأن مثل يوعد حذفت منه الهمزة ، والمحذوف لعلة كالموجود ، فهو فاصل تقديراً ، فلا يصح الاحتراز عنه نحو : يوعد مضارع أوعد ، فكلامه ساقط ؛ لأن من ذكر الفتح واشترطه أعطى قاعدة كلية فى الثلاثى ، تتناول باب فعَل وفعِل بالفتح والكسر ، فأخرج نحو : يوعد مضارع أوعد ، فذكر الفتح عبارة عن الثلاثى لا احترازاً عن الضم ، فضلا عن أن يقال لا فائدة فيه ، ولو لزم ذلك . والثقل فيه راجع الى اللفظ كما رأيت .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى الفارسى : إذا كان الحامل لهم على الحذف الاستثقال ، وقد تقرر أن الضم أثقل من الكسر ، والواو أثقل من الياء ، فلم لم تحذف من نحو يوضؤ بجامع الثقل ؟

فأجابه الفارسى : بأن فعل بالضم لزم طريقة واحدة ، فكرهوا أن يأتى مرة يفعل باثبات الفاء والضم يعنى فى الصحيح كيظرُف ومرّة يعُل بحذف الفاء وبالضم ، يعنى فى المعتل الفاء لو حذفوها وقالوا يضؤ ، ولم يقولوه ، وغرموا على نفيه ، بخلاف فعل فإنه جاء مختلفا ، نحذف الواو تغيير ، والتغيير يأنس بمثله ، وهو جواب صحيح مأخوذ من قول الإمام ، قالوا وضؤ يوضؤ ، ووضُع يوضُع ، فأتموا ما كان على فعل أى بالضم ، كما أتموا ما كان على فعِل أى بالكسر . لأنهم لم يجدوا فى فعل أى بالضم مصرفاً الى يفعِل أى بالكسر ، كما وجدوا فى باب فعل أى بالفتح نحو ضرب وقتل وحسب .

فلما لم تدخله هذه الأشياء ، وجرى على مثال واحد سلموه فكرهوا الحذف لئلا يدخل فى باب ما يختلف يفعل منه ، أى المضارع منه ، فألزموه التسليم ، ولعله أراد بقوله : فأتموا ما كان على فعُل إلخ أنه اذا كان الحامل على الحذف الثقل ، فلم تركوا الثقل إلا عظم ، وألحقوه بباب الأخف وهو فعل بالكسر فى إثبات الواو ،

وهو المراد بالإتمـــام ، فأجاب بأنه لا يتصرف فعل بالضم عن طريقته ، فكرهوا الحذف لئلا يدخل فى باب التصرف بالحذف ، ونعلم من تقــل يوضؤ أن العدول فى الولو الواوى الفاء الى الكسر دون الضم موجبه ارتكاب الأخف ، لأن الكسر أخف من الضم ، مع أنه تقــرر عنــد كثير كما مر أن الأصــل فى مضارع المفتوح الكسر ، وحذفت أيضــا فى الأمر تبعــاً للمضــارع .

وقيل : لأنه بعضه كوعــد يعد عد ، ووزن يزن زن ، وتحــذف من المصـــدر المبنى للهيئة على فعله بكسر الفاء ، حمــلا على المضــارع كعدة أصــله وعدة بتاء كتاء جلســة بفتح الجيم بكسر الواو وسكون العين ، فحذفت الواو وحركت العين بحركتها دلالة عليها ، وحذفت التاء أى تركت ؛ وجيء بتاء عوضاً عن الواو ، ولكونها عوضاً لا يجتمعان ، واذا اجتمعا فليست التاء عوضاً أو لم تحذف تلك التاء ، بل أبقيت وجعلت عوضاً بعد حذف الواو بعد ما كانت غير عوض قبل حذفها ، أو الأصل وعــد بكسر فسكون فجيء بالتاء عوضاً ، وقد مر أن شرط حذف الــواو من الفعل كسر عين مضارعه ، وأنه لو فتحت لم تحذف لخفة الفتح فتثبت فى نحــو يوعــد بالبنــاء للمفعول الفتح ما بعــدها وضم ما قبلها ، وشذ حذفها فى يدع ويذر مبنيين المفعــول من وجهين : ضــم اليــاء وفتح العــين .

وحمل على فعل الفاعل وســهله أن هــذه الواو لم ينطــق بهــا إلا نادراً كما بسطته فى محله ، وشــذ يسع من وجهين : كسر ماضــيه وفتح مضارعه ، قاله فى التصريح ، وظاهره أن الحذف فى يسع مجــرد شذوذ ، وقيل : قياس ، لأن أصل مضارعه الكسر ، وأنه من باب ورث يرث بدليل وروده محــذوف الواو ، ولو كان ماضــيه مكسوراً ، ولكن فتح للحلقى ، فالشذوذ فى كسر مضارعه تقديراً لكون ماضيه مكســوراً قياسه فتح مضارعه ، وفى قول التصريح كسر ماضيه بحث ، لأن المــدار

على كسر عين المضارع . ولعله أراد أن الأصل باب وعد يعد ، لاباب ورث يرث ، ومن قاس يسع على ومق يمق بالكسر فيهما فباطل قياسه ، لأن ومق ويمق شاذان ولا يقاس على الشاذ .

ولا تحذف من اسم غير مصدر . لأن التصحيح أولى بالأسماء فتقول فى مثل يقطين من الوعد : يوعيد ، وشذ حذفها فى رقة اسما للفضة المضروبة ، وفى حشة للأرض التى لا أنيس بها ، وهما اسمان . وكذا جهة عند بعض اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر ، وفى لدة أى ترب وهو قيل صفة للمذكر ، فيجمع بالواو أو الياء والنون فللمؤنث ، فيجمع بالألف والتاء ، ولم يحفظ حذفها فى فعله صفة إلا فيه .

وشرط حذفها من الفعلة مصدراً أن لا تكون للهيئة خوف اللبس بغيرها ، وأما نحو : عدة وزنة فليس من الهيئة معنى ، ولو كان على وزنها ، فمع نشدة ، وشذ إتمام فعلة مصدراً لقولهم وترت العدد والصلاة جعلتها وتراً ، ووترته أنقصته حقه ، وترة بكسر الواو .

ومن العرب من يثبت واو فعلة المصدر : كوعدة ووثبة ووجهة ، وقيل : وجهة اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر ، فلا شاهد فيه ، وقيل : مصدر ثبتت فيه شذوذاً والمسوغ له أنه لا فعل له ثلاثى ، فالمراد أنه اسم مصدر توجه واتجه ، ورجح الشلوبين أن جهة مصدر لا اسم ، لأن الاسم لا يحذف منه إلا شذوذاً ، ولا يحمل عليه ، وقد تفتح عين هذا المصدر المحذوف الفاء لفتحها فى مضارعه : كسَعة وضَعة بفتح السين والضاد ، وكسراً فى لغة ، وبالكسر قرأ بعض التابعين : (ولم يؤت سعة من المال) وقد تضم ، ولو كسرت فى المضارع : كوصله صلة بضم الصاد ، والمشهور الكسر .

وقد تضم عين فعلة من فعل المضموم كوقح قحة بضم القاف . اى قل الحياء منه ، وانما تحذف الواو لا الياء ، وشذ كما مر يئس بياء المضارعة فهمزة أى نقطع رجاءه وكسر عينه ان كسرت شذوذ آخر ، وكذا ييس بياء المضارعة فباء موحدة ضد الرطوبة ، وقد قيل إن المضموم فى الفعل لا تحذف فاؤه إلا يجد فى لغة عامرية والمكسور أن كسر مضارعه حذفت كومق يمق ، وان فتح فقد تحذف كيسع ، وقد لا تحذف كيوجل وإن فتح وكسر جاز حذفها وعدمه كوله بالكسر يوله بالثبوت والفتح ، ووله بالفتح يله بالكسر ، والحذف وهذه فى وله لغة قليلة .

وقد تحذف الواو من الفعلة المصدر ولا يعوض التاء مطلقا ، ونسب لسيبويه وأجازه بعض مع الإضافة لقيامها مقام التاء ، وعليه الفراء وعليه قوله :

* وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا *

بدون ألف بعد الدال إلا ألف أل ، أو هو بالألف غير ألف أل ، فهو جمع عدوة أى جهة .

وأما فعل المفتوح العين المعتل العين بالياء فانه يلزم كسر فائه فى المضارع نقلا من عينه لمناسبة ما بين الياء والكسرة ، سواء كان لازماً كجاء يجىء ، وفاء يفىء ، وقاء يقىء وخاب يخيب ، وراب يريب أى شك ، وشاب يشيب ، وطاب يطيب ، وعاب المتاع يعيب أى صار ذا عيب ، وغاب يغيب ، وبات يبيت ، وراث يريث ، وعاث يعيث ، وهاج يهيج ، وتاح يتيح ، وزاح عنه يزيح ، وساح الماء وغيره يسيح ، وصاح يصيح ، وشاخ يشيخ ، وباد يبيد ، وحاد يحيد ، وزاد يزيد ، وفاد يفيد ، وماد يميد ، وخار له يخير ، وسار يسير ، وصار

يصـير ، وطار يطير ، وعـار الفرس يعير ، وخاس يخيس . وجاشت النفس تجيش . وطاش السهم يطيش ، وعاش يعيش ، وحاص عنـه يحيص ، وآض يئيض .

وباض الطائر يبيض ، وحاضت تحيض ، وغاض المـاء يغيض . وفاض يفيض ، وذاع الخبر يذيع ، وشـاع يشيع ، وراع الزرع يريع ، وضـاع يضيع ، وزاغ عنـه يزيغ ، وحـاف يحيف ، وحـاق يحيق ، وضاق يضيق ، ولاق يليق ، وسـال يسيل ، وعـال يعيل ، وقال يقيل ، أى نام فى نصف النهـار .

ومال يميل ، وآمت المرأة تئيم ، ورام بمكانه يريم ، وعـام الى اللبن يعيم ، وغامت السماء تغيم ، وهام على وجهـه يهيم ، وآن يئين ، وبـان يبين وحـان يحـين ، ودان له يدين ، وران الذنب على قلبـه يرين ، وغان عليه يغين ، ولان يلين ، ومان يمين ، وتاه يتيه .

أو كان متعديا : كجاءه يجيئه ، ورابه الأمر يريبه ، وعاب زيد المتاع يعيبه ، ولاته حقه يليته ، وغاثهم يغيثهم ، وزاده يزيده ، وشـاد بنيانه يشـيده ، وصاد الطائر يصيده ، وضاره يضيره ، ومار أهـله يميرهم ، وماز الشيء يميزه ، وقاسه يقيسه ، وراش سهمه يريشه ، وخاط الثوب يخيطـه ، وغاضه يغيضه أغضبه ، وباعـه يبيعه ، وضـافه يضيفه ، نزل عليه ضيف فأضافه ، وعاف الشراب يعيفه ، وكال الشعير يكيله ، وهال الدقيق يهيله ، وشام البرق يشيمه ، وضـامه يضيمه ، ودانـه يدينه ، وزانه يزينه ، وشانه يشينه .

ولم يشـذ من هذا النوع الذى هو فعلَ المفتـوح ، اليائى العين شيء عند واحـد من العـرب على ما فى التسـهيل ، وتبعه فى الكبير والصغير صاحب فتح الأقفال .

وحمل فى الكبير بيات الذى هو لغة فى يبيت على أنه مضارع بات المكسور العين : كخاف يخاف لا مضارع بات المفتوح العين الذى مضارعه يبيت ، وعكس ذلك ينيل مضارع نال المفتوح لا مضارع نال المكسور ، الذى مضارعه ينال .

قلت : وفيه نظر ، فانه قد شذ شاء يشاء بفتح الماضى والمضارع ، ولا يقال ان شاء من باب فعل بالكسر ، فلذا جاء مضارعه يشاء بالفتح كخاف يخاف فى الواوى ، لأن قلبه على شئى بشين فهمزة مفتوحة فألف يرده ، وأصل أمثلة ذلك النوع فعل يفعل بفتح عين الماضى وكسر عين المضارع وسكون فائه مثل : بيع يبيع بفتح ياء الماضى وكسر ياء المضارع المتوسطة وسكون الباء الموحدة قبلها ، وقلبت الياء فى الماضى ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، لأن الياء كحركتين ، لأن الحركات أبعاض حروف العلة بناء على أن الحروف أصول للحركات ، وذلك كأربع حركات ، لأن ما قبلها متحرك ، وما بعدها متحرك ، وهى كحركتين وذلك ثقيل ، فأبدلوها بأخف الحروف وهو الألف ، ولكونه أخف لم يدفعوا الثقل بإسكان الياء مع أن الإسكان فقط أقل عملا ، وأيضا لم يسكنوها لئلا يلتبس الفعل بالمصدر كما مر ، ونقلت كسرة ياء المضارع الى ما قبلها ، فسكنت بعد كسرة ، قال فى الخلاصة :

لساكن صح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فعل كأبن

ولكن اختلف فى سبب ذاك النقل ، فقيل سببه ثقل الكسرة على الياء ، وهو المشهور ، وقيل سببه أنه لما أعلت الياء فى الماضى باسكانها وقلبها ألفا أعلوها فى المضارع بالاسكان ، لئلا يكون أحدهما صحيحاً والآخر معتلا ، وهذا هو الحق ، لأن الياء المسكن ما قبلها كالحرف الصحيح لا تثقل عليها حركة ، ألا ترى الى نحو : ظبى ،

ورمى ظهرت عليها الحركات جميعا فيه ، وعليه ابن جنى ، ومثل فعل المفتوح اليائى العين ومضارعه فعل المكسور الواوى العين ، وفعل المفتوح الواوى العين ومضارعهما : كخاف ويخاف وقال ويقول ، فأصل خاف خوف بالكسر تحركت الواو بعد فتح قلبت ألفا ، وكذا أصل قال قول بالفتح قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتح ، وأصل يخاف يخوف بفتح الواو ، ثقلت بالفتح فنقل للساكن قبلها ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتح أو نقل ليكون واسطة لإعلالها بالإسكان والقلب ألفا ، لكون الماضى أعل كذلك .

وانما ثقلت الفتحة لأنها حركة بنية على حرف علة لا تتغير بالإعراب ، وأصل يقول يقول بالضم تثقل على الواو ، فنقل للساكن قبله فسكنت ، وأبقيت لوقوعها بعد ضم أو نقل ، ليكون المضارع معتلا بالاسكان كما اعتل الماضى ، ويقال : ان الضم لا يثقل لسكون ما قبل حرف العلة ، وكذا يقال فى الفتح والكسر .

ويجاب : بأنهن ثقيلات لأنهن حركات بنية لا يتغيرن بالإعراب ، وكذا فى فعل بالكسر اليائى العين ومضارعه : كهاب يهاب أصل هاب هيب بالكسر تحركت الياء بعد فتح ، قلبت ألفا وأصل يهاب يهيب بسكون الهاء وفتح الياء بعدها ، نقلت فتحة الياء الى الهاء لثقلها عليها ، أو ليعل بالإسكان والقلب كالماضى ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتح ، وكذا فعل يفعل بضمهما من المعتل العين ، كطال يطول ضد قصر ، فأصل طال طول بالضم تحركت به الواو ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، وأصل يطول يطول بضمها نقل للطاء لثقله على الواو ، أو ليعل كالماضى بالإسكان .

قال ابن جنى : لولا إعلال الماضى لم يعل المضارع من كل أجوف ، ألا ترى أن يبيع وقول أصلهما يبيع ويقول ، وأصل يخاف ويهاب يخوف

ويهيَب ، وأصل يطول يطوُل ، وهـذه الصيغ لا توجب إعلالا ، لأن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح ، ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها ، إنما هو : بَيَعَ وقَوَلَ وخَوِف وهيِب وطوُل اعتلت لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، فسلب ما فيهن من الحركات هـربا من جمع المتجانسات ، فقلبت ألفا لتحـركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، أعلوا المضـارع اتبـاعا للماضى ، فنقلوا الكسرة والضمة الى ما قبلهما وأسكنوا الياء والواو ، فسلمت الواو فى باب يقـول ويطول ، وقلبت الواو واليـاء ألفين فى باب يخـاف ويهاب لتحركهما فى الأصل ، وهو مثلا يخوَف ويهْيَب بفتحهما بعد سـكون وانفتاح ما قبلهما الآن أى فى حين نقل الفتح لمـا قبلهما ، ولأنهما قـد اعتلتا فى هاب وخاف ضرورة هذا هو الذى عليه حذاق أهل التصريف .

وأما من ذهب الى أن يقول ويبيع ونحوهما إنما استثقلت الحركة فيهما فى الواو واليـاء ، فنقلت الى ما قبلهما فسكنتا فغير معبوء بقوله ، لأن الواو واليـاء اذا سـكن ما قبلهما جريا مجـرى الصحيح ، فلم تستثقل الحركة أ . ه كلام ابن جنى .

والجواب : أن حركة البنية ثقيلة عن حـرف العـلة ، ولو فتحت للزومها ، والأفعال يحمل بعضها على بعض فى الإعـلال يعد الماضى حملا على الماضى أو على المضـارع ، والمضارع على الماضى أو على المضـارع ، وفى الصحة لتجرى على أسلوب واحد ، فبطل اعتراض بعض على أبى الفتح بأن إعـلال قال وأخـواته لتحرك حرف العـلة ، وانفتاح ما قبله لا أعرفه لغيره ، وأنهم انمـا يقولون ذلك فى نحـو خـاف وهـاب .

واعترض هذا البعض عليه أيضا فى قوله : سلبت الحركات هربا

من جمع المتجانسات ، بأنه ان أراد تجانس الحركات وحروف العلة والتجانس التجاور فغير صحيح ، لأن حرف العلة قد يتحرك فى غير موضع نحو : لن يرمى ، ولن يغزو ، وإن أراد تجانس الحركات حسب فظاهر البعد وأنه إنما العلة عندهم أن حرف العلة بسلب الحركة من حيث الجملة ما أمكن ، وقد سلب الحركة بالإعلال ، وأن هذا هو الذى سمعه من الشيوخ ، وأن اضافة التجانس الى هذا اضافة ما يصح الاستغناء عنه ، هذا ما زعمه ذلك البعض المعترض .

والجواب : أنه لابد فى إعلال حرف العلة فى مثل هذا من سلب حركته ليقبل الإعلال ، واذا قلت مثلا : دعوَ ورمىَ تقل اجتماع الحركات فى المعتل ، كثقل جمع المتنافرات فخففت الكلمة بإسكان حرف ، ولا يكون الأول لئلا يبتدأ بالساكن ، أو يجلب همز الوصل ، فإن كنا فى الناقص أسكنا الثالث لأن الثانى يضبط الوزن ، ولأن الآخر أحق بالتغيير ولأن التسكين بحرف العلة أحق ، أو فى الأجوف سكنا الثانى لثقله ، ويضبط وزنه مضارعه ، ولا يكون إلا مضموما أو مكسورا أصالة كطال وخاف ، أو نقلا كقال وباع ، ولذلك ألزموا الضم فى الوادى ، والكسر فى اليائى ، إذ ذاك قياسهما ، وليحركا بما يجانسهما ، فلما سكن وفتح ما قبله قلب ألفا .

وعلة هذا الإعلال حركته التى أوجبت ثقله كما يشير اليه قول ابن جنى ، وهو أبو الفتح فقلبن ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فلولا اجتماع الحركات ما أعلت بالتسكين الموجب للقلب ، هذا هو المهيع فى كل ما قلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، ولما سكن الحرف قلب الى جنس الحركة قبله ، ولولا تسكينه لتعاصى عن القلب ، ولكان فتح ما قبله غير مؤثر فيه .

قال الفارسى فى الإيضاح : اذا سكن ما قبل الواو والياء اللتين

هما لامان صحتا ، فجرتا مجرى الصحيح : كغزو وداو ونحى وظبى ، لأنه اذا سكنت العين لم تجتمع الأمثال ، فاحتملت الواو والياء الحركات لضعف ما قبلهما بالسكون ، وأن مراد أبى الفتح بالأمثال الحركات كما يشير اليه كلام الفارسى آنفا ، وكما نص السعد أن أصل : باع وقال مثلا بيع وقول ، كرهوا توالى اربعة أمثال ، لأن الياء والواو المتحركين بمنزلة حركتين كما مر ، فقولهم تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فقلب ألفا فحمل بينة أبو الفتح وكذا يحمل قول الناظم من ياء أو واو بتحريك أصل الخ •

وقوله فى التسهيل : تبدل الألف بعد فتحة متصله اتصالا أصليا من كل واو أو ياء تحركت فى الأصل ، وهى لام أو بإزاء لام يحتمل أن يكون معناه فيما ظهر أن الإبدال بعد زوال الحركة ، ولا يمنع من هذا ، وإن كان بعيداً فوات اشتراط أصالة الحركة ، لأن قوله تحركت ادعى أن الأصل حمله على الأصلية •

ثم قال : وتعل العين بعد الفتح بالإعلال المذكور ، كذا قال صاحب تحقيق المقال ، وقد علمت مما مر أن ليس مراد أبى الفتح تجانس الحركات وحروف العلة ، وأن قول ذلك المعترض وإنما العلة عندهم أن حرف العلة إلخ ما مرّ عنه باطل ، ليت شعرى أى وقت سلب الحركة إن قال بعد صيرورته ألفاً فظاهر البطلان ، لأن الألف لا يقبل الحركة فضلا عن أن يسلبها ، وإن قال قبل ذلك فقد عاد الى ما أنكر ، ومن قال بمقالته فليس من الشيوخ ، وقد قبض الله العلم بقبض أهله ، ولا ترى واحداً إلا بعد اللذيا والتليا •

وردّ ذلك البعض قول أبى الفتح أن إعلال المضارع تبع لإعلال الماضى ، وأنه مذهب الحذاق ، وأن القول بان الإعلال للثقل غير

معبوء به ، بل مذهب كثير من المتأخرين هو ما رده أبو الفتح ، وقال : إنه غير معبوء به •

قال ابن مالك :

لساكن صح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فعل كأبن

واستدلاله ببيت الناظم باطل ، لأن غاية ما فيه النقل من حرف العلة وهو محتمل للماضى والمضارع والأمر وغيرها ، ولأن يكون النقل فى المضارع للثقل أو لاتباع الماضى فى الإعلال ، وإنما أنكر أبو الفتح القول بالثقل ، والصحيح أنه للحمل على الماضى ، وإنما أشار أبو الفتح بقوله هذا هو الذى عليه حذاق أهل التصريف الى مذهب من قال : إن الإعلال فى المضارع اتباع له فى الماضى ، محترزاً به عن مذهب من يقول إن الماضى أعل لإعلال المضارع ، وأن الأصل يبيع ويقول بكسر الياء وضم الواو ، فنقل ذلك مخفف بالنقل الى ما قبلها ، فلما لزم هذا النقل للخفة لزم إعلال بيع وقول بالفتح بإسقاط الفتح لثقله لما مرّ أو بنقله لما قبله بعد سلب فتحه فقلبتا ألفا دلالة على أنهما كانتا متحركتين والأكثر فى الماضى اليائى العين الفتح نحو : باع ، وفى الواوى العين الفتح كقال ، فلا يعترض بأنه يكون الثقل فيهما ، فالتخفيف له لا تبع للمضارع •

ويناسبه أن المضارع أيضا أسبق معنى ولو سبقت مادة الماضى ، وسكنتا بدون قلب فى نحو : غزوت ورميت لأنه موضع لا تحرك فيه اللام ، وأصلها فى هذا الموضع السكون ، وإنما تقلبان ألفا اذا كانتا متحركتين فى الأصل وفيه نظر لأنه لا يصلر أن أصل غزا غزوَ بفتح الزاى والواوى •

قال سيبويه : اذا كانت الواو والياء قبلها فتحة أعلت وقلبت ألفا كما أعلت وقبلها الضم أو الكسر ، ولم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذ لم تكن على الأصل ، وقبلها الضم أو الكسر ، فاذا اعتلت قلبت ألفا فتصير الحركة من الحرف الذى بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو ، حيث اعتلتا مما بعدها : كرمى ويرمى ، وغزا ويغزى ، والمرمى والمغزى .

وأما نحو : غزوت ورميت فجاء على الأصل كما رأيت فتراه يقول بالاتباع فى الإعلال ، وقال أيضا فى إعلال باب ودار ونحوهما : يعتل فى انفعل لأنه ذلك البناء ، وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافق الفعل فى باب يغزو ويرمى ، وربما جاء على الأصل كما يجىء فعل من المضاعف على الأصل اذا كان اسماً ، وذلك قولهم : القودة والحوكة والخونة والجورة ، وأما الأكثر فالإسكان والاعتلال ، فانظر الى قوله : متحركة فى الأصل ، وقوله : وأما الأكثر فالإسكان والاعتدال صريح فى أن القلب إنما هو بعد الإسكان ، والله أعلم قاله صاحب تحقيق المقال .

وأما فعل المفتوح المعتل اللام بالألف المنقلبة عن الياء ، فإن مضارعه مكسورة عينه لمناسبة الياء ، سواء كان متعدّيا كأتاه يأتيه ، وبرى السهم يبريه ، وبنى البيت يبنيه ، وثنى الحبل يثنيه ، وجزاه على عمله يجزيه ، وجنى الذّنب يجنيه ، وحوى الشىء يحويه ، وخصى التيس يخصيه ، وخفى الشىء يخفيه أظهره وما أخفاه ، فمعناه ستره وقيل : وأظهره أيضا ، وقد بسطت هذا فى غير هذا الشرح ، وبالوجهين فسر : (أكاد أخفيها) .

ودراه يدريه علمه ، ورثى الميت يرثيه ، ورقاه يرقيه ، ورماه يرميه ، ورواه يرويه ورقاه الماء يرقيه رفعه ، وزواه يزويه ،

وسباه يسبيه ، وسدى الثوب يسديه ، وسفت الريح التراب تسفيه ، وسقاه يسقيه ، وشراه يشريه ، وشفاه يشفيه ، وسوى اللحم يشويه . وصلاه يصليه وطلى البعير يطليه ، وطوى الصحيفة يطويها ، وعصى يعصى ، وفداه يفديه ، وفراه يفريه ، وفلى رأسه يفليه ، ووخاه يخيه ، ووداه يديه ، ووسى رأسه يسيه ووشى الثوب يشيه ، ووصا يصيه ، ووعاه يعيه ، ووقاه يقيه ، ووكى القربة يكيها ، ونماه ينميه رفعه .

وقرى الضيف يقريه ، وقضاه يقضيه ، وقلى الحب يقليه ، وكفاه يكفيه ، وكواه يكويه ، ولواه يلويه ، ونواه ينويه ، وهجى الحروف يهجيها ، وهداه يهديه ، أو لازما كهدى يهدى بمعنى اهتدى ، ومنه قوله تعالى : (أفمن يمشى مكبًا على وجهه أهدى) أى أشدّ هدى أى اهتداء ، وكأتى اليه يأتى ، وأوى يأوى ، وأنى يأنى أى حان ، وأنى الماء يأنى انتهى حره ، وبكى يبكى ، وثوى بالمكان يثوى ، وجرى يجرى ، وجزى عنه يجزى ، وخوى يخوى ، ورثى للميت يرثى رق له ، وزرى عليه يزرى ، وزنى يزنى ، وسرى يسرى ، وعوى الذئب يعوى ، وغشت نفسه تغشى ، وغلت القدر تغلى ، ومشى يمشى ، ومضى يمضى ، ومنى يمنى ، وهذى السكران يهذى ، وهمى المطر يهمى ، وهوى يهوى ، ووحى يحى ، وونى ينى ، ووهى يهى ، ووشى يشى نم ، ووفى يفى .

وأصل الألف فى ذلك كله ونحوه ياء مفتوحة سلبت فتحتها ، فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، وتفتح الياء لموجب فتح ، وكذا الواو مثلها ، فدعا أصله دعو تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ويقال : الزيدان رميا دعوا باثباتهما مفتوحتين لألف الاثنين ، فتقلب الألف فى المضارع ياء فى اليائى ، كما رأيت وواوا فى الواوى كدعا يدعو ، ودنا يدنو .

ويلزم اليائى الكسر مناسبة للياء كما مرّ ، والواوى الضم مناسبة للواو ، ولم يجيزوا فى اليائى الضم لئلا يلتبس بالواوى ، وفى الواوى الكسر لئلا يلتبس باليائى .

وأما ينمو وينمى ، ويحنى ويحنو ، ويأنى ويأنو ، ويطمو ويطمى ، وتبذرى الريح وتذرو ، وترثى وترثو ، وتهمى وتهمو ، فمن تعدّد اللغات فيحنو مثلا مضارع حنوت ، ويحنى مضارع حنيت وهكذا ، كما أن المعتل العين بالياء أو بالألف كذلك .

وأما نحو يفوح ويفيح ، ويهور ويهير ، ويطوح ويطيح ، فاليائى مضارع للغة اليائى ، والواوى للواوى .

وقول أبى عبيد فى كتاب الغريب : لحيته ألحوه خطأ لأن مضارع لحيت ألحىّ وأما الحو فمضارع لحوت ، ولا يقال إنه استعمل تداخل اللغتين ، لأنه صنف هذا الكتاب فى هذا النوع ومقصوده التمثيل لما هو فيه ، وظاهر إطلاق النظم لزوم كسر عين مضارع فعل المفتوح المعتل اللام بالألف المنقلبة عن الياء مطلقاً ، وقيده فى التسهيل بأن لا تكون عينه حرف حلق تبعاً لابن سيدة فإن كانت حرف حلق وجب الفتح عند ابن سيدة لمكان حرف الحلق نحو رأى يرى ، وسعى يسعى ، ونأى ينأى ، ونهى ينهى ، وما جاء منه بالكسر فشاذ : كبغى يبغى ، ونعى ينعى .

وقال أبو يحيى : الفتح فى ذلك محفوظ : كرعى يرعى ، ونحى ينحى ، ولحى يلحى فى لغة ، والأصل الكسر وعليه فيبغى وينعى غير شاذين ، ويحتمل أن يشير فى النظم الى ذلك التقييد الذى ذكره هو فى التسهيل ، وابن سيدة بتمثيله بمثال خال من حرف الحلق عيناً ، وهو أتى ، وللإشارة الى ذلك أتى بالمثال ، وعدل عن أن يقول : أو

معتل اللام بالياء أو نحو ذلك ، مع قوله فى الواوى الفاء واليائى العين : ذا الواو فاء أو اليـاء عينـاً فبدل الأسلوب لتلك الإشارة .

ثم رأيت صاحب تحقيق المقال قال قوله أو كأتى يعنى المعتل اللام بالياء ، وذلك اذا خلا من حرف الحلق ، ولذلك قيده بالمثال ، وعلم من قوله ذا الواو فـاء أن المعتل اللام بالياء الواوى الفاء يكسر بلا شذوذ ، ولو كانت عينـه حرف حلق كوحى يحى ، ووخى يخى ، ووعى يعى ، ووهى يهى ، ونسب فى التسهيل كسر مضـارع فعـل المفتوح اليائى اللام لغير طيىء ، وأما طيىء فروى عنهم إبدال الكسرة فيه فتحة ، والياء ألفـا نحو : قلا يقلاه الأصـل يقليه ، فقلبوا اليـاء ألفـا بعـد قلب الكسرة قبلها فتحة ، وأتى يأتى بفتح التاء بعـدها ألف فى المضـارع كالماضى فى الأصـل ، يأتى بكسر التاء بعدها ياء ، فقلبوا الكسرة فتحة والياء ألفـا .

وهـكذا فى مثل ذلك قاله الناظم فى شرح التسهيل بمعناه ، كمـا كانت لغتهم قلب ياء فعل المكسور العين بعـد قلب الكسر فتحاً يقولون : بقى ورضى بفتح القاف والضـاد بعدهما ألف تخفيفاً ، والأصل بقى ورضى بكسر القاف والضـاد بعدهما ياء ، وهكذا فى باب بقى ورضى مطلقـاً .

ونازع الناظم بعض شراح التسهيل فيما ذكره بأنه إن كان أخـذ لغـة طيىء من قلى يقلى ونحوه مما نصـوا على أن العرب شذت فيه ، فليس بجيد نسبة هـذا القـانون الكلى لطيىء ، لأن مـا ورد مورد الشذوذ لا يجعل قانوناً كليـاً ، لأن طيئا لم يرو عنهم فى مضارع رمى ، ومضـارع فشى يرمى ويفشى بالألف والفتح ، وإن كان نقل ذلك عن أئمـة اللغـة أن لغـة طيىء ذلك فكان ينبغى أن ينبـه على ناقل ذاك من الأئمـة المتقدمين ، وخصوصا اذا كان غيره من أئمـة عصره ، لم ينقل ذلك ، ولا نعـلم غيره من الصرفيين نقل أن ذلك لغـة طيىء .

قلت : والحق عندى أنه حفظ أن ذلك لغـة طيىء ، ولم يأخـذه من مجرد ورود قلى يقلى ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فلا يضرّ عـدم نقل أهل عصره ذلك ولا عـدم حفظهم له ، والتنبيه على ناقـل ذلك من الأئمـة أمر استحسانى لا واجب ، وقـد نص ذلك الشـارح على ورود قلى يقلى ، وورود نحـوه فبطل ادعاء فتح الأقفال أنه لم ينقل غير الناظم عن طيىء إلا قلى يقلى .

وممن نص على اطراد ذلك فى لغـة طيىء صاحب مراح الأرواح وشارحه ، قال صاحب المراح : وأما بقى يبقى ، وفنى يفنى ، وقـلى يقلى ، فلغات طيىء قال شارحه : فإن قبيلة طيىء يقلبون الكسرة التى قبل اليـاء فتحة ، ثم يقلبون الياء ألفـاً طلبـاً للخفـة ، لأن الفتحة والألف أخصر من الكسرة والياء كذا قيل .

والحق عنـدى أن كلام المراح غير دال على اطراد ذلك فى لغتهم فى كل مـادة .

وقال السعد : قلى يقلى بفتحهما لغـة عامر ، ولم يشذ من يائى اللام المفتوح العين الخالى من حرف حلق إلا الى يأبى بفتح الباء فى الماضى والمضـارع بعـدها ألف ، وسرّه أنه بمعنى منع ومنع حـلقى اللام ، ففتح عينه كما يفتح عين مضـارع حلقى اللام كيمنع ، أو بمعنى امتنع ، ففتح لكونه بمعنى ما حرف حلق لامـه ، ولو كان امتنع لا يؤثر فيـه حرف الحلق لكونه خماسـياء

واعترض ذلك بأن أبى لازم ، ومنع متعـد فلا يكون أحدهما بمعنى الآخـر .

ويجاب بأنه قـد تعـدّى وبأنّ الاختلاف بالتعدى واللزوم مع الاتفاق فى أصـل المعنى لا يمنع كونه بمعناه فى الجمـلة ، بحيث يلحق

به فى حـكم وهو هنا الفتح ، وقيل : لأن أبى فى اللغـة بمعنى امتنع ، وامتنع فرع منع ، وقـد وجد حرف الحلق فى منع وفتح مضـارعه ، فحمل عليه أبى يأبى ، وإن لم يوجـد حرف الحلق فيه حمـلا للنظـير على النظير ، لأنهم يجيزون حمل النقيض على النقيض ، فحمل النظير على النظير أولى .

وإن قلت : الألف من حروف الحلق فالفتح فى يأبى لكون لامـه حرف حلق لا شـذوذ .

قلت : الصحيح أن الألف ليست من حروف الحلق ولئن سـلمنا أنها حرف حلق لم نسـلم أنها لام الكلمة حتى يقال الفتح لأجلهـا ، بل لام الكلمة هى الياء المنقلب عنها الألف ، والياء ليست حرف حلق ، ولو سلمنا أنها حرف حلق وأنها لام الكلمة لم نسلم أن الفتح لأجلهـا للزوم الدور ، لأن وجود الألف فى يأبى ليس بأصـل حتى يكون عـلة للفتح ، بل هو عارض موقوف على فتح العين قبلها ، لأنها ياء قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح لأجل الألف لزم توقف الفتح على الألف ، والألف على الفتح ، وهـذا دور ، والدور محـال ، لأن المتوقف عليه متقـدم على المتوقف ، وقـد فرضنا توقف كل من الفتح والألف على الآخر ، فيؤدى الى تقـدم الشىء على نفسه ، فالفتح فيه أصـالة لا لأجل الألف .

وقـد يجاب بأنه دور معى لأن توقف وجـود كل إنمـا هو على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز ، لأنه لا يؤدى الى ما ذكر ، ويشير الى هـذا قول الجاربردى فى شرح ابن الحاجب ، كأنهم لـما علموا أن الياء تقلب ألفـا على تقدير فتح العين ، وسوغوا فتحها إذ يكون (ح) مع حرف الحلق ، أو حملوه على منع لأنه معناه .

ويجاب أيضـا بأن الشرط وجود حرف الحلق فى الماضى ، وهو

غير متوقف على الفتح ، فاذا سلمنا أن الألف حرف حلق ، فالفتح لأجلها ، لكن فى كون الألف المنقلبة عيناً أو لاماً ، ما لا يخفى إنما هما منقلبتان عن العين أو اللام .

هذا وقد نقل ابن سيدة فى المحكم أن قوماً قالوا فى الماضى : أبى بكسر الباء بعدها ياء مفتوحة ، فيأبى بفتحها بعدها ألف مضارع له جاز على القياس ، وأما من يقول أبى بالفتح والألف فيستغنى عن مضارعه الذى قياسه يأبى بالكسر والياء ، بيأبى بالفتح والألف الذى هو مضارع أبى بالكسر والياء ، على أنه قد حكى فى القاموس يأبى بالكسر والياء فى المضارع ، وهو قياس أبى بالفتح ، فاذا قيل أبى يأبى بفتحهما أو بكسرهما فمن تداخل اللغتين ، واذا علمت هذا ظهر لك بطلان قول من قال بشذوذ يأبى بالفتح كصاحب فتح الأقفال تبعاً لغيره .

قال فى بغية الآمال قال بعضهم : إنما فتح يأبى لأن فاءه همزة ، وهى من حروف الحلق ، وهذا غلط لأن حروف الحلق إنما تؤثر اذا كانت متحركة عيناً أو لاماً ، والهمزة فى يأبى ساكنة ، وهى فاء فهى غير مؤثرة ا ه .

وأما فعل المفتوح المضاعف اللازم فيكسر مضارعه فرقاً بينه وبين المفتوح المضاعف المتعدّى ، فانه يضم ، ولم يعكس الأمر بأن يضم اللازم ويكسر المتعدى ، لأن المتعدى تتصل به هاء الضمير المضمومة ، والكاف المضمومة كثيراً ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال من كسرة الى ضمتين : ضمة المضارع وضمة الهاء ، وهو ثقيل غاية ، ولذا لم يشذّ منه إلا حبه يحبه بالكسر فقط ، وهرّه يهره ، وعله يعله ، وشدّه يشدّه ، وبته يبته ، ونم ينم ، والأفعال تأتى وذلك مشروك فيه بالضم مع الكسر ، بخلاف اللازم ، فانه لا تتصل

به هـاء الضـمير المذكورة ، ولا تلك الكاف المضـمومة ، فكسر لأنه يلزم الانتقال من كسرة الى ضـمة واحـدة •

وهو ولو كان ثقيلا لكن الانتقال منها الى ضـمتين أثقل ، بل قيل الانتقال هنا من كسرة لضـمة غير ثقيل لانفرادها ، مع أنهـا لا تلزم لأنها إعـراب ، ولا يلتبس اللازم بالمتعدى ، ولذلك سـهل ضمه على ألسنتهم ، فكثر المضـموم منـه منفرداً ومشروكاً بالكسر بحيث تبلغ أمثلته فيما يأتى أكثر من اثنين وسبعين ، ولا يقال : قـد تتصل باللازم هاء المصدر نحو : هذا الدّب دبه زيد ، أى دّب زيد هذا الدب ، وهاء غيره بالحـذف والإيصـال ، نحو : زيد هفه عمرو أى هف اليه ، لأن ذلك قليل ، ولو قيل بقياس تعـدى اللازم الى هاء المصـدر ، ولو قال بعض بقياس الحـذف والإيصال ، ولو مع كون المحـذوف حرفاً خافضـاً كما رأيت ، ولأن هـذا الآخر الذى هو الحـذف والإيصـال فى نيـة الانفصـال بالمحذوف ، لكن قد وجد الاتصـال فى اللفظ والثقل منظور فيـه الى اللفظ ، وانظر ما يأتى فى المتعـدى ، وسـواء فى كسر اللازم المضـاعف كونه واوى الفاء أو غير واويها ، وكـذا المتعدى المضاعف يضـم ، ولو كان واوى الفاء ، ولا يؤثر فيهما حرف الحلق •

قال صاحب تحقيق المقـال : إنمـا لم يؤثر الحلقى فى الواوى الفاء ، والمعتل العين ، والمضـاعف اللازم والمتعـدى ، لأن الفتح مع الحلقى للتخفيف ، والمعتل والمضـاعف قد خفا بسكونهما ، فلا حاجـة بهما الى تخفيف •

قال سيبويه فى عـدم تأثير الحلقى فى المضاعف نحو : دع يدع ، وشـع يشع ، وسح يسح ، لأن هـذه الحروف التى هى عينات أكثر ما تكون سـواكن ، ولا تحرك إلا فى موضـع الجزم من لغـة أهـل الحجاز ، أو فى موضـع تكون لام فعلت فيه تسكن لغير الجزم نحو :

رددن ويرددن وهـذا أيضـا تدغمه بكر بن وائل ، فيلتقى ساكنان ، فلما كان السكون فيه أكثر جعلت بمنزلة ما لا يكون فيه إلا سـاكنا ، وأجريت على التى يلزمها السكون ، وزعم يونس أنهم يقولون : كـع يكع ويكع ، أجود يعنى بالفتح تخفيفا لمـا كانت قـد تحرك فى بعض المواضـع جعلت بمنزلة يدع ونحوها فى هذه اللغة بفتح الدال وتخفيف العين ، وخالفت باب جئت يعنى فإنه يسـكن تقول يجئن كمـا خالفته فى أنهـا تحرك ا ه .

وقد قيـل : إن أكع بالفتح جاء على لغـة من قال كعـت بالكسر لا الملقى .

وقال الجوهرى : وقـد قيل : كع يكع كموعا ، وحـكى يونس : يكع بالضـم ، وقال سيبويه : يكع بالكسر أجود ، وهو كع وكاع فانظره يعنى ما قاله يونس ، مع ما قاله سيبويه ، وهو الذى عليه الناس ا ه كلام صـاحب تحقيق المقال .

ومثال اللازم المضـاعف : حنّ يحنّ اشتاق مثـلا ، وحن يحن خرج صـوته من أنفه فى بكاء أو ضـحك ، وتب يتب ، ودب يدب ، وغب يغب ، ورث يـرث ، وضـج يضـج ، وعج يعـج ، وصـح يصح ، وكـد يكـد ، وند ينـد ، وصر يصر ، وفر يفر ، وكن عنـه يكن ، وهزت الريح تهز سمع لها دوى وبض المـاء يبض ، وأطّ القت يئط ، وغط النائم يغط ، وحف شعره يحف اغبر لبعد عهـده بالدهن .

وخف الشىء يخف ، ودف يـدف ، وزف يـزف ، وهف يهف ، وشـف الدرهم يشف ، وطف يطف ، وعف يعف ، وقف شعره يقف ، وحق الأمر يحق ، ودق يدق ، ورق يرق ، ونقت الضـفدع تنق ، ورك يرك ، وحـل يحل ضـد حرم أو بلغ محـله الهـدى .

وحال الدين بلغ أجله يحل ، وذل يذل ضد عز وزل يزل ، وصل الحرف يصل ، وضل يضل غاب أو ضد اهتدى ، وقل يقل ، وكل الميت يكل ولا ولد له ولا والد ، وكلّ من الشيء عيى ، وكل السيف لم يقطع ، وتم الأمر يتم ، وجم الماء يجم ، وخم اللحم يخم ، ورم العظم يرم ، وطم الأمر يطم ، وأن يئن ، ورن يرن ، وطن يطن صوت أو بعد عن بلده .

قال صاحب تحقيق المقال : ومما يلتزم كسر عين مضارعه اليائى الفاء ونحو : يمن قومه يئمنهم صار ميموناً عليهم ، وهو كالصحيح لا تحذف منه الياء فى المضارع ، لأنها أخف من الواو ، وقيل : لأنها تفوت بمثلها ، فلذا قال بنو أسد : ييجل بالابدال والكسر ، وهم لا يقولون يعلم بالكسر للياء ، وقد حذفت شذوذاً فى مضارع يئس ، قالوا : يئس وفى مضارع ييس ، قالوا : ييس وشذّ فيه أيضا ييس بالفتح جاء مضارعه بالكسر على الأصل ، وبالفتح شذوذاً ا هـ .

وجاء أيضا يئس بفتح الهمزة ، وحذف ياء الماضى ، ويائس بقلب الياء ألفا مع فتح الهمزة وكسرها ، نص عليه السعد ، وقد رأيت أنت صاحب التحقيق قال : إنه جاء حذف ياء ييس بمثناة فموحدة فى المضارع ، وقال بمجيئه أيضا على باشا تبعاً لأبى حيان فى شرحيهما على التسهيل ، فبطل ادعاء صاحب بغية الآمال ، والناظم فى التسهيل : أنه لم يجىء حذف الياء إلا فى يئس بمثناة فهمزة .

وهكذا ادعى شارح المفصل كغيره قال : علة الحذف استثقال الياءين مع الهمزة ، وهذا فى نفسه صحيح ، كما علل السعد الحذف والقلب ألفا بالتخفيف ، والمردود هو قوله : ومن ثم أى للاستثقال المذكور لم تحذف فى غير يئس بمثناة فهمزة ، لأنها قد حذفت كما علمت فى ييس بمثناة فموحدة .

وقال الغزى : إن الذين حذفوا ياء يئس بمثناة فهمزة لم يحذفوها إلا مع الكسرة ، وسببه زيادة الثقل مع الكسرة ، وقلته مع الفتح ، وجاء أيضاً يابس بياء مفتوحة من غير همزة على اعتبار القلب المكانى ، ثم تسهيل الهمزة وهو رواية البزى ، وعن ابن كثير من طريق أبى ربيعة فى هذا الفعل وبابه من نحو : استايسوا ولا تايسوا وغيرهما ، وحكم اليائى الفاء فى فتح عينه فى المضارع للحلقى ، حكم الصحيح ، وربما جاء مع الحلقى مكسوراً وهو أعنى ما فاؤه ياء قليل جداً ، وقد قيل : إن فعل بضم العين لم يجىء منه ، ويرده وورد يسر أى سهل وأمكن ، ويسر احتقر ، ويتم الصبى مات أبوه .

الإعراب : الواو للعطف على الزم أو على الفتح ، وضعف العطف بها على الفرد وأضعف منه العطف على أحو أو للاستئناف ، وأدم فعل مبنى على السكون أصله أدوم بسكون الدال وكسر الواو ، نقلت كسرة الواو للدال ، وحذفت لالتقاء الساكنين .

لساكن صح انقل التحريك من

ذى لين آت عين فعل كأبن

والفاعل مستتر وجوباً وكسراً مفعول به ، ولعين يتعلق بادم أو بمحذوف صفة لكسرا ، أو يتعلق بكسراً ، فتكون لامه لام التقوية ، وفى تعلق لام التقوية بحث ذكرته فى النحو ، وذلك أن كسراً مصدر وعين معموله أى وأدم كسرك عين مضارع أضيف لفاعله وهو الكاف ، ونصب مفعوله وحذف فاعله ، أو استتر على خلاف فيه ، ونصب مفعوله على ما كان عليه ، ونون لعدم الإضافة .

وفى إعمال المصدر المنون خلاف ، والمصدر ضعيف فى العمل ، فرع عن الفعل فى العمل فقوى بتلك اللام ، وسميت لام التقوية ، والكلام على زيادتها وعدم زيادتها بسطته فى النحو .

ويضعف عدم تنوين كسر وإضافته لعين واللام بينهما زائدة ، ومضارع مضاف اليه ، ويلى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، والفاعل مستتر جوازاً على طريق الناظم وهى الحق ، والجملة نعت المضارع ، والرابط بعضها وهو المستتر ، وكونها نعتاً لمضارع هو ما عليه الشراح صاحب تحقيق المقال ، وأبو يحيى صاحب فتح الأقفال وغيرهم •

والحق عندى التفصيل إن أبقينا لفظ مضارع على وصفيته ، فالجملة حال من الضمير المستتر فيه ، أو من الموصوف المحذوف ، أى فعل مضارع لوصفه بنكرة ، فلا يضرّ مجىء الحال منه وهو نكرة أو صفة ثانية للموصوف المحذوف لا حال من مضارع ، لأن الصفة لا تنعت على التحقيق ، ولو أجاز سيبويه نعتها ، والكلام على ذلك أطلته فى حاشية التمرين •

وإن أخرجنا لفظ مضارع عن وصفيته ، وغلبنا عليه الاسمية ، فالجملة نعته ، ولا ضمير فيه لتغلب الاسمية عليه ، وهكذا فى مثل ذلك ، واذا رأيت بعض المحققين جعل شيئا نعتاً لصفة فاحمل كلامه على أنه نعت لها باعتبار نيابتها عن الموصوف لا بالاستقلال •

وفعلا مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وأشبع لتأتى الألف أو فتح محذوف ، والموجود هو فتح للإشباع لا للإعراب خلاف فى أمثال ذلك مطلقاً ، والتحقيق الأول والكلام على ذلك بسطته فى غير هذا وذا بالألف خطأ فيما رأيت من النسخ نعت لفعلا ، وعلامة النصب فيه الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، والموجودة خطا فقط ، دليل عليها ، إن جعلنا إضافة ذو بمعنى صاحب محضة ، وإن جعلت لفظية قد أحال من فعلا ، وإنما جاز مجىء النعت والحال من فعلا لأنه اسم ، وهو علم جنس على الفعل الماضى المفتوح العين ، وإنما جاز النعت

بذو ، وكونها حالا بمعنى صاحب ، لأنها فى تأويل الوصـف حتى قيـل باستتار الضـمير فيها ، لأنها فى معنى مصاحب .

وذكر أبو يحيى أنه رأى ذو هو بالواو فيما رأى من النسخ ، وأنه خبر لمبتدأ محذوف أى هـو ذو الواو وأن الجملة لا محـل لهـا من الإعراب ، لأنها مستأنفة استئنافاً بيانياً ، لأنهـا فى تقدير سؤال كان قائلا قال له أى فعل هو فقال : ذو الواو إلخ .

قلت : وعلامة الرفع فيه واو محذوفة لالتقاء الساكنين ، والموجودة فى الخط دليـل عليها .

قال : ويحتمل أن يكون ذو صفة لفعل ، ثم قطع الى الرفع على اضمار المبتدأ ، وفيه نظـر .

قلت : وجه النظر أن فعـل بالفتح لا يعلم أنـه ذو الواو وفاء أو الياء عيناً ، أو أنه كأتى إلا بذكر ذلك ، فالمنعوت غير معلوم بـدون ذكر النعت ، فلا يجوز قطع نعته على المشهور المعـول عليه عنـدهم ، والواو مضاف اليه وفاء تمييز لذات الواو ، وكذا عينا تمييز لـذات الياء ، وناصبهما ما ميزاه ، وهو الواو واليـاء أو غيره على الخـلاف فى ناصب تمييز الذات ، أو هما تمييزان لنسبة الواوية واليائيـة الى فعل والناصب ما فى الكلام من معنى النسبة سواء قدرنا المبتدأ لذو ، أم لم نقدره بأن نصبناه على الخلاف فى ناصب تمييز الجملة التى ليس فيها ما يعمل عمل الفعـل والاطالة فى ذلك من فن النحـو ، ولا يجعل عيناً حالا من اليـاء ، وفاء حالا من الواو ، لأن الواو والياء مضاف اليهما ، أما الواو فمضاف اليه بلا واسطة ، وأما الياء فمضاف اليـه بواسطة عطفه على المضاف اليه ، أى أو ذا اليـاء ، والمضـاف لا يعمل عمل الفعـل ، ولا هو جزء من المضـاف اليه ، ولا مثل جزئه فلا يأتى الحـال من المضاف اليه ، هذا ما عليه الناظم والجمهور .

واو قبل الياء حرف عطف مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره كسره لالتقاء الساكنين ، والياء معطوف على الواو مقصور للضرورة ، وعيناً تمييز كما مر ، وأجاز صاحب تحقيق المقال كون فاء وعينا ظرفين ، أى فى فاء وعين ، وفيه أنهما ليسا من الظروف المحفوظة من كلام العرب ، ولا من المقيسة ، فكيف يجعلهما ظرفا إلا إن أراد أنهما ظرفان معنى لا اصطلاحا ، وأنهما منصوبان على نزع فى الدالة على الظرفية ، ويرد عليه على كل حال أنه لا ناصبهما ، ولا متعلق هنا إلا أن نصبهما وعلقهما بذو اتأويلها بمصاحب أو بمحذوف حال من الواو والياء ، لأنه أجاز مجىء الحال من المضاف اليه بدون اشتراط ما تقدم .

ويرد عليه على كل حال أن الفاء هى نفس الواو ، والعين نفس الياء لا شيئان مغايران للواو والياء ، وقعت فيهما الواو والياء ، فان الواو هى فاء الكلمة ، الياء عين الكلمة ، فكيف يكونا فاء وعيناً ظرفين إلا إن أراد أنهما ظرفان مجازيان على حد ما قيل فى الظرفية فى قوله تعالى : (ولكم فى رسول الله أسوة حسنة) لأن رسول الله هو نفس الأسوة ، أو أراد الظرفية الاعتيادية ، أى ذا الواو فى موضع فاء الكلمة ، والياء فى موضع عين الكلمة ، أى فى الموضع الذى تجعل فيه فاء الكامة أو عينها ، وأجاز أيضا كون فاء حالا من الواو ، وعينا حالا من الياء ، وفيه مجىء الحال من المضاف اليه بدون اشتراط ما مر ، وهو قول ضعيف إلا أن قال : المضاف صالح للعمل بناء على قول بعض بعمل ذو بمعنى صاحب عمل الفعل من رفع الفاعل ، وباستتار الضمير والتعليق به ، أو فى تأويل ما يصح لذلك وبسط ذلك كله محله النحو .

واو حرف عطف ، وكأتى تعلق بمحذوف نعت ثان لفعل قاله صاحب

فتح الأقفال ، قلت : هو باطل لأن النعـوت لا تعطف بأو ، والحـق أن المعطـوف محذوف مع نعته ، وبقى متعلق نعته والعطف على نفس فعل المفتوح ، أى أو فعل الحاصـل كأتى ، ففعل بالفتح معطـوف على فعلا المنعوت بذا الواو .

والحاصل مثلا نعته وحذفا معاً ، وبقى الجـار والمجرور ، وتكلف ذلك للضرورة ، ولعلة فائدة التمثيل المذكـورة فيما مر ، أو الكاف اسم بمعنى مثل مبنية لشبهها بالحـرف فى الوضـع على حرف واحـد ، أو فى المعنى معنى الكاف الحرفية التشبيهية معطوفة على فعلا ، واقعة على فعل بالفتح أيضاً مضافة لأتى ، وعلامة جـره كسرة مقـدرة على الألف ، أى يلى فعلا الذى هو ذو الواو فاء أو ذو اليـاء عيناً أو فعل المشـابه لأتى .

وقد قال غير واحـد بقياس مجىء الكاف اسماً ، ويجـوز على قول أبى يحيى بأن ذو خبر لمحذوف كون كأتى متعلقاً بمحـذوف خبر لمحذوف ، والجملة معطوفة على تلك الجملة ، أى هو ذو الواو وفـاء أو اليـاء عينا ، أو هـو كائن ، أو معطـوفة على ذو المخبر بـه عن المحذوف عطف خبر جملة على خبر مفرد ، ويجـوز العطفان عندى ، لكن على جعل جملة هو ذو الواو حالا من فعـلا لا مقطوعة مستأنفة ، لأن الناظم لا يجيز قطع النعت بدون علم المنعـوت بدونه ، ويجـوز عندى أيضا عطف الكاف اسماً مضافاً لأتى على ذو ، وعطف متعلقها ، وهى حرف على ذو ، أى هو ذو الواو أو كائن كأتى .

وكذا جار ومجرور خبر مقدم ، والمضاعف مبتدأ مؤخـر ، كـذا قال صاحب فتح الأقفال .

قلت : هو باطل لأن الخبر على الصحيح هو الاستقرار المحذوف لا نفس الجـار والمجرور ، ولا هما ومتعلقهما ، وذلك الاستقرار يحتمل

أن يقدر مؤخرا عن المضاعف ، فيكون خبراً مؤخراً والمضاعف مبتـدأ مقدماً ، أى كذا المضاعف كائن ، أى المضاعف كائن كذا ، ويحتمل أن يقدر مقدماً فيكون خبراً مقدماً على المبتدأ ، أى كائن كذا المضاعف ، أى المضاعف كائن كذا ، فتعين أحدهما باطل إلا إن لم يرد التعيين ، واختار تقديره مقدماً بل إن قدر الاستقرار فعلا وجب تقديره مؤخراً لوجوب تأخير الخبر الفعلى على المبتدأ عند التباس الكلام بالفعل والفاعل لو قدم ، بل أراد أن الجار والمجرور نائب الخبر وهو مقدم عن المبتدأ ، فسمى نائب الخبر خبره وهو مقدم ، وما تقـدم من تعليق كاف التشبيه قـول ، والقول الآخر أنها لا تعلق كما بسطته فى النحو .

وأما الكاف التى لغير التشبيه فانهـا متعلقة ، وذا اسم اشـارة بنى لوضعه على حرفين ، أو لتضمنه معنى حقه أن يؤدى بالحرف وهـو الاشـارة ، وفيه مباحث ذكرتها فى النحو ، ولازما حـال من المضاعف قاله صاحب فتح الأقفال ، وفيه أن مجىء الحـال من المبتدأ ضعيف ، كما تقرر فى محله ، ولو أجـازه بعض كسـيبويه فالحـق أنه حـال من المضمر المستتر فى المضـاعف ، أو من ضمير الاستقرار ، وكحـن طلا جار ومجرور علامة الجر كسرة مقدرة على الألف ، وأصـل حن طلا فعل وفاعل ، ثم جعل اسماً واحداً حكاية ، ويتعلق بمحذوف خبر لمحذوف أو بمحذوف حـال من ضمير الاستقرار المذكور ، والمعنى كبعض حن طلا ، وهو حن أو كفعل حن طلا ، وهو حن فحـذف المضـاف أو عبر بالكل ، وأراد البعض ، وذلك أن المضاعف اللازم هـو لفظ حـن فقط لا مجمـوع حن طـلا ، وهكذا فى مثـل ذلك مما يأتى ولو لم أنبـه عليـــه .

تنبيهـــات :

الأول : أن عيناً فى البيت لابد من فتح تنوينه نقــلا من همــزة أو ، أو من كسره لالتقــاء الساكنين جمــلا لهمزة ، أو كهمزة الوصــل للضرورة ، وذلك لأن التنوين حرف ثان فى الوتد المجمــوع ، فلا بــد من تحريكه وثالثه ساكن ، ويتخلص أيضاً الى ذلك بعــدم تنوين عينــاً للضرورة ، فيكون ثانى الوتد همزة أو متحركة ، وأما أن ينون عينــاً وتفتح همــزة أو فباطل من حيث الوزن العروضى ، ولــو صــح فى اصطلاح النحــو •

الثــانى : الاشــارة بذا الى فعل الذى هو كاتى ، أو الى مطلق فعل بالفتح المحصور بالاعتبار فى أن يكون واوى الفــاء ، أو يائى العين ، أو كاتى فيكون فيه شبه الاستخدام •

الثالث : ذكر صاحب التحقيق أن راء الذى بوزن باع الذى هــو مقلوب رأى بوزن أتى ، لم يسمع له مضارع •

قلت : ذكــر الدمامينى عن ابن السبيل الأندلسى البطليوسى أن مضارعه يراء كخاف يخاف ، وأنه خرج عليه قوله :

❋ كأن لــم تر قبــلى أســيرا يمانيــا ❋

الأصل تراء بهمزة بعد ألف سكنت للجــازم ، فحــذف الســاكن قبلها ، وهو الألف ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتحة •

وقال الدمامينى : مضارعة يرئىّ كباع يبيع وضــاء يضىء فاغتنم ذلك واحفظــه •

وضـم عـين ممـــداه وينـدر ذا
كسر كمـا لازم ذا ضـم احتمـــلا

اى ضم عين مضارع فعل المفتـوح المضاعف ، وقل مجىء ذلك المضـارع مكسور العين كما حفظ من كلام العرب ضم عين مضارع فعل المفتوح المضاعف اللازم قليلا ، وليس هذا مفهوما من قوله فيما تقدم : لازما ، بل يفهم منه أن المضاعف المتعدى لا يدام كسره ، وهـذا محتمل لأن يضم كما هو الواقع ، ولأن يفتح وليس بمراد ، ولأن يكسر لا بدوام وهو الواقع أيضـا ، ولا يفهم منه تعين ضم المتعدى ولامجيئه نادراً مكسوراً ، ولا أن اللازم يندر ضمه فقول أبى يحيى هذا البيت مفهـوم قوله لازماً فيما تقدم ليس على ظاهره ، أو سهو بل لـزم التناقض ، لأن قوله كذا المضاعف لازما بمعنى أن المضاعف اللازم يدمم كسره ، وهو نقيض قوله ذا ضم احتملا الضم .

الجواب : أن المراد أدم كسر المضاعف قياساً وما بالقياس لا يعارض ما بالسماع ، وقد علمت مما مر أنه انمـا ألزمـوا ضم عين المضاعف المتعدى من فعل المفتوح ، لأن هاء الضمير تلحقه نحـو : يشـده وهى مضمومة ، والمضارع مرفوع ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال من الكسرة الى ضمتين ، وهو مستثقل وحمل عليه ما لم تلحقه الهـاء المذكـورة ، وما لحقته مسكنة للوقف مثلا ، وما لحقته وهو منصـوب أو مجـزوم غير مضموم الآخـر ، وما كان لا يظهر الضم فى آخـره لعلة ما ليجرى البـاب على نسق واحد ، ومثل الهـاء الكاف المضمومة ومثاله : يشده ويشدهما ، ويشدهم ويشدهن ، ويشدكما ويشدكم ويشدكن ، وقد علم أن الانتقـال من الكسر الى ضمة واحـدة ثقيل ، فكيف الى ضمتين ، والله أعلم .

وأيضا ضم المتعدى فرقاً بينه وبين اللازم ، وخص بالضم واللازم

بالكسر : لأن اللازم أثقل والكسر أخف ، فأعطى الأثقل واللزوم وهو الأصل وقيل : الكسر فى مضارع فعل المفتوح هو الأصل ، فخص به اللازم .

قال صاحب تحقيق المقال : والحاصل أن التضعيف مستثقل ، والضم مستثقل ، فكسروا اللازم تخفيفاً والمتعدى خفيف فحملوه الأثقل وهو الضم .

وأما فعل المضاعف المكسور العين : كمس فقياس مضارعه الفتح نحو مسه يمسه ، أصل مس مسس بكسر السين الأولى ، وسكنت وأدغمت سواء كان متعديا كالمثال ، وكبرورت الرجل أبره ، أو لازما كظلت أمل ، أى سئمت ، وقد يتعدى ، وصم يصم .

وشذ لبيت بكسر الباء الأولى تلب بضم اللام نقلا من الباء الأولى ، حكاه ابن القطاع عن اليزيدى ، ولعله من تداخل اللغتين كما يعلم مما مر .

وأما فعل المضموم المضاعف ، فقياسه الضم لازما كان أو متعدياً إلا ما شذ ، وقد مر أن التضعيف فى فعل قليل ، وأنه لا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل .

فأما فعل المفتوح المضاعف المتعدى المذكور فى النظم ، أنه يضم عين مضارعه وهو القياس ، فنحو : جبه يجبه ، وسبه يسبه ، وصب الماء يصبه ، وعبه يعبه بمهملة ، وحثه المنى يحثه ، وغتة فى الماء يغته بغين معجمة ، وغطه يغطه ، وفته يفته ، وقت الحديث يقته ، ولت السويق يلته ، وبث الخبر يبثه بمثلثة ، ونثه وحثه ينثه ويحثه كذلك .

ويجــه يبجه ، وحج البيت يحجه ، وفج زيد ما بين رجليه يفجه ، ومج الشراب يمجــه ، وصخ الصــوت أذنه يصخها ، ويده ييــده ، وحد الثمار يحدها بمهملة وبجيم ، وخــذ الأرض يخذها ، ورده يرده . وســده يسده ، وعــده يعده ، وقــده يقده ، ومده يمــده ، وهــده يهــده ، وقذه يقذه بمعجمة ، وجره يجره ، وزره يزره ، وسره يسرّه ، وصره يصره ، وغره يغره ، وغر الطائر فرخــه يغره ، وفــر الدابــة يفرهــا ، وأزه يؤزه ، وهــزه يهــزه ، وبزه يبزه ، وجــزه يجــزه ، وحــزه يحزه ، وعزه يعزه غلبه ، ولزه يلزه ، ومزه يمــزه ، وبس السويق أو الخبز يبسه ، وحسه يحسه ، ودسه يدسه .

واست البهيمة الكلأ تلسه ، وجش الحب يجشه ، وحش النــار يحشها ، ورشــه يرشه ، وغشــه يغشه وقشــه يقشه ، ومش يده يمشها ، وهش الورق يهشه ، قال تعالى : (وأهش بهــا على غنمى) وحص الشعر يحصه ، وخصه يخصه ، ورصه يرصه ، وفصه يفصه ، وقصه يقصــه ، وحضه يحضه ، ورضه يرضه ، وفض ختمه يفضه ، وقضه يقضه ، وهضه يهضه ، وبطه يبطه ، وقطه يقطه ، ولطه يلطه ، ومطــه يمطــه ، وكظه يكظه ودعه يدعه .

وزف العروس يزفها ، وسف الخوص يسفه ، وشفه الهم يشفه ، وكفه يكفه ، ولفه يلفــه ، ودق يدقــه ، وعقه يعقــه ، ومصه يمصــه ، ومكه يمكه ، وبكه يبكه ، وحكه يحكه ، ودكــه يدكــه ، وسكه يسكه ، وصكه يصكه ، وفكــه يفكــه ، وبلــه يبله ، وتله يتله ، وحــله يحــله فتحه أو سكنه ، ودله يدله ، وسله يسله ، وشله يشــله ، وفله يفــله ، وأمه يؤمه ، وحمه يحمه ، وخــم البئر يخمها ، وذمه يذمه ، وسم الثلمة يسمها ، وضمه يضمه ، وطم الحفرة يطمها ، ودمهــا يدمهــا ، وعمــه يعمه ، وقم البيت يقمــه ، وكمه يكمه ، ولمــه يلمــه ، وســنه يسنه ، وشنه يشنه ، وظنه يظنه ، وكنــه يكنه ، وقــد لا يضم بعض ذلك

لاختلاف المعنى كما تراه فى القاموس وغيره ، وسيأتى ما شذ من فعل المضاعف المفتوح المتعدى بكسر عين مضارعه وما شذ منه بالكسر والضم ، وتقدمت أمثلة اللازم المفتوح المضاعف بكسر مضارعه ، ويأتى ما شذ منه بالضم ما جاء به شذوذا وبالكسر قياسا .

واعلم أن عين الكلمة عبارة عن الحرف الثانى الأصلى المسبوق بأصل واحد لفظا أو تقديراً ، سواء سبقهما زائداً أو أكثر أو توسطهما أولا وفاء الكلمة عبارة عن الحرف الأصلى الأول تقدمه زائد أو لا ، وربما تأخر أو توسط ، وهو فى نية التقديم ، وأصله التقديم ، ولا الكلمة عبارة عن حرف أصلى فيها بعد أصلين ، وقد يتقدم أو يتوسط ، وهو متأخر نية وأصالة ، وإنما اختاروا التعبير بالفاء والعين واللام ، لأنها هى حروف فعل ، وهو أعم الأفعال معنى ، لأن كل فعل معين مشخص فيه معنى الفعل ، وحدثه داخل فى جملة معنى كل فعل معين مشخص ، فضرب فيه معنى فعل أى أوجد .

وزيادة كون المفعول هو الضرب ، فضرب بمعنى فعل الضرب أى أوجده ، ونحو علم وفهم من الاعتقادات أفعال عند علماء النحو والتصريف قالوا : فعل كل شىء بحسبه ، وحدث فعل داخل فى حدث ضرب لا مساوٍ ، لأن حدث فعل أو جد ، وحدث ضرب أو جد الضرب ، أى أوجد الفعل المسمى بالضرب ، وليس المقصود أوجد الأثر الحاصل من الضرب ، لأن ذا ليس معنى ضرب ، فلكونه أعم معنى عبر به عاما لجملة ألفاظ ، فهو أعم لفظاً ومعنى ، وحمل ما ليس فيه معنى الفعل مثل : رجل وزيد على ما هو فيه ، فوزن بوزنه طرداً للباب قاله السيوطى .

ففعل بفتح العين عام لضرب وقتل ووعد وغيرها ، وبالضم عام لنحو : كرم وشرف ، وبالكسر عام لنحو : علم وورث ، وأفعل عام

لنحـــو : أكـــرم ، وانفعـــل عام لنحـــو : انطـــلق ، وتفعّل عـــام لنحـــو : تكبر وتقدس ، واستفعل عام لنحـــو : استخرج ، والتعبير به فى الوزن أليق من التعبير بجعل التى للشروع وعمـــل ونحـــوهما ، ولو كان فيهما معنى أصـــل الفعل لخفته ، لأن الفـــاء حرف سفلى مهموس ، والجيم من وسط اللســـان شـــديد يحتبس منه النفس عنـــد خروجه ، ولا شك أن الفاء أخف من الجيم ، ولمجىء جعـــل لمعنى آخـــر كفرق عند بعض ، وصير واختـــاروه أيضـــا ، لأن فيه حـــرف الشفة وهـــو الفـــاء ، وحرف الوسط وهو اللام ، لأنه من اللســـان ، وهى متوســـطة بين الحلق والشفة ، وحرف الحلق وهو العين وعمل ولو كان فيه ذلك لكنـــه ثقـــل بالميم ، وابتداءه بحـــرف الحلق وهو أقـــل استعمالا من فعل ، وأما جعل فالجيم واللام فيه من الوسط .

ويسمى مقابلة أصول الكلمة بالفاء والعين واللام وزناً وتمثيلا ، لمماثلة الموزون لحروف الميزان فى عدد الحروف ، وفى هيئاتها ، والفائدة : بيان الحركات والسكنات والأصول والزوائد ، والتقـــديم والتأخير ، والحذف وعدمه . وليست المقابلة بالفـــاء والعـــين واللام هى المعينة للحـــروف الأصول إلا بالنظر الى السامع ، أو المتعلم لأن المقابلة بهـــا فـــرع العلم بالأصـــول لأنه لا يقـــابل بهـــا حروف إلا بعـــد معـــرفة أنهـــا أصول ، وإنما المراد بها تعليم المتعلم ، وإخباره بأن هذه الحروف مثلا فى نحو : ضرب أصول ، وأن حركة الأول والثانى الفتح ، كمـــا أن حروف فعل كذلك ، فمعنى تسمية ضاد ضرب فاء أنه مثل فـــاء فعـــل فى كونهـــا هى الأصل الأول ، وكونها مفتوحة ، ومعنى تسمية رائه عيناً أنه مثل عين فعـــل فى كونهـــا هى الأصـــل الثانى ، وكونهـــا مفتوحة ، ومعنى تسمية بائه لاما أنهـــا مثل لام فعـــل فى كونه الأصـــل الثالث ، وإنما يراعى فى الوزن ما هو الأصـــل ، أى ليس مبـــدلا عن غـــيره ، ولـــو كان ليس من أصـــول الكلمة دون العارض من ابـــدال حـــرف وتسكين وتحـــريك .

فوزن قام فعل بالفتح ، لأن الأصل قوم بفتح الواو ، ووزن شد فعل كذلك ، لأن الأصل شدد بفتح الدال ، ووزن علم وشهد بوجوههما من تسكين الوسط وكسر الأول وغيرهما فعل بفتح الفاء وكسر العين ، لأن الأصل علم وشهد بفتح فكسر ، ووزن ظرف بوجوهه من تسكين الراء وغيره فعل بفتح الفاء وضم العين ، لأن الأصل ظرف بفتح الظاء وضم الراء ، ووزن طال وحب بضم الحاء فعل بفتح فضم ، لأن الأصل طول وحبب بفتح الأول وضم الثانى .

ويقابل الزائد بلفظه ما لم يبدل من تاء الافتعال ، أو يكرر ، فألف قاتل زائد فيجعل ألفا فى فاعل وتكبر تاؤه زائدة ، فينطق بلفظها فى وزنه وهو تفعل ، وهمزة أكرم زائدة فينطق بلفظها فى الوزن فيقال : أفعل والهمزة والسين والتاء فى استخرج زوائد ، فينطق بألفاظها فى الوزن وهو استفعل ، وتقول فى وزن اصطفى : افتعل بالتاء لأنها أصل طاء اصطفى ، وتقول فى وزن مرمى : مفعل ، وفى اغدودن : افعوعل ، وفى جلبب : فعلل ، وأجاز بعض مقابل زائد المكرر بمثله أيضاً فتقول فى مرمر : فعرل ، وفى اغدودن افعودل ، وفى جلبب فعلب ، ويلزم عليه تكثير الأوزان والالتباس ، مثل بيّن بالتشديد ، فإنه لا يدرى مصدره مراد به الإلحاق بدحرج من مصدره مراداً به غير الالحاق .

ولا يعلم مصدره ما هو إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، فلان بيّن مشدد بان فلان شدد للالحاق بدحرج فالمصدر تبينة بوزن دحرجة أو لغيره ، فالمصدر التبيين فوزن بين على الأول فعلل ، وعلى الثانى فعّل بالتشديد .

وقيل : وزنه فعيل كعذيط وهو القول بتعبير الزائد فى المضاعف الأصلى بلفظه ، والمشهور التعبير عنه بحرف من حروف فعل اذا كان المضاعف أصلا فوزن بين مطلقا ، وصير وكثر بالتشديد فعل

بالتشديد ، وعلى غير المشهور فالتفصيل المذكور فى بين وفعيل فى صير ، وفعمثل فى كثر ٠

ولكن ان بنينا على ما قال غير واحد من أن المكرر للالحاق أو لغيره يعبر عنه بما يعبر به عن الأصل ، فوزن الكل فعل بالتشديد ، واذا زاد أصل على ثلاثة فهو لام مكررة فتكرر فى الوزن ، فوزن جعفر فعلل ٠

وقال الكوفيون : منتهى الأصول ثلاثة ، فقال بعضهم : لا يوزن الرباعى من نحو : دحرج وجعفر ، وقال بعضهم : يوزن الحرف الأخير بلفظه ، فوزن دحرج فعلج ، وجعفر فعلر بناء على أن الزائد هو الأخير ، وعليه الفراء ٠

وقيل : يوزن ما قبل الأخير بلفظه فوزن دحرج فعرل بزيادة الراء ، وجعفر فعفل ، ويعتبر الأصل فى التحويل والحذف ، فوزن ناء كجاء فلع لأن أصله نئى فأخرت العين وهى الهمزة ، وقدمت اللام وهى الألف ، ووزن الحادى من الحادى عشر مثلا عالف ، أصله واحد تأخرت الفاء وهى الواو عن اللام ، وهو الدال وقبلت ياء لانكسار ما قبلها ، ووزن يهب يعل ، ووزن بع فِل ، ووزن قل فل ، ووزن رام فاع ، ووزن عه وق عه فافهم ٠

والمعدى هو ما ينصب المفعول به الصريح ، وسمى معدى ومتعدياً لأنهم أجازوه الى المفعول به ، وتجاوز اليه وحده بعضهم بأنه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول به ، أى يتجاوز اليه ويلزم عليه الدور لذكره التعدى فى تعريف المتعدى ، ومعرفة كل تتوقف على معرفة الآخر ٠

والجواب : أن المراد بالمتعدى معنـاه الاصطلاحى وهـو الناصب للمفعول به ، ويتعدى معناه اللغوى وهو مطلق المجـاوزة ، فلم تتوقف معرفة كل على الآخر ، وأن المراد أن المتعدى ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصـوره ، وعن تصـور محل صدور ذلك المعنى الى المفعول ، وذلك المحل هو الفاعل .

وبهذا سقط ما قيل : ان المتبادر من ظاهر تفسير يتعدى يتجـاوز أن المتعدى ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شىء آخـر وينفك عنـه ، وهو ليس كذلك ، لأن الضرب مثلا فى ضرب زيد عمراً لم ينتقل من زيد الى عمرو ، وإلا لكان عمرو ضارباً وزيد غير ضارب .

وكذا سقط الاعتراض بنحو ما ضربت زيداً ، والمقصـود بالمفعول به المفعول الاصطلاحى المعبر عنه بالصريح ، فلا يرد مررت بزيد هذا ، وقد قيـل : إن ذلك التعريف تعريف للشىء بنفسه ، لأنه عرف المتعدى بما يتعدى لا تعريف للشىء بما تتوقف عليه معرفته إلا أن فى التعريف زيادة قولك من الفاعـل الى المفعول به ، ويدفع الدور أيضا بأن المراد شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية ، أى هذا التعريف لمن عـرف أن الفعل مثلا منه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول به ، ومنـه ما لا يتعدى كذلك ، ثم يعرف أن لفظ المتعدى لأيهما وضع ، وهذا الجـواب كثيراً ما يقـول بمثله السعد والسيد الشريف وغيرهما ، وقد يدفع الدور بأن المتعدى ولو توقفت معرفته على معرفة يتعدى ، لكن يتعـدى لا يتوقف على المتعدى ، لأنه ليس معرفا بالمتعدى ولا مشتقاً منه .

وان قلت : يتعدى يتوقف على التعـدى ، والتعدى جـزء معنى المتعدى ، فتوقف يتعدى على جزء المتعدى ؟

قلت : هذا ايراد قوى مقبول عندى ، أجـاب عنـه ابن قاسـم بأن ما ذكر لا يقتضى التوقف على فهم المتعـدى ، فتدبر ، ويسـمى

المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول أى لنصبه لفظ المفعــول به ، أو المراد بالوقوع التعلق اللغوى ، وهو تعلق فعل الفاعل بشىء لا يعقل الفصــل بدون تعقــل ذلك الشىء ، فلا يرد : ذكرت الله ، وما ضربت زيــداً ، وعلمت زيداً وأردته .

وأيضا وجه التسمية لا يستلزم الاطراد ، ولا الانعكاس ، ويسمى المتعدى أيضا مجاوزا لمجاوزته الفاعل ، وهــاء معداه عائد الى المضاعف المفتوح فى قوله ، كذا المضاعف لازما لكن لا بقيد اللزوم ، وهذا عندى نوع من الاستخدام ، لأنه ذكر لفظا وهو قوله : المضاعف لازما وارد معنــاه المذكــور ، ورجع اليه الضمير بمعنى آخــر لا بذلك المذكــور ، بــل بمعنى المضاعف فقط ، لا بقيد اللزوم كما رأيت ، والمطلق غير المقيــد . وقد أطلت الكلام على ذلك فى شرح شرح عصام الدين ، ويجــوز عــود الهــاء الى اللازم والاضافة تكون لأدنى ملابسة ، فان اللازم والمتعدى متلابسان أى متخالطان من حيث انهمــا يذكران فى بــاب واحــد ، أو بابين متصلين ، وبمقابلة كل بالآخــر وبالاحتراز عن كل بالآخــر ، وبأنه متى صور أحدهما أشــعر تصوره بالآخر ، والشىء يعرف بضده ، والمراد بالندور القلة جداً .

قال ابن هشام : النادر أقل من القليل ، وقــد يســتعمل بمعنى مجرد القلة ، وقال فى القاموس : النادر ما شــذّ وخرج عن الجمهور اى عن الكثير ، وهو بدال مهملة ، وفسر شارح الهروى النادر بما ينحصر وجوده فى قلائل ، وإن كان على القياس : وربما يكون نازلا عن درجة الكثير كالأعمى والأصــم والأعرج ، أى وعاليا عن درجة القليل ، فانفعل فى العيوب من الثلاثى المكسور دون باب فرح وليس بقليل .

وقال الطبلاوى : النادر ما قل وجوده وإن وافق القياس ، والشاذ على ثلاثة :

احـدهما : ما خالف القياس والاستعمال ، وهو مردود على قائله . مثل له الطبلاوى بلفظ الأجـلل فى قوله : الحمـد لله العلى الأجـلل ، القياس المسـتعمل فى هـذه اللفظة الأجـل بالإدغام لوجـود موجبه وفكهـا الشـاعر .

قلت : فك المدغم لضرورة مما نص السيوطى على جوازه ، فتدبر فليس بمردود ضرورة ، لأنه مقيس فيها ، وكونه لم يستعمله غير ذلك الشاعر إلا مدغماً لا ينقض ذلك ، فلا تك أسير التقليد ، وتمثيل صاحب الخصائص لذلك بثوب مخيوط ، وشىء مصـوون ، وفرس مقـوود ، ورجـل معوود من مرضـه ، والقياس : مخيط كمبيـع ، ومصـون ومقود ومعود بواو واحـدة باطل ، ولو سـامه السيوطى فى أصـول النحو لأن ذلك قياس مستعمل فى بعض اللغات ، إلا إن أراد ذلك فى لغة من لا يقيسه فيه تأمل . فتأمل وأنا عجلان .

الثـانى : ما خالف القياس وشاع استعماله فيما ورد فيه ، وقد ورد فى الفصـيح كاستحواذ بفتح الواو ، فإن العرب كلهم ، بل جلهم ينطقون به ، ونزل به القرآن ، والقياس استحاذ بقلب الواو ألفـا بعد نقل فتحها للسـاكن قبلهـا ، لتحركها فى الأصـل وانفتاح ما قبلهـا الآن .

قال فى الخلاصة : لساكن صح انقل .... البيت

ومثله استصوب الأمر ، واستنوق الجمـل كما فى الخصـائص . ومثـل أيضـاً يأبى يأبى بالفتح والقياس استصـاب واستناق ويأبى بالكسر كذا قلت مجاراة لهم .

وأقول : لا نسلم أن يأبى بالفتح شـاذ ، بل قياس كمـا هو واضـح مما مر فى البيت قبل هذا ، وأقول نص الجوهرى عن أبى زيد

أن باب استحوذ واستصوب ونحوهما جائز القياس عليه ، وأنه مطرد عنـــدهم .

الثـــالث : ما خالف الاستعمال ووافق القياس ، ومثل له الطبلاوى بقـــوله :

* وأمّ أوعـــال كهـــا أو أقـــرب *

والاستعمال وأم أوعال مثلها ، لأنهم لا يدخلون كاف الجرّ على الضـــمير استغناء عنها بمثل اذا كانت للتشـــبيه ، وحملا لغير التشبيهية على التشبيهية ، وإلا لزمهم إدخال الكاف على كاف المخاطب وياء المتكلم ، وهو مستقبح .

وهـــذا الثالث والثانى مقبولان لا اعتراض بســـببه على قائله ، قاله الطبـــلاوى ، وقول بعض من حـــدّ النادر بأنه ما قل وجـــوده ولو وافق القياس أن هـــذا الثالث هو النادر بعينه باطل ، لأن النادر يخالف القياس ويوافقه ، وهـــذا لابد موافق للقياس كما قال السعـــد فيـــه .

وقســـم مخالف للاستعمال دون القياس ، وقال بعض : الشـــاذ ما فارق ما عليه بابه وانفرد الى غيره ، وقيل : هو فى استعمالهم ما خالف القياس قل أو كثر ، أى هو المراد حيث أطلق ، والقليل ضـــدّ الكثير ، وربمـــا ينحصر وجوده فى ثلاثة .

قال ابن هشام : القليل دون الكثير اهـ ، وربما يستعمل بمعنى النادر الذى هو أقل القليل ، وهـــذا بحسب الاصـــطلاح ، وإلا فحق القليل إطلاقه على القـــلة جـــدا ، وعلى القلة دونها .

قال فى النهاية : وقــد يطلق القليل على مالا يكاد يوجــد كإحياء الموتى فى العالم ، فإنه مخصوص بعيسى •

قلت : ويضره كتبينا والمطرد ؟

قال ابن هشام : ما لا يتخلف •

قال صاحب الخصائص : المطرد ما استمر وهو مطرد فى القياس والاستعمال ، وهو الغاية المطلوبة : كقام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد ، ومطرد فى القياس شاذ فى الاســتعمال كماضى يدع ويذر ، ومطرد فى الاستعمال شاذ فى القياس كاستحوذ ا هـ بتصرف •

والغالب هو أكثر الأشياء ، لكنه يتخلف قاله ابن هشام ، أى كون الشىء على حالة مخصوصــة أكثر كالصــحة بالنسبة الى الإنســان ، فإنه على الصــحة أكثر ، فالغالب فيه الصــحة ، والكثير ما شــاع وجــوده ولم يبلغ مبلغ الغالب •

قال شارح الهروى : كالمرض فى الانسان ، ويرادفه الفاشى سواء وافقا القياس أم خالفاه •

قال ابن هشام : فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبهــا ، والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير ، والثلاثة قليل والواحــد نادر ا هـ •

والضــعيف ما يكون فى ثبوته كــلام كقرطاس بالضــم ، قالــه الطبلاوى أى ما تنازع العلماء فى ثبوته عن العرب ، والفصــيح قيــل ماتكلم به العرب قل أو كثر ، ووافق القياس أم خالفه كذا قيل ، والحق أن الفصــيح فى المفردات ما سلم من تنافر الحروف والغرابة ، ومخالفة القياس اللغوى ، وفى المركبات مركب سلم من ضــعف التأليف ، وتنافر الكلمات والتعقيد ، مع فصاحتها كما بسط فى علم المعانى •

نعـم يظهر لى أن ما تنافرت حروفه وما هو غريب فصـيح عند النحاة والصراف ، وبين ضـم أول البيت وكسر طباق من الطباق الواقع بين فعل واسم ، وبين كسر وضـم آخر البيت طباق واقع بين الاسمين . وبين لازم ومتعدٍ كباق مثله •

الإعراب: الواو للاستئناف أو لعطف جملة فعلية خبرية أو طلبية على اسمية خبرية ، وهى كذا المضـاعف بناء على جواز ذلك ، أو على جملة أدم ، وضـم فعل ماض مبنى للمفعول مفتوح الآخر ، وعين بالرفع نائبه ، أو فعل أمر مستتر الفاعل وجوباً ، وعين بالنصب مفعـول به ، فاذا جعل أمر أجاز فتح آخره تخفيفا وضـمه اتباعاً للضاد ، وكسره على أصـل التقاء الساكنين ، فهو مبنى على سكون مقـدر منـع من ظهوره للحركة المجلوبة لدفع التقاء الساكنين ، وهى الفتح أو الضـم أو الكسر ، كما يعـلم ذلك مبسوطا من باب الإدغام •

والضـاد مضـمومة مطلقاً ، ويجوز جعل ضـم مبتـدأ فتفتح الضـاد ، ويرفع اللفظ ، وعين مضـاف اليه مخفوض والخبر محذوف ، أى وضـم عين معدًّا كذلك ، أى ثابت كذلك ، أى يدام كما يدام كسر عين مضـارع فعل المفتوح ذى الواو وفاء أو الياء عينـاً ، أو كأتى أو المضـاعف اللازم ، أو يقـدر الخبر يدام ، أو واجب ونحوهما •

ومعـدًّى مضاف اليه مضاف للهاء ، والواو للاستئناف أو لعطف جملة خبرية فعلية على جملة ضـم إلخ بأوجههـا غـير الأمر ، ويندر مضـارع مستتر الفاعل جوازاً ، وذا حال من ذاك الضـمير المستتر ، وكسر المضـاف اليه أى ويندر معدَّاه حال كونه صـاحب كسر ، أى يندر مجيئه ذا كسر ، والكاف حرف تشبيه مبنى على الفتح مكفوف بما الزائدة للتوكيد عن عمل الجرّ ، متعلقة بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى ندوراً ثابتـا كندور لازم ذى ضـم محتمل ، أو ندوراً ثابتاً كاحتمال

لازم مضموم أو متعلق بيندر ، وإنما قدرت لها مجرورا (١) مع قولى : إنها مكفوفة لبيان المعنى والجار المكفوف يتعلق أى قد تسلط العامل على معناه .

ولازم مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به كونه نعتاً لمحذوف ، والمبتدأ فى الحقيقة ذاك المحذوف ، سوغ الابتداء به وصفه بلازم أى فعل لازم ، أو سوغ الابتداء بلازم كونه وصفاً تحمل ضميراً ، أو كونه نائب فاعل فى المعنى ، لأن نائب الفاعل احتمل ضميره أو التنويع ، وذا حال من ضمير احتمل ، وضم مضاف اليه ، وقدم الحال للوزن والروى أعنى هذه نكتة التقديم ، وإلا فجائز سمة ويجب كسر تنوين أو ضمه لدفع التقاء ساكنين ، ولكونه وسط الوتد المجموع كقوله : مسحوراً انظر .

واحتمل فعل ماض مبنى للمفعول نائبه مستتر جوازاً ، والجملة خبر لازم ، والرابط ذاك المستتر ، أى نقل وحفظ ؛ ويضعف جعل ذاحالا من ضمير لازم ، ويجوز جعل ما زائدة غير كافة ولازم مجروراً بالكاف ، وجملة احتمل نعت ثان للموصوف المحذوف أو اللازم ، كما رأيت لنيابته عن الموصوف ، أو حال بناء على جواز مجىء الجملة الماضوية المنصرف فعلها المجرد حالا أو نعتاً لضم ، فيكون ذا حالا من ضمير لازم على ما مر ، أو من لازم باعتبار نيابته عن الموصوف ، أو من ذاك الموصوف أى يندر المعدّى ندوراً كندور لازم ذا ضم محتمل ، واذا جعل احتمل نعت ضم لم يجز كون ذا حالا من ضمير احتمل ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول النعت على المنعوت ، وما ذكر كله مبنى على إبقاء لازم على وصفيته .

أما إن تغلبت عليه الاسمية فلا ضمير فيه ، ويوصف ويجىء

---

(١) على ان حرف الجر المكفوف يتعلق وعلى معنى تعلقه ، وليس غير متعلق كما توهم متوهم .

موصـــوف ، ويجوز كون ما نكرة مجرورة المحل بالكاف ، موصوفة بلازم على حـــدّ مررت بمـــا معجب لك ، أى كشىء لازم بل كفعل لازم ، فهى واقعة على فعل أو على شىء هو ذلك الفعـــل ، وكونها موصـــولة واقعـــة على ذلك ، وصلتها حـــذف صدرها ، أى هو لازم لطولها بالحال الذى هو ذا إن جعل حالا من لازم ، أو ضـــميره أو موصوفه ، وبإضافة هـــذا الحال أو بنعته باحتمل أو بطوله بالحال الذى هو احتمل إن جعل حالا كذلك ، ولو لم يكن طول لجاز حـــذف الصـــدر نزراً عند الناظم ، ويجوز كون ما مصـــدرية ولازم مبتدأ ، واحتمل خبره والجملة صـــلتها عنـــد من أجـــاز وصـــلها بالاسمية مطلقـــاً ، أو إن كان خبرها فعـــلا أو وصفا أو نحـــوهما .

ويسبك من الجملة مصـــدر مجرور بالكاف أو لازم نائب لمحذوف فسره احتمل ، فاحتمل المحـــذوف مع ما فى تأويل مصدر مجرور بهـــا ، ولا محل للمذكور مع نائبه ، وكذا لا حل لمجموع المحذوف مع نائبه ، وإطلاق صاحب فتح الأقفال فى الصـــغير كون ما المصـــدرية مجرورة بالكاف سهواً ، وتجوز لمشابهتها لمـــا الموصـــولة الاسمية القابلة للجرّ محلا ، أو لكونها واسطة الى ســـبك مصـــدر مجرور ، أو لكونها بعض مجرور ، فإنها والفعل المقـــدّر أو نحـــوه فى تأويل مصـــدر مجرور ، فالمجرور قبل التأويل كأنه هو ما والفعل المقدر مثلا بعدها ، وذلك لأن ما المصـــدرية حرف على الصـــواب دائمـــاً ، والحرف لا يسلط عليـــه عامل ، والله أعـــلم .

مطابع سجل العرب